

تجديد الوعي
بالعالم الإسلامي
والتغيير الحضاري

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي | العدد السابع والعشرون | أكتوبر ٢٠٢٢

أفكار حول أبعاد استراتيجية حضارية من الذاكرة التاريخية

لأفريقيا قارة الإسلام

د. نادية محمود مصطفى

تحديات ومآلات الإقليمية الأفريقية

د. محمد عاشور

الغرب وأفريقيا: تطور سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاه أفريقيا

د. أحمد علي سالم

الشرق وإفريقيا: سياسات روسيا والصين تجاه إفريقيا: تنافس على النفوذ والموارد

ماجدة إبراهيم عامر

أزمات الغذاء في أفريقيا: موجات جفاف متكررة

سارة أبو العزم داود

ملف العدد.. أفريقيا في عالم متغير: بين التحولات الداخلية والخارجية





تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

قضاياها ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد السابع والعشرون - أكتوبر ٢٠٢٢

إشراف

أ. د/ نادية مصطفى

مدير التحرير

مدحت ماهر

سكرتير التحرير

مروة يوسف

الموقع الإلكتروني: www.hadaracenter.com

المراسلات: alhadara1997@gmail.com

محتويات العدد

مقدمة التحرير، أفريقيا في عالم متغير: بين التحولات الداخلية والخارجية..... ٣

٧..... رؤية معرفية

د. نادية مصطفى، أفكار حول أبعاد استراتيجية حضارية من الذاكرة التاريخية لأفريقيا قارة الإسلام..... ٨

٣١..... ملف العدد.. أفريقيا في عالم متغير: بين التحولات الداخلية والخارجية

مروة يوسف، الأزمات الصحية والتنمية في أفريقيا: بين كوفيد ١٩ وجري القروء..... ٣٢

سارة أبو العزم داود، أزمات الغذاء في أفريقيا: موجات جفاف متكررة..... ٤١

روان عباس، الأزمات الاقتصادية العالمية والاقتصاد الأفريقي: لماذا تفشل السياسات المطروحة؟..... ٥٢

محمد علي إسماعيل، النفط الأفريقي وصراعات القوى الكبرى..... ٦٢

محمد كمال محمد، المياه ومعضلة التنمية في القارة: التطورات في سد النهضة نموذجًا..... ٦٩

محمد جمال علي، إثيوبيا بين الصراع الداخلي والمشكلات الإقليمية..... ٨٤

عبد الرحمن طارق فهميم، تطورات الأزمة السياسية والدور الخارجي في السودان..... ٩١

عمر متولي، دور الاتحاد الأفريقي في قضايا الديمقراطية والإرهاب..... ١١٧

د. محمد عاشور، تحديات ومآلات الإقليمية الأفريقية..... ١٢٩

د. أحمد علي سالم، الغرب وأفريقيا: تطور سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاه أفريقيا..... ١٤٤

ماجدة إبراهيم عامر، الشرق وإفريقيا.. سياسات روسيا والصين تجاه إفريقيا: تنافس على النفوذ والموارد..... ١٥٦

وليد القاضي، العرب وإسرائيل وأفريقيا: بين سياسات الإغفال وسياسات الاستغلال..... ١٧٣

شيماء بهاء الدين، السياسات التركية والإيرانية تجاه أفريقيا: الأبعاد الإنسانية والحضارية بين التفعيل والتزييف..... ١٨٧

د. كريم حسين، الإغاثة في أفريقيا من داخل العالم الإسلامي وخارجه شهادة من واقع معاشنة حياة..... ٢٠٤

مقدمة التحرير

أفريقيا في عالم متغير: بين التحولات الداخلية والخارجية

إعداد: مروة يوسف

مراجعة: مدحت ماهر

يموج عالم اليوم بتغيرات كبرى على كافة الأصعدة، وتتفرق حوادثه ونتائجها، وفي وسط كافة تلك التغيرات تقع قارة أفريقيا، تأثيراً وتأثراً، بين تحولات سياسية واستراتيجية في النظام الدولي ليس آخرها الحرب الروسية الأوكرانية، أو تحولات اقتصادية عالمية تتفاقم منذ ظهرت جائحة كوفيد ١٩، وتحولات قارية داخلية تشهدها دول القارة مختلفة المستويات: اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية وصحية وثقافية.

وفي إطار سلسلة أحوال العالم التي بدأتها "قضايا ونظرات" منذ مطلع العام ٢٠٢٢، تجدر الإشارة إلى أن القارة الأفريقية لم تغب بتحولاتها وإشكالياتها عن اهتمامات مركز الحضارة للدراسات والبحوث متابعاً ودراسةً وتحليلاً، فقد تم إفراد العديد من التقارير والدراسات في فصلية "قضايا ونظرات" وفي كتاب "أمتي في العالم" لدراسة أحوال أقاليم القارة ودولها وسياسات الدول الكبرى والعالم الإسلامي تجاهها^(١)، وكذا القوى الشرقية الصاعدة^(٢)، أو دراسة قضايا وأزمات تواجه العديد من دول القارة^(٣).

(١) انظر التقارير التالية:

- شيماء بهاء، السياسات التركية والإيرانية في أفريقيا، ؟، قضايا ونظرات، العدد الأول، مارس ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/eoRff>
- د. محمد عاشور، ثمار شد الأطراف: سياسة إسرائيل تجاه أفريقيا، قضايا ونظرات، العدد الثامن، يناير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/9vv2s>

- د. عبير إبراهيم يونس، د. مادي إبراهيم كاتني، السياسات الأوروبية في ساحل الصحراء.. ما بين الإرث الاستعماري وأمن الاتحاد الأوروبي (مالي والسودان نموذجاً)، قضايا ونظرات، العدد الخامس والعشرين، أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/emkvR>
(٢) مروة يوسف، الصين في أفريقيا: تكالب من نوع جديد، أم شراكة حقيقية؟، قضايا ونظرات، العدد الأول، مارس ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/eoRff>

(٣) انظر التقارير التالية:

- د. محمد عاشور، سد النهضة: تحولات وتحديات، قضايا ونظرات، العدد الأول، مارس ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/eoRff>
- د. حمدي عبد الرحمن، تحولات ظاهرة اللجوء الدولي في أفريقيا، قضايا ونظرات، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/hwfCm>
- ماهيتاب منتصر، الأقليات المسلمة والهوية الدينية أثناء الحرب الأهلية في جمهورية أفريقيا الوسطى، قضايا ونظرات، العدد الرابع، يناير ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/1cYcT>

- سارة أبو العزم، نيجيريا ومالي: بين الاقتصاد والحرب على الإرهاب، قضايا ونظرات، العدد السابع عشر، أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/YBmlw>

- مروة يوسف، الصومال وحالة غياب الدولة وتجدد الصراع، المرجع السابق.

لقد كان ملف العدد الأول من "قضايا ونظرات" عن التطورات في أفريقيا وقضاياها في عام ٢٠١٦. ونعود اليوم لتركز في ملف هذا العدد في عام ٢٠٢٢ على أهم التطورات التي شهدتها قضايا القارة وأزماتها عبر خمس سنوات مضت؛ سواء أكانت تتعلق بالشؤون الداخلية لدول القارة، أو على صعيد علاقاتها مع الخارج والتدخلات الخارجية في قضاياها وأزماتها.

ينظر هذا العدد إلى أفريقيا نظرة كلية؛ نظرة تأخذ في الاعتبار الثقل الإسلامي للقارة، حيث تتراوح نسبة المسلمين في القارة حول نصف عدد سكانها، وتعتمد هذه النظرة على تقديم نماذج مقارنة من دول القارة وقضاياها وعلاقاتها بالخارج، وذلك لتوضيح التطورات والاختلافات في قضايا وأزمات وعلاقات القارة، في عالم تتزايد تغيراته على مستويات كلية وجزئية، على مستوى النظام الدولي وفاعليه، أو التحديات التي تواجه دول العالم سواء صحية أو اقتصادية وسياسية.

فرص وأزمات وقضايا القارة ودولها متعددة ومتنوعة؛ مما يصعب معه إشمال عدد واحد لكل تلك الإشكاليات والقضايا، وعليه، يركز هذا العدد على أهم القضايا التي تهدد القارة ودولها خاصة القضايا النوعية الحيوية (المياه والغذاء) والصحية والبيئية والثقافية، فضلا عن السياسية والاقتصادية والأمنية، والتفاعلات الإقليمية بين دول القارة خاصة عبر المنظمات الإقليمية التي تتعدد اليوم داخل القارة، في تداخل مع السياسات الخارجية للقوى الكبرى وعالم المسلمين تجاه القارة.

زاوية النظر الأولى لقارة أفريقيا هي القضايا ذات الأولوية للقارة نفسها ككل؛ ومنها قضايا تتعلق بالأمن الإنساني كالصحة والغذاء، وقضايا تتعلق بالأمن الاقتصادي كالنفط وقضايا المياه التي تخص بعض الأقاليم مثل قضية سد النهضة.

وتعد أزمة الغذاء إحدى تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية الممتدة من ثلاثة عقود، ثم الآن من تبعات الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على مستوى العالم، إلا أن أزمة الغذاء تأخذ منحى أخطر من ذلك في القارة الأفريقية؛ نتيجة موجات الجفاف التي أصابت بعض أقاليم القارة؛ مثل القرن الأفريقي هذا العام مما يضع دوله أمام شبح المجاعة خاصة مع تزايد الصراعات في المنطقة، وكذلك إقليم غرب أفريقيا حيث لا يختلف الوضع؛ فالجفاف واضطراب حصص المياه أثرا على قدرة الدول -مثل مالي والنيجر- على إنتاج الغذاء مما يضع ملايين الأشخاص في غرب أفريقيا في خطر المجاعة.

أما الأزمات الصحية التي تواجه أفريقيا فدائما ما تأتي في الخلف أو الأدنى من الاهتمامات العالمية الحقيقية، فعلى سبيل المثال: لم يظهر مرضُ جدري القروود على سطح الاهتمامات العالمية إلا عندما انتقلت مناطق انتشاره خارج القارة؛ إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وما وضع وباء كوفيد ١٩ من ذلك ببعيد؛ حيث رفضت الدول المتقدمة توزيع لقاحات كورونا خارج حدودها إلا بعد الاكتفاء الذاتي ليجري توزيع الفائض من تلك اللقاحات أو الذي أوشكت صلاحيته على الانتهاء مما وضع دول القارة في مأزق حقيقي، في غياب مفهوم واضح لـ"العالمية" ينطبق على قضية "الصحة العالمية".

ويعد النفط الأفريقي إحدى أهم القضايا الاقتصادية التي تهم القارة؛ إذ يظهر تنافس حالي بين الدول الأوروبية والصين على النفط الأفريقي، خاصة مع أزمة الروسية الأوكرانية والبحث عن بدائل للنفط الروسي، فما الذي يحمله صعود الاهتمام بالنفط الأفريقي على الساحة بالنسبة للأفارقة أنفسهم، وهو الذي لم يحمل تنمية إلى القارة بقدر الصراعات المسلحة والفساد؟

وتعاني القارة من أزمة مياه ممتدة في مختلف الدول، خاصة مع تكرار موجات الجفاف التي تصيب مناطقها، والصراعات على أحواض الأنهار، مما يزيد من حالة الصراع على المياه، ولعل أبرز الصراعات الحالية هو الصراع على نهر النيل؛ حيث أخذ سد النهضة

حيثاً كبيراً من النقاشات والجدالات بين دول الحوض خاصة مصر والسودان وإثيوبيا، وربما هدأ الحديث عن السد نسبياً بعد تصاعد الصراع في الداخل الأثيوبي، إلا أن القضية في حد ذاتها بعيدة عن الوصول إلى حلول مرضية لجميع الأطراف.

القضية الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للنظر لأفريقيا وتقع بين الداخل والخارج تتعلق بالمنظمات الإقليمية ودورها في القارة؛ وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي الذي يواجه العديد من التحديات لتفعيل دوره ومعالجة العديد من الأزمات والقضايا داخل القارة؛ ويمكن قياس مدى نجاح الاتحاد في تحقيق أهدافه من خلال مقارنة دوره في غتتين من القضايا الأساسية لدول القارة؛ وهما: الأولى- القضايا الأمنية والعسكرية وخاصة التدخلات العسكرية الخارجية وتعامل الاتحاد الأفريقي معها، الثانية- تعامل الاتحاد الإفريقي مع الثورات والانقلابات العسكرية والتوجه نحو الديمقراطية في القارة.

وفي هذا الإطار تضم القارة عددًا من المنظمات الإقليمية ذات الاهتمام الاقتصادي بالأساس، وقد زاد عددها في العقود الماضية على وجه الخصوص؛ مثل: الكوميسا، والإيكواس، والساداك، وعلى مدار العقود نتج عنها العديد من الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية؛ الأمر الذي يطرح التساؤل عن نتائج وجودها وجهودها على اقتصادات الدول الأعضاء في تلك المنظمات، خاصة مع تفاقم وتوالي الأزمات الاقتصادية العالمية.

إن التدخلات والسياسات الخارجية للدول الكبرى تجاه القارة وأقاليمها ودولها واحدة من أهم الإشكاليات المستديمة التي تواجه العديد من الدول الأفريقية؛ حيث يبرز ويتسع تنافسٌ شديدٌ بين القوى الكبرى القديمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتلك الصاعدة مثل روسيا والصين، على النفوذ في القارة والنفوذ إلى مقدراتها الاقتصادية، وتكشف المقارنة بين تلك القوى وسياساتها عن اختلاف الأهداف والأدوات والمناطق والدول ذات الاهتمام، وعن وضعية القارة المكلومة بين الوحوش المفترسة في الغابة العالمية.

فمع بداية العام الحالي على سبيل المثال، بدأت رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي، وقد وضعت القيادة الفرنسية أمامها ابتداءً الكثير من الملفات منها السياسات الأوروبية تجاه أفريقيا، وكانت تلك السياسات قد بدت في حالة من التخبط خاصة بعد ظهور منافسين آخرين للدخول في علاقات مباشرة مع أفريقيا مثل الصين وروسيا وإيران وتركيا، وتجمدت بعض تلك السياسات مع جائحة كوفيد ١٩. أما على صعيد السياسات الأمريكية تجاه أفريقيا فقد شهدت تراجعاً خلال إدارة ترامب، ثم انخرطت إدارة بايدن في مواجهة جائحة كورونا وتداعياتها الداخلية، مما استدعى تركيزاً على القضايا الداخلية الأمريكية، غير أن هذا التراجع لا يعني بالضرورة أن الولايات المتحدة تخلت عن دورها في القارة؛ فما الجديد في السياسة الأمريكية تجاه القارة؟

ومن الشرق وكما تقدمت الإشارة، تتنافس كل من روسيا والصين في تقديم بدائل لأفريقيا عن الغرب المتراجع بقواه وبرؤيته الاستعمارية لقضايا القارة؛ بدائل تحمل أجندتها الخاصة ومصالحها وأهدافها، وتتعامل بقواها الناعمة أحياناً وبالتسرب الاقتصادي تارة أخرى، والمحصلة استمرار وقوع أفريقيا في قلب التنافس متعدد ومتسع الجهات، باعتبارها منطقة صراع حول النفوذ والموارد والاستثمارات.

أما على صعيد المنطقة العربية، فلدول شمال أفريقيا العربية اهتمام خاص بشأن أفريقيا جنوب الصحراء؛ فهي الجوار والمجال الحيوي الجنوبي بما يحمله ذلك من مصالح وتهديدات وتحديات، وقد تراجع التوجه العربي نحو القارة الأفريقية على مدار العقود الماضية، وعلى العكس من ذلك تصاعد التوجه الإسرائيلي للقارة الأفريقية وانتقل من تحركات وسياسات غير معلنة إلى علاقات

وسياسات معلنة، حتى وصل الأمر إلى طلب إسرائيل الانضمام بصفة مراقب إلى الاتحاد الإفريقي وتم تعليق ذلك الطلب في قمة الاتحاد الأخيرة في فبراير ٢٠٢٢.

وعلى صعيد ثالث، نجد أن جوار المنطقة العربية المتمثل في كل من إيران وتركيا له توجهه ومصالحه العديدة في القارة الأفريقية، وتقوم سياسة الدولتين على تعزيز نفوذهما داخل القارة بأدوات متعددة منها الجانب الديني.

رؤية معرفية

أفكار حول أبعاد استراتيجية حضارية من الذاكرة التاريخية لأفريقيا قارة الإسلام

أ.د.نادية محمود مصطفى (*)

مقدمة:

تجارة الرقيق، تنافس قوى الاستعمار الأوروبي وتقسيم القارة، النظم الاستيطانية، سرقة الثروات المعدنية، حركات التحرر والاستقلال، التبعية والاستعمار الجديد، الانقلابات العسكرية، الصراعات والمذابح القبلية الدموية والوحشية، الديون والمعونات، نظام الحرب الواحد والاستبداد بالسلطة، التحالفات مع الشرق أو الغرب،... جميعها مفردات ذائعة تحكي جانبًا واحدًا من جوانب حكاية أفريقيا.. مثلها مثل قارات أخرى - يتوزع بينها عالمُ المسلمين - خاصة في المراحل المتدهورة المنحدرة من تاريخ هذه القارة المكلومة، التي طال ابتلاؤها؛ ليس بفعل عوامل داخلية فقط، ولكن بأثر ثقيل من عوامل خارجية؛ غريبة بدرجة كبيرة.

إن الحكاية الغربية الذائعة - للأسف حتى بيننا نحن العرب والمسلمين - عن أفريقيا تبدأ مع ما يسمى - لدى الغرب - ببداية عصر النهضة والتنوير الأوروبي، ثم تتمدد مع عصر تقدم الغرب الصناعي والتكنولوجي، وعصر إمبراطورياته الكبرى المكلل بمهمة نشر التمدن والتنوير (!)، ثم تستمرُّ مع عصر أفول الدور الأوروبي وصعود التنافس الأمريكي الرأسمالي والسوفيتي الشيوعي على أفريقيا وعلى العالم حتى نهايات القرن الماضي.

لكنها جميعها مفردات تتصل بعواقب غلبة تاريخ ذلك الغرب - الغالب عالميًا والمتحكم بأفريقيا لقرون - على تاريخ "أفريقيتنا". نعم نحن - عرب شمال أفريقيا - ينبغي أن نقف أمام سؤال زاوية النظر إلى أفريقيا: أننظر إلى أفريقيتنا جنوبًا بنفس المنظار الذي ينظر به إليها مستعمروها ومستعمرونا؟ إنه منظار "السيد القديم" الذي يحدُّ بوصلة اهتمامه وخرائط قضايا القارة ولكن بما يصبُّ في يده التي ما تزال تتحكم في إدارة تلك الخريطة، ولو عن بُعد، ولو بأيدي ترتدي قفازات مخملية تتحايَل على - وتتجاوز - صور التدخل المباشر الصلدة الكريمة كما كانت في عصور الاستعمار التقليدي. إنها خريطة القضايا التي تتصل بصميم الصراع على السلطة والقوة والنفوذ في أفريقيا - أرضًا وحكمًا وثرواتٍ - برؤية واقعية realistic تدور بالأساس حول الأمن التقليدي؛ أي: أمن ومصالح الحكومات والنظم الخارجية وحلفائها في الداخل، أو بصورة أدق: أتباعها ومستنسخيها من الداخل الأفريقي، الذين لحقوا بقطار الغرب المعرفي والفكري، مع إسقاط تامٍّ لأمن شعوبهم ومصالحهم وأدوارهم.

بيد أن للحكاية الأفريقية جانبًا آخرًا يتزايد الاهتمام العالمي بأبعاده تدريجيًا؛ سواء لاعتبارات إنسانية أو لاعتبارات مصلحة واقعية أيضًا. إنها الحكاية التي يصدها "ما بعد الكولونيالون" أو النقيديون في الغرب... وهي حكاية ذات ثلاثة أبعاد تتجلى في صورة أسئلة ثلاثة: أين منظور الأفارقة أنفسهم لقضاياهم وقضايا العالم؟ ثم أين القضايا والجوانب الخاصة بالبشر أنفسهم - تكويناتٍ وهوية وثقافةً ولغةً وتاريخًا - وخاصة من حيث عواقب الاستعمار علميًا، ثم كيف يمكن إصلاحها؛ تحقيقًا لما أسماه الأمن الحضاري، موصولًا بأنماط من القضايا غير التقليدية؛ أي المتصلة بالأمن الإنساني من غذاء وماء وطاقة وصحة وتعليم وحقوق إنسان. وأيًا كانت دوافع أصحاب هذا الجانب الثاني من الحكاية الأفريقية؛ سواء من "الغربيين" أو من يناظر هذا التوجه المعرفي والفكري من أبناء القارة، فهي دوافع غير تقليدية لا تبحث فقط عن حلول جديدة لمشاكل القارة، ولكن تبحث أيضًا في كيفية جعل العالم أكثر عدلًا وإنسانيةً وحريةً ومساواةً. ولكن يظل أصحاب هذا الجانب الثاني من الحكاية ينظرون أيضًا لحكاية القارة من خارجها؛ بحكم أنهم غربيون كما السياسيون الواقعيون أيضًا، أو بحكم أنهم من أبناء القارة المنقطعين عن تاريخها، أو الغائب عنهم رؤية كلية للقارة بشمال وجنوب صحرائها.

(*) أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

لكن ماذا عنا نحن عرب شمال أفريقيا؟ لقد كنا -وما زلنا في معظمنا- ننظر إلى جنوب الصحراء كأنه عالم آخر وكأننا لسنا نحن من أفريقيا. فلقد تركز في وعينا الجمعي الحديث هذا الانفصال الجغرافي -السياسي- الحضاري الذي تدعّم بانقسامٍ عرقيّ بين: عرب وزنوج (ثم صور نمطية عن تريبص وعداء ومواجهة بين الطرفين)؛ وذلك منذ بدأت الهجمة الاستعمارية الحديثة؛ أي منذ قرون خمسة مضت، وعبر تطوراتها. ولكن هذا الانفصال في الوعي والجغرافيا والديمغرافيا يطرح التساؤل التالي: ماذا كان قبل هذه الحقبة من تاريخ أفريقيا؟ ومن الذي اهتم بها؟ وكيف؟ وما وزن اهتمامنا نحن العرب -بصفة عامة، من آسيا وأفريقيا وخاصة عرب شمال أفريقيا- بهذه التواريخ الأفريقية قبل عصر الاستعمار ودلالاتها -ليس فقط بالنسبة لجذور العلاقات العربية-الأفريقية، وخاصة منذ دخول الإسلام وانتشاره- ولكن بالنسبة لجوانب الحكاية الأفريقية كلها وأبعادها التقليدية والجديدة على حدٍ سواء؛ والأهم من حيث ما أسميه "الأبعاد الاستراتيجية الحضارية الغائبة" أو المنسية في خضم التهديدات والمخاطر المادية المباشرة على حساب أمور أخرى، والتي لا تقل أهمية، ولا تنفصل عن هذه الأمور المادية؟

هذه أسئلة من كومة أو سلسلة أسئلة أكبر عن منظورنا الحضاري الإسلامي عن أفريقيا، ولكن قبل أن أشرع -من ناحية أولى- في طرح منظومة الأسئلة التي تستدعي هذه الأبعاد الحضارية الاستراتيجية من الذاكرة التاريخية لأفريقيا في عالم الإسلام، وقبل أن أشرع -من ناحية أخرى- في طرح أفكار قد تساعد على إجابة منظمة تقتضي عملية بحث منظمة في المكتبة الثرية عن أفريقيا، ليس بالعربية فقط ولكن بلغات أخرى، قبل هذا وذاك، **يجدر أن أتبه ذاتي وقرائي إلى أمرين مهمّين:**

الأمر الأول- أن عملية بحث أولية -في المنشور عن أفريقيا بالعربية- تُبين أن التاريخ الحديث والمعاصر للإسلام في أفريقيا، وللإستعمار الأوروبي في أفريقيا، وللنظم السياسية في أفريقيا وأحوال المجتمع الإسلامي^(١)، هي مجالات أساسية للتأليف من تخصصات مختلفة، وهي تنقل بالأساس عن "المستشرقين" الغربيين، لكن ما هي حالة التأليف الأفريقي ذاته ومصادره الأفريقية عن أفريقيا؟ وكيف تطور حال البحث الأكاديمي العربي والإسلامي عن أفريقيا من عدم الاهتمام إلى الاهتمام؟ ولماذا؟ وماذا عن حالة البحث والتأليف عن أفريقيا في الدوائر الأكاديمية والفكرية الغربية؟ كيف تطورت وكيف ارتبط تصاعدها بموجات الاستعمار ثم ما بعد الاستعمار^(٢)؟

الأمر الثاني- في نطاق مدرسة المنظور الحضاري المصرية، وارتكائاً إلى تأسيس أستاذتنا منى أبو الفضل عن خصوصية دراسة النظم المختلفة من منظور حضاري مقابل للغربي^(٣)، وانطلاقاً أيضاً من تأسيس أستاذنا د. حامد ربيع^(٤) والإنتاج الفكري لأستاذتنا (مالك بن نبي،

(١) انظر الكتب التالية:

- د. فرغلي هريدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر: الكشوف، الاستعمار، الاستقلال، الاسكندرية: العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
- أي. إم. لويس (محرر)، الإسلام في أفريقيا الاستوائية، عبد الرحمن الشيخ (مترجم)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.
- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٣٩، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨.
- د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٨.
- د. جمال عبد الهادي مسعود، على لبن، المجتمع الإسلامي المعاصر بأفريقيا، القاهرة، الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٩٤.
- د. حورية مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع الديانة المسيحية والديانة التقليدية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٢.
- د. زاهر رياض، استعمار أفريقية، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

(٢) انظر إجابات منظمة عن تطور هذه الكتابات في: أحمد طاهر، أفريقيا: فصول من الماضي والحاضر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥.

(٣) انظر: منى أبو الفضل، المدخل المنهجي لدراسة النظم السياسية العربية، تقديم طه جابر العلواني، القاهرة: دار السلام، ٢٠١٣.

(٤) انظر له على سبيل المثال: حامد عبد الله ربيع، مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي، تحرير وتعليق: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧.

طارق البشري، محمد عمارة، محمد الغزالي، محمد سليم العوا^(٥) عن تاريخ الأمة وخصائصه، وعلاقتها مع الأمم الأخرى قبل وبعد الاستعمار، فإنني أذكر نفسي وقرائي بإسهام المدرسة المصرية في الدراسات الأفريقية (من منظورات مقارنة، غربية وأفريقية وحضارية إسلامية) بريادة أ.د. حورية توفيق مجاهد وأ.د. عبد الملك عودة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، إلى جانب أساتذة آخرين من خارج الكلية. ويتسم إنتاج مدرسة كلية الاقتصاد، ومن واقع إسهامات جيلها الثاني والثالث أيضًا، بالاهتمام بالأبعاد الحضارية الاستراتيجية من ناحية، وبأنماط القضايا الأفريقية الجديدة من ناحية أخرى.

وفي هذا الصدد أشير -على سبيل المثال وليس الحصر- إلى المقدمة المعرفية الحضارية التي صدّر بها أ.د. حمدي عبد الرحمن كتابه (قضايا في النظم السياسية الأفريقية)^(٦)، والتي موجزها: "أن الأطروحات النظرية والمنهجية التي قُدمت لتفسير قضايا النظم السياسية في أفريقيا منذ الاستقلال أثبتت عجزًا واضحًا، وينطوي ذلك العجز يقينًا على أزمة في الفهم والتفسير...؛ "لأن الإشكاليات الكبرى المرتبطة بالمعرفة الغربية لأفريقيا تتمثل في غياب الرؤية الكلية الملائمة لفهم الواقع السياسي والاجتماعي الأفريقي الراهن؛ وهو الأمر الذي يتطلب بناء إطار مفاهيمي ملائم يساعد على فهم الواقع الأفريقي بمشكلاته وإمكانياته...".

ذكرتني كلمات د. حمدي عبد الرحمن المسطورة هذه بكلمات سمعتها، وما زالت تتردد في سمعي كأنها بالأمس (وذلك خلال زيارتي ٢٠١٠ لجنوب أفريقيا، جامعة جوهانسبرج، ضمن وفد من جامعة القاهرة برئاسة رئيسها حينئذ د. حسام كامل، وكانت الزيارة الأولى لي لجنوب الصحراء والأخيرة حتى الآن، ولقد كانت طاقة نور على خبرة متميزة في جنوب أفريقيا)، كانت الكلمات هي: "يجب أن يكون لنا منظورنا المستقل في دراسة أوضاعنا، وأن شمال أفريقيا لم ينفصل تاريخيًا عن جنوبها عبر العصور، وأنا نجب أن نكسر الصور النمطية التي كرسها الاستعمار عن أفريقيا والأفارقة؛ فهي ليست القارة المظلمة أو السوداء أو الهمجية".

إلا أن د. حمدي عبد الرحمن كما أثبت بنفسه عن منهجية دراسته (١٩٩٨)، لم يكن هدفه تقديم هذا الإطار النظري، بل طرح مجموعة من الإشكاليات المنهجية والنظرية المرتبطة بأسلوب التناول والتفسير الغربي السائد؛ سواء بالنسبة لبناء الدولة القومية أو التنمية الاقتصادية أو الديمقراطية... توطئةً لبناء هذا الإطار النظري وهذه الرؤية الكلية فيما بعد.

فماذا تم عبر ربع قرن من الزمان حتى الآن؟ لا أدعي هنا بالطبع إحاطتي بالبحوث التي قد تكون قدمت إسهامًا في هذا المجال نظريًا وتطبيقيًا^(٧)، ولا أنتوي أن أبحث عن إجابة لسؤال هذا، فتلك -أي دراسة أفريقيا ضمن حقل دراسات المناطق- ليست تخصصي، إلا أن هذه الدعوة التي حملها د. حمدي عبد الرحمن، قد حملها أيضًا أساتذة أفارقة تحمسوا لمنظور أفريقي لقضاياهم ينبثق من طبيعة تكوين القارة التاريخي: قبليا ودينيا وثقافيا وتكوينات اجتماعية وسياسية، ويمثل مقابلاً للمنظورات الغربية التي تطور اهتمامها بالدراسات الأفريقية منذ نهاية الخمسينيات. ولهذا فإن د. حمدي عبد الرحمن قد تبني قاعدة منهجية رآها ضرورية في إعداد كتابه؛ ألا وهي النظر إلى التاريخ الأفريقي باعتباره وحدة متكاملة الحلقات، فحتى لو كان الاهتمام بالقضايا المعاصرة هو محور الكتاب، إلا أنه لا ينفصل في فهم هذه القضايا عن المراحل السابقة من هذا التاريخ: ما قبل الاستعمار، وخلال، وخلال مقاومته حتى الاستقلال.

وأخيرًا، فإن تذكيري نفسي بهذين الأمرين، كما لو كان اعترافًا بأن أفريقيا -جنوب الصحراء- لم تنل حظًا مناسبًا من اهتمامي البحثي طيلة عملي الأكاديمي، إلا فيما يتصل بوضع أفريقيا من منظومة تطور العلاقات الدولية بين أمتنا والعالم منذ عصور الخلافة

(٥) انظر لبعضهم على سبيل المثال:

-مالك بن نبي، ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، ط٣، ١٩٨٦م.

- طارق البشري، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي، القاهرة: دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٧.

(٦) د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره.

(٧) انظر بحوث كل من: د. حورية مجاهد، د. عبد الملك عودة، د. حمدي عبد الرحمن، د. أحمد علي سالم، د. محمد عاشور، د. راوية توفيق والسادة أعضاء كلية الدراسات الأفريقية العليا بجامعة القاهرة.

الراشدة وحتى سقوط الخلافة^(٨). ومن ناحية أخرى، اهتمتُ بأفريقيا ضمن موضع "القارة المنسية" من سلسلة أعداد "أمي في العالم"^(٩). إلا أن عدم التخصص في إقليم أو مجال لا يعني عدم الاهتمام العام بشئونه، وخاصة باعتباره جزءاً من أجزاء الأمة الإسلامية. وبالمثل فإن المشاركين في الملف الحالي يشاركون فيه؛ بحكم هذا الشعور بالهموم المشتركة مع "القارة المظلومة" وليست المظلومة أو "أفريقيا قارة الإسلام" لا الإلزام. هذا الجزء النابض من الأمة حقيقة، قد يكون عدم الإلمام بدقائق وتواريخ الأوضاع المركبة الأفريقية حائلاً دون التحليل والتفسير الأصح، إلا أن اشتراطه لمجرد الاهتمام -وليس البحث أو التدريس المنظمين- ليس إخدعة وحيلة لقطع الصلة والأوصال، بل ولفرض عزلة ممنوعة على هذه القارة الغنية بتاريخها: شعوباً وثروات وخبرات، تحت ذرائع مصطنعة لا تخدم إلا مصالح الاستعمار وأتباعه.

هنا، من خارج الصندوق، وعلى الأقل على قدر ما طالعت من كتابات عن تاريخ أفريقيا، وعلى قدر اهتمامي بمتابعة شئونها العامة المعاصرة^(١٠)، وعلى ضوء ما قمت بتدريسه والبحث فيه عن وضعها في لعبة الصراع العالمي الحديث (قرون الاستعمار الغربي الخمسة الماضية)، وفي ظل الخلافات الإسلامية المتعاقبة (العشرة قرون الأسبق: قرون الفتوح وازدهار الحضارة الإسلامية)؛ وذلك باعتباري

(٨) د.نادية محمود مصطفى(محرر)، موسوعة العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٢، المجلدان الخامس والسادس.

(٩) انظر على سبيل المثال: بحوث عن أفريقيا في بعض أعداد أمي في العالم:

- محمد عاشور، القارة المنسية: أفريقيا- المنافسات الدولية والتحويلات الإقليمية والداخلية، (في) د.نادية مصطفى، ود.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، أمي في العالم، العدد الأول: مسألة الأمة والعولة، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ١٩٩٨.

- محمد عاشور، قمة سرت الإفريقية الطارئة ومشروع الوحدة الأفريقية: آفاق الفكرة وقبورها، (في) د.نادية مصطفى، ود.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، أمي في العالم، العدد الثاني: العلاقات البيئية داخل الأمة الإسلامية، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ١٩٩٩.

- محمد عاشور، الصومال: عقد من الصراع، (في)، المرجع السابق.

- محمد عاشور، السودان: تنافس المبادرات وصراع المبادرات، المرجع السابق.

- د.حمدي عبد الرحمن، ثنائية الفقر والاستبداد في أفريقيا، (في) د.نادية مصطفى، ود.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، أمي في العالم، العدد العاشر: الحالة الثقافية في العالم الإسلامي، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٠-٢٠١١.

- د.محمد عاشور، الإسلاميون والحكم في نيجيريا: تجربة محمد نموذجاً، (في) د.نادية مصطفى (إشراف عام)، أمي في العالم، العدد الرابع عشر: السياسات العامة في نظم ومجتمعات العالم الإسلامي: نماذج وخبرات، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مفكرون: الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

- د. محمد عاشور، الإسلاميون والحكم في الصومال: فشل التجربة أم إفسالها، في المرجع السابق.

- مروة يوسف، وضع المسلمين في إفريقيا: نماذج ودلالات بين الداخل والتدخل الخارجي، (في) د.نادية مصطفى (إشراف عام)، أمي في العالم، العدد الخامس عشر: سياسات ما بعد الإسلاموفوبيا: الجديد في الهجوم على الإسلام والعالم الإسلامي، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢١.

(١٠) انظر التالي:

- د.حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره.

- أحمد طاهر، أفريقيا: فصول من الماضي والحاضر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥.

- د.جمال عبد الهادي مسعود، على لبن، المجتمع الإسلامي المعاصر بأفريقيا، مرجع سبق ذكره.

- د.بشار جميل الملاح، تاريخ الإسلام في أفريقيا، عمان: دار الفكر، ٢٠١٤.

- ب.سي. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، شوقي جلال (مترجم)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

أبريل ١٩٨٠.

- د.حورية مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢.

- د.مدثر عبد الرحيم الطيب، د.التيجاني عبد القادر (إشراف) الإسلام في أفريقيا، دار الفكر المعاصر، بيروت دار الفكر، دمشق ٢٠٠١.

أشارك في تخصص العلاقات الدولية من منظور حضاري إسلامي مقارن^(١١)، تثور في ذهني مجموعة من الأسئلة التي أراها تؤسس لمنظور مختلف إلى أفريقيا (يربط أحقاب تاريخها معًا، ويربط شمالها بجنوبها، ويربط داخلها بخارجها):

(أ) عن أي أفريقيا نتحدث: شمال أم جنوب الصحراء؟ وما حقيقة هذا التقسيم الجغرافي؟ وما مصداقيته عبر عصور تاريخ أفريقيا قبل وبعد انتشار الإسلام، وقبل وبعد الاستعمار الأوروبي الحديث ثم ورثته في صورة القطبين العالميين أولاً، ثم في صورة قوى جديدة صاعدة إقليمياً وعالمياً (الصين، إيران، تركيا).

(ب) ما العلاقة بين عصور تاريخ أفريقيا وفق المتعارف عليه من تقسيمات (ما قبل الاستعمار، الاستعمار، الاستقلال)؟ ألا تمثل استمرارية تكشف عن مسار متميز لتاريخ أفريقيا؟ هل كانت أفريقيا دائماً موضعاً لمبادرات من خارجها (غزوات إغريقية ورومانية، فتوح إسلامية، حملات صليبية تجارية وعسكرية... تنافسات عالمية على النفوذ...؟) وماذا عن تاريخ حضاراتها الكبرى؟ ألم تكن ضمن منظومة الحضارات القديمة المعروفة (الفرعونية، الآشورية، البابلية، الفينيقية، اليونانية، الرومانية)؟ وما العوامل التي حالت دون سهولة التعرف المنظم العلمي على تواريخ هذه الحضارات حتى ما يقرب من القرن تقريباً؟

(ج) ما خصوصية الأبعاد الاستراتيجية الحضارية في التاريخ الأفريقي: هل هي حضارة ذات نمط مادي (مثل مفهوم الحضارة الغربي الذائع) أم حضارة ذات أبعاد أخرى غير مادية من التقاليد والعادات والأعراف ذات المغزى والدلالة الإنسانية، مهما اختلفت الألوان واللغات، ومهما كان المستوى المادي الذي لا يقارن بتجليات الحضارة الغربية أو التنظيمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

(د) ما الذي حاق بها من تغيرات وتحولات عند الانتقال من عصر الإمبراطوريات الأفريقية القديمة، إلى عصر انتشار الإسلام، إلى عصر الاستعمار في ظل تحولات توازنات القوى العالمية؟ كيف تراكمت التشوهات الهيكلية في البنى الأفريقية المختلفة؟ وكيف ومن أين بدأت؟

(هـ) وهل الأزمات المستمرة في هذه البنى منذ ما بعد الاستقلال هي أزمات هيكلية تنبثق من "جينات أفريقية ثقافية" كما يزعم عنصريون (وكما يدعي في المقابل متهمو الإسلام بأن الإزهاق والاستبداد والتخلف هي صفات لصيقة بالإسلام والمسلمين؛ أي إنها ذات أسباب ثقافية وليس بيئية) أم من فشل إداري، أم من التبعية للنظام العالمي وعواقب عصر الاستعمار؟

(و) ما وزن البعد الديني (الإسلام، المسيحية، الديانات التقليدية) في هذا التاريخ؟ وما طبيعة تأثير دخول الإسلام في عمليات إعادة التشكيل والتحول المجتمعي والثقافي والسياسي، الداخلية والإقليمية، وفي الوضع الدولي؟ ولماذا ينتشر الإسلام بمعدلات معاصرة أكبر مقارنة بالمسيحية؟ والأهم ما طبيعة وجود الإسلام في القارة (وفق النظم أو المذاهب أو الحركات السائدة): هل هو وجود عقيدي فقط، أم مكون مجتمعي حضاري، أم قوة محرّكة للمقاومة للاستعمار والاستبداد؟

(ز) ألم يكن للإمبراطوريات أو الممالك والسلطنات الأفريقية - وحتى عصر الاستعمار - أدوار خارج القارة؟ ففيما عدا أدوار مصرية أو مغربية، في عصور مختلفة، لماذا لم نسمع أو نعرف عن مثل هذه الأدوار الخارجية من قوى أفريقيا جنوب الصحراء؟ بمعنى آخر: هل غاب تاريخياً دور الدولة القائد عن أفريقيا جنوب الصحراء؛ سواء إقليمياً أو خارج القارة؟ ولماذا غابت المبادرة المعاصرة الأفريقية تجاه قضايا ومشاكل العالم الإسلامي: هل انشغلاً بمشاكل الذات الأفريقية أم هو انقطاع صلة النظم والحكام على الأقل، ومنذ الاستعمار، عن الأمة؛ وفقاً لسياسات الاستعمار أولاً ثم سياسات شد الأطراف ما بعد الاستقلال نحو الفرانكفونية أو الكومنولث ثانياً؟ بعبارة أخيرة: ألا تجد شعوب أفريقيا، إن لم تكن نظمها وحكامها، حلولاً لمشاكلها في إطار إسلامي أشمل؟ أم لا تقدر على ذلك؟ وهل يقتصر الأمر على مجرد انتظار معونات الإغاثة ومِنَح التعليم؟

(١١) دنادية محمود مصطفى (محرر)، موسوعة العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سبق ذكره.

(ح) أخيراً، وفيما بعد هذه الأسئلة الكلية الشاملة -التي يتمثل خيطها الناظم في العلاقة بين الأحقاب المختلفة للتاريخ الأفريقي- تبقى مجموعات أخرى من الأسئلة الجزئية عن الدلالات الاستراتيجية الحضارية لكل حقبة بذاتها (كما سنرى في موضعه من أجزاء الدراسة التالية). وانطلاقاً من طبيعة تخصصي في العلاقات الدولية، وليس دراسات المناطق، (فتلك الأخيرة تحتاج قراءة في تواريخ نوعية: أنثروبولوجية، دينية، جغرافية، تعتمد على مصادر أولية مكتوبة ومسموعة؛ لتشخيص وتحليل وتفسير أوضاع جزئية محددة؛ وإن كان هناك فارق بين الشمال الأفريقي والغرب الأفريقي والشرق الأفريقي والجنوب الأفريقي، قد ظلت تربط بينهم قواسم مشتركة أفريقية جامعة)، فإن اقترابي من أفريقيا اليوم وذاكرتها التاريخية إنما هو اقتراب نُظمي كُلّي يبحث عن دلالات السياقات التاريخية المختلفة: مكاناً وزماناً، سواء في الشأن الأفريقي أو تطورات وضعه في النظم الدولية التاريخية المتتابعة.

(١)

ملاحح كبرى من تاريخ أفريقيا ما قبل الاستعمار

دلالات القرون العشرة الأولى من عمر الحضارة الإسلامية: من الإمبراطوريات والممالك التقليدية إلى ما بعد دخول وانتشار الإسلام

ما هي خريطة القوى الأفريقية الكبرى التقليدية؟ وما خصائصها وما مصادر قوتها أو ضعفها، ما درجة توجهها نحو خارج القارة أو ما موقفها من القادمين إليها؟

ابتداء لا أقصد جنوب الصحراء فقط، كما تجري الكتابات عن أفريقيا، وكأن شمال أفريقيا ليس من أفريقيا. بل أظل أتساءل تعجباً: لماذا يتجذر هذا التمييز الواعي أو غير الواعي بين الشمال الأفريقي وبين جنوب الصحراء؟ هل هو يسبق الإرث الاستعماري الأوروبي الحديث؟ ولكن على كل فإنني أتكلم عن أفريقيا كلها، لعلنا -أثناء ممارسة هذا النظر- نفهم لماذا واقع ووقع هذا التمييز؟

أجتهد للإجابة عن السؤال السابق بالقول المجمل التالي:

علمياً، احتل التاريخ المصري القديم -الفرعوني- اهتماماً عالمياً، خاصة منذ كشف الحملة الفرنسية بداية القرن التاسع عشر. ولكن تاريخياً كانت مصر الفرعونية -ولآلاف السنين- رأس حربة أفريقية خارجية نحو المتوسط شمالاً وشرقاً، ونحو الشام أيضاً نحو بقية أفريقيا جنوب الصحراء. ولقد سمعت حديثاً -في زيارتي لجنوب أفريقيا- عن اكتشاف مراكب فرعونية أثرية هناك، وقرأت مؤخراً عن ذلك أيضاً في أكثر من موقع إلكتروني^(١٢).

وحين توالى الإغريق الهيلينيون ثم الرومان على مصر وعلى شمالي أفريقيا، استحكمت التواصل الأوروبي بين ذلك الجزء من أفريقيا الأقرب إلى البحر المتوسط ودول جنوب أوروبا. فهل امتد الغزاة الأوروبيون والمستكشفون القدماء إلى قلب أفريقيا في هذه الحقبة؛ سواء قبل المسيحية أو بعدها؟ لقد وصلت المسيحية إلى إثيوبيا/ الحبشة -كما نعرف عن تاريخ كنيستها- قبل الغزوة الأوروبية الحديثة من الجنوب (الملك النجاشي ونصرة أول وفد من المهاجرين المسلمين خارج مكة). وفي المقابل لم يبدأ شرق وغرب أفريقيا في الاحتكاك الخارجي ذي التأثير الأهم على القارة إلا منذ بداية انتشار الإسلام بعد فتح شمال أفريقيا.

في مقابل هذه الحركية الحضارية في شمال أفريقيا وتفاعلاتها الخارجية شرقاً (العرب) وشمالاً (أوروبا)، لم تكن أفريقيا جنوب الصحراء خارج التاريخ، إنما كانت في قلبه ولكن بطريقتها الخاصة ووفق طبيعتها المتميزة؛ فللتاريخ الأفريقي -دون الخوض في تفاصيل

(١٢) انظر التالي:

- أكاديمية بولندية: اكتشاف آثار لحملة فرعونية وسط وجنوب إفريقيا، موقع الوطن، ١٩ يونيو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/DR8fM>

- اكتشاف آثار فرعونية وسط وجنوب إفريقيا، موقع السياسة، ١٩ يونيو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/LJ1ny>

تتعلق بأسماء وأماكن لدول أو إمبراطوريات أو قبائل أو أديان أو تكوينات بشرية حضارية وثقافية- خصائص عامة مميزة؛ سواء ما قبل الإسلام أو أثناء الاستعمار أو بعدهما. وفي عرض لكتاب جامع في شأن التاريخ الأفريقي لمؤلفة فرنسية^(١٣)، نلاحظ كيف ترفض الباحثة ذلك الفصل التعسفي بين التاريخ ما قبل الاستعماري والتاريخ الاستعماري والتاريخ ما بعد الاستعماري لأفريقيا؛ حيث إن العلاقات التي أقامتها القارة مع العالم قديمة وعميقة وثرية، تسبق الاستعمار على خلاف ما روج هذا الاستعمار نفسه. فلقد كان لأفريقيا بسبب مواردها البشرية وثرواتها وحنكة تجارها دورًا بارزًا في الاقتصاد والتجارة العالمية. فلقد استطاعت الإمبراطوريات الأفريقية المتعاقبة في غرب أفريقيا -على سبيل المثال- أن تؤسس قوتها وازدهارها على عوائد التجارة الدولية (الذهب مقابل الملح). ولقد تأثرت هذه الأدوار منذ ما قبل الاستعمار، بالتغيرات المناخية والخريطة المتحركة لتوزع الأمطار ومصادر المياه وعدم توافر تقنيات الزراعة غالبًا (على عكس مصر) رغم توافر الأنهار. إنه كما أشار ابن خلدون في مقدمة مقدمته: كان للجغرافيا البشرية والطبيعية لأفريقيا تأثير على تاريخها الاجتماعي والسياسي وحالة الهجرات المستمرة، حتى في ظل إمبراطوريات كانت ذات طبيعة تجارية وليست توسعية خارج أفريقيا! بعبارة أخرى، كما تقول المؤلفة الفرنسية، فإن تاريخ أفريقيا هو تاريخ معركة مستمرة لشعوبها مع الطبيعة! ولقد كانت مصادر قوة أفريقيا البشرية ومن المواد الأولية ظواهر أسهمت في صناعة أهم سمة ذاعت عن تاريخ أفريقيا؛ ألا وهي تجارة الرقيق والاستعمار الأوروبي. وبالرغم من أنه لم يرد لدى الكاتبة إشارة إلى تأثير دخول الإسلام، إلا أنها تصدت لدحض الصور النمطية الغربية الذائعة عن شعوب القارة؛ تلك الصور ذات الطابع العنصري والمغلّفة بالازدراء والدونية للزنوجة وللقارة بأكملها.

لقد امتدت الممالك والسلطنات الأفريقية عبر "السودان الكبير" (غرب أفريقيا، ووسطها وصولًا للسودان) وعبر حوض النيل الأوسط (النوبة)، وشرق أفريقيا؛ وهي تكوينات حضارية إسلامية تشكلت مع تأثيرات دخول وانتشار الإسلام في أفريقيا منذ القرن الثاني الهجري؛ ابتداء من غرب وشرق أفريقيا. وكانت هذه التكوينات تمتد لتضم مساحات أوسع كان يمكن في تقديري أن تتطور في شكل دول مستقرة لولا ظاهرة الاستعمار الماركنتيلي أولًا؛ حيث كان لتجارة الرقيق الممتدة آثار مزلزلة للكيانات الاجتماعية والسياسية الأفريقية، ناهيك عن التنافس الاستعماري العسكري بعد ذلك الذي قطع ومزّق وأصر هذه الكيانات^(١٤).

فبقدر ما كان لدخول الإسلام وانتشاره في القارة آثاره التجميعية، بقدر ما كان لتجارة العبيد والاحتلال العسكري آثار معاكسة على مكونات التاريخ الأفريقي العريق، وعلى وحدة أراضي أفريقيا وتماسك شعوبها ومصير ثرواتها ومصير سلامها ونموها واستقرارها لقرون ممتدة. فمما لا شك فيه أن الهجرات العربية الإسلامية، شرق وغرب وشمال القارة، مدعومة بالدعوة والتجارة وحركة الطرق الصوفية،

(١٣) انظر التالي:

- Catherine Coquery- Vidrovitch, Petite Histoire de l'Afrique: L'Afrique au sud du Sahara de la préhistoire à nos jours, Paris: La Découverte, 2011.

وانظر عرض الكتاب في: تاريخ مقتضب لإفريقيا منذ ما قبل التاريخ حتى اليوم، جريدة البيان، ١٨ ديسمبر ٢٠١١، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/kPhiw>

وحول مزيد من التفاصيل عن ما قبل الإسلام، انظر:

- د.حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره.

- أحمد طاهر، أفريقيا: فصول من الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره.

- Robert Brown (ed), The History and Description of Africa And of the Notable Things Therein Contained, Cambridge University Press, 2010, vol.,2, Second Book.

(١٤) انظر تفاصيل خريطة هذه الممالك والسلطنات والإمبراطوريات في:

- د.حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره.

- أحمد طاهر، أفريقيا: فصول من الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره.

لم تكن غزوات مسلحة للهيمنة والسيطرة والاستغلال للثروات ونهبها، ولكن كانت ذات أهداف أخرى؛ مما جعل لها تأثيرات ثقافية اجتماعية سياسية ممتدة؛ تمثلت في نقل الثقافة العربية الإسلامية نقلاً دعويًا لا قسريًا، ونشر العلم والحضارة الإسلامية نشرًا تفاعليًا لا جبريًا. والأهم أيضًا تقديم هذه الفتوح المثل الحضاري على التفاعل والتكيف التدريجي المعتدل مع السكان، دون اقتلاع جذورهم أو اجتثاث نظمهم عنوة وقهراً؛ ومن ثم دخل السكان الأفارقة في الإسلام طواعية وتدرجياً عبر قرون^(١٥).

لقد ساعدت عوامل عدة على انتشار الإسلام في أفريقيا، وخاصة في منطقة جنوب الصحراء التي لم تُفتح عسكريًا بالأساس على خلاف شمال أفريقيا والأندلس، وتم ذلك عبر عدة مراحل وعبر عدة منافذ، كما لم يكن الانتشار دائمًا -عبر بعض المراحل وعبر بعض الممالك- سهلًا ميسرًا؛ وهو الأمر الذي أثر ليس على مدى انتشار الإسلام فقط، ولكن أيضًا على العلاقات الإسلامية-الأوروبية شرق القارة وغربها وجنوبها من ناحية، وكذلك أثر على المقاومة الأفريقية لموجات الاستعمار الأوروبي المتعاقبة.

تقول د. حورية مجاهد في هذا^(١٦): "مسالك انتشار الإسلام في أفريقيا":

والإسلام في انتشاره بالقارة الأفريقية مر بعدة مراحل وضح في أولها الدور الكبير للهجرات العربية والفتوحات الإسلامية والتوسع فيها، ولكن في المراحل التالية انتقلت الدعوة وانتشار الإسلام إلى أيدي الشعوب الأفريقية الأخرى كالبربر والزنج خاصة السودانين في منطقة الساحل (ساحل الصحراء). وقد مثلت مصر المدخل الشرقي للقارة الذي جاء عبره الإسلام للقارة خاصة غربها، كما سبق أن جاءت المسيحية من قبل في القرن الأول الميلادي: فقد دخل الإسلام مصر (العريش) في سنة ٦٣٧م. حيث جاء عن طريق سيناء وبرزخ السويس، ومنه تدفقت الجماعات الإسلامية وتسربت القبائل العربية وعلى رأسها بني هلال إلى شمال أفريقيا، ومنها توجه للقارة وسلك عدة مسالك أو طرق:

- ١- طريق شمال أفريقيا: مصر وبرقة وطرابلس وتونس والجزائر والمغرب وبلاد السوس (السوسي) الأقصى إلى مصب السنغال. (وقد مثل هذا انتقال هجرات عربية إسلامية إلى شمال أفريقيا)، ويتبع هذا الطريق طريقًا بحري بعد نمو البحرية الإسلامية: من ثغور الشام ومصر إلى ثغور المغرب الأقصى (مراكش).
- ٢- طريق بمحاذاة المحيط حتى حوض النيجر وغربي أفريقيا: وهو يعتبر امتدادًا للمسلك الأول ويمتد إلى مصب نهر السنغال ويتجه نحو السودان الغربي. (ويمثل انتقال البربر الذين حملوا الإسلام إلى تلك المناطق ويبدو فيها بوضوح جهود المرابطين والموحدين).
- ٣- طريق القوافل: وهي أصلاً طرق تجارة كانت موجودة قبل الإسلام بمئات السنين وعمَّرها القرطاجينيون، والفينيقيون، والرومان، وهي متعددة وتمتد من شمال أفريقيا متجهة نحو الجنوب إلى غرب أفريقيا، وذلك عبر الصحراء الكبرى مع المرور بالواحات الموجودة. وطرق القوافل هذه كمسالك لانتشار الإسلام -عن طريق التجارة- ملأت فراغ الدائرة التي طوقت بمسلكي الإسلام المذكورين آنفًا. وذلك عن طريق الربط الراسمي بين شمال القارة ووسطها وغربها بأهم طرق القوافل هذه.

(١٥) محمد يوسف محمد، تاريخ الهجرات العربية إلى أفريقيا جنوب الصحراء: تشاد نموذجًا، دورية كان التاريخية، العدد ٤٢، المجلد ٣، ديسمبر ٢٠١٨، ص ٣٩-٣١، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/jpf2e>

وحول مزيد من التفاصيل عن منافذ دخول الإسلام وانتشاره وتأثيراته، انظر:

- د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره.

- أحمد طاهر، أفريقيا: فصول من الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره.

(١٦) د. حورية مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع الديانة المسيحية والديانة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١-٢٥.

٤- طريق صحراوي: يبدأ من أسبوط مارا بواحات مصر الغربية ثم بجنوب بلاد المغرب حتى يصل إلى أواسط أفريقيا قرب غربها (في اتجاه غربها) ويلتقي عند نهاية ما انتهى إليه المسلك الثاني: مكونين ما يمثل إطاراً أو دائرة تحيط بالسودان الغربي وتضم منطقة غرب أفريقيا ولكنه لا يصل إلى سواحلها في ساحل غينيا في المنطقة الاستوائية.

٥- طريق وادي النيل عبر الصحراء الشرقية إلى بلاد النوبة ودنقلة شمال السودان: طريق عبر الصحراء الشرقية ووادي النيل إلى بلاد النوبة وشمال السودان. وقد حاول العرب المسلمون في عهد الخليفة عمر بن الخطاب فتح بلاد النوبة، ومعروفة محاولات القائد العربي عقبة بن نافع. هذا وقد كانت مصر هي نقطة الانطلاق في كافة المسالك المذكورة، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك مسلك هام وأساسي في انتشار الإسلام في شرق أفريقيا تمثل في المسلك التالي عبر البحر الأحمر.

٦- طريق بحري على مياه البحر الأحمر من جنوب الجزيرة العربية وخليج عدن والمحيط الهندي: ومن هذا الطريق وصل الوعي الإسلامي عن طريق سكان جنوبي شبه الجزيرة العربية (اليمن، حضرموت، البحرين، الأحساء) إلى سواحل شرق أفريقيا: أريتريا، الصومال، زنجبار حتى جنوبي خط الاستواء. وهو طريق معروف منذ قديم العصور قبل ظهور الإسلام حيث تاجر العرب في سواحل شرق أفريقيا تقليدياً. وعبر هذا الطريق البحري امتد الإسلام إلى أن وصل إلى مدغشقر وإلى مستعمرة الرأس في جنوب أفريقيا.

٧- وأخيراً طريق بحري من الملايو والهند إلى جنوب أفريقيا: وأخذ شكل موجات من المسلمين من سياسيين منفيين وتجار وعمال إلى جنوب أفريقيا. استوطن بعضهم بها، ومثلوا أقلية متماسكة عملت على نشر الإسلام في أقصى جنوب القارة".

أما عن مراحل انتشار الإسلام^(١٧)، فعلى نحو قد يبدو غير متوقع للبعض، تقول د. حورية:

"يلاحظ أنه على الرغم من أن الفتوح العربية أسهمت كثيراً في انتشار الدين الإسلامي، حيث دخل الإسلام مع الجيوش العربية إلى البلاد التي تم فتحها، إلا أن الإسلام أساساً انتشر سلمياً وليس بحد السيف. ويفخر الأفريقيون بأن أول هجرة للمسلمين -تدعيماً للإسلام- كانت لأفريقيا بالذات في العام الخامس من بعث الرسول، تلك الهجرة التي سبقت الهجرة النبوية للمدينة وتأسيس الدولة الإسلامية بها. وكان ممن هاجر إليها عثمان بن عفان وزوجه رقية بنت الرسول وجعفر بن أبي طالب والزيبر بن العوام وعبد الرحمن بن عوف، وممن أصبح من أمهات المؤمنين أم سلمة وأم حبيبة، وقد أكرم النجاشي وفادتهم.

ولكن يبدو أن تأثير هاتين الهجرتين كان محدوداً ومحلياً حيث لم ينتشر الإسلام بحق في أفريقيا عامة إلا عندما دخل القارة من بابها الشمالي الشرقي إلى مصر بصحبة الجيش العربي بقيادة عمرو بن العاص (٢٠هـ / ٦٤٠م). ومن الملاحظ بالنسبة لانتشار الإسلام في غرب أفريقيا، أنه وإن بدأ في أول الأمر على يد العرب النازحين من الجزيرة العربية -مثل بني هلال- إلا أن راية الإسلام حملها منهم في المرحلة التالية الأفريقيون أنفسهم في المناطق التي احتكوا فيها بهم وقاموا بالدعوة للإسلام ونشره جنوباً، والأمر ينطبق أيضاً على شرق أفريقيا.

وقد لعب التجار دوراً جوهرياً في هذا المجال كما قامت حركات دينية، وحتى حروب دينية، باسم الإسلام بزعامة أفريقيين مسلمين أصبحوا من أهم دعاته، وأقاموا دولا إسلامية على غرار الدولة الإسلامية الأولى^(١٨).

والمرحلتان الأولى والثانية من الانتشار أسمتهما د. حورية مجاهد معاً بمرحلة كسب شمال أفريقيا بعد فتح مصر، والمرحلة الثانية: انتشار الإسلام في حزام السودان وشرق أفريقيا وتمتد من القرن الحادي عشر ميلادياً إلى القرن السابع عشر ميلادياً؛ حيث قامت الممالك

(١٧) المرجع السابق، ص ٢٦-٢٧.

(١٨) انظر تفاصيل المرحلتين الأولى والثانية في: المرجع السابق، ص ٢٧-٣٤.

والإمبراطوريات الأفريقية التي حملت تدريجياً لواء الإسلام، ولكنها أخذت تواجه تحديات الامتداد البرتغالي منذ القرن السادس عشر الميلادي على نحو أثار على اتساع المد الإسلامي وازدهار ممالكه^(١٩).

وإلى جانب الأبعاد الدعوية التجارية والإنسانية أساساً لنشر الإسلام في جنوب الصحراء، كان لأفريقيا شمالها وجنوبها وضعها في التاريخ السياسي للخلافات الإسلامية المتعاقبة: سواء في عصور القوة والفتح والجهاد أو في عصور الضعف والانكماش والدفاع ضد الاستعمار. ولقد كان لشمال أفريقيا تاريخها الحي الثري منذ بداية الفتوح الإسلامية في مصر أولاً في العام العشرين هجرياً في عهد عمر بن الخطاب، ثم امتدت منذ عهد عثمان إلى شمال أفريقيا كله (منذ السابع والعشرين الهجري حتى ست وثمانين هجرياً)، ووصلت إلى الأندلس في عهد الخلافة الأموية. ولهذه الفتوح حكايات عدة: مقاومة الروم وطردهم، إسلام القوميات غير العربية (البربر)، والشعوب غير المسلمة (المسيحية)، ونشر اللغة العربية وحضارة الإسلام، لتعيد هذه المنطقة تشكيل ذاتها التي امتد أسرها في ظل الرومان لقرون.

كان استقرار الإسلام في شمال أفريقيا بداية لانتشار الإسلام إلى جنوب الصحراء؛ تديماً وترسيخاً واستمراراً لأول اتصال بين الإسلام وأفريقيا جنوب الصحراء مع الهجرة الأولى إلى الحبشة، ولقد مكن استقرار الحكم الإسلامي في شمال أفريقيا في عهد الخلافة الراشدة والأموية والعباسية^(٢٠) من تسهيل دور التجار والدعاة والطرق الصوفية عبر الطرق التجارية الموصلة بين المراكز الإسلامية في شمال القارة والطرق على طول ساحل الأطلسي والبلاد الواقعة جنوب الصحراء؛ سواء في "السودان الغربي: السنغال، النيجر، تشاد، أو السودان الأوسط، أو جنوب مصر". هذا فضلاً بالطبع عن طرق باب المندب والبحر الأحمر التي تمركزت هجراتها في "السودان الشرقي" كما سبق الذكر.

وإذا كانت شمال أفريقيا وجزر المتوسط قد حازت اهتمام الدولة العثمانية، في عصر قوتها ومركزية دورها العالمي؛ ابتداء من السلطان سليم الأول وحتى السلطان سليمان القانوني؛ أي عبر معظم القرن السادس عشر الميلادي (١٥١٧-١٥٦١ م)، فكان ذلك لدوافع عدة في وقت انهارت فيه قدرات الممالك، وبعد سقوط آخر معاقل الأندلس، وبعد بداية الهجمة الأسبانية على شمال أفريقيا، والبرتغالية على غرب أفريقيا، ثم التفاف البرتغال حول شواطئ غربها ووصولاً لجنوبها فيما سعى الكشوف الجغرافية وكان هذا بداية العصر الأول الاستعماري الأوروبي الحديث أي الماركنتيلي^(٢١)، (كما سنرى).

وهنا بدأت حقبة أخرى لأفريقيا جنوب الصحراء قبل أن تمتد أصابع الأوروبيين إلى قلب العالم الإسلامي الذي كان يتمتع بحماية عثمانية حتى حين. بعبارة أخرى: يمكن القول إن سواحل أفريقيا شرقها وغربها وجنوبها كانت رأس الحربة الأولى للهجوم على قلب العالم الإسلامي في أفريقيا وآسيا، بعد أن فشلت الهجمة الأولى المباشرة (الحملات الصليبية).

إذًا، وانطلاقاً من مفهوم وحدة أحقاب التاريخ الأفريقي الثلاث، فما كان تأثير التواريخ التقليدية وما بعد انتشار الإسلام على هذه الهجمة الجديدة، متعددة المراحل؟

(١٩) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢٠) انظر التفاصيل في ظل الخلافة الأموية (في الشام والأندلس) ثم العباسية، في:

- د. علا أبو زيد، الدولة الأموية: دولة الفتوحات، (في) دنادية محمود مصطفى، موسوعة العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سبق ذكره، المجلد الخامس.

- د. علا أبو زيد، الدولة العباسية، (في) المرجع السابق.

(٢١) انظر التفاصيل في:

- د. نادية مصطفى، العصر المملوكي، (في) دنادية محمود مصطفى، موسوعة العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سبق ذكره، المجلد الخامس.

- د. نادية مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، (في) دنادية محمود مصطفى، موسوعة العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سبق ذكره، المجلد السادس.

(٢)

من الهجمة الاستعمارية الأوروبية الحديثة حتى نهاية القرن التاسع عشر

مع الهجمة الاستعمارية الأوروبية الحديثة على العالم القديم منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، بدأ لأفريقيا جنوب الصحراء حكاية أخرى؛ هي وجه العملة الأسود الذي يقابل الوجه المضيء لشمال أفريقيا في إطار الحماية العثمانية لها. إنها قصة الوقوع في قبضة الأسبان والبرتغاليين ثم القوى الاستعمارية التالية حتى القرن التاسع عشر الميلادي.

وإذا كان الأوروبيون قد أطلقوا على أفريقيا القارة السوداء أو المظلمة، على أساس أن هناك جهلاً بتاريخها حتى القرن السابع الميلادي، حين بدأ تدوينه، وإذا كانت تواريخ أوروبية عدة عن أفريقيا قد شخصت صعوبات تدوين هذا التاريخ كتابة، والمراحل التي مر بها التقدم على هذا الصعيد^(٢٢)، فإن ذلك هو الجانب الأوروبي من الرواية؛ لأن للرواية جانباً آخر على صعيد سرديات عربية إسلامية، فلم يكن قلب أفريقيا عصياً على الرحالة من العرب والمسلمين أو الفقهاء والعلماء والتجار كما سبق القول. وقد تم تدوين بعض هذه التواريخ في أعمال معروفة عن تاريخ هذه المنطقة حتى القرن السادس عشر الميلادي (العاشر هجرياً)^(٢٣).

في المقابل، تورد عدة مصادر صحفية أو أكاديمية أسماء رحالة وعلماء أوروبيين خاضوا عملية اكتشاف قلب أفريقيا السوداء، بعد أن تمركز البرتغاليون في مواضع استراتيجية على الساحل الغربي للقارة، وكانت مراكز لتجارة الرقيق؛ تلك التجارة التي لا يخفي الآن على أحد تفاصيل جرائمها البشعة وآثارها المدمرة للحياة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا في عصر الاستعمار بكافة مراحلها^(٢٤).

وكما مرت الفتوحات العربية الإسلامية وكذلك انتشار الإسلام في أفريقيا بمراحل، وكان لهم دوافعها ومسالكها وتحدياتها، فلقد مرت الهجمة الأوروبية الحديثة منذ نهاية القرن الخامس عشر، وحتى الحرب العالمية الأولى بعدة مراحل وكان لها أيضاً دوافعها ومسالكها وتحدياتها.

وبالطبع، ليس الغرض من الدراسة في هذا الموضوع التأريخ لهذه العملية الممتدة المركبة، ولكن الغرض الأساسي هو استدعاء بعض الدلالات المهمة ذات الأبعاد الحضارية الاستراتيجية التي يمكن استخلاصها من السياقات التاريخية لتطور هذه العملية. ولقد كانت عملية ذات مرحلتين لكل منهما دلالاتها الممتدة:

المرحلة الأولى- هي المرحلة الماركنتيلية من الاستعمار التي قادتها البرتغال وأسبانيا وهولندا والتي اقترنت بتطور القوى البحرية لهذه الدول، وخاصة بعد إتمام سقوط الأندلس وبداية خروجهم من القارة عبر المياه؛ وهو ما سُمي بالكشوف الجغرافية للمياه من غرب وجنوب أفريقيا نحو شرقها وما وراءها من بحار جنوبية أخرى قادتهم أيضاً إلى آسيا. وكانت هذه المرحلة ذات طبيعة تجارية في الظاهر تلتحف بالصليب وبالقوة العسكرية، واستطاعت تأسيس مراكز تجارية ساحلية كان عماد نشاطها تجارة الرقيق وسرقة الذهب وجلب

(٢٢) انظر التفاصيل في: أحمد طاهر، أفريقيا: فصول من الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره.

(٢٣) من الكتب والمخطوطات التي دونت تاريخ الإسلام في أفريقيا في القرن العاشر الهجري:

- شهاب الدين أحمد بن عبد القادر بن سالم الجيزاني الملقب بـ"عرب فقيه"، مخطوطة فتوح الحبشة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

- محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيْدَرُوس، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

- أحمد زين الدين المعبري الملبباري، تحفة المجاهدين في بعض أحوال البرتغاليين، تحقيق: محمد سعيد الطريحي، بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٤٠٥ هـ.

(٢٤) انظر التفاصيل في:

- د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره.

- أحمد طاهر، أفريقيا: فصول من الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره.

-Robert Brown (ed), The History and Description of Africa And of the Notable Things Therein Contained, Op.Cit.

الحرير والتوابل من الشرق. وبالطبع لم تكن هذه البحار والمحيطات مجهولة لأهلها من الأفارقة والعرب، ولكنها دائماً الرواية الأوروبية المتمركزة حول الذات الأوروبية؛ فلا تاريخ يبدأ لظاهرة إلا انطلاقاً من أفعال أوروبية. ولم تكن دوافع التجارة هي الدوافع الوحيدة المحركة، إلا أن دوافع أخرى تبلورت واتضحت بعد ذلك؛ ألا وهي الالتفاف حول قلب العالم الإسلامي من الجنوب؛ استهدافاً لمناطق نفوذ الدولة العثمانية التي تعذرت منافستها في حوض المتوسط وشمال أفريقيا. ومن هنا كان الاستهداف الشهير للبحر الأحمر وللأماكن المقدسة الذي قاده البرتغاليون بالتحالف مع الحبشة في وقت تداعت فيه قدرات الدولة المملوكية وحالت دون الدفاع بفعالية عن مياهها في البحر الأحمر. وكما تقول د. حورية مجاهد^(٢٥)، فإن من العوامل التي وقفت في طريق انتشار الإسلام إلى ما وراء المنطقة الساحلية الشرقية هو وجود الحبشة (الجزيرة المسيحية في بحر من المسلمين)، وكان وقوف الحبشة المسيحية في وجه تغلغل الإسلام من العوامل التي دفعت البرتغاليين للدوران حول أفريقيا في محاولة للتحالف معها.

ومن ناحية أخرى، فلقد كان المدُّ البرتغالي بعد الكشوف الجغرافية، من العوامل التي أثرت على المدِّ الإسلامي في شرق أفريقيا وعلى ازدهار ممالكها (كما سبق القول)، إلا أن المقاومة العربية الإسلامية ضد هذا التمركز البرتغالي استطاعت تصفيته؛ لتبدأ مرحلة جديدة من الاستعمار الأوروبي في بداية قرن التاسع عشر^(٢٦).

وإذا كان القسيس يرافق التاجر والعسكري في الحملات البحرية؛ حيث امتزجت العوامل الاستراتيجية الثلاثة -الاقتصادية مع العسكرية مع الدينية- إلا أن هدف التنصير، الذي تطور وامتد بعد ذلك في ظل الاستعمار التقليدي، لم يكن حاضرًا في هذه المرحلة؛ حيث لم يكن الهدف تنصير العبيد المسلمين أو الوثنيين هو الهدف الأساسي، بل تمت مذابح هائلة "باسم الإيمان المسيحي" ضد الوثنية في إطار سياسات من الإبادة والتطهير كانت ساحة أمريكا الجنوبية الأكثر معرفة بها (وماذا أيضاً من دلالات حضارية استراتيجية لهذه المرحلة)^(٢٧)؟

المرحلة الثانية من الهجمة الاستعمارية الحديثة -والتي بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر ودشنتها الحملة الفرنسية على مصر والشام- هي المرحلة التي استهدفت الاحتلال العسكري المباشر؛ سواء في أفريقيا أو آسيا^(٢٨). ومن أهم الدلالات ذات الأبعاد الحضارية الاستراتيجية والتي يمكن استخلاصها من تفاصيل التاريخ لسياقات هذه المرحلة، ما يلي^(٢٩):

(٢٥) د. حورية مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٣٣-٣٤.

(٢٧) انظر حول هذه المرحلة: د. زاهر رياض، استعمار أفريقية، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

(٢٨) للمزيد من التفاصيل انظر الآتي:

- د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره.
- أحمد طاهر، أفريقيا: فصول من الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره.
- د. زاهر رياض، استعمار أفريقية، مرجع سبق ذكره.
- د. فرغلي هريدي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر: الكشوف، الاستعمار، الاستقلال، مرجع سبق ذكره.
- ب. سي. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، مرجع سبق ذكره.

(٢٩) انظر ما يلي:

- د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- نادية مصطفى، العصر المملوكي، (في)، نادية مصطفى (محرر) موسوعة العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سبق ذكره، المجلد الخامس.
- نادية مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المرجع السابق، المجلد السادس.

- أنها تمت تحت دوافع متعددة على رأسها دوافع اقتصادية حركتها وحفزتها الثورات الصناعية الأولى والثانية، والتي أثرت على التوازنات الأوروبية-الأوروبية، وعلى مدى خروج القوى الأوروبية الكبرى نحو الخارج: بريطانيا، وفرنسا أولاً ثم ألمانيا وإيطاليا بعد وحدتهما وكذلك بلجيكا.
- أنها تمت في إطار تنافس حاد بين القوى الاستعمارية الكبرى، ليس على المستعمرات في أفريقيا فقط، ولكن على الهيمنة على أوروبا ذاتها؛ ومن ثم ارتبطت عملية التنافس الاستعماري خارج أوروبا بالتحالفات والتحالفات المضادة بين القوى الأوروبية الكبرى على صعيد القارة وخارجها.
- وكانت تحالفات غير مستقرة متغيرة بتغير المصالح (روسيا بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا، الدولة العثمانية بين روسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا).
- ولهذا كانت المقاصات الاستعمارية في أفريقيا من أشهر هذه المقاصات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين؛ وهي المقاصات التي دارت حول اقتسام مستعمرات شمال أفريقيا والسودان بين بريطانيا وفرنسا، وأشهرها: الاتفاق الودي عام ١٩٠٤، وكذلك المقاصات التي دارت حول اقتسام مستعمرات أفريقيا جنوب الصحراء، وكان من أشهرها التي جرت في مؤتمر برلين ١٨٨٤ الذي رسم حدود مستعمرات كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا.
- واتسمت مقاصات الجنوب الأفريقي بتجزئ الكيان الإقليمي الواحد (الممالك والسلطنات القائمة)، أو القبيلة الممتدة الواحدة، وبث العداوات بين القبائل وبين الأعراق (العرب والزنوج، العرب والبربر، والعرب والنوبة، وعلى عكس ما كان قائماً في الفضاء الحضاري الأفريقي الإسلامي)؛ وهو الأمر الذي امتد حتى ما بعد الاستقلال، ومثل جذور كثير من الأزمات المعاصرة^(٣٠).
- إذا كان المستعمر الأوروبي الماركنتيلي قد سرق واستعبد أهل أفريقيا لبيعهم رقيقاً فإن المستعمر العسكري اقترب من الأرض بعقلية مزدوجة^(٣١): إنها -من ناحية أولى- أرض فارغة من البشر، فهْمُ هَمْجٌ غير متمدينين، لا قيمة لهم إلا في سوق أدوات العمل وما تحوزه أراضيهم من ثروات. ومن ناحية أخرى: الصورة النمطية المشوهة والعنصرية عن أهل الأرض الجهلة بدون جذور حضارية... إلخ من الذرائع للاحتلال باسم "مهمة الرجل الأبيض في التنوير". تلك الأيديولوجية التي أرادوا أن يجمّلوا بها دوافع الاستعمار الاقتصادية وأساليبه الدموية العنصرية، مثلما تُستخدم -منذ عقود- أيديولوجية نشر حقوق الإنسان والديمقراطية كرداء تجميلي لما يسمونه الآن "الحرب على الإرهاب" التي هي في الواقع القناع الراهن لأحدث أنماط الاحتلال العسكري.
- لم تكن دوافع وأدوات الاستعمار الأوروبي لأفريقيا اقتصادية أو دينية فقط، ولكن أيضاً ثقافية؛ حيث سعت للهيمنة التعليمية والثقافية؛ وذلك مثل قيام فرنسا بانتقاء أقلية صغيرة من الأفارقة يمكن إخضاعها بالكامل لعملية الاستيعاب الثقافي واللغوي (أحد أعمدة نظام الاستعمار الفرنسي)؛ كي تصبح مؤهلة لمساعدة فرنسا في إدارة مستعمراتها في أفريقيا^(٣٢). فإن التركيز على النخب الموالية الساعية للحاق بقطار الغالب -والتي ترى التغريب واستراتيجيته حلاً للمشاكل الوطنية- كانت سياسة استعمارية مشتركة لإدارة المستعمرات واستعداداً -في الوقت نفسه- لما بعد الرحيل. فالخطورة لم تكن فقط في نزح الثروات، ومن قبلها العبيد، ولكن في تصفية القيادات الوطنية الحضارية واستبدال صنائع تغريبية بها، وفي هذا لم يختلف شمال أفريقيا عن

(٣٠) انظر مثلاً جذور للعداء بين العروبة والزنوج في سياسات استعمار شرق أفريقيا، د. حورية مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، مرجع سبق ذكره.

(٣١) انظر: أحمد طاهر، أفريقيا: فصول من الماضي والحاضر، مرجع سبق ذكره.

(٣٢) د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

جنوبها، غير أن البعض قد رأى في اللغة الفرنسية أو الإنجليزية وسيلة للتماسك بين القبائل مختلفة اللغات أو اللهجات عبر القارة.

● اختلفت أنماط الإدارة الاستعمارية للمستعمرات الأفريقية، ما بين نمط الاستعمار الفرنسي الاستيطاني المباشر ونمط الاستعمار البريطاني غير المباشر، ونمط الاستعمار البلجيكي أو الإيطالي أو البرتغالي والألماني^(٣٣)؛ حيث تعرضت البنى والنظم التقليدية ذات الخصائص المشتركة للهدم وإعادة التشكيل على نحو زلزل وخلخل القواسم المشتركة من ناحية، ولم تقم -من ناحية أخرى- أبنية جديدة غربية (الدول الحديثة) قادرة على حل تشكلات ما قبل وما بعد الاستعمار^(٣٤).

ويقول د. حمدي عبد الرحمن عن الأمر الأول وعلاقته بالتاني: "شهدت القارة نظامًا سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة قبل الاستعمار، وتعد هذه النظم التقليدية جزءًا أصيلاً من الذات الحضارية الأفريقية، والتي تسهم بشكل بارز في تفسير حقيقة الأوضاع الأفريقية الراهنة"^(٣٥)؛ "وهذه النظم قديمة، مصادر تأريخها متعددة؛ إما مروية أو آثار أو كتابات رحالة عرب قبل الأوروبيين، وتتعدد أنماط وطبيعة هذه النظم من حيث مركزية السلطة والعلاقة بين القبيلة والسلطة"^(٣٦). "من أهم سماتها العامة أنها عرفت نظم "اللا دولة" التي رأى فيها البعض تدعيمًا للتقاليد الديموقراطية، إلا أن المستعمر وجد فيها مصدر صعوبة للحكم؛ مما اضطره إلى إنشاء مراكز مصطنعة للسلطة، إلا أن القادة الذين احتلوا هذه المراكز افتقدوا الشرعية والرضاء الشعبي لاعتبارهم مستبدين يعملون لحساب الأجنبي"^(٣٧).

ومن أهم سمات نظام الدولة في التاريخ الأفريقي^(٣٨) أن هناك ضوابط ممارسة السلطة (دينية، مؤسسية، إساءة النصيحة وتوجيه اللوم للرئيس)^(٣٩) ويوجز د. حمدي ذلك: "وعليه يمكن القول إن النظم السياسية التي شهدتها القارة الأفريقية قبل مجيء الاستعمار، على الرغم من تباينها وتماييزها بشكل واضح، فإنها أقرت بقبول مجموعة من الإجراءات والمعايير التي تحظى بالاحترام العام، والتي شكلت ضمانًا قويًا لعدم إساءة استخدام السلطة، على أن ذلك لا يعني أن أفريقيا لم تشهد وجود نظم مستبدة أو حكام مستبدين، فقد ظهر هؤلاء واختلفوا خلال تلك المرحلة السابقة على الاستعمار الأوروبي، وكانت القضية التي نؤكد عليها في هذا السياق أن الاستبداد وإساءة استخدام السلطة كان شيئًا مذمومًا في الثقافة السياسية التقليدية؛ ومن ثم وُضعت مجموعة من الضوابط والقيود على ممارسة السلطة في تلك المجموعات"^(٤٠).

ويخلص د. حمدي من واقع هذا العرض إلى "وجود حالة انقطاع تاريخي بين ذلك الموروث الحضاري لأفريقيا، والأزمة الهيكلية التي تعاني منها الدول الأفريقية بعد الاستقلال؛ ومن ثم فإن التساؤل المطروح -عند الحديث عن النظام الأمثل لأفريقيا- ينبغي أن

(٣٣) انظر كل من:

- د. زاهر رياض، استعمار أفريقية، مرجع سبق ذكره.

- د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧-٧٣.

(٣٤) انظر طبيعة النظم السياسية التقليدية ومقارنتها بالأنظمة في العصر الاستعماري في: د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥-٥٠، ص ٥١-٥٧.

(٣٥) المرجع السابق ص ٢٥.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٢٧-٣٢.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٣٠.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٣٤-٤٤.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٤٤-٤٨.

(٤٠) المرجع السابق، ص ٤٥.

يأخذ هذا النسق الحضاري الأفريقي بعين الاعتبار. إننا لا ندعو إلى إحداث ردة نحو تبني أنماط سياسية انقضت عهدا، وإنما نؤكد على أهمية الاستفادة من تلك الخبرة التاريخية الأفريقية عند رسم ملامح المستقبل للخروج من أزمة الحاضر^(٤١).

ولا تتضح حقيقة هذه الخلاصة إلا على ضوء ما سبق ذكره عن خصائص النظم الاستعمارية وقدر ما أحدثته من انقطاع بين ما سبقها وبين ما لحقها منذ الاستقلال. فيقول د.حمدي عن أهم ما خلفه الاستعمار وهو "الدولة الحديثة" وفشلها: "لقد أفضت عملية التدافع الأوروبي على احتلال أفريقيا إلى خلق ظاهرة الدولة الحديثة؛ إذ سعت الدول الأوروبية إلى وضع أسس السلطة الاستعمارية، فأنشأت الهياكل الإدارية والبنى الأساسية اللازمة لتحقيق هذا الغرض؛ وبالتالي فإن الدولة الأفريقية المعاصرة في معظم الحالات هي نتاج استعماري؛ أي إن أساسها مصطنع، ولا تعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي وفقاً لمفهوم الدولة القومية. فالإقليم -وهو وعاء الدولة- ليس إلا نتاج تحديد تعسفي من السلطة الاستعمارية في إطار منظومة توازن القوى التي حكمت عملية تخاطف أفريقيا، ومجتمع الدولة يمجج بالعديد من الجماعات المتميزة في ثقافتها ولغاتها وأديانها؛ ومن ثم انتفت إرادة التعايش الجماعي في سياق هذه الدولة المصطنعة؛ ولذلك فإن ظاهرة الدولة الأفريقية التي أنشأها الاستعمار هي تعبير قانوني أكثر من كونها حقيقة واقعية واجتماعية"^(٤٢).

(٣)

دلالات المقاومة الحضارية الأفريقية

إلى جانب دلالات مرحلي الاستعمار لا بد أن نفرد مكانة لدلالات المقاومة الحضارية الأفريقية: فلم تكن أفريقيا -شمالها وجنوبها- أرضاً فارغة أو ذات شعوب جامدة تقهرها الطبيعة والتقاليد البائدة؛ شعوب بدون تاريخ وبدون ذاكرة تاريخية عن الذاتية والمساهمة في الحضارة الإنسانية، شعوب متوحشة تأكل جميعها البشر أو تقتل بعضها بعضاً في الصراعات على الكلاً والماء وعبر الهجرات غير المستقرة. قد تكون هناك أجزاء من الحقيقة في بعض هذه المقولات، ولكنها لم تكن من طبائع الأمور أو من الجينات البشرية أو نتاج الثقافة والأديان فقط، ولكن كانت أيضاً مردوداً للسياقات الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، ومن جراء عواقب تجارة الرقيق الاستنزافية، ونتيجة الانعزال عن الجديد في العلم والصناعة والأهم في التقنيات الزراعية؛ ذلك الانعزال الذي فرضه حصار المستعمر الماركنتيلي أولاً، ثم الاحتلال العسكري ثانياً، فإن حكاية المقاومة الحضارية الأفريقية للاستعمار -عند قدومه وخلال وجوده وحتى الاستقلال- تقدم لنا صورة معاكسة عن الصور النمطية الاستعمارية عن أفريقيا.

(١) ولا بد أن تكون البداية مع السؤال التالي: ألم يقاوم الأفارقة الفتح العربي الإسلامي ونشر الإسلام: غزواً (ابتداء من مصر وشمال أفريقيا) أو سلماً (تجارة وطرقاً صوفية)؟ وهل اقتصرت مقاومتهم على الاستعمار الأوروبي بموجتيه التي زحرت الكتب العربية والأجنبية بذكر تفاصيلها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلادي؟ سؤال لم يطرح صراحة، ولكن الإجابة عنه يمكن استشفافها من تناول بعض المصادر لفتح مصر وشمال أفريقيا وانتشار الإسلام غرب وشرق وجنوب القارة^(٤٣) في المرحلة الأولى من انتشار الإسلام (ما بين القرنين السابع والخامس عشر الميلادي) بصفة خاصة، والتي لم تكن قد شهدت بعد مداً أوروبياً يحاول تجاوز شواطئ المتوسط.

(٤١) المرجع السابق، ص ٤٨.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٤٣) انظر مثلاً: د.حورية مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦-٣٣.

وتقول د. حورية عن مصر "إن دخول عمرو بن العاص مصر لم يلق أيه معارضة من الأقباط بل واجه ترحيباً ومشاركة مع جيوشه؛ للتخلص من الحكم البيزنطي المجحف الذي تعرضوا في ظله لأقصى درجات الاضطهاد الديني الذي كرس ما سبق أن تعرضوا له على يد الرومان الوثنيين... فتاريخ المسيحية في مصر قبل دخول عمرو بن العاص كان تاريخ اضطهاد ديني سواء من الرومان الوثنيين أو من أتباع المذهب الطائفي المخالف من بين المسيحيين أنفسهم"^(٤٤)... "وقد حرص عمرو بن العاص على التسامح الديني والعمل بالتعاليم الإسلامية ووفقاً لمبادئ الدولة في الإسلام وتأكيدها على العدالة والمساواة بين الجميع، وإعمالاً بوصية الرسول في شأن أقباط مصر... ولم يضع عمرو يده على شيء من ممتلكات الكنائس، ولم يرتكب عملاً من أعمال السلب والنهب. ويظهر أن حالة القبط في الأيام الأولى من حكم المسلمين كانت معقولة نوعاً ما، وليس هناك شاهد من الشواهد على أن ارتدادهم من دينهم القديم ودخولهم في الإسلام على نطاق واسع كان راجعاً إلى اضطهاد أو ضغط يقوم على عدم التسامح من جانب حكامهم الحديثين، بل لقد تحول كثير من هؤلاء القبط إلى الإسلام قبل أن يتم الفتح، حيث كانت الإسكندرية حاضرة مصر وقتئذ لا تزال تقاوم الفاتحين، وسار كثير من القبط على نهج إخوانهم بعد ذلك بسنين قليلة.. والحق أن كثيراً من مسيحيي مصر تركوا النصرانية بمثل هذه السهولة وتلك السرعة التي اعتنقوا بها النصرانية في مستهل القرن الرابع الميلادي.. ومن المرجح أن تأثير المسيحية في السواد الأعظم من أهل مصر كان قليلاً في القرن السابع... كما أن سرعة انتشار الإسلام في الأيام الأولى من الفتح العربي قد تكون راجعة إلى عجز ديانة كالديانة المسيحية وعدم صلاحيتها للبقاء أكثر من أن تكون راجعة إلى الجهود الظاهرة التي قام بها الفاتحون لجذب الأهليين إلى الإسلام"^(٤٥).

تقول د. حورية: "فمن الجدير بالذكر أن الفتح الإسلامي لم يفرض الإسلام بل فرض سلطة الدولة وتبع تدريجياً انتشار الإسلام نتيجة الاعتبارات الاجتماعية (الهجرة والتزاوج والاختلاط وغيرها) بين العرب الوافدين والمصريين؛ حيث أخذت مصر نحو قرنين من الزمان حتى أصبحت مسلمة في القرن التاسع الميلادي/السادس الهجري. كما عمت حركة التعريب في ذلك القرن وتلاشت اللغة اليونانية أمام اللغة العربية"^(٤٦).

وعن البربر وشمال أفريقيا وغيرها، "وقد حمل البربر لواء نشر الإسلام، فمن شمال أفريقيا تم فتح أسبانيا سنة ٧١١م، بقيادة طارق بن زياد وهو من البربر، كما تم نشره جنوباً، فقد بدأ الإسلام يدخل بين قبائل البربر والعرب الصنهاجة في الصحراء الكبرى، ولكن لم ينتشر إلا بعد أن قام المرابطون بدعواتهم، ولكن لم يحققوا نجاحاً ولم يستجيب لدعوتهم، وعليه فقد قاد عبد الله بن يس المرابطين في حرب دينية هاجم بموجبها القبائل المجاورة وعمل على نشر سلطته بها، وبموته سنة ١٠٥٩م لم تنته الحركة بل استمرت على يد أتباعه حيث استطاعوا نشر الإسلام في غرب أفريقيا وفرض سيطرتهم على أسبانيا"^(٤٧).

وفي المقابل تقول د. حورية عن السودان والنوبة: "وإذا كانت المسيحية قد تقلصت سريعاً في مصر التي أصبحت الغالبية العظمى لسكانها منذ الفتح الإسلامي مسلمين، وإن ظل بها نسبة متماسكة من المسيحيين اندمجت مع المسلمين في نسيج المجتمع المصري، فإن السودان قد استمر الصراع به خاصة في منطقة النوبة"، وإن ظلت النوبة تقاوم فرض المسيحية وظلت على وثنيته في البداية إلا أنه لم يتم إجبارهم من قبل الخلافت المسلمة على اعتناق الإسلام؛ ولذا تأخر دخولهم حتى القرن الرابع عشر الميلادي"^(٤٨).

ولكن ظلت النوبة المسيحية (ممالك الفترة) تدخل في تحالفات مع الصليبيين الساعين إلى السيطرة على مصر بعد الشام؛ رغبة في الامتداد

(٤٤) المرجع السابق، ص ٢٨-٢٩.

(٤٥) المرجع السابق، ص ٢٩-٣١.

(٤٦) المرجع السابق، ص ٣١.

(٤٧) المرجع السابق، ص ٣١-٣٢.

(٤٨) المرجع السابق، ص ٣٢.

إلى البحر الأحمر وسواحل الحجاز والسودان، ومنه إلى الهند؛ وهو الأمر الذي أدخل النوبة في صراعات ممتدة مع الممالك وقبلهم الأيوبيين حتى ضعفت قواها وتغلب عليها العرب والإسلام^(٤٩).

(٢) ويبدأ الحديث عن مقاومة الاستعمار الأوروبي، مع موجته الماركنتيلية الأولى ابتداء من نهاية القرن الخامس عشر، في نفس الوقت الذي كان ما زال الإسلام على انتشاره الهادئ التدريجي شرق وغرب القارة، ونحو الجنوب حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي مع بداية الموجة الثانية من الاستعمار، التي شهدت تنامي ظاهرة الاحتلال العسكري طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كما سبقت الإشارة.

ولهذا يمكن التمييز بين موجتين من المقاومة: الأولى ضد البرتغال والثانية ضد الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية الكبرى بقيادة ممالك وسلطنات أفريقية مسلمة قوية.

فعن الموجة الأولى: ضد هجمة البرتغاليين -وسبق تحديد أنماطها وأدواتها وأهدافها- فلقد دخلت البرتغال في صراع دموي مع الإمارات والممالك الأفريقية؛ سواء في شمال أو شرق أو غرب القارة. ويقدر ما اتسمت هذه الموجة -بمراكزها الساحلية وأساطيلها العسكرية والتجارية- بالدموية، بقدر ما ارتدت رداء الصليب ومباركة البابوات على نشر المسيحية في البلاد الوثنية. ولكن لماذا لم تتم مقاومتها على الأقل قبل تحولها إلى احتلال عسكري في جنوب غرب أفريقيا؛ أي خلال مرحلة استنزاف أفريقيا بتجارة العبيد؟ كيف نجحت هذه الدولة البحرية الصغيرة: البرتغال، ثم هولندا معها -كما يذكر د.حمدي عبد الرحمن- في سرقة تسعة ملايين من الأفارقة وتحويلهم إلى عبيد ونقلهم إلى العالم الجديد قضى منهم في الطريق مليونان (بسبب قسوة الرحلة وسوء المعاملة)؛ وذلك في الفترة من ١٦٥٠ م وحتى ١٨٥٠ م^(٥٠) هل بسبب تعاون أو تأمر قيادات محلية استرحت بدورها من هذه التجارة؟ أو بسبب الصراعات القبلية؟ أو بسبب رغبة شيوخ محليين في استبدال العبيد بسلع جديدة (أسلحة وملابس) يُحضرها التجار الأوروبيون الذين يعودون بسفهم مليئة بالعبيد والمحاصيل الزراعية والذهب والعاج؟ وتشير بعض الدراسات إلى بوادر مقاومة أفريقية متنوعة الجهات (في هذه الفترة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر ميلادياً وبالأخص بعدها) ضد المراكز الساحلية^(٥١).

(٤٩) انظر: د.بشير إبراهيم بشير، الحروب الصليبية والبحر الأحمر (في) د.مدثر عبد الرحيم الطيب، د.التيجاني عبد القادر (إشراف) الإسلام في أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩-١٨٧.

(٥٠) د.حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

(٥١) انتشرت المقاومة الإسلامية ضد الاستعمار البرتغالي في سواحل الشرق الأفريقي، حيث قاومها كل من مملكة زنجبار والعثمانيين، للمزيد انظر: - فاطمة بنت محمد سليمان، المقاومة الإسلامية في مراحلها الأولى ضد الاستعمار البرتغالي في شرق إفريقيا (١٠٣٤ - ١١٤٣ هـ / ١٦٢٤ - ١٧٣٠ م)، مجلة العلوم العربية والإنسانية، مجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٤، ص ١١٣٤-١١٤١.

- طلال حمود عبده بن عبده، دور العثمانيين والعمانيين في مقاومة الاستعمار البرتغال ونشر الحضارة الإسلامية في شرق إفريقيا: القرنين السادس عشر والسابع عشر أنموذجاً، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٧.

- نوال حمزة يوسف الصبري، الجهاد الإسلامي في شرق أفريقيا في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٧.

* أما في الغرب الأفريقي، فلم نجد العديد من الأدبيات التي تُفصل في المقاومة الإسلامية في الفترة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر الميلادي وذلك لأن المستعمر البرتغالي في تلك الفترة، ركز على الاستيلاء على الجزر المقابلة للساحل الغربي مثل: جزر الرأس الأخضر وجوري، ولم يبن الاستعمار البرتغالي مراكز ساحلية على سواحل الشمال والوسط الغربي من القارة، وقام ببناء تلك المراكز الساحلية في الجنوب الغربي من القارة، ومنها على سبيل المثال: أنجولا والتي صُدّر منها الكثير من الرقيق خارج القارة حتى لقيت بملكة الرقيق ولم يكن قد وصلها الإسلام بشكل كبير في تلك الفترة. ولم تبرز الكتابات عن المقاومة الإسلامية في الغرب من القارة إلا عندما تكالبت كل من بريطانيا وفرنسا على الاستيلاء على المدن الداخلية في الغرب داخل الممالك الإسلامية في القرن الثامن عشر.

وإذا كانت المراكز الساحلية البرتغالية على طول سواحل شرق وغرب وجنوب القارة مثلت -كما تقول د.حورية- أحد أهم عوائق انتشار الإسلام للدخول الأفريقي من شرقها وجنوبها^(٥٢)، إلا أنها ورغم ما أحاقته -بالتحالف مع الحبشة ومع القيادة الخائنة المحلية- من أضرار بمظاهر الحضارة والثقافة العربية الإسلامية، إلا أن دورة القوى قد فرضت قوانينها حيث انهارت الإمبراطورية البرتغالية في القرن السابع عشر ميلادياً، "وبنهاية هذا القرن استطاع سلطنة مسقط أن يطرد البرتغاليين من جميع الموانئ والجزر في شرق أفريقيا بمساندة الأهالي العرب في تلك المنطقة، وبذلك أصبحت الموانئ التي كانت تحت نفوذ البرتغاليين تابعة لسلطنة مسقط، التي أصبح يرسل لأئمتها الجزية مقابل حمايتها. وبمضي الوقت أصبح سلاطين مسقط هم حماة شرق أفريقيا من أي تدخل أجنبي، وكان ذلك برضا الأهالي لحماية تجارتهم"^(٥٣).

(٣) وجاءت مقاومة الموجة الاستعمارية الثانية مع تصاعد الهجمة الاستعمارية الأوروبية لاحتلال واقتسام أفريقيا خلال القرن التاسع عشر، واستمر انتشار الإسلام فلم يُعقِّه الاستعمارُ وسياساته التبشيرية المصاحبة، بل قادت الجهاد ضد معي الاستعمار ممالك وسلطنات إسلامية أفريقية في شرق وغرب القارة، أو قيادات حركات مقاومة إسلامية في دول شمال القارة العربية. ولم يستقر الاستعمار إلا بعد القضاء على رءوس هذه المقاومة، إلا أن المقاومة لم تنته حتى تم الاستقلال مثبتة عكس أكاذيب الاستعمار أن الافارقة السود لا يتمتعون بحس وطني استقلالي، وأن شيمتهم الاسترقاق أو السيطرة عليهم. وكما كان الإسلام ركيزة ومنطلقاً لموجات من هذه المقاومة أسهمت عوامل عديدة في تشكيل أنماط هذه المقاومة عبر ما يقرب من القرن والنصف من الاحتلال.

شهدت دول شمال أفريقيا في مصر وتونس والجزائر والمغرب وليبيا، حين تعرضها للاحتلال العسكري، حركات مقاومة اتخذت أشكالاً وأطرًا مختلفة باختلاف السياقات الزمنية والمكانية: أحمد عرابي، عبد القادر الجزائري، عبد الكريم الخطابي، عمر المختار، .. أسماء من قادة هذه المقاومات المسلحة الذين واجهوا الغزو المسلح^(٥٤).

والقاسم المشترك بينها جميعاً أنها انطلقت من إطار إسلامي للجهاد ضد الغزو الأجنبي وإن كانت قد فشلت في وقف الاحتلال؛ لأسباب كثيرة أهمها -بالطبع- التفوق العددي والتكنولوجي للمستعمر، إلا أنها لم تجعل وقوع الاحتلال أو استمراره بلا ثمن، ولم يكن الأمر في أفريقيا شرقاً وغرباً وجنوب الصحراء مختلفاً في مواجهة التدافع الأبيض العسكري والاستيطاني طوال القرن التاسع عشر الميلادي.

وتصف د.حورية هذه المرحلة باعتبارها المرحلة الثالثة من مراحل انتشار الإسلام في أفريقيا: مرحلة الدول الإسلامية والجهاد الإسلامي في أفريقيا^(٥٥). وهي المرحلة التي امتدت من القرن الثامن عشر الميلادي وحتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وتقول د.حورية إن هذه المرحلة: "تميزت بانتشار الجهاد الإسلامي في شمال وشرق وغرب أفريقيا تحت زعامات إسلامية نجحت كل منها في إنشاء دولة إسلامية مترامية مثل الإسلام فيها دين الدولة، ويمكن أن يقال في وصف كل من تلك الزعامات ما قيل عن عثمان دان فودير بأنه: "عالم وفقه، وواعظ ومرب، ومصالح وزعيم، وقائد وأمير، وحاكم وإمام، بل هو أمة وحده، وقد أسهم الجهاد الإسلامي في تلك المرحلة في ترسيخ وتعميق الإسلام في المناطق التي ضمتها المملكات السياسية الإسلامية التي قامت على أساسه. وإذا كانت الدول الاستعمارية

(٥٢) د.حورية مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١-٢٢.

(٥٣) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٥٤) انظر التفاصيل في: د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سبق ذكره.

(٥٥) انظر خريطة هذه الممالك وطبيعتها "الدينية" وركائز جهادها في: د.حورية مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤-٤٤.

الغربية التي واجهت مقاومة ضارية من جانب الدول الإسلامية حيث قامت وانتفضت لمواجهتها، لم يستقر لها مقام في أفريقيا إلا بعد أن قضت على تلك الزعامات والدول، وقامت بتصفيتها الواحدة بعد الأخرى، إلا أنها لم تستطع أن تقف في وجه النفوذ الإسلامي والانتشار السريع للإسلام في ظل الوجود الاستعماري^(٥٦).

بعبارة أخرى -وفق الشرح التفصيلي لد.حورية- اقترنت كل مملكة بشخصية قيادية وزعيم روحي ديني، وكان الانتشار الإسلامي وتركز الممالك الإسلامية في غرب أفريقيا أكثر منه في شرق أفريقيا. بعبارة أخرى: اقترنت الانتشار الممتد والعميق في هذه المرحلة بالهجمة الاستعمارية من ناحية، وباتساع نطاق التبشير المسيحي المصاحب لها من ناحية أخرى، وبالامتزاج العربي (دور مسقط) بالأفريقي في شرق أفريقيا وبالامتزاج العربي أيضاً (في ممالك المغرب، ومملكة مصر) بأفريقيا غرباً وجنوباً من ناحية ثالثة.

وإذا كان الأوروبيون قد أغفلوا -عمداً أو قصداً وهم يسجلون تاريخ استعمار أفريقيا- حركات المقاومة الأفريقية لهم، كما يقول د.عبد الله عبد الرازق^(٥٧)، واكتفوا بالإشارة إليها في ثنايا مؤلفاتهم باعتبارها حدثاً عارضاً لا قيمة له أثناء غزوهم للقارة، في مقابل التركيز على التواريخ والسير الذاتية لقادة الاستعمار العسكريين، إلا أن نماذج المقاومة وخاصة جنوب الصحراء تستحق التركيز عليها؛ لأنها لم تنل القدر الكافي من الدراسة من جانب العرب (مقارنة بنماذج عربية مترامنة سبق الإشارة إليها)، وخاصة ولقد اقترنت الجهاد لدى هذه النماذج بالدعوة لنشر الإسلام ولتدعيمه. ومن أهم هذه النماذج التي قدمها هذا المؤلف^(٥٨)، جهاد عثمان بن فودي وخلفه (إمبراطورية الفولاني)، "ويعالج الحركة الإصلاحية التي قادها زعيم الحركة الإصلاحية القادرية، ويدعى عثمان بن فودي في أوائل القرن التاسع عشر، وكيف نجح هذا المجاهد في تأسيس إمبراطورية إسلامية واسعة، طبقت الشريعة الإسلامية في هذه المنطقة. وأنشأ الشيخ عثمان نظاماً خلافاً تولى أبناؤه الحكم من بعده مدة قرن من الزمان، ولما بدأت عمليات التقسيم الأوروبي لأفريقيا صارت منطقة شمال نيجيريا ضمن مناطق النفوذ البريطاني، ولما بدأ التوسع البريطاني داخل هذه الإمبراطورية الإسلامية تصدى الخلفاء المسلمون من سلالة الشيخ عثمان لتلك الموجة الاستعمارية، ودارت معارك مستمرة قدم فيها المسلمون نماذج مشرفة من لكفاح والنضال والفداء حتى استشهاد الخليفة محمد الطاهر الأول على أرض بورمي، وكان استشهاد خاتمة سلسلة من الكفاح ضد التوسع الأوروبي".

والنموذج الثاني يمثل جهاد إمبراطورية التوكولور بقيادة "زعيم جهاد آخر حمل معه الطريقة التيجانية إلى بلاد التوكولور في غرب القارة، وجاهد من أجل بناء إمبراطورية إسلامية، ولما وجد الفرنسيين يتربصون به ترك المنطقة واتجه شرقاً حتى وسع إمبراطوريته، لكنه دخل في صراع مع القوى الوطنية، وكان عليه أن يجاهد في جبهتين حتى استشهاد عام ١٨٦٤م تاركاً الإمبراطورية لأبنائه الذين واصلوا الجهاد وقاوموا الفرنسيين فترة من الزمان حتى سقطت دولتهم في أواخر القرن التاسع عشر".

والنموذج الثالث يمثل حركة مقاومة في منطقة سانجامبيا "بقيادة مجاهد آخر هو الحاج محمد الأمين الذي تصادف قيام حركة جهاده مع التوسع الفرنسي في منطقة سانجامبيا، فقاوم هذا التوسع الفرنسي، واحتك بدولة أحمدو شيخو بن الحاج عمر الفوتي. وظل يقاوم داخلياً وخارجياً مدة عامين حقق خلالهما انتصارات على الفرنسيين، وعلى قوات الشيخ أحمدو حتى انتهت هذه الدولة التي أقامها هذا المجاهد المسلم".

والنموذج الرابع في غرب أفريقيا؛ حيث "أسس ساموري توري دولة إسلامية في بلاد الماندينجو بغرب القارة وطبق الشريعة الإسلامية فيها، ولما أحس بخطر الفرنسيين دخل في صراع معهم، وظل يقاوم هذا التوسع الفرنسي الذي استهدف دولته مدة بلغت عشر

(٥٦) المرجع السابق، ص ٣٤-٣٥.

(٥٧) د.عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٥٨) المرجع السابق، ص ١٢-١٣، وانظر التفاصيل في الفصول الستة الأولى من المرجع نفسه.

سنوات سجل خلالها العديد من الانتصارات والبطولات على القيادة الفرنسية، وحافظ على كيان الدولة الإسلامية التي كافح طويلاً من أجل إنشائها حتى سقطت أخيراً تحت السيطرة الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر".

والنموذج الخامس هو نموذج مقاومة دولة رابع فضل الله وهو زعيم مسلم "استطاع التحرك من السودان بعد خدمة الزبير باشا رحمت، وذهب إلى منطقة بحيرة تشاد؛ حيث أسس دولة إسلامية ودخل في صراع مع الفرنسيين الذين كانوا قد خططوا لاستعمار المنطقة. وحاولوا إغراء رابع بالأموال، ولكنه رفض كل العروض وحارب الفرنسيين مدة سبع سنوات كبدهم خلالها الكثير من الأرواح والمعدات حتى جاءت نهاية هذا الزعيم الوطني المسلم وهو يدافع عن دولته وعن شرف الإسلام والمسلمين في هذه المنطقة من غرب أفريقيا".

والنموذج السادس الذي يقدمه د.عبد الله عبد الرازق نموذج مقاومة الصومال للاستعمار (الثلاثي) "وهو يعالج جهد زعيم الصوفية الصالحية الذي حاول نشر طريقته في بلاد الصومال، وفي قلب بلاد الحبشة، ولكنه وجد معارضة من الأحباش والإيطاليين والبريطانيين، فدخل في صراع معهم، وتكاتفت هذه القوى ضده فما لان ولا استسلم، بل قاوم وحارب وناضل حتى أجبرهم على توقيع شروط السلام والأمان، ولما أحس بأنهم غير جادين في احترام شروط السلام هددهم، ثم هاجمهم وهزمهم في أكثر من موقع، وظل يقاوم مدة عشرين عامًا متصلًا سجل خلالها العديد من الانتصارات وأجبر البريطانيين على استخدام الطيران لأول مرة في معارك القارة الأفريقية، ورغم كل هذا عجز البريطانيون عن القبض عليه حيًا أو ميتًا، وأخيرًا سقط صريع المرض بعد أن أدى الواجب، وحمل الأمانة وصار بطلًا للقومية الصومالية"^(٥٩).

ورغم إخلاص النية وقدسيتها هدف الجهاد، ورغم ما أوقعته هذه المقاومات الإسلامية بحركة الاستعمار من عراقيل، إلا أنها بدورها لم تنجح في وقف تقدمه أو هزيمته، بل كانت هزيمة هذه الحركات منطلق استقرار الاستعماريين وتقسيم القارة لقرابة قرن آخر حتى منتصف القرن العشرين، ويرجع ذلك، من واقع تقييم د.عبد الله عبد الرازق لمسار هذه الحركات ونتائج والعوامل المؤثرة عليه^(٦٠)، إلى الاختلافات بين صفوف وروافد الحركة الدعوية أو الصوفية الواحدة أو بينها وبين نظائر أخرى لها من ناحية أو الصراعات بين مراكز القوة السياسية للدول المجاهدة وبين قوى محلية أو إقليمية أخرى وثنية تخشى على نفوذها وسلطتها من ناحية أخرى، ناهيك من ناحية ثالثة عن عدم تخاضن أو تكاتف أو تنسيق حركات المقاومة عبر أرجاء القارة، في زمن يصعب فيه ذلك ماديًا، فضلاً عن تحالفات بعض الزعماء مع العدو ضد قوى إسلامية أخرى. وهذه الأمور استغلتها القوى الأوروبية الاستعمارية بتطبيق سياسة "فرق تسد" أو سياسة التحالف مع طرف ضد الآخر من الأفارقة.

خلاصة القول الذي يصل د.عبد الله إليه في نهاية تقييمه^(٦١): "أن الذي حدث هو أن هذه الزعامات ظهرت في مناطق متفرقة من القارة، وكان عليها أن تحارب في جبهتين: جبهة محلية وثنية، وجبهة خارجية أوروبية؛ وبالتالي لم تتمكن القيادات الإسلامية من أن تركز جهودها في جبهة واحدة، ذلك لأن المستعمر كان يقف لها بالمرصاد، ويقوض كل بنيان تشييده هذه القيادات التي اضطرت إلى مهادنة هذا الطرف أو ذاك، لكن الأوان لم يكن مهياً لفهم طبيعة الغزو الأوروبي الذي استغل هذه القوى المحلية، وراح يفرض عليها الحماية ويجندها ضد بني وطنها، فكانت هذه الروح سببًا في عدم تلاحم أبناء المنطقة الواحدة لتقف سدًا منيعًا أمام عدو مشترك، كما لم تدرك هذه

(٥٩) وانظر أيضًا نماذج أخرى للمقاومة والجهاد الإسلامي ضد الاستعمار الأوروبي في: مدثر عبد الرحيم الطيب، د.التيجاني عبد القادر، الإسلام في أفريقيا، مرجع سابق.

(٦٠) د.عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٧-٢٧٣.

(٦١) المرجع السابق، ص ٢٧٣.

القيادات المحلية أبعاد هذا التوسع الاستعماري، ولم تفهم الدرس إلا بعد فوات الأوان، وبعد أن ابتلعت القوى الاستعمارية المنطقة بأسرها، كما كان سر القضاء على هذه الحركات نابغاً من استخدام الأسلحة الحديثة ضد القوى الإسلامية التي تستخدم أسلحة تقليدية لا يمكن أن تجاري هذه الأسلحة الأوروبية، ولم يجد زعماء الإسلام من وسيلة سوى الاستمرار والكفاح بهذه الموارد المحددة، واستطاعوا أن يلحقوا بالأوروبيين خسائر فادحة في الأرواح والأسلحة، وكان الإيمان بالله والاستشهاد في سبيل العقيدة هما السلاح الأخير الذي حملوه حتى استشهادهم".

وأخيراً، لم ينته العصر الاستعماري لأفريقيا بالاستقلال الرسمي للدول الحديثة الأفريقية، فلقد بدأ استعمار غربي وتنافس غربي وشيوعي يرتدي أنوياً جديدة لنفس الأهداف القديمة، ولكن في سياقات زمنية وعالمية مختلفة. ومن ثم لم تنته بعد قضايا التحرر والتنمية والاستقلال الحضاري والتقسيم والتجزئة. فما زالت القارة تعاني طيلة ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن منذ الاستقلال وحتى الآن من أمراض مزمنة^(٦٢)، إلا أن القارة - كما تقول د. حورية^(٦٣) - تعيش منذ أواخر القرن التاسع عشر مرحلة "تتميز بالانتشار السريع لكل من المسيحية والإسلام على مستوى القارة في ظل الوجود الاستعماري، حيث لم تستطع السلطات الاستعمارية المختلفة التي اقتسمت القارة فيما بينها في ظل مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ أن تفرض سيطرتها الفعلية إلا بعد القضاء على الزعامات والمملكات الإسلامية التي واجهتها وأعلنت الجهاد ضدها، إلا أنها لم تستطع أن تقف في وجه انتشار الإسلام الذي تم بصورة أوسع في ظل الوجود الاستعماري على الرغم من جهود التبشير الذي عمل تحت حظوته والذي تكثف في القرن التاسع عشر، مما دعا البعض إلى تسميته بقرن التبشير في أفريقيا، ومع هذا فقد انتشر الإسلام بصورة أصبح يعرف معها القرن العشرون بقرن الإسلام في القارة".

خاتمة قولي عن هذه الأفكار من واقع الذاكرة التاريخية:

إن الحديث عن الاهتمام، غير البعيد، بدراسة تاريخ أفريقيا "المظلمة أو السوداء"، هو حديث غربي استعماري بالأساس يربط التعرف على أفريقيا بتاريخ قديم الرجل الأبيض تاجراً ثم محتلاً. إلا أن أفريقيا، ما قبل الإسلام ومع الإسلام، كانت قائمة ومحل اهتمام تاريخي قبل نظيره الغربي الاستعماري، حين كانت الحضارات والكيانات الزاهرة حقيقة واقعة؛ تقليدية كانت أو إسلامية. إن تاريخ أفريقيا بكل عصوره موجود، وإن احتاج لإعادة قراءة لتقديم صورة جديدة، أو بالأصح صورة لحقيقة أفريقيا، كما يحدث الآن من إعادة لقراءة تواريخ قومية؛ مثل: التركي-العثماني بعيون غير استعمارية، بعيون حضارية، بعيون غير قومية متطرفة؛ سواء أكانت عربية أو طورانية أو أوروبية، وكما يحدث أيضاً من إعادة قراءة لتواريخ الاستعمار التي تكشف على التوالي عن جرائم "الرجل الأبيض" باسم التنوير أو التحضر أو التمدن للشعوب غير البيضاء، لدرجة دفعت بعض الدول الأفريقية (الجزائر مثلاً) لمطالبة دولة الاستعمار السابقة (فرنسا) بالاعتذار عن جرائمها.

إن تاريخ أفريقيا وحاضرها يتجدد الاهتمام بإعادة قراءته بعيون متعددة، منها الغربية النقدية الباحثة عن الاعتذار، ومنها الأفريقية الوطنية الباحثة عن البناء، ومنها العربية الباحثة عن الوصل الحضاري مع الشق الجنوبي من قارتها. وتقدم المدرسة المصرية للدراسات الأفريقية بصفة خاصة إسهاماً مهماً.

وهناك حاجة لإطار كلي جامع تبنى عليه رؤية كلية شاملة لحسن فهم عدة إشكاليات حضارية برزت لي خلال إعداد هذه الورقة:

- عصور أفريقيا الثلاثة الكبرى متصلة ولا يمكن الفصل بينها.

(٦٢) انظر خريطة هذه القضايا عصر ما بعد الاستقلال ما بعده، في: د. حمدي عبد الرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، ص ٧٥-٢٨٧.

(٦٣) د. حورية مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

- أفريقيا قارة افتقدت المبادرة للخارج أكثر مما كانت هدفًا أو مطمعًا لمبادرات من الخارج متعددة الدوافع والأهداف والسياسات، وخاصة دخول الإسلام وانتشاره وكياناته، وموجات الاستعمار الأوروبي وتأثيراتها.. فهل كان "الخارجي" دائمًا سلبيا أو دائمًا إيجابيا؟

- حكاية أفريقيا حكاية الإنسان مع الأرض والطبيعة ومع الثقافة والأديان التقليدية والسماوية.

- أفريقيا شمال، وأفريقيا جنوب الصحراء، ذات امتدادات بشرية وطبيعية وتجارية وسياسية، مهما تعددت محاولات التمييز المقصود، أو الفصل المتعمد بينهما باسم العرق أو الدين أو التاريخ أو الجغرافيا.

- لماذا لا نبحت عن -ولا نكشف عن- دور دولة قائد، جنوب الصحراء في العصور المختلفة (مقابل مصر في الشمال الشرقي، وممالك المغرب في الشمال الغربي)، حقيقة تواتت أو تزامنت إمبراطوريات في السودان الشرقي أو الأوسط أو الغربي، ولكن هل لعب أحدهم دور دولة قائد؟

- إذا لم يكن اجتثاث النظم والتكوينات والقواعد التقليدية قد ساعد على التحضر أو التنمية أو الاستقرار أو ... كما ادعى الاستعمار الغربي، فهل يوجد في هذا الإرث علاجات ناجعة؟ وهل الانقطاع القهري عن هذا الإرث هو سبب التآزم الحالي بلا حل جذري؟ مثلا: لماذا فشل بناء الدولة القومية (الحديثة) حتى الآن بأكثر مما فشلت به في خبرات مستعمرات أخرى؟

- وأخيرًا: هل ستظل أفريقيا قارة الإسلام؛ أي القارة التي يزيد نصف عدد سكانها عن ٥٠٪؟ بعبارة أخرى، ووفقًا لد. حورية مجاهد^(٦٤)، "كانت هناك علامة استفهام كبيرة يطرحها وما زال يطرحها المفكرون الغربيون وخاصة منذ أواخر القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين حول: لماذا الإسلام في أفريقيا على الرغم من كل ما يبذل على التبشير المسيحي؟" وتقول د. حورية إنه من بين كل عشرة يتركون الديانة التقليدية تسعة منهم يدخلون الإسلام. ومن ثم أقامت د. حورية مجاهد كتابها على فرضية أساسية قوامها: "إن الإسلام ينتشر في أفريقيا بقوة دفع ذاتية يزكها بطريقة غير مباشرة و اقع كل من المسيحية والديانة التقليدية". وإذا كان التحليل الجغرافي -البشري- الديني -الاجتماعي السياسي؛ أي التحليل المركب الحضاري الذي قام عليه الكتاب قد ناقش هذه الفرضية على نحو يشرح الفرضية، تاريخيًا ومعاصرًا، إلا أن واقع الحال طيلة العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين يظل يفرض نفس سؤالي المطروح عاليًا.

حيث إن صعود العلاقة بين الأبعاد الدينية-الثقافية والأبعاد السياسية في استراتيجيات القوى الكبرى الخارجية والقوى الإقليمية الخارجية المهمة جميعًا بالتوجه نحو أفريقيا، قد انعكس على أهداف وأدوات هذه الاستراتيجيات؛ سواء في مجالات الأمن أو الإصلاح السياسي أو التنمية المجتمعية أو تماسك الدول القائمة، فهل هذه الأنماط الجديدة من تسييس الأديان ومن تدين السياسات (وهي قائمة دائمًا) تؤثر على مستقبل أفريقيا كقارة الإسلام، ليس فقط من الناحية العددية -فالعدد لا يهيم بقدر النوعية والفاعلية، ولنا في حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أسوة (التداعي على القصعة)- ولكن الأهم -كما أعتقد- هو: هل تصبح رؤى أو قيم أو خبرات

(٦٤) في تقديم عملها الرائد عن انتشار الإسلام في أفريقيا الذي استغرق اعداده منذ بداية الاهتمام بالموضوع ربع قرن، ونشر ٢٠٠٢، ص ١١-١٢. وانظر إحصائيات عن عدد المسلمين وتوزيعهم وأوزانهم النسبية من مكان لآخر في د. حورية مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢-٢٠

- وحول إحصائيات حديثة عن انتشار الإسلام في أفريقيا وتوزيعه في الدول الأفريقية المختلفة، انظر ما يلي:

- African countries with the highest share of Muslims as of 2019, Statista, available at: <https://cutt.us/MJZoZ>
- Muslim Population by Country 2022, World Population Review, available at: <https://cutt.us/ITavn>

إسلامية مصادر إصلاح رشيد، مجتمعي بالأساس ابتداء؟ أم سيظل ما يسمى "الإرهاب" في مالي أو في حزام البربر أو في القرن الأفريقي من ناحية، وكذلك مشاكل الأقليات المسلمة من ناحية أخرى، هي محل تركيز واهتمام الإعلام والساسة، في حين أنها ليست كل الحقيقة؟

بعبارة أخرى هل ما زالت شعوب أفريقيا تقاوم من أجل المستقبل؟ وأين صور هذه المقاومة وآثارها ونتائجها؟ لماذا تسود، حتى الآن وعلى نحو يكرس صور نمطية متجددة؛ صور الأزمات والدعوات للمساعدات الخارجية وأنماط التدخل الخارجي المتعددة؟ لماذا لا نغطي جوانب التفاؤل؟ والأهم: كيف نفتح النوافذ على الأحداث اليومية في دول أفريقيا ليزداد وعينا بها؛ فهي جزء من الأمة، فلقد شرح لنا البشري في افتتاحية أول عدد من "أمي في العالم" كيف نجح الاستعمار في إغلاق النوافذ بين أرجاء الأمة، فضعف السمع عن الأمة والإحساس بها قبل أن ينقطع التفكير فيها والحديث عنها.

الحمد لله

٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢

ملف العدد

أفريقيا في عالم

متغير: بين التحولات

الداخلية والخارجية

الأزمات الصحية والتنمية في أفريقيا: بين كوفيد ١٩ وجذري القرد

مروة يوسف(*)

مقدمة:

أولاً- مؤشرات وضع الصحة العامة في أفريقيا

تواجه أفريقيا مجموعة من التحديات أمام مؤشرات الصحة العامة منها: انتشار الأمراض المعدية مثل الكوليرا والملاريا وإيبولا، والأمراض الفيروسية كفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، ومؤخرًا فيروس كورونا ثم جذري القرد، إضافة إلى الأعباء المتزايدة للأمراض المزمنة. تجتمع هذه الأعباء ضمن سياق من انتشار مظاهر الفقر وانتشار النزاعات المسلحة واستمرار سوء الإدارة الحكومية؛ مما يعقد الجهود المبذولة لمعالجة المشكلات الصحية، ويزيد من وطأة أزماتها وتأثيرها على حياة الشعوب ومسارات التنمية. ويمكن الإشارة المجملية لإشكاليات الصحة العامة التي تعاني منها القارة الأفريقية إلى الآتي:

١- أزمة التمويل: تعاني أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء أفريقيا من نقص التمويل الذي ينتج عنه الإهمال وضعف الخدمة المقدمة وصعوبة وصولها إلى الأماكن النائية؛ حيث يتم تخصيص أقل من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على الرعاية الصحية في معظم البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء. وحتى تلك الدول التي يزيد الإنفاق فيها عن ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الكثير من التمويل يأتي في شكل منح ومساعدات من الخارج ومن المؤسسات الدولية. فعلى سبيل المثال، يتم تمويل ما يقرب من ٦٣٪ من النفقات الموجهة نحو الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه في ليسوتو من قبل برنامج الأمم المتحدة المشترك. ونتج عن سنوات الإهمال ونقص التمويل الافتقار إلى أنظمة رعاية صحية عامة فعالة ونقص في الرعاية الصحية وتراجع في أعداد العاملين في مجال الصحة

تواترت التقارير والأخبار -مع انتشار جائحة فيروس كوفيد ١٩ في العالم في بداية ٢٠٢٠- بأن أفريقيا ستكون أكثر القارات تأثرًا بتلك الجائحة، وأعلنت منظمة الصحة العالمية أن هناك مخاوف من انتشار المرض في هذه القارة بصورة تعجز المؤسسات الصحية عن مواجهتها؛ مما سينتج عنه تبعات ضخمة؛ ليس أقلها: تضخم أعداد الوفيات داخل القارة. ورغم أن الوضع الصحي في أفريقيا لم يهتر بالدرجة التي تنبأت بها التقارير العالمية أثار عن جائحة كورونا، إلا أن الجوائح الصحية لا تهدأ أو تتوقف في هذه القارة المسكينة، خاصة مع ظهور جائحة جديدة أفريقية المصدر تشغل الاهتمام العالمي؛ ألا وهي "جذري القرد"؛ والتي مصدرها دول غرب أفريقيا. ولا شك أن لهذه الجوائح المتجددة وأمثالها أثارها الممتدة على وضعية ومسار التنمية في أفريقيا.

وعليه، يُطرح سؤال حالة الصحة والتنمية في أفريقيا بعد مرور عامين على جائحة كوفيد ١٩، ومع ظهور مرض جذري القرد؛ سواء فيما يتعلق بالقارة بأكملها، أو بأقاليمها ودولها؛ نظرًا ومجتمعات. وبناء على ذلك، تنقسم الورقة إلى: أولاً- مؤشرات وضع الصحة العامة في أفريقيا، ثانيًا- القارة الأفريقية والأوبئة: كوفيد ١٩ وجذري القرد، ثالثًا- الصحة وسؤال التنمية في أفريقيا؛ وذلك من مدخل التأمل في مؤشرات نوعية الحياة التي يحصل عليها الأفارقة، وأثر ذلك على مسارات التنمية المتعسرة في القارة.

(*) باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

تلك الشركات أن دولة جنوب إفريقيا انتهكت حقوق براءات الاختراع الخاصة بها.

وعلى جانب ثالث، تتضاءل قدرة الأفارقة المالية للحصول الأدوية المطلوبة "في الوقت المناسب": ففي تقرير لمنظمة الصحة العالمية نجد أن علاج طفلٍ من الملاريا في أوغندا سيكلف الأسرة دخل ١١ يومًا، والعلاج بنوع معين من المضادات الحيوية يكلف الأسرة أجر شهر كامل؛ مما يصعب على الأفراد والأسر شراء الأدوية، خاصة مع ضعف منظومات التأمين الشامل في أفريقيا بشكل عام؛ حيث إن مشروعات التأمين الصحي تغطي ٨٪ من سكان أفريقيا جنوب الصحراء وفي الوقت نفسه لا تغطي تلك المشروعات الاحتياجات من الأدوية^(٣).

٣- ضعف الإحصاء والتسجيل: إحدى أهم الإشكاليات العامة التي تواجه القطاع الصحي في عموم أفريقيا هي إحصاء عدد المرضى، وتسجيل المواليد والوفيات، وقد ظهرت أزمة الإحصاء بوضوح خلال جائحة كوفيد ١٩؛ فحتى الآن لا يوجد إحصاء دقيق عن حالات المصابين والوفيات نتيجة هذا المرض في القارة.

وتعاني القارة من ضعف التسجيل المدني، والذي هو حجر الزاوية للإحصاءات اللازمة للاستجابات تجاه الأمراض وملفات الصحة العامة للأفراد. ويعد نظام التسجيل المدني الفعال أمرًا بالغ الأهمية لتحديد الهوية القانونية للأفراد وتوفير الوصول إلى الخدمات العامة؛ مثل: الرعاية الصحية. لكن ثمان دول أفريقية فقط لديها أنظمة تسجيل مواليد كاملة. ومن بين ١٦ دولة أفريقية لديها بيانات عن تسجيل الوفيات، هناك ثلاثة بلدان فقط تغطي ٩٠٪ أو أكثر من السكان؛ وهي: مصر، وموريشيوس وسيشيل. وتعد النيجر هي

في المجتمع ونقص في مراكز الرعاية الصحية الأولية وفي برامج الرعاية الصحية الشاملة^(١).

٢- نقص الأدوية: يتوفى ما يقرب من مليون شخص سنويًا في أفريقيا نتيجة لأمراض مثل: الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية. وهذه الأمراض يمكن الوقاية منها أو علاجها من خلال الوصول إلى الأدوية واللقاحات والخدمات الصحية الأخرى المناسبة وميسورة التكلفة، لكن في الوقت المناسب، إلا أن عدم وفرة الأدوية وتكاليفها في القارة أمر آخر. فأقل من ٢٪ من الأدوية المستهلكة في أفريقيا هي ما يتم إنتاجها في القارة؛ ما يعني أن العديد من المرضى لا يستطيعون الوصول إلى الأدوية المنتجة محليًا، وقد لا يتحملون شراء الأدوية المستوردة. وهناك عدة عوامل أخرى تمنع الوصول إلى الأدوية، لكن أهمها -وفقًا لمنظمة الصحة العالمية- نقص الموارد، ونقص الموظفين المهرة، بالإضافة غالبًا إلى ما يعانيه نظام إمداد القطاع العام الصحي البيروقراطي وغير الفعال؛ كما يتجلى في ممارسات الشراء السيئة التي تجعل الأدوية باهظة التكلفة أو غير متوفرة. يضاف إلى ذلك: ضعف نظام النقل، وقلة مرافق التخزين للمنتجات الصيدلانية، وضعف القدرة التصنيعية، والنتيجة هي: أن أفريقيا تستورد ٧٠٪ من منتجاتها الصيدلانية؛ حيث استحوذت الهند وحدها على ما يقرب من ١٨٪ من الواردات في عام ٢٠١١^(٢).

وعلى جانب آخر، تبرز أزمة احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية من قبل شركات الأدوية العالمية؛ فعلى سبيل المثال، قامت ٣٩ شركة أدوية دولية في عام ٢٠٠١ بجرّ حكومة جنوب إفريقيا إلى المحاكمة لتحدي خططها لتصنيع واستيراد عقاقير عامة رخيصة لفيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"؛ حيث ادعت

(3) Tefo Pheage ,Dying from lack of medicines, December 2016 - March 2017, Africa Renewal, accessed at:18 July 2022, available at: <https://cutt.us/F2PI5>

(1) Africa coronavirus round-up: healthcare systems in crisis, 13 May 2020, EIU, Accessed at: 18 July 2022, available at: <https://cutt.us/TsLDp>

(2) Africa CDC head is driving a new public health agenda on the continent, March 12, 2020, Harvard College, Accessed at: 18 July 2022, available at: <https://cutt.us/iAllq>

سوى ١٤٠٠ عالم أوبئة في القارة بأكملها؛ مما يعني صعوبة التعامل مع الأوبئة المحلية التي تظهر في القارة^(٥).

وبشكل عام يعد ملف الصحة في أفريقيا هو الأسوأ على مستوى العالم؛ من حيث: ضعف الخدمة الصحية، وتكلفتها، وتوافرها، وضعف البنية التحتية الصحية، وتوافر المستشفيات والمراكز الصحية. ففي تقرير عن التقدم الذي أحرزته إفريقيا نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة (UHC) الذي صدر في المؤتمر الدولي لأجندة الصحة في إفريقيا (AHAIC)، أن أقل من نصف مواطني إفريقيا (٤٨٪) - حوالي ٦١٥ مليون شخص - يحصلون على الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها. وجودة الخدمات الصحية في القارة ضعيفة بشكل عام، بالإضافة إلى تحمل ما يقرب من ٩٧ مليون أفريقي، يمثلون ٨,٢٪ من سكان القارة، "تكاليف رعاية صحية عالية"، لا سيما في سيراليون ومصر والمغرب؛ حيث يقع ما يقرب من ١٥ مليون شخص سنويًا في براثن الفقر نتيجة لهذه التكاليف الصحية وعدم توفر تأمين صحي شامل^(٦).

ومن جانب آخر، هناك ٦٠٪ من مرضى فيروس نقص المناعة البشرية في العالم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى وجود العديد من الأسباب الرئيسية الأخرى للوفاة التي يمكن علاجها في بقية العالم؛ بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- أمراض الجهاز التنفسي السفلي، وأمراض الإسهال، والملاريا والسل، والأوبئة المحلية مثل: أيبولا وجذري القرد وغيرها^(٧). وقد جاءت جائحة كورونا ٢٠٢٠-٢٠٢١ لتكشف عن استفحال الأزمة الصحية في القارة.

الأسوأ؛ حيث بلغ معدل تغطية الوفيات ٣,٥٪ فقط في عام ٢٠١٨.

يمثل الافتقار إلى القدرة الإحصائية عقبة رئيسية أمام الحصول على بيانات صحية جيدة في إفريقيا؛ مما يجعل صياغة السياسات الصحية العامة أكثر صعوبة، خاصة إحصاء المرافق الصحية والنتائج الصحية؛ فمن حيث البيانات المتعلقة بالنتائج الصحية مثلاً، فقد تراجعت إفريقيا منذ عام ٢٠١٥؛ حتى بلغت التغطية الإجمالية عام ٢٠٢٠: ٢٨,٩٪ من السكان^(٤).

٤- نقص العاملين في مجال الصحة: تعاني القارة من نقص أعداد الأطباء والعاملين في مجال الصحة؛ فعلى الرغم من تحمل إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من ٢٤٪ من عبء الأمراض العالمي، لكنها موطن ٣٪ فقط من القوى العاملة الصحية العالمية. وفي المتوسط، هناك ثلاثة أطباء لكل ١٠,٠٠٠ من السكان مقارنة ببلدان أوروبا التي لديها عشرة أضعاف هذا العدد. وبالإضافة إلى النقص الهائل في المتخصصين في الرعاية الصحية، تتركز القوى العاملة في البلدان والمدن الرئيسية، في حين أن المناطق الريفية لديها في المتوسط حوالي ٢٥٪ من الأطباء والممرضات في الدولة. علاوة على ذلك، فإن هجرة العقول تؤثر على أفريقيا جنوب الصحراء؛ ففي نيجيريا مثلاً، نجد أن ٦٣٪ من الأطباء المدربين ينتهي بهم الأمر بالهجرة وممارسة الطب في الخارج. ومن جانب آخر، وفي نفس السياق، تعاني القارة من نقص عدد علماء الأوبئة؛ فلا يوجد في القارة

watch, accessed 21 august 2022, available at: <https://cutt.us/kAyKe>

(6) Kerry Cullinan, Universal Health Coverage: Only Half of Africans Have Access to Health Care, Op. cit..

(7) Look at:

- Closing the Gap in Healthcare in Africa, Op. cit.

- James Tasamba, Only 48% in Africa get needed healthcare services, 08.03.2021, Anadolu Agency, accessed at: 1 September 2022, available at: <https://cutt.us/06Jq8>

(4) David Whitehouse, Africa needs more health data to improve response to health crises, 9 April 2020, The Africa Report, accessed at: 21 august 2022, available at: <https://cutt.us/8mjgY>

(5) Look at:

- Closing the Gap in Healthcare in Africa, 30 Sep 2020, meduim, accessd at 21 august 2022, available at: <https://cutt.us/lmKsW>

- Kerry Cullinan, Universal Health Coverage: Only Half of Africans Have Access to Health Care, 8/03/2021, healthpolicy-

الإيرادات اللازمة لإدارة شئونها ومشكلاتها العامة؛ وعلى رأسها: أزمة الرعاية الصحية.

ومع بداية العام الحالي وصل عدد الإصابات بفيروس كوفيد ١٩ في القارة إلى ١٠ ملايين إصابة؛ وذلك هو عدد الإصابات المبلّغ عنها، ويقدر أن تكون أعداد الإصابات والوفيات الحقيقية أكثر من ذلك بكثير؛ حيث صعوبة إجراء تقدير حقيقي لعدد الإصابات في القارة^(٩)، وسيتم التركيز هنا على العواقب والإشكاليات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا على قطاع الصحة الأفريقي دون غيره.

ففي البداية، ونتيجة لمعاناة العديد من دول القارة من انتشار أمراض مثل الملاريا؛ حيث يمكن أن تكون الحصى المرتفعة من أعراض الملاريا وكوفيد ١٩، مع العلم أن ٩٢٪ من حالات الملاريا في العالم متواجدة في أفريقيا. وبالإضافة إلى انتشار كل من أمراض فيروس نقص المناعة البشرية والسل اللذين يقللان من قدرة الجسم على تكوين استجابة مناعية مناسبة لفيروس كورونا، فقد أدى ذلك إلى انتشار الفيروس بشكل أسرع في الفئات المريضة؛ مما أثر على الوضع الصحي العام، بالإضافة إلى ضعف قدرة القطاع الصحي على اكتشاف سبب المرض هل هو كوفيد ١٩ أم مرض آخر^(١٠).

من جانب آخر، شكل ضعف الإجراءات الاحترازية في الدول الأفريقية منفذًا لانتشار كوفيد ١٩ بين الأفارقة؛ حيث افتقر ملايين الأشخاص إلى الوصول إلى المياه النظيفة لغسل اليدين وتنظيفها بشكل متكرر؛ وهو أحد الدفاعات الأساسية في مواجهة جائحة كوفيد ١٩. يتمثل الأمر الثاني في صعوبة التباعد الاجتماعي؛ حيث يعيش معظم سكان أفريقيا في عشوائيات متكدسة يصعب معها عدم الاختلاط، بالإضافة إلى انتشار مخيمات اللاجئين في العديد من الدول، وطرح فكرة

ثانيًا- القارة الأفريقية والأوبئة: كوفيد ١٩ وجذري القرد

كثيرًا ما تعرضت القارة السمراء إلى موجات من الأوبئة والأمراض الفتاكة التي مثلت تهديدًا لحياة البشر في مناطق جنوب الصحراء؛ حيث كان تأثيرها في تلك المناطق أشد وطأة؛ ومنها: الطاعون، والكوليرا، والحُمى الصفراء، بالإضافة إلى الجدري والملاريا والحصبة، وكان آخرها فيروس الإيبولا في ٢٠١٤، ومرض التهاب السحايا في ٢٠١٩، وكلها أمراض تنتشر أولاً في البيئات الفقيرة والمهمشة، ثم تُمثل خطرًا على السكان المحليين في كافة أنحاء القارة^(٨). وتؤثر تلك الأوبئة على حالة السكان الصحية وعلى الأمن والتنمية. وفي العامين الأخيرين، شهدت القارة جائحتين كبيرتين: إحداهما عالمية وقادمة من الخارج: كوفيد ١٩، والأخرى أفريقية المصدر: جذري القرد، وهو ما أضاف العديد من الأعباء والإشكاليات على الوضع الصحي المأزوم في القارة.

١- كوفيد ١٩:

مثلت جائحة الفيروس التاجي أزمة صحية غير مسبوقة للمجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن القارة الأفريقية لم تشهد انتشار للجائحة في البداية مثل: الصين وأوروبا، إلا أنه -ومع مرور الوقت- ظهر حجم الانتشار داخل دول القارة، واعتُبرت بعض دولها بؤرًا ساخنة؛ مثل: دولة جنوب أفريقيا. وكان لانتشار الفيروس في القارة عواقب كارثية، بالإضافة إلى مجموعة من التكاليف المباشرة وغير المباشرة للوباء، خارج قطاع الرعاية الصحية؛ حيث أثرت إجراءات الإغلاق -في القارة وجميع أنحاء العالم- على اقتصادات البلدان الأفريقية، وأدى انخفاض الطلب العالمي على المعادن إلى حرمان الحكومات الأفريقية من

٢٠٢٢، تاريخ الإطلاع ١ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/xLwy9>

(10) Africa coronavirus round-up: healthcare systems in crisis, Op. cit.

(٨) محمد سليمان الزواوي، الأوبئة كُمَهْدِدٌ لِلسَلْمِ الاجتماعي في إفريقيا، ٦ أبريل ٢٠٢٠، قراءات أفريقية، تاريخ الإطلاع ١ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/Rm7E9>

(٩) كورونا.. أفريقيا تتخطى عتبة ١٠ ملايين إصابة ومنظمة الصحة العالمية تتحدث عن تسونامي وبائي سريع ومربك، موقع الجزيرة، ٧ يناير

الذكر، إلا أن إعطاء الأولوية لعلاج كوفيد ١٩ أثر على الأمراض الأخرى؛ مما يزيد من تفشي الأمراض الأخرى؛ مثل: الملاريا، وينتج عن ذلك دخول القطاع الصحي في الدول الأفريقية في دوامة يعجز معها عن التعامل مع كل تلك الطوارئ الصحية^(١٣).

أما فيما يتعلق باللقاحات، فقد كانت الفجوة بين دول الشمال والجنوب فجوة؛ ففي الوقت التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على استعداد لتوزيع الجرعة الثانية من لقاح كوفيد ١٩ لم تكن دول القارة الأفريقية بدأت في تلقيح مواطنيها بالجرعة الأولى؛ حيث تكالبت الدول الكبرى على اللقاح وانتظرت الدول الفقيرة دورها في المعونات، مع ما لذلك من أثر على انتشار المرض وتطور الفيروس وظهور متحورات أخرى له داخل الدول الفقيرة؛ وخاصة الدول الأفريقية^(١٤).

٢- جُدري القُرود:

ومرض جُدري القُرود حسب منظمة الصحة العالمية هو مرض يسببه فيروس جُدري القردة، وهو عدوى فيروسية حيوانية المصدر، مما يعني أنها يمكن أن تنتقل من الحيوانات إلى البشر. ويمكن أن تنتقل أيضاً من شخص إلى آخر ومن البيئة إلى البشر. وينتقل جُدري القردة من شخص لآخر من خلال الاتصال الوثيق مع شخص مصاب بطفح جلدي بسبب جُدري القردة. ويمكن أن يعني الاتصال الوثيق المخالطة المباشرة؛ أو التلامس الجلدي. والتفشي للمرض الحالي ينتشر في بلدان متعددة في أماكن لم يكن من المعتاد فيها من قبل العثور على الفيروس، وذلك في أوروبا والأمريكيتين وأفريقيا وغرب المحيط الهادئ وبلدان شرق المتوسط وجنوب شرق آسيا. وقد تم الإبلاغ عن حالات أكثر من المعتاد في عام ٢٠٢٢ في أجزاء من أفريقيا

التباعد الاجتماعي في مثل هذه الظروف يعد من الرفاهية غير المستطاعة^(١١).

وعلى جانب ثالث، كان ضعف الاختبارات لتحديد الإصابة بكوفيد ١٩ من الإشكاليات التي واجهت قطاع الصحة الأفريقي في التعامل مع المرض؛ حيث تشير البيانات المأخوذة من المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها إلى أنه تم إجراء ٦٨,٥ اختباراً فقط لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص.

وعلى جانب رابع لم تكن لدى الدول الأفريقية أعداداً مناسبة من أجهزة التنفس الصناعي؛ وهي الأجهزة الحرجة فيما يتعلق بعلاج الحالات الحرجة المصابة بفيروس كوفيد ١٩. وحسب منظمة الصحة العالمية؛ فيوجد أقل من ٢٠٠٠ جهاز تنفس اصطناعي يجب أن يخدموا مئات الملايين من الناس في المستشفيات العامة في ٤١ دولة من أصل ٥٥ دولة في إفريقيا؛ حيث يوجد في سيراليون ١٣، وليبيريا وجمهورية إفريقيا الوسطى ثلاثة، ويوجد أقل من ٥٠٠٠ سرير للعناية المركزة في ٤٣ دولة بما يصل إلى حوالي خمسة أسرة لكل مليون شخص، وقد حاولت الدول الأفريقية الحصول على أجهزة تنفس اصطناعي مع بداية أزمة كوفيد ١٩، إلا أن الطلب الكبير رفع من أسعار تلك الأجهزة من ١٥,٠٠٠ دولار أمريكي لكل جهاز إلى ٢٤٠٠٠ دولار أمريكي^(١٢).

وقد استنزف انتشار جائحة كوفيد ١٩ موارد الرعاية الصحية المحدودة في دول القارة؛ حيث أصبحت قطاعات الرعاية الصحية غارقة في دولها أثناء تفشي المرض؛ وهو القطاع الضعيف الذي يعاني من العديد من الإشكاليات كما سبق

(13) Africa coronavirus round-up: healthcare systems in crisis, Op. cit.

(١٤) كوفيد في أفريقيا.. أرقام صادمة تجعل القارة "حاضنة المتحورات"، الحرة، ٦ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الإطلاع ١ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط <https://cutt.us/oXJIO> التالي:

(11) Ibid.

(12) About covid 19 and africa, look at:

- 10 African Countries Have No Ventilators. That's Only Part of the Problem, the newyork times, accessed at: 12 august 2020, available at: <https://cutt.us/FL1st>

- Francis Kokutse, African healthcare workers 'suffering stress, burnout, 4 april 2021, SciDev.Net, accessed at: 12 august 2020, available at: <https://cutt.us/loKTI>

والصحي بالانتشار الجديد، وتم تجاهل ما يحدث في أفريقيا نسبيًا؛ حيث تجاهلت وسائل الإعلام الغربية وبالتبعية العالمية حجم التفشي في الدول الأفريقية؛ مما قد يعني تركيز المبادرات والسياسات على التفشي خارج القارة وليس في داخلها.

وعليه، أعلن العديد من مسئولو الصحة في أفريقيا شعورهم بالقلق مما يحدث في العالم؛ من حيث التعامل مع المرض، خاصة فيما يتعلق بتوزيع اللقاحات ضد مرض الجدري، وما يعنيه من التكاليف الغريبة على اللقاح وإهمال الوضع في أفريقيا مثلما حدث مع مرض كوفيد ١٩؛ فحتى الآن تم تطعيم ١٨,٤٪ فقط من الأشخاص في إفريقيا بلقاح كوفيد ١٩، مقارنةً بـ ٧٤,٨٪ في البلدان ذات الدخل المرتفع في أماكن أخرى.

ورغم محاولات منظمة الصحة العالمية التنسيق مع البلدان الأفريقية التي تفتش فيها مرض جدري القرد لتحسين المراقبة والتشخيص، إلا أن الأمر ما زال بعيدًا عن المطلوب والمأمول، وتشعر منظمة الصحة العالمية بالاختلاف في الاهتمام العالمي بين تفشي المرض في أوروبا وأفريقيا؛ وذلك على الرغم من كبر حجم الوفيات في أفريقيا؛ وعليه فقد أعلنت المنظمة أنها لن تبلغ بعد الآن عن حالات جدري القرد والوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء وبقية العالم بشكل منفصل، في محاولة لإنشاء "الاستجابة الموحدة المطلوبة"^(١٧) بين جميع الدول المتضررة من المرض.

بين كوفيد ١٩ وجدري القرد والأوبئة الأخرى التي تعاني منها القارة، فإن الدرس المستفاد مرارًا وتكرارًا هو أن أفريقيا -

- Max Kozlov, Monkeypox in Africa: the science the world ignored, 23 June 2022, Nature, accessed at: 1seb. 2022, available at: <https://cutt.us/0Czy1>

- Bhargav Acharya and Alexander Winning, Africa CDC warns on vaccine hoarding amid monkeypox outbreak, 26May 2022, Reuters, accessed at 1 seb. 2022, available at: <https://cutt.us/ziFzy>

- جدري القرد.. أفريقيا سجلت ١٥٩٧ حالة اشتباه بينها ٦٦ وفاة، ١٦ يونيو ٢٠٢٢، سكاي نيوز العربية، تاريخ الإطلاع ١ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/Q2TkR>

أبلغت سابقًا عن وجود حالات، مثل نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى^(١٥).

على الرغم من أن مرض جدري القرد ليس غريبًا على أفريقيا، حيث يتم تسجيل الإصابات به منذ ١٩٧٠، إلا أن التفشي الحالي يعد الأكبر على مستوى القارة من جانب، والمستوى العالمي من جانب آخر، حيث ظهرت بؤر للمرض في الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ففي منتصف العام الحالي، سجلت الدول الأفريقية ١٥٩٧ حالة اشتباه بجدري القرد منذ بداية العام، وأبلغ مسئولو الصحة عن أكثر من ٧٠ حالة وفاة يشتبهون في أنها ناجمة عن جدري القرد. ربما يكون هذا العدد أقل من حقيقة الوضع نتيجة محدودية قدرات الاختبار والمراقبة^(١٦).

وتواجه أفريقيا المرض في ظل الظروف والإمكانات والإشكالات التي يعاني منها قطاعها الصحي السابق ذكرها، وتعاني نفس الإشكالات التي واجهتها أثناء تفشي كوفيد ١٩ فلا داعي لتكرارها، إلا أن الأمر اللافت للنظر هنا أن مسئولو الصحة في أفريقيا قد حذروا من مرض جدري القرد في المرات السابقة التي تفشي بها وطالبوا بالمساعدة العالمية على مواجهته، إلا أن تلك المطالب لم تلقَ الصدى المطلوب، بل ولم يعرف حتى اسم المرض -إعلاميًا وعالميًا- إلا عند تفشيه خارج القارة الأفريقية.

ومع انتشار مرض جدري القرد خارج أفريقيا إلى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، زاد الاهتمام الإعلامي

(١٥) للمزيد حول مرض جدري القرد، انظر: جدري القرد، منظمة الصحة العالمية، ٣١ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الإطلاع ٢ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/l3rqG>

(16)EnosMoyo et la, Monkeypox outbreak: a perspective on Africa's diagnostic and containment capacity, International Journal of Infectious Diseases, Volume 123, October 2022, pp. 127-130.

(١٧) للمزيد حول جدري القرد في أفريقيا، انظر:

وبالنظر إلى التنمية الصحية في أفريقيا، فمن المرجح أن تظل أهداف الألفية للتنمية المعلنة المتعلقة بالصحة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعيدة المنال عن المأمول في ظل الأوضاع الحالية، ومنذ وضع تلك الأهداف في نهايات القرن الماضي، نجد أن المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالصحة في القارة الأفريقية قد ساءت كثيراً، مع استمرار سوء التغذية وزيادة معدلات الجوع وتجدد مشكلات الأمراض المتوطنة، بالإضافة إلى الأوبئة التي شلت القطاعات الصحية في القارة^(١٩).

والسبب الرئيسي الذي يشمل الحالة الصحية المتردية في أفريقيا ناتج عن عدم قدرتها على معالجة الفقر المدقع؛ حيث تؤكد الإحصائيات أن ٤٦٪ من مجموع السكان في إفريقيا يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وإن فشل الحكومات في التعامل مع الفقر له العديد من العناصر المتداخلة فيه، مثل: الركود الاقتصادي، وأزمة الديون، والبرامج الهيكلية المؤلمة، والفساد الحكومي^(٢٠).

فمن جانب، فإن المؤسسات الوطنية في المنطقة الأفريقية ضعيفة؛ بسبب انتشار الفساد وزيادة الاضطرابات السياسية والاجتماعية في العديد المناطق؛ مما أدى إلى عواقب وخيمة على الصحة؛ حيث يضطر الأفراد لتقديم رشاًوى للحصول على الخدمات الصحية، ولا ينتشر الفساد على المستويات الصغرى في القطاع الصحي، وإنما يشمل أيضاً المستويات الوسيطة والعليا؛ ونتيجة لذلك لا توجد عدالة في توزيع الرعاية الصحية في أفريقيا، بالإضافة إلى صعوبة الإدارة والتنمية الموجهة للطبقات الأكثر فقراً^(٢١)؛ ومع تصاعد الفساد إلى المستويات العليا فإن ذلك يؤثر على صنع وتنفيذ السياسة الصحية للدولة.

وحدها- فيما يتعلق بالتعامل مع ملف الصحة، وأن قدرة المنظمات الدولية ضعيفة؛ من حيث الدعم أو جذب الاهتمام العالمي فيما يتعلق بملف الصحة في القارة. ومن جانب آخر، يتضح حجم ضعف القطاع الصحي في أفريقيا لمواجهة الأمراض المنتشرة في القارة ناهيك عن الأوبئة، وضعف الأنظمة وفسادها عن التعامل المأمول في ذلك القطاع الحيوي، وضعف قدرة الأفراد على دفع التكاليف الصحية المرتبطة بتلك الأمراض، مما يضعهم في موقف صعب يدفع الكثير منهم إلى أحضان الفقر؛ وهو الأمر الذي يؤثر ليس فقط على التنمية في القارة بل ونوعية الحياة التي يعيشها الأفارقة.

ثالثاً- الصحة وسؤال التنمية في أفريقيا:

يُعدُّ سؤال التنمية في أفريقيا هو السؤال الأهم منذ استقلال دول القارة عن الاستعمار، وعلى مدار العقود السابقة كان الحديث الدائر عن أفريقيا في الداخل والخارج هو حول سبل التنمية الاقتصادية والتحديات التي تواجهها داخل القارة، إن إحدى الإشكاليات التي تواجهها القارة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، أنها تعتبر من متلقي المنح والمساعدات، وليست من مستقبلي الاستثمارات؛ وذلك يرجع بشكل كبير إلى الحالة الصحية في القارة. فعلى الرغم من سيطرة سؤال التنمية في أفريقيا، إلا أن الصحة لم تكن محورية في الإجابة عن ذلك السؤال؛ وذلك على الرغم من محورته، فأى نموٍ يمكن الشعور به مع المرض، خاصة إذا ارتبط سؤال التنمية ذلك بالإجابة على سؤال: "التنمية لمن؟" وإذا كانت الإجابة عن السؤال الأخير بأنه التنمية للأفراد لتحسين حياتهم فإن الصحة في قلب تلك التنمية^(١٨).

(20) Confronting Africa's health crisis, 1 feb. 2022, The times of africa, Accessed at: 18 July 2022, available at: <https://cutt.us/9Pe3Y>

(21) Amber Hsiao ,Verena Vogt,Wilm Quentin, Effect of corruption on perceived difficulties in healthcare access in sub-Saharan Africa, PLOS ONE, Vol., 14, No.,11, 2019.

(18) Carl Manlan, This is the key to boosting economic growth in Africa, 22 May 2019, World Economic Forum, accessed at: 1 feb. 2022, available at: <https://cutt.us/1k498>

(19) Health reforms are key to economic recovery in Africa, 16 May 2022, United Nations Economic Commission for Africa, accessed at 1 feb. 2022, available at: <https://cutt.us/PX19v>

التحتية في الدول؛ مثل: مشروعات الصرف الصحي؛ والتي كان من شأنها وقاية المجتمعات الأفريقية من كثير من الأمراض^(٢٤).

ومن جانب خامسٍ، فإنه - كما سبق الذكر- فإن البنية التحتية الصحية في أفريقيا ضعيفة للغاية، فحتى المستشفيات والمراكز الصحية الموجودة تعتبر غير قادرة على استيعاب المرضى -ليس فقط نتيجة للضغط الصحي الذي تعاني منه- ولكن لضعف كفاءتها وإمكاناتها؛ فالأجهزة الطبية الحديثة غير متوفرة؛ وكذلك الأدوية، بالإضافة إلى أنها باهظة الثمن بالنسبة للمواطن الأفريقي الفقير، ويستفيد في الغالب منها الأفارقة الأفضل حالاً من الناحية المالية؛ وهم أقلية نسبتهم ضئيلة جداً^(٢٥).

ومن جانب سادس، أسهم انتشار الأمراض مثل: الإيدز أو فيروس نقص المناعة البشرية، في المزيد من الظروف المتدهورة للوضع الصحي الأفريقي الحالي؛ حيث أصيب شخصٌ واحد من بين كل ١٤ شخصًا بالغًا في إفريقيا بهذا الفيروس؛ مما يجعل هذا المعدل أعلى من أي جزء آخر من العالم^(٢٦).

ومن جانب سابع، تعاني النظم الصحية في أفريقيا من انتشار الأوبئة في بعض دول القارة، وما ينتج عن ذلك من عدم استطاعة الأنظمة الصحية في أوقات الأوبئة تقديم الخدمات الصحية الطبيعية؛ مثل: علاج الأمراض المنتشرة والمزمنة أو تقديم الرعاية الصحية للمرضى والنساء الحوامل والأطفال. فعلى سبيل المثال: كان تأثير الإيبولا في ٢٠١٤ على النظام الصحي في سيراليون درسًا مهمًا للعديد من دول القارة؛ حيث أدى تفشي المرض إلى انخفاض بنسبة ٢٣٪ في تقديم الخدمات الصحية المعتادة، وحوالي ٤٠٠٠ حالة وفاة إضافية للأهالي

من جانب آخر، نجد أنه من الصعوبة بمكان حلُّ إشكاليات القارة بالمنح والمساعدات فقط، وخاصة الوضع الصحي، فالأمر يتعلق بالسياسات الصحية بشكل كبير والتي تعني بتطوير القطاع الصحي وإيصال الخدمات الصحية إلى كافة مناطق الدولة، فالعديد من المنح تقدم على هيئة مساعدات رسمية تقدم للميزانية العامة للدولة، وعليه فالفساد والسياسات الصحية غير الملائمة والظروف السياسية داخل الدولة من الممكن أن يتعرقل تحقيق أهداف تلك المنح والمعونات^(٢٢).

ومن جانب ثالث، وبعد نهاية الحرب الباردة، بدأت الدول الأفريقية بانتهاج الرأسمالية الاقتصادية بشكل غير مدروس وغير محسوب العواقب على الشعوب؛ حيث بدأت الحكومات تتخلي عن دورها في تقديم خدمات الرعاية لمواطنيها؛ ومنها: الخدمات الصحية، وأدى ذلك إلى تدهور القطاع الصحي في دول القارة بدرجات مختلفة^(٢٣).

ومن جانب رابع، مرت البلدان الأفريقية، خلال الثمانينيات والتسعينيات في القرن الماضي، بالعديد من التعديلات الهيكلية في القطاع العام المفروضة من المؤسسات الاقتصادية العالمية؛ مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ بوصفها شروطاً لتقديم منح وقروض للدول الأفريقية لتعزيز اقتصادياتها، والتقدم نحو التنمية المنشودة. وركزت تلك الإصلاحات اهتمامها على تقليل دور الدولة في العديد من القطاعات الخدمية للمواطنين؛ منها: القطاع الصحي؛ وقد أدى ذلك إلى زيادة تضييق نطاق الرعاية الصحية، وزيادة التكلفة الصحية على المواطنين، بالإضافة إلى تضييق الإنفاق على البنية

systems, 29 May 2020, McKinsey & Company, accessed at 21 august 2022, available at: <https://cutt.us/KYTTd>

(25) Bobby Demissie, et la, Acting now to strengthen Africa's health systems, Op. cit.,

(26) Amber Hsiao et al., Effect of corruption on perceived difficulties in healthcare access in sub-Saharan Africa, Op. cit.

(22) Ibid.

(23) 10 African Countries Have No Ventilators. That's Only Part of the Problem, Op. cit.

(24) Bobby Demissie, Peter Okebukola, Tania Holt, Ying Sunny Sun, and Marilyn Kimeu, Acting now to strengthen Africa's health

أنظمتها الصحية المتهاككة وحدها في مواجهة الأمراض والأوبئة. ومن جانب ثالث -وبعد أربع عقود من تنفيذ خطوات وخطط المؤسسات المالية العالمية- لم تتحقق التنمية الموعودة. وبناء على ما سبق، يقف الأفريقي وحده في مواجهة تلك الأزمات الصحية المتكررة مريضاً فقيراً، وتتجاهل حكوماته -أو تعجز عن توفير- أمنه الإنساني ومطالبه الأساسية. إن السؤال المطروح منذ الاستقلال وحتى الآن؛ ألا وهو "سؤال التنمية"، ومحاولات تحقيقها، قد نتج عنها مجموعة من الدروس المستفادة يمكن تلخيصها في الآتي:

لا توجد تنمية تتركز فقط في معدلات النمو والنتائج الإجمالي المحلي؛ فالتنمية الحقيقية تقاس بنوعية الحياة التي تشمل: المعايير الصحية والتعليمية للمجتمعات، وقدرتها على مواجهة الأزمات الطارئة، وعلى تقليل حجم الخسائر الناتجة عن تلك الأزمات. والتنمية لا تأتي من الخارج؛ فالحلول الخارجية قد ثبت فشلها عبر عقود من المحاولات والخطط والمسارات التنموية الجادة وغير الجادة. إن المساعدات والمنح ما هي إلا مسكنات لمرضى طال وجوده في القارة، إلا إنها ليست علاجاً بأي حال من الأحوال، خاصة إن تعلق الأمر بصحة الأفارقة. إن تكاليف الغرب -ثم القوى الصاعدة من الشرق أخيراً- على امتصاص ثروات أفريقيا من جهة، مع فساد الحكومات وفشلها من الجهة الثانية، هو أصل أزمة القارة، وليس عجز القارة عن اللحاق بركب التنمية. وفي الختام فإن الصحة هي قلب التنمية، وإن التنمية هي جسد الصحة.

والأطفال حديثي الولادة، وحوالي ٢٨٠٠ حالة وفاة أخرى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والملاريا^(٢٧).

إن سؤال التنمية لا يتعلق فقط بمعدلات النمو أو الناتج المحلي الإجمالي، وإنما يتعلق بالمجتمعات وسلامتها وقدرتها على الإسهام الاقتصادي. فالعلاقة بين الصحة والنمو الاقتصادي معقدة؛ لأن كلاً منهما يعد سبباً للآخر ونتيجة له أيضاً. فلا نمو مع مرض، ولا صحة بلا نمو. فالشعوب الصحية جسدياً تحفز النمو الاقتصادي، وتعد ثروة للدولة تستطيع استغلالها في تنميتها، والمرض له تكلفته على الناتج المحلي واقتصاد الدول. فعلى سبيل المثال، يكلف سوء التغذية الاقتصادات الأفريقية ما بين ٣ و١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. وعليه، تسهم النتائج الصحية الأفضل في تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة، وفي نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي^(٢٨).

فالأفراد الأصحاء سيكون لديهم آمال في تعليم أفضل ومستقبل أفضل، سيكون لديهم الحافز للعمل من أجل تحقيق مستقبل أفضل لأطفالهم ولعائلاتهم؛ وذلك سيكون أحد الأسباب الرئيسية لتدوير عجلة الاقتصاد في العديد من الدول إذا توافرت السياسات الملائمة لاستخدام تلك الطاقات؛ وذلك يستلزم استثماراً أفضل في قطاعات الخدمة العامة؛ كالصحة والتعليم ومشروعات البنية التحتية في الدول الأفريقية؛ من أجل تحقيق هدف أشمل يعتني بتنمية المجتمعات وتمكينها من حاضرها ومستقبلها.

خاتمة:

تقف اليوم أفريقيا بعد جائحة كوفيد ١٩، وفي بداية جائحة جُدري القروء، أمام تجاهل عالمي للوضع الصحي بداخلها، تجاهلاً مستمراً منذ عقود. ومن جانب آخر تقف

(28) Healthcare and Economic Growth in Africa, report, United Nations Economic Commission for Africa, 2019, p.6.

(27) Bobby Demissie, et la, Acting now to strengthen Africa's health systems, Op. cit..

أزمات الغذاء في أفريقيا: موجات جفاف متكررة

سارة أبو العزم داود(*)

القلق ومنها ثلاث دول تقع في القرن الأفريقي هي: إثيوبيا، وجنوب السودان، والصومال^(٣).

وفيما يلي نتناول أزمة الأمن الغذائي الحالية في القارة الأفريقية، وذلك من خلال المحاور الآتية: واقع الأزمة في مختلف دول القارة، وجذور المشكلة وتبعاتها، وأبرز الخطوات التي تم اتخاذها لمكافحة الأزمة سواء على النطاق الداخلي أو العالمي.

أولاً- واقع الأزمة في مختلف دول القارة:

يُعد العام الحالي عامًا صعبًا على القارة السمراء، حيث سادت كثير من دول القارة حالة عامة من عدم كفاية الغذاء خاصةً مناطق الشرق والغرب والجنوب، وهناك دول تدهورت فيها الأوضاع إلى الدرجة التي تهدد بوقوع كارثة حيث تتجاوز نسبة السكان غير الحاصلين على كفايتهم من الغذاء نصف عدد السكان، وتشمل هذه الدول ما يلي^(٤):

الدولة	نسبة السكان غير الحاصلين على كفايتهم من الغذاء
النيجر	٪٧٥,٩
مالي	٪٥٩,٢
جنوب السودان	٪٥٩,١

مقدمة:

تتمتع القارة الأفريقية بثروة بشرية هائلة، حيث يُقدر عدد سكانها بحوالي ٣٩٪ من عدد السكان في العالم أجمع^(١)، غير أن القارة دوماً ما تعاني تدهور وضع الأمن الغذائي فيها، حيث بلغ عدد المتضررين من أزمة الغذاء الراهنة حوالي ٣٤٦ مليون شخص وفقاً لأحدث التقديرات الصادرة عن كلٍ من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وتحتاج الأزمة معظم دول القارة حيث تمتد من موريتانيا وبوركينا فاسو في الغرب حتى الصومال وإثيوبيا في الشرق^(٢).

وعلى الرغم من أنها ليست المرة الأولى التي تشهد فيها القارة أزمات الأمن الغذائي، إلا أن الأزمة هذه المرة مدفوعة بعوامل أكثر تعقيداً كالتغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية والحروب العالمية مما يسرع من وتيرتها. وقد أصدر برنامج الأغذية العالمي في مايو ٢٠٢٢ تقريراً عن "النقاط الساخنة للجوع" وحدد ٢٠ بؤرة ساخنة تحتاج إلى التدخل الإنساني العاجل وإلا فإن الجوع فيها سيتفاقم، وقد حدد التقرير ست بلدان باعتبار مستويات الجوع فيها تدعو إلى أعلى مستوى من

* باحثة في العلوم السياسية.

(1) Laté Lawson-Lartego, Marc J. Cohen, 10 recommendations for African governments to ensure food security for poor and vulnerable populations during COVID-19, Food Secur, Vol., 12, No., 4, 12 July 2020, accessed at 5th September 2022, available at: <https://cutt.us/XXltv>

(2) Nothing to eat: Food crisis is soaring across Africa, International Committee of the Red Cross, 30 May 2022, Accessed at: 1st September 2022, available at: <https://cutt.us/CVMu2>

(3) Horn of Africa Hunger crisis, the Center for Disaster Philanthropy, 6th September 2022, accessed on 9th September 2022, available at: <https://cutt.us/KMglu>

(4) Food Security Monitor: Africa Food Trade and Resilience Initiative, Alliance for a Green Revolution in Africa, Edition 27, July 2022, p.10, available at : <https://cutt.us/QLc9U>

مناطق البلاد المختلفة من حيث تأثرها بالأزمة، فبينما يتوافر الغذاء ويصل إلى المناطق الريفية منخفضة الدخل، نجد أن الأجزاء الجنوبية من البلاد والوسطى والشمالية تأثرت بالجفاف والأعاصير المدارية، مما أدى إلى انخفاض متوسط المحاصيل، وبالتالي انخفاض توافر الأغذية الأساسية في معظم الأسواق المحلية وترتفع أسعارها تبعاً لذلك.

تتفاوت المناطق المختلفة في زيمبابوي أيضاً في تأثرها بالأزمة، فهناك مناطق تأخرت زراعة المحاصيل فيها كما أن إنتاج هذه المحاصيل في الحصاد كان أقل من المعتاد، بينما هناك مناطق أخرى تتمتع باحتياطيات إما من الموسم السابق وإما لأن إنتاجها من المحاصيل هذا الموسم جاء فوق المتوسط. كما تعاني زيمبابوي من تأثيرات اضطرابات سلاسل التوريد الغذائي العالمية مما يؤدي لارتفاع أسعار الغذاء^(٨).

٣- غرب أفريقيا

يشهد الغرب الأفريقي أوضاعاً مزرية، فقد بلغ عدد العاجزين عن الحصول على كميات كافية من الغذاء حوالي ١٠٧,٧ مليون شخص يتوزعون بين سبعة بلدان وذلك وفق تقديرات في يوليو ٢٠٢٢، وتعد بوركينا فاسو ومالي الدولتان الأكثر تأثراً بالأزمة، حيث بلغت نسبة السكان العاجزين عن الحصول على كميات كافية من الغذاء في مالي ٥٩,٢٪ بينما بلغت النسبة في بوركينا فاسو ٥٤,٦٪^(٩).

ومن المتوقع أن يؤدي الجفاف إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مرة أخرى، حتى أن التوقعات تشير إلى أنها ستتخطى متوسط أسعارها خلال الخمس سنوات الماضية، مما يوهن قدرة الأسر الفقيرة على الوصول إلى الغذاء. ففي بوركينا فاسو على سبيل المثال، تؤدي الأحداث العالمية إلى تأخير وصول

(8) Food Security Monitor: Africa Food Trade and Resilience Initiative, Edition 25, Op.Cit, p.7.

(9) Food Security Monitor: Africa Food Trade and Resilience Initiative, Edition 27, Op. CIT, p.10.

بوركينافاسو	٥٤,٦٪
-------------	-------

الدول الأفريقية الأكثر معاناةً من نقص كمية الغذاء المتاحة وفقاً لتقديرات في شهر يوليو ٢٠٢٢

وفيما يلي نستعرض أبرز أوضاع المناطق المختلفة في القارة السمراء:

١- شرق أفريقيا

يُعد الشرق الأفريقي من أكثر المناطق تضرراً من أزمات الغذاء، فقد بلغ عدد العاجزين عن الحصول على كميات كافية من الغذاء حوالي ٦١,١ مليون شخص يتوزعون بين ست بلدان في الشرق الأفريقي، وذلك وفق تقديرات في يوليو ٢٠٢٢. وتتضافر عدة عوامل تقف وراء هذا الوضع، ومنها: الصراعات، وأحوال الطقس، والأوضاع الاقتصادية المتعلقة بشح النقد الأجنبي، وارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والوقود، والانكماش الاقتصادي. وتعد جنوب السودان البلد الذي يمكن تصنيف أوضاعه بـ "الأزمة" في هذه المنطقة، إذ تبلغ نسبة العاجزين عن الحصول على كميات كافية من الغذاء حوالي ٥٩,١٪ من إجمالي السكان^(٥). أما في كلٍ من إثيوبيا وأوغندا ورواندا فالأمن الغذائي أيضاً في خطر لكن الوضع أقل حدة وكارثية مقارنةً بجنوب السودان^(٦).

٢- جنوب أفريقيا

لم يكن جنوب أفريقيا بعيداً عن الأزمة، فقد بلغ عدد العاجزين عن الحصول على كميات كافية من الغذاء في يوليو ٢٠٢٢ حوالي ١٩,١ مليون شخص يتوزعون بين أربع دول^(٧).

تعاني مالوي أزمة أمن غذائي مدفوعة بالعوامل الطبيعية والظروف الاقتصادية، وأما في موزمبيق فقد تفاوتت

(5) Ibid.

(6) Food Security Monitor: Africa Food Trade and Resilience Initiative, Alliance for a Green Revolution in Africa, Edition 25, May 2022, p.7, available at: <https://cutt.us/uAQvp>

(7) Food Security Monitor: Africa Food Trade and Resilience Initiative, Edition 27, Op.Cit, p.10.

والغذاء عالميًا، وما بين أسباب تتعلق بفشل الزراعة المعتمدة على الأمطار مما يدفع المزارعين إلى هجر الزراعة والنزوح نحو المدن بحثًا عن سبل بديلة للمعيشة لإعالة أنفسهم وعوائلهم، وفيما يلي نُفصل أبرز هذه الأسباب:

١- الظروف الطبيعية

تعد الظروف الطبيعية أحد أبرز العوامل التي تقف خلف أزمات الأمن الغذائي في أفريقيا، ففي شرق أفريقيا على سبيل المثال يستمر الجفاف مما يؤثر على إنتاجية المحاصيل، وقد شهدت المنطقة ظروفًا مناخية لم تشهدها خلال الأربعين عامًا الماضية^(١١)، وتتوقع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية انقطاع الأمطار عن الهطول للعام الخامس على التوالي بسبب الجفاف، مما يفاقم الأزمة في المنطقة^(١٢).

كما اجتاحت الفيضانات المناطق الداخلية من مالي، مما تسبب في انخفاض إنتاج الحبوب إلى حوالي ٢٠٪ عن المستويات المعتادة (وهو ما يعني فقدان ٨٠٪ من الإنتاج المعتاد للحبوب) الأمر الذي يُنذر بكارثة حقيقية.

٢- ظروف عالمية (الحرب في أوكرانيا)

تكمن مصيبة الحرب في أنها تحد إمكانية الوصول إلى الفئات المهمشة والضعيفة لتلبية احتياجاتها، وتعد الدول التي تعتمد على كلٍ من روسيا وأوكرانيا في الحصول على القمح لسد احتياجاتها الغذائية الأكثر تضررًا من الأزمات الغذائية، وتشمل هذه الدول عدة دول أفريقية تتفاوت نسب اعتمادها على كل من روسيا وأوكرانيا -باعتبارهما الدولتان المنتجتان لحوالي ربع احتياجات الغذاء العالمية. ومن الدول التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على روسيا وأوكرانيا في توفير غذائها الصومال (التي تعتمد على الدولتين بنسبة ٩٠٪)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (تتجاوز نسبة اعتمادها ٨٠٪)، وكذلك بوركينا فاسو والكاميرون

الأسمدة الزراعية وقتها مما يؤثر على الإنتاجية الزراعية، كما تعاني أيضًا من الاضطرابات الأمنية في مناطق الريف والتي تحول دون وصول سلاسل الإمدادات الغذائية إلى الأسر الريفية، وبالتالي تصنف أوضاع الأمن الغذائي في هذه المناطق على أنها أزمة أو حالة طارئة^(١٠).

وأما في مالي، فالوضع يُصنف أيضًا على أنه وضع أزمة، حيث انخفض إنتاج الحبوب في البلاد بشكلٍ عام خاصةً في المناطق غير الآمنة، وتراجعت معها تجارة الحبوب، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب بنسبة ٣٠٪ تقريبًا. بينما في النيجر تعوق الحوادث الأمنية وصول الغذاء للأسر في أقصى الغرب وأقصى جنوب الشرق وجنوب الوسط، وبالتالي فوضع الأمن الغذائي مرشح لمزيد من التدهور، ومن المتوقع استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية بنسبة ٢٥-٣٠٪ تقريبًا، وأما المواد الغذائية المستوردة فقد تزيد بنسبة ٥٠٪ أو أكثر. وأما في نيجيريا، فقد تضافرت عوامل استمرار الجفاف وتدهور الأوضاع الاقتصادية ولعل مؤشرات التضخم التي بلغت ١٦,٨٢٪ في إبريل ٢٠٢٢ خير دليل على ذلك، وبالتالي قل المعروض من المنتجات الغذائية وارتفعت أسعار المواد الغذائية أيضًا، مما قلص من وصول هذه المواد إلى الأسر الفقيرة^(١١). وهذا يتضح أن الأزمة منتشرة عبر دول القارة، وإن كانت حدة الأزمة تختلف من دولة لأخرى بل تتباين داخل الدولة الواحدة من منطقة لأخرى.

ثانيًا- أبعاد الأزمة:

تتعدد أبعاد الأزمة الغذائية في أفريقيا، فما بين أسباب مناخية طبيعية تؤثر على وضع الزراعة وإنتاجها مثل المحاصيل المدمرة ونقص المياه مما يتسبب في عطش الأرض الزراعية وبالتالي تموت ملايين الماشية أو تحتضر، وما بين أسباب اقتصادية إما داخلية أو خارجية مثل ارتفاع أسعار الحبوب

(13) Horn of Africa Hunger crisis, the Center for Disaster Philanthropy, 6th September 2022, accessed at 9th September 2022, available at: <https://cutt.us/a0yAK>

(10) Food Security Monitor: Africa Food Trade and Resilience Initiative, Edition 25, Op.Cit, p.7.

(11) Ibid

(12) Ibid, p.17.

وإثيوبيا ونيجيريا والسودان (تتراوح نسبة اعتمادهم ما بين ٢٠-٤٥٪) تقريباً^(١٤).

٣- التداخل بين أزمة الأمن الغذائي وجائحة كورونا

من أبرز العوامل التي فاقمت أزمة الأمن الغذائي ارتباطها بأزمة انتشار فيروس كورونا، فالدول الأفريقية تعاني أصلاً من تدني الأوضاع الصحية في الظروف المعتادة، وبالتالي فمعاناتها مضاعفة في حالات الطوارئ مثل فيروس كورونا.

أدى انتشار الفيروس إلى اتخاذ تدابير التباعد الاجتماعي، ولم تكن القارة السمراء بعيدة عن هذه التدابير. وبالتالي أقدمت الحكومات الأفريقية على إغلاق كل من الأسواق والحدود، وقد أدى ذلك إلى عدة نتائج خلفت أثراً بالغاً على الأمن الغذائي، ومنها:

(١) ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، بل تضاعف بعضها في بعض الدول مثل توجو.

(٢) فقدان شريحة كبرى من السكان لوظائفهم وأعمالهم، حيث تشكل العمالة في القطاع غير الرسمي حوالي ٧٠٪ من إجمالي عمالة القارة، ويعمل كثير من السكان في المنتجات الغذائية إنتاجاً أو معالجةً أو تجارة. وبالتالي يمثل غلق الأسواق والحدود كارثة حقيقية بالنسبة لهم، فنظرًا لعملهم في القطاع غير الرسمي فلا يتمتعون بتأمين اجتماعي ولا صحي مما يضعهم في موقف بالغ الصعوبة، إذ يكون اعتمادهم على أسرهم أو العاملين خارج القارة دون انتظار أي سياسات حكومية توفر لهم قدرًا من الحماية^(١٥).

٤- تدهور الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول

تُفاقم الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول معضلة الأمن الغذائي، ففي جنوب السودان على سبيل المثال تدهورت مؤشرات الاقتصاد الكلي وانخفضت قيمة العملة المحلية، ومن ثم بالتزامن مع انخفاض الدخل وزيادة أسعار المواد الغذائية واجهت معظم الأسر ذات الدخل المنخفض صعوبات في الحصول على الغذاء من الأسواق. كما يتكرر الأمر أيضاً في منطقة جنوب أفريقيا؛ حيث تنخفض الاحتياطات الأجنبية وترتفع معدلات التضخم مما يؤدي لارتفاع قيمة السلع الغذائية^(١٦). ولا تقتصر صعوبة الأوضاع الاقتصادية فقط على مستوى الاستهلاك اليومي، بل تتجاوزها إلى التأثير في إنتاجية الغذاء من الأساس، فقد ارتفعت تكاليف الأسمدة بما يتجاوز قدرة معظم المزارعين على تحمّلها؛ ما يهدّد محصول العام المقبل الذي ستزرع فيه نسبة أقل من المحاصيل^(١٧).

٥- النزاعات والصراعات

تسببت النزاعات في فقدان الأصول وتدهور سبل المعيشة مما أدى إلى تقلص القوة الشرائية لغالبية الأسر ذات الدخل المنخفض، ونموذج جنوب السودان خير دليل على ذلك^(١٨). وفي مناطق أخرى فالنزاع مفتعل، والمجاعات تُستغل كأحد أدوات الحرب، ففي إثيوبيا على سبيل المثال اندلع القتال بين جبهة تحرير شعب تجراي -الحزب الحاكم في هذه المنطقة- والحكومة الفيدرالية بقيادة رئيس الوزراء "أبي أحمد"، وقد عطلت الحرب الخدمات وأوقفت أكبر نظام خصصته الحكومة لمواجهة الطوارئ، كما احتلت القوات التابعة للحكومة أكثر الأجزاء خصوبة في إقليم تجراي، واستعانت الحكومة بالجيش الإريتري في الإقليم والذي أتهم بحرق المحاصيل ومنع

(١٧) من شبح المجاعات إلى اعتماد البتكين.. أبرز تحديات تواجه شرق أفريقيا، ساسة بوس، ١٤ مايو ٢٠٢٢م، تاريخ الاطلاع: ١٠ سبتمبر

٢٠٢٢م، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/IgQSQ>

(18) Food Security Monitor: Africa Food Trade and Resilience Initiative, Op.tc

(14) Nothing to eat: Food crisis is soaring across Africa, Op.tc.

(15) Laté Lawson-Lartego, Marc J. Cohen, Op.Cit.

(16) Food Security Monitor: Africa Food Trade and Resilience Initiative, Op.Cit.

التغذية، وينتج سوء التغذية عن تدهور القدرة الشرائية، والعجز عن توفير غذاء صحي ورعاية صحية ملائمة لكل فرد، وتزايد نسب من يعانون من سوء التغذية في كلٍ من كينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتُقدر أعداد من يعانون من سوء التغذية بحوالي ١٠,٥ مليون شخص في كلٍ من بوركينا فاسو ومالي والنيجر وموريتانيا^(٢٢).

يزيد سوء التغذية من احتماليات الإصابة بالأمراض الخطيرة والوفاة، ويزيد ذلك في حالات الفئات الأشد ضعفاً للأطفال والنساء الحوامل والمرضى. كما أن المياه غير الصالحة للشرب تؤدي إلى مخاطر عالية، خاصةً وأن بعض الأمراض قد تنتقل من خلال المياه^(٢٣).

٢- أزمات ديموجرافية (أزمات النزوح)

تعد أزمات النزوح الأثر الأبرز لأزمات الأمن الغذائي في منطقة وسط أفريقيا وساحلها، فقد تسببت أزمات الأمن الغذائي ووباء كورونا في تدهور الاقتصاد ونزوح أكثر من ٧ ملايين شخص، وتشهد بوركينا فاسو الوتيرة الأسرع للنزوح حيث تضاعفت موجات النزوح ثلاثة أضعاف في مايو عام ٢٠٢٢ مقارنةً بالأشهر السابقة عليه في ذات العام^(٢٤)، وتتعدى آثار النزوح الجغرافياً إلى الصحة حيث إن معدلات النزوح العالية تُصعب مراقبة الأمراض الوبائية وتعرقل التحصينات الدورية، كما تكثف الضغط على موارد المناطق التي نُزح إليها، ومن ثم

المزارعين من حرث أراضيهم، فبالتالي حُرِم شعب التجري من مزارعهم مما أثر على توافر غذائهم وفرص عملهم كذلك^(١٩).

ونظراً لأن شعب التجري يتوزع بين ثلاث مناطق: حيث يعيش ثلثهم تقريباً في مناطق تسيطر عليها الحكومة الإثيوبية، بينما الثلث الثاني يعيش في مناطق يسيطر عليها الجيش الإريتري -حليف الحكومة الإثيوبية- في حين يعيش مليون ونصف في مناطق يسيطر عليها المتمردون التجري وتعد الحكومة بأنها ستسيطر عليها قريباً، وبالتالي فالقسمان الأخيران يعيشان في مناطق لا تتعاون مع عمال الوكالات الإنسانية^(٢٠).

يعاني إقليم التجري من أزمات الغذاء، لكن الحكومة تواجه ذلك برفض وصفه بأنه مجاعة والاكتفاء بتصنيفه كحالة طوارئ في محاولة للتعتيم -كما وصفها "سامانثا باور" مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية-، وقالت بعض وكالات الإغاثة إن الزراعة توقفت في إقليم التجري إما لأن السكان لا يجدون بذور الزراعة ولا أدواتها وإما لأنهم مهددون من قبل الجنود بالعقاب إذا مارسوا الزراعة^(٢١). وتُسبب هذه الأسباب مجتمعة (من تغيرات في الطبيعة، وصراعات، وتدهور اقتصادي إلى غير ذلك) في مفاومة أزمات الأمن الغذائي وتكرارها في أفريقيا.

ثالثاً- تبعات الأزمة:

تتفاقم خطورة أزمة الغذاء في أفريقيا، ومما يفاقم خطورتها التبعات المتعلقة بها، وتتعدد هذه التبعات وتنوع مجالاتها، ومن هذه التبعات:

١- تبعات صحية (سوء التغذية)

تعد المشكلات الصحية من أبرز التبعات التي تتفاقم خطورة المجاعات، حيث يتسبب نقص الغذاء في أمراض سوء

(22) Nothing to eat: Food crisis is soaring across Africa, Op.tc.

(23) Regional Emergency Response Appeal for the greater horn of Africa, WHO, July 2022, available at: <https://cutt.us/m9nw9>

(24) Nothing to eat: Food crisis is soaring across Africa, Op.tc.

(19) Alex de Waal, Ethiopia's Tigray crisis: Tragedy of the man-made famine, BBC News, 11 June 2021, accessed at 10th September 2022, available at: <https://cutt.us/kn26Q>

(20) Ibid

(21) Ibid.

الأوروبي أولاً على رسالة موحدة شديدة اللمجة بشأن الأمن الغذائي تلقي باللائمة على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وتحذر من "كارثة" المجاعة^(٢٦)، نجد أن رئيس الاتحاد الأفريقي "ماكي سال" والرئيس السنغالي يلتقيا في يونيو ٢٠٢٢ بالرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، لشرح أوضاع الغذاء في أفريقيا وتوضيح تداعيات الحصار على "الحبوب والأسمدة الأوكرانية" وانعكاساته على أفريقيا، وحث كلٍ منهما "بوتين" على رفع الحصار خاصةً في ظل أزمة غذائية عالمية متوقعة، وتحذيرات من مجاعة قد تهدد الدول الفقيرة حول العالم^(٢٧).

كما عملت مفوضية الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٢١ بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية (نيباد) للخروج بموقف أفريقي مشترك قبل قمة النظم الغذائية؛ وذلك ليتسق مع أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣ وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. هذا في محاولة لبلورة رؤية حول كيفية تحويل النظم الغذائية في أفريقيا على مدار العقد المقبل. وذلك من خلال برنامج شامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، ويشمل الأمر التوسع السريع في الإنتاجية الغذائية والزراعية لتعزيز القدرة على الإنتاج، ودمج محاصيل غذائية معينة في سلسلة القيمة الزراعية الخاصة ببعض دول أفريقيا بما يعمل على تقليل واردات القمح والحبوب، بالإضافة إلى تعزيز التجارة البيئية الأفريقية^(٢٨).

مما سبق يتضح أن الغالب على جهود الاتحاد الأفريقي أنها جهود دبلوماسية، وعلى الرغم من أن جهود الاتحاد قد تبدو متواضعة بالنسبة لحجم الأزمة إلا أنها تكشف عن أزمة الافتقار إلى الاستقلالية التامة في معالجة

فمع محدودية الموارد وتزايد الضغط عليها قد تتزايد النزاعات حول الموارد^(٢٥).

وإنظرًا لخطورة هذه التداعيات، فإنها استدعت تحركات على مستوياتٍ مختلفة لمواجهة، فكان منها تحركات عاجلة لمعالجة أوضاع الطوارئ، وكان بعضها تحركات على المدى الطويل تهدف إلى معالجة الأسباب العميقة لمثل هذه الأزمات، وفيما يلي تفصيل ذلك على المستويين الأفريقي والدولي.

رابعاً- جهود مكافحة الأزمة في الداخل الأفريقي:

بُذلت بعض الجهود لمكافحة الأزمة، وتنوعت هذه الجهود بين جهود محلية من الدول الأفريقية، وجهود أخرى دولية، لكن السمت الغالب على هذه الأزمة هو ثقل الاعتماد على الفاعلين الدوليين وقلة الاعتماد على الدول ذاتها أو على الفاعلين المحليين، وفيما يلي نتعرض لأبرز هذه الجهود على مستوى الحكومات والمنظمات الأفريقية.

تباينت ردود أفعال الحكومات المختلفة حيال أزمة الأمن الغذائي في دولها، فبينما سارعت بعض الدول والحكومات لحل الأزمة نجد أن حكومات أخرى كانت سبباً في تفاقمها، وفيما يلي نسرد ردود أفعال الحكومات في منطقتي القرن والغرب الأفريقيين باعتبارهما المنطقتين الأصعب في مستوى الأزمة، وذلك كما يلي:

١- الاتحاد الأفريقي

اقتصرت جهود الاتحاد الأفريقي على المساعي الدبلوماسية لمواجهة أزمة الجفاف، وتراوحت خطابات الاتحاد بين الشدة واللين، فبينما اتفق الاتحاد الإفريقي مع الاتحاد

(٢٧) الاتحاد الأفريقي يوجّه نداءً لـ "بوتين" بعد تحذيرات من المجاعة، The Levant، ٣ يونيو ٢٠٢٢م، تاريخ الاطلاع ١٠ سبتمبر ٢٠٢٢م، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/KQnJ4>

(٢٨) غادة البياع، اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات الإفريقية، مجلة متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، العدد (٢٩)، أغسطس ٢٠٢٢م، ص ٣٧، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/YIQuq>

(25) Regional Emergency Response Appeal for the greater horn of Africa, Op.Cit.

(26) Natasha Foote, African Union and EU agree united stance on food security amid famine warnings, EURACTIV, 31 May 2022, accessed at: 21st September 2022, available at: <https://cutt.us/63F8z>

- تعيين لجنة وطنية من أعضاء مجلس الوزراء، والعلماء، ورجال الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني لمكافحة الجفاف.

- الموافقة على خارطة طريق لكل اللجان، والهيئات المعنية بالتعامل مع أزمة الجفاف^(٣٢).

وأما في إثيوبيا، فقد كانت الدولة والحكومة عاملا لتفاقم الأزمة وليس حلها، إذ شكلت عاملا في تفاقم النزاعات مع شعب التجراي -على نحو ما أُشير- كما دمرت البنية التحتية للمساعدات قبل بدء الحرب، ووضعت العديد من العراقيل البيروقراطية لإعاقة عمل الوكالات الإنسانية، كما أُنهت قوات الحكومة الإريترية بسرقة المساعدات الإنسانية التي تقدم إلى شعب التجراي، وأشارت بعض التقديرات المستقلة إلى أن ١٣٪ فقط من أصل ٥,٢ مليون شخص يحصلون على المساعدة، ومنعت القوات الإثيوبية أيضًا بعض عمال الإغاثة من الوصول إلى المناطق الريفية واتهمتهم بمساعدة المتمردين، وقد أبلغت الأمم المتحدة عن ١٢٩ حالة انتهاك وصول من قبل القوات الإثيوبية والإريترية، بل هناك اتهامات للقوات الإثيوبية بقتل بعض عمال الإغاثة^(٣٣).

٢- الغرب الأفريقي (منظمة الإيكواس)

لعبت منظمة الإيكواس (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) الدور الأبرز في مواجهة المجاعة في المنطقة، حيث قدمت مساعدات غذائية واقتصادية لبعض دول المنطقة، فمثلا قدمت أكثر من ٦٥٠٠ طن من الإمدادات الغذائية إلى

التحديات التي تواجه القارة والاعتماد على خارج أفريقيا لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خاصة في حالات الطوارئ، كما تكشف عن التراخي في التعامل مع الأزمات المتكررة بين الفينة والأخرى كأزمة المجاعات.

٣- جهود الدول والحكومات في القرن الأفريقي

عملت بعض دول القرن الأفريقي على مواجهة الأسباب السطحية أو العميقة للأزمة، ففي الصومال تمكن الصوماليون من انتخاب "شيخ محمود" رئيساً للبلاد في ١٥ مايو ٢٠٢٢ ليتولى مهامات ثلة من التحديات أبرزها الجفاف، وذلك بعد عامٍ كامل من المشاحنات والتوترات. وبذلك أصبح هناك قيادة أوكلت إليها مسؤولية مواجهة الجفاف باعتباره أحد أبرز أسباب أزمة الغذاء والتي تترك تداعياتها على حياة الصوماليين ومستقبل أطفالهم، بل حتى الديموجرافيا فيها وتوزيع السكان بين الحضر والريف^(٣٤). لكن الرئيس لم يكن لديه حل طارئ للأزمة، وأعلن رسمياً دخول بلاده في مجاعة في ٣٠ يوليو ٢٠٢٢، كما أعلن عن وفيات في بلاده بسبب الجوع، ودعا إلى استجابة محلية ودولية سريعة^(٣٥).

بعد توليه الرئاسة عين "شيخ محمود" النائب البرلماني "حمزة عبده بري" رئيساً للوزراء في ١٥ يونيو ٢٠٢٢^(٣٦)، وبعد عدة محاولات توصل "بري" إلى تشكيل مجلس وزاري، وانهقدت أولى جلسات المجلس لمناقشة أزمة الجفاف واتخاذ قرارات حاسمة، ومنها:

- تنشيط الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث، وهي

وكالة قانونية تابعة لوزارة الداخلية.

(٣١) حفريات، الصومال: تعيين ريس وزراء جديد.. تعرف عليه، ١٦ يونيو ٢٠٢٢م، تاريخ الاطلاع ٩ سبتمبر ٢٠٢٢م، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/aK8uA>

(٣٢) معاوية فارح، مواجهة الجفاف محور أول اجتماع رسمي للحكومة الصومالية، العين الإخبارية، ١٧ أغسطس ٢٠٢٢م، تاريخ الاطلاع ٩ سبتمبر ٢٠٢٢م، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/100tl>

(33) Alex de Waal, Ethiopia's Tigray crisis: Tragedy of the man-made famine, Op.Cit.

(٢٩) أميرة محمد عبدالحليم، انتخاب شيخ محمود .. مرحلة جديدة من مواجهة التحديات في الصومال، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٨ مايو ٢٠٢٢م، تاريخ الاطلاع ٩ سبتمبر ٢٠٢٢م، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/hcqHw>

(٣٠) رئيس الصومال يعلن رسمياً دخول بلاده في مجاعة، VDL News، ٣٠ يوليو ٢٠٢٢م، تاريخ الاطلاع ٩ سبتمبر ٢٠٢٢م، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/rg3zs>

وبالنسبة إلى الفاعل الأوروبي، فقد تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ٦٠٠ مليون يورو لدعم الدول التي تواجه أزمات الغذاء بسبب اشتعال الحرب الروسية الأوكرانية، وتشمل هذه الدول دولاً أفريقية وأخرى في منطقة الكاريبي وغيرها، وتنقسم هذه الأموال بين ١٥٠ مليون يورو تقدم كمساعدات إنسانية عاجلة، و٣٥٠ مليون يورو تستهدف تعزيز الإنتاج الغذائي المستدام على المدى الطويل.

كما قام الاتحاد الأوروبي ببعض الجهود السياسية، فقد أدان الاتحاد روسيا وحملها مسؤولية تزعزع الأمن الغذائي، وقد وصف منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" في ٢٠ يونيو ٢٠٢٢ الحصار الروسي بأنه "جريمة حرب حقيقية" وحذر من أن موسكو ستتحمل المسؤولية إذا استمرت في وقف الصادرات، كما أن الاتحاد يدعم جهود الأمم المتحدة للتوسط في اتفاق بين أوكرانيا وروسيا وتركيباً للتوصل إلى اتفاق بشأن الحبوب ولم يتم إبرام هذا الاتفاق بعد^(٣٧).

وعلى الرغم من هذا الدعم المالي والسياسي، إلا أن دور الاتحاد الأوروبي قد يواجه الانتقادات، لأن التنسيقات بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي لم تتضمن أي حديث عن "ممرات التضامن"، وهي عبارة عن ممرات لوجستية يتم إنشاؤها كممرات بديلة للقمح الأوكراني باستخدام وسائل النقل ذات الصلة. فقد كانت هناك اقتراحات لإنشاء ممر عبر بيلاروسيا، أو قبول عرض رئيس الوزراء البلغاري "كيريل بيتكوف" لاستخدام ميناء بحر فارنا البلغاري كطريق بديل. وبينما تُرك هذا الأمر لمفوضية الاتحاد الأوروبي لإخراجه بحيث يكون آمناً ومتمراً لأوكرانيا، نجد أن الاتحاد الأوروبي لم يتخذ أي

بوركينا فاسو، وقد خصصتها للنازحين داخلياً هرباً من أعمال عنف الحركات المسلحة^(٣٤).

وأما في مالي، فقد قررت الإيكواس رفع العقوبات الاقتصادية عنها، وكانت الإيكواس قد فرضت حظراً تجارياً ومالياً على مالي في يناير ٢٠٢٢ بعد أن كشفت حكومتها العسكرية عن مخطط للحكم لمدة خمس سنوات، ذلك على أن تجري مالي انتخابات رئاسية في فبراير ٢٠٢٤، ويسبق الاقتراع استفتاء على الدستور المعدل في مارس ٢٠٢٣ وانتخابات تشريعية في أواخر عام ٢٠٢٣^(٣٥). ويمكن أن يسهم رفع هذا الحظر في تسهيل دخول المواد الغذائية إلى مالي، وبالتالي تخفيض حدة أزمات الغذاء فيها.

خامساً- جهود مواجهة الأزمة على المستوى الدولي:

تنوعت الجهود الدولية بين جهود بعض الدول خاصة الولايات المتحدة، وبين جهود المنظمات الدولية، وفيما يلي تفصيل ذلك.

١- جهود الدول

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلةً في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مبلغاً قدره ١,٣ مليار دولار كمساعدات للقرن الإفريقي للتغلب على أزمة المجاعة الجماعية والوفيات، وقد تم تقسيم هذه المساعدات ما بين مواد غذائية عينية تم تقديمها للأسر ومواد غذائية عينية أخرى قُدمت بهدف الوقاية من سوء تغذية الأطفال، ودعم للخدمات الصحية وتوفير المياه النظيفة للوقاية من تفشي الأمراض، ودعم للنساء ضد المخاطر المختلفة^(٣٦).

(36) The United States Provides Nearly \$1.3 Billion in Surge of Humanitarian and Development Assistance to the Horn of Africa, USAID, 18th July 2022, Accessed at: 10th September 2022, available at: <https://cutt.us/gJivG>

(37) EU pledges \$630m to Africa, Caribbean and others for food crisis, Al Jazeera, 21 June 2022, Accessed at 21st September 2022, available at: <https://cutt.us/JPeLD>

(34) Camille Pauvarel, Burkina Faso receives over 6,500 tons of food supplies from the ECOWAS, 18 June 2022, accessed on 10 September 2022, available at: <https://cutt.us/F3IWw>

(35) Ecowas lifts Mali sanctions, agrees on Burkina transition, Africa News, 4th July 2022, accessed at: 10 September 2022, available at: <https://cutt.us/icpXT>

مقترحات وخطط عمل لحل الأزمة الغذائية، والجهود المباشرة المتمثلة في تقديم مساعدات غذائية.

- الجهود المباشرة

تتعدد المنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة المجاعات، ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي في إحدى مراحل عملها نفذت عمليات في عشر دول أفريقية بالتنسيق مع جهات أخرى لدعم ٢,٨ مليون شخص.

يعمل البنك الدولي كذلك على مواجهة المجاعات إما بشكل مباشر من خلال تقديم الدعم للمعنيين، أو بشكل غير مباشر من خلال تقديم الدعم لمنظمات أخرى تعمل في ذات النطاق.

ففي غرب أفريقيا على سبيل المثال، يعتمد البنك الدولي استراتيجية تقوم على تفعيل الاستجابة الطارئة والمساعدات الإنسانية لأزمات الغذاء على المدى القصير، ودعم شبكات الأمان الاجتماعي على المدى الطويل، وفي هذين الإطارين قدم دعمًا مقداره ٢٥٦ مليون دولارًا لبوركينا فاسو و ٣٠ مليون دولارًا لتشاد وساهم في حشد ١٢,٥ مليون دولارًا مالي وكذلك ٦٠,٧٦ مليون دولارًا للنيجر^(٤١).

وأما الأمم المتحدة، فقد خصصت ١٠٠ مليون دولارًا من المساعدات من الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ (CERF) لمشاريع الإغاثة في ست دول أفريقية واليمن، وسيُمكن هذا الدعم وكالات الأمم المتحدة وشركاءها من تقديم مساعدات غذائية ونقدية وتغذوية ضرورية بالإضافة إلى المؤن الأخرى، بما في ذلك الخدمات الطبية والمأوى والمياه النظيفة، كما سيتم

خطوات جادة في هذا الصدد، وذلك على الرغم من إدراك وزراء المفوضية بضيق الوقت بين أيديهم لحل هذه المعضلة^(٣٨).

كما بذلت فرنسا جهودًا في هذا الصدد، فقد اقترح الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" مبادرة الأمن الغذائي FARM، وترتكز هذه المبادرة على ثلاث ركائز، وهي: الشفافية والأسواق المفتوحة والتضامن مع البلدان الضعيفة وتعزيز النظم الزراعية والغذائية^(٣٩)، ودعا إلى خطة دولية عاجلة لتجنب "المجاعة" في البلدان المعرضة للخطر- لا سيما في أفريقيا- والإفراج عن مخزونات الحبوب بعد أن شهدت الحرب الروسية في أوكرانيا انخفاضًا حادًا في صادرات الحبوب. ودعا "ماكرون" كذلك إلى "التنسيق بين البلدان المنتجة للحبوب هذا الصيف لرفع عتبات الإنتاج مؤقتًا إن كان ذلك ممكنًا"، ووضع استراتيجيات لضمان وصول الغذاء للجميع -خاصة الفئات الضعيفة- بكميات كافية وبأسعار معقولة، كما دعا روسيا للسماح بالإنتاج الزراعي للحبوب في أوكرانيا^(٤٠).

ويبدو أن الدول الكبرى -بخلاف الولايات المتحدة- لم تضطلع بمهام مباشرة في مكافحة المجاعة في أفريقيا، واكتفت بالجهود الدبلوماسية الفردية أو العمل مع المنظمات الدولية للتعامل مع المشكلة؛ سواء في أمدها القصير العاجل، أو أمدها البعيد الذي يتعامل مع الجذور العميقة للأزمة.

٢- المنظمات الدولية

بذلت بعض المنظمات الدولية جهودًا بغرض مكافحة المجاعات في أفريقيا، وتنوعت هذه الجهود بين الجهود غير المباشرة ويُقصد بها الجهود الدبلوماسية أو جهود تقديم

(40) France urges food security crisis plan to avoid famine stoked by Ukraine war, RFI, 25 March 2022, accessed at 21st September 2022, available at: <https://cutt.us/ahD2y>

(41) Responding to the Food Crisis in the Sahel by Addressing the Food Emergencies and Structural Challenges of the West African food system, The World Bank, 10 May 2022, accessed at: 10th September 2022, available at: <https://cutt.us/k4nnf>

(38) Natasha Foote, African Union and EU agree united stance on food security amid famine warnings, Op.Cit.

(39) We must support those most vulnerable and attack the causes of food insecurity, Mission Permanente de la France Auprès des Nations Unies À New York, 18 July 2022, accessed at: 21st September 2022, available at: <https://cutt.us/uiFwU>

—خاصةً المالية- لأفريقيا جاءت من قبل الشركاء الدوليين وليس الفاعلين المحليين.

خاتمة وتوصيات:

تطرق التقرير إلى إحدى الأزمات الحالية التي تواجه أفريقيا وهي معضلة "الأمن الغذائي"، ولعلها تفاقمت في سياقٍ مأزومٍ بالفعل ومن ثم كان التعامل معها ليس باليسير. ولذا؛ يمكن الإدلاء ببعض المقترحات لتوضيح كيفية التعامل المطلوب مع الأزمة، وتتضمن هذه المقترحات ما يلي:

١- حماية سلاسل الإمداد الغذائي: في حالات الطوارئ، لا بد من حماية سلاسل الإمداد الغذائي واعتبارها خدمات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها مهما حدث، بمعنى إنزالها منزلة الصحة والصيدلة كما حدث خلال جائحة كورونا، فيجب على الحكومات السماح للبضائع الأساسية والشركات والمواد الغذائية المرور باستمرار^(٤٥).

٢- دعم القطاع الغذائي بشكلٍ غير مباشر من خلال النظر في الحوافز المالية والنقدية: يجب على الحكومات الأفريقية النظر في تحفيز الجهات العاملة في الغذاء، ووضع حوافز لها مثل إلغاء ضريبة القيمة المضافة والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على الأعمال الغذائية لاستمرار سير عملها دون انقطاع، كما يُقترح تقديم قروض ميسرة أو تسهيل ضمانات القروض للجهات العاملة في مجال الغذاء^(٤٦).

٣- حماية الفئات الأكثر ضعفًا وتضررًا في المجتمع: ويقصد بذلك حماية الفئات التي يجتمع عليها الفقر والعجز والجوع، ومن ثم يجب على الحكومات إعادة النظر في المخصصات النقدية الشهرية لهذه الفئات لتمكينهم من الحصول على الطعام وتغطية باقي احتياجاتهم الأساسية. كما يجب على الحكومات استثمار الدعم الذي تحصل عليه من

تصميم المشاريع لمساعدة النساء والفتيات خلال أزمة تعرضهن لمخاطر إضافية^(٤٢).

وقد تم تقسيم إجمالي التمويل بين الدول الأفريقية على هذا النحو:

الدولة	المبلغ المخصص
السودان	٢٠ مليون دولار
جنوب السودان	١٥ مليون دولار
نيجيريا	١٥ مليون دولار
الصومال	١٤ مليون دولار
إثيوبيا	١٢ مليون دولار
كينيا	٤ ملايين دولار

قائمة بالدول التي شملها تمويل الأمم المتحدة لدعمها في مواجهة المجاعة لعام ٢٠٢٢^(٤٣)

الجهود غير المباشرة (تقديم خطط ومقترحات)

أطلقت بعض المنظمات الدولية جملة من المقترحات لحل أزمات الغذاء في بعض الدول، ففي إثيوبيا -على سبيل المثال- أوصى رئيس "مجلس اللاجئين النرويجي" "جان إيجلانند" بضرورة وقف إطلاق النار في إثيوبيا لمنع المجاعة، ويشمل ذلك وقف الأعمال العدائية، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف بما في ذلك الاغتصاب، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وإن كانت مسألة وقف إطلاق النار غير مرحب بها من الطرفين المتنازعين^(٤٤). وبذلك يتضح أن معظم جهود الدعم

(44) Alex de Waal, Ethiopia's Tigray crisis: Tragedy of the man-made famine, Op.Cit.

(45) Laté Lawson-Lartego, Marc J. Cohen, Op.Cit.

(46) Ibid .

(42) UN allocates \$100 million to fight hunger in Africa and the Middle East, OCHA, 14th April 2022, accessed at: 10th September 2022, available at : <https://cutt.us/Zx2Ym>

(٤٣) المرجع السابق.

الأسباب الهيكلية للأزمات على المدى الطويل، مثل: وضع استراتيجيات لمكافحة الفقر باعتباره السبب الرئيسي للعجز عن مواجهة الأزمات، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي، وصياغة رؤية استراتيجية للعلاقات الدولية لتأمين ممرات غذاء وبدائل مختلفة حتى في حالات الحروب، والعمل على دعم تكنولوجيا توفر حلولاً للزراعة وتعظم عوائدها، والعمل على تقوية أسس الدولة ومنع هشاشتها وصياغة عقد اجتماعي يحقق توافقاً بين الشركاء ويحول دون اتخاذ النزاعات كسبيل أول للحصول على مكتسبات سياسية.

٨- وضع هدف استقلالية إنتاج الغذاء كأحد أهم الأهداف التي يتوجب العمل عليها؛ وذلك لتفادي آثار التغيرات على الصعيد العالمي سواء الاقتصادية أو العسكرية أو غيرها، تلك الاستقلالية في حال تحققت من شأنها الإسهام في خفض الكلفة الاقتصادية للحصول على الغذاء.

٩- العمل على نشر ثقافة "التراحم" في التفاعلات السياسية عموماً، وفي أوقات النزاعات وحالات الطوارئ خصوصاً؛ هذا بما تتضمنه تلك الثقافة من رحمة الصغار والمرضى والضعفاء والشيوخ، وأحد صور الرحمة عدم الجيلولة بين الطعام وبين محتاجيه.

المؤسسات المالية الدولية لإدراج دعم لهذه الفئات في الميزانية، إضافةً إلى حض الشركات والمؤسسات الخيرية ودعمها للتبرع لبنوك الطعام والمحتاجين^(٤٧).

٤- دعم العاملين في القطاع الغذائي وحمايتهم؛ ويتضمن ذلك حماية كافة العاملين في مجال الأغذية والسلسلة الغذائية، واعتبار وظائفهم وظائف أساسية لا يمكن الاستغناء عنها^(٤٨).

٥- عدم فرض حظر على الصادرات: يجب على الحكومات ألا تلجأ إلى حظر التصدير، لأن ذلك من شأنه تقليل كمية المواد الغذائية المعروضة، وفي ظل استمرار الطلب عليها وعدم مرونتها اقتصادياً (Non- Elastic Products) فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى رفع أسعار الغذاء عالمياً^(٤٩).

٦- يتوجب على الدول إعادة النظر في علاقاتها الخارجية ودوائر الانتماء، وتفعيل هذه الدوائر في حل أزماتها؛ فمثلاً الصومال كانت دائرة انتمائها للعالم العربي والإسلامي قوية، وبالتالي كان جمع التبرعات من دول هذين العالمين يسيراً على الشعوب، بينما حالياً الانتماء لا يزال قائماً لكن تفعيله ضعيف جداً.

٧- يجب النظر في حلول متنوعة على الأماد المختلفة؛ ذلك بحيث تستهدف توصيل الأغذية والمساعدات في حالات الطوارئ على المدى القصير، هذا فضلاً عن العمل على حل

(49) Ibid

(47) Ibid .

(48) Ibid .

الأزمات الاقتصادية العالمية والاقتصاد الأفريقي: لماذا تفشل السياسات المطروحة؟

روان عباس^(*)

الركود، بدأ هذا الوضع منذ أواخر ٢٠١٩ وأخذ العالم يتعافى تدريجياً من آثار الركود الاقتصادي الذي تسبب به الوباء. على غرار التأثيرات الكلية على الأعمال والتأثيرات الجزئية على العمال، فقد تعرّض الاقتصاد العالمي لتأثيرات عالمية بينما تعرّضت الدول سواء الدول ذات الاقتصاد القوي أو ما تعرف بالدول المتقدّمة اقتصادياً أو الدول الفقيرة اقتصادياً أو ما تعرف بالدول النامية، ومنها الدول الأفريقية، لتأثيرات جزئية. فمن ناحية، تشير المؤشرات إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من ٥,٧ إلى ٢,٩٪^(١). ومن ناحية أخرى، أوضحت المؤشرات تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدّمة اقتصادياً من ٥,١ إلى ٢,٦٪. أما الدول الأفريقية فكانت قد سجّلت معدّل نمو اقتصادي بنسبة ٤,٧٪ بينما تبين المؤشرات تراجعاً يصل إلى ٣,٧ في ٢٠٢٢^(٢).

وعلى الرغم من ذلك، ففي نهاية ٢٠٢١ استطاعت بعض الدول الأفريقية إبداء مؤشرات التحسّن والتعافي، إلا أنه لم يمض وقت طويل قبل أن تظهر أزمة اقتصادية جديدة وتعاود حالة الركود الاقتصادي للظهور مرة أخرى بسبب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، مما جعل الوضع الاقتصادي في وضع أسوأ ممّا سبق. تجلّى ذلك بانخفاض مؤشرات النمو الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢٢ من ٤٪ إلى ٥٪ بسبب اعتماد الاقتصاد العالمي على الصادرات الغذائية الأوكرانية بنسبة ١٣٪^(٣)، واعتماد الدول الأفريقية بشكل خاص على استيراد القمح الروسي والأوكراني بنسبة ٧٥٪^(٤). أما روسيا فهي تسيطر على

مقدمة:

بدأت ملامح الأزمة الاقتصادية الحالية في العالم مع بدء ظهور وباء كورونا، وكانت تلك الأزمة نتيجة حتمية وطبيعية لوقف عجلة الإنتاج وما صاحبها من تأثيرات سلبية اتخذت أشكالاً كلية وجزئية. يتعلّق الشكل الكلي بالدول والمؤسسات العالمية، أما الشكل الجزئي فيتعلّق بالأفراد سواء كانوا عمالاً أو أصحاب عمل، وكان التأثير أكثر فداحة على الشكل الأخير بسبب هشاشته الاقتصادية. فمن ناحية، توقّفت كل الأعمال التي تتطلّب اختلاطاً بين عدد كبير من الناس مثل المطاعم والمتنزهات السياحية والسفر، كما تعرّض أصحاب الأعمال في دفع المستحق عليهم من الديون بالإضافة إلى تعرّض الكثير منهم لمشكلات في التصنيع والتخزين والنقل... إلخ. ومن الناحية الأخرى، فقد عدد كبير من العمال وظائفهم بسبب موجات تسريح العمالة بسبب إغلاق العديد من الأعمال كلية بالإضافة إلى عدم قدرة أصحاب العمل على دفع أجورهم وذلك لأن أولوية المخزون من الأرباح ارتكزت على التأمين الشخصي لصاحب العمل وعلى إنقاذ العمل نفسه.

أما الدول والمؤسسات الدولية، فقد صبّت كلّ تركيزها على القطاع الصحي بالإضافة إلى تسخير جميع الموارد والجهود لإنتاج لقاح كورونا على أمل القضاء على الوباء نهائياً أو الحد من تفشّيه، وتسبّب ذلك بفرض حجر صحي شامل على معظم الدول وبالتبعية واجهت مؤشرات النمو الاقتصادي حالة من

(3) Victoria Masterson, These 3 Charts Show the Impact of War in Ukraine on Global Trade, World Economic Forum, 26 April 2022, available at: <https://cutt.us/GgzXU>

(4) Dario Caldara et al., The Effect of the War in Ukraine on Global Activity and Inflation, The Federal reserve, 27 May 2022, available at: <https://cutt.us/r02CY>

(1) Stagflation Risk Rises Amid Sharp Slowdown in Growth, World Bank, 7 June 2022, available at: <https://cutt.us/ejx5P>

(2) Global Economic Prospects: Sub-Saharan Africa, World Bank, June 2022, available at: <https://cutt.us/cGads>

والجزء الثاني يعالج التناقض والتضارب في السياسات المتبعة، أما الجزء الثالث فهو يركز على الاعتمادية في السياسات المطروحة بالإضافة إلى قصر مداها.

أولاً - اللامساواة في السياسات المطروحة:

يعتمد النظام العالمي الاقتصادي على فاعلين رئيسيين في إدارة اقتصاديات الدول ومواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، ويتمثل الفاعلان الرئيسيان في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويعتمدان وغيرهما من المؤسسات متعدّدة الأطراف، على نظرية التنمية، والتي تنظر إلى المسؤولية المشتركة بين الدول لتنمية العالم كمرجع لممارسة الأنشطة المتعدّدة والتي تتراوح بين سياسات اقتصادية أو قروض أو منح للدول المستهدفة لمساعدتها على تخطّي الأزمات الاقتصادية^(٧).

تتجلى نتائج نظرية التنمية من خلال سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في "منح قروض وإعانات" مقابل "شروط" وتسديد القرض بنسبة معينة من الفوائد، وليس "فرض الدول على إعادة ما تمّ نهبه" أو "تعويض الدول المهوبة عن حقّها في التنمية"، فلو كان الأمر كذلك، لاختفت الشروط والقروض والفوائد وحلّ محلّها التعويض، ممّا يؤدي إلى استمرار السباق غير المنصف نحو التنمية. يصبح الأمر أكثر وضوحاً عند تفحص المؤسسات التي تتبنّى تلك النظرية، على سبيل المثال، فإن البنك الدولي يعرف نفسه كـ"مؤسسات خمس يعملون على إيجاد حلول مستدامة للحد من الفقر وتحقيق الازدهار المشترك في الدول النامية"، الاعتماد اللغوي على استخدام كلمات مثل "المشترك" يساهم في قبوله نظرية التنمية في إطار استغلالي والذي يعتمد على التنافسية (Top down) والذي لا ينفي فقط مسؤولية الدول الاستعمارية ولا حقيقة عدم تساوي موازين القوى بسبب الاستعمار والإمبريالية، وإنما

نسبة ١٨٪ من القمح عالمياً و١١٪ من البترول، وتسببت الحرب وتبعاتها من عقوبات اقتصادية على روسيا وتوقف التجارة في ميناء البحر الأسود إلى ارتفاع أسعار البترول عالمياً وبالتبعية تأثرت الدول الأفريقية بسبب اعتمادها على استيراد البترول المكرر^(٥)، فعلى سبيل المثال زاد سعر الوقود في جنوب أفريقيا بنسبة ٤٠٪ مقارنةً بسعره في العام الماضي^(٦).

وتجلى سوء الوضع بارتفاع معدلات التضخم والتي تبعها زيادة في أسعار السلع ووقف الصادرات وتعرّض العملات الدولية مثل الدولار واليورو الأوروبي إلى تغييرات في سعر الصرف مما كان له تبعات سلبية على معظم الدول الأفريقية^(٧). ليس فقط بسبب اعتماد عملاتها بشكل أساسي على الدولار، وإنما أيضاً بسبب اعتمادها في الاقتراض على المؤسسات المالية العالمية التي تعتمد أيضاً على الدولار بشكل أساسي.

بشكل عام، إن الهدف من تلك الورقة البحثية هو استعراض السياسات المتبعة والمطروحة من قبل الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأفريقية والمنظمات العالمية، لتخطّي الأزمة الاقتصادية العالمية. إلا أن عرض تلك السياسات يتم من خلال المجادلة بأنها محدودة وتساهم في تفاقم المشكلة وليس حلها، وبالتبعية نتج عن تلك السياسات زيادة الفجوة بين الدول الأفريقية وغيرها من الدول المتقدّمة. فمحدودية تلك السياسات تتخذ أشكالاً مختلفة. فمن ناحية، قد تكون نتيجة طبيعية لتصميم المؤسسات العالمية على أسس اللامساواة. ومن ناحية أخرى، قد تكون نتيجة لاستمرارية التناقض والتضارب. وأخيراً قد تكون نتيجة لحلول قصيرة المدى واستمرار الاعتمادية على المؤسسات العالمية من قبل الدول الأفريقية.

لذا فإن هذا التقرير ينقسم إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يعنى بشكل أساسي باللامساواة في السياسات المطروحة،

(7) Josefa Sacko and Ibrahim Mayaki, How the Russia-Ukraine Conflict Impacts Africa| Africa Renewal, United Nations, 21 April 2022, available at: <https://cutt.us/TXgiy>

(8) Björn Hettne, The Development of Development Theory, Acta Sociologica, Vol. 26, No. 3/4, 1983, pp. 247-266, available at: <https://cutt.us/4ZXcb>

(5) Nicholas Bariyo, High Fuel Prices Squeeze African Consumers, Strand Truckers and Snarl Flights, The Wall Street Journal, 8 June 2022, available at: <https://cutt.us/2wmOB>

(6) Fuel Hikes in Africa Driven by Russia-Ukraine War, Africanews, 1 June 2022, available at: <https://cutt.us/o4CMS>

السابق ذكرهما، مبدأ الحصص؛ إلا أن آثارها تفاقمت بشكل أكبر مع اقتراح سياسات محدّدة لمساعدة الدول الأفريقية لتخطّي الأزمات الاقتصادية وخاصةً تلك السياسات المطروحة لتخطّي الأزمات الاقتصادية الحالية.

ثانيًا- التناقض والتضارب في السياسات المتبعة:

مع بداية الأزمة الاقتصادية بداية الوباء، خصّص البنك الدولي ٧٠,٨ مليار دولار لمساعدة العالم على تخطّي الأزمة. كما ساهم البنك الدولي في القطاع الصحي بـ ٤,٦ مليار دولار للدول الأفريقية^(١٣). الجدير بالذكر أن المساعدات المقدّمة من البنك لم تكن على هيئة مساعدات مالية فحسب، ولكن اعتنى البنك أيضًا بشكل خاص بكيفية توفير سياسات بديلة يمكن أن تتبّعها الدول الأفريقية لتخطّي تلك الأزمة.

وبالتبعية، نَشَرَ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عدّة مقترحات لمساعدة الدول الأفريقية على تخطّي تلك الأزمة، ووصفاً تلك المقترحات بالحل الوحيد أمام تلك الدول لتجنّب استفحال الأزمة، وقد تضمّنت التوصيات والمقترحات ضرورة حصول الدول الأفريقية على إعفاء من دفع الديون المستحقّة، وذلك لسببين: أولاً لأنها تُقَيِّدُ السياسة المالية للدول الأفريقية بإعطاء تسديد تلك الديون الأولوية المطلقة والتي لها النسبة الأكبر من الموازنة العامة للدولة. ثانيًا، لأن ذلك التقييد يمنع الدول الأفريقية من إعادة تخصيص حصة كبيرة من الموازنة

أيضًا ينفي حقيقة نشأة البنك الدولي^(٩)، والتي جاءت نشأته لإعمار أوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية^(١٠).

والجدير بالذكر أن الاعتماد على نظرية التنمية ليس حِكْمًا على البنك الدولي، وإنما يشمل مؤسسات أخرى كصندوق النقد الدولي. ففي صفحته الرئيسية على موقعه الإلكتروني، يعرف صندوق النقد الدولي الهدف من إنشائه بأنه يسعى إلى "تشجيع التعاون المالي العالمي وتشجيع التوسّع في التجارة والنمو الاقتصادي وإعاقه السياسات التي قد تعطل طريق الازدهار"^(١١). ما يلفت الانتباه في هذا التعريف هو تسليط الضوء على "إعاقه السياسات التي قد تعطل الازدهار" والذي كان من الممكن أن يكون مقبولًا إذا كان رفض أو قبول سياسات معيّنة يخضع لعملية التصويت بالإجماع. إذ إن قرارات صندوق النقد الدولي تخضع لعملية تصويت الدول الأعضاء بالفعل ولكنه تصويت قائم على نظام الحصص، حيث تُحدّدُ حصصُ التصويت بناءً على المبلغ المدفوع مقابل اشتراكهم ومساهماتهم، وبالتالي تتغير حصص التصويت بتغيّر المبلغ المدفوع^(١٢)، والذي يعني سيطرة الدول المتقدّمة على سياسات صندوق النقد.

بشكل عام، تمّ تصميم المنظمين السابق ذكرهما على أسس نيوليبرالية في رؤيتهما للتنمية والتي تتضمّن اتفاقًا ضمنيًا مكتوبًا يستند على "المشاركة الجماعية لتحقيق الازدهار للجميع". أما على الصعيد الآخر، فهي تتضمّن اتفاقًا ضمنيًا غير مكتوب يستند على افتراض أن الدول المتقدّمة هي بالضرورة الدول الأكثر خبرة بكيفية تحقيق التقدّم المرجوّ، وعلى إثره، فإنها بالضرورة، الأولى بتحديد كيف يمكن تحقيق ذلك التقدّم، وبالتبعية فمن "الطبيعي" أن يكون تأثيرها ذا ثقل أكبر من تأثير الدول الأفريقية غير المتقدّمة. في أول الأمر، أصبحت تلك الطريقة مهيمنة من خلال اتباع التصويت داخل المنظمين،

(12) IMF Members' Quotas and Voting Power, and IMF Board of Governors, IMF, accessed: 31 August 2022, available at: <https://cutt.us/Nupen>

(13) World Bank Group Responds to Overlapping Crises with Nearly \$115 Billion in Financing in Fiscal Year 2022, World Bank, 14 July 2022, available at: <https://cutt.us/WqK4R>

(9) Who We Are, World Bank, accessed: 31 August 2022, available at: <https://cutt.us/5nFad>

(10) History, World Bank, accessed: 31 August 2022, available at: <https://cutt.us/cqPDV>

(11) What Is the IMF?, IMF, accessed: 31 August 2022, available at: <https://cutt.us/1qwNp>

الديون، جميع مما سبق ذكره، هي أشكال مختلفة لتسهيل عملية الاقتراض باستثناء الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، فهو منحة مقدمة من صندوق النقد لإعفاء الدول الفقيرة، التي تعرضت لكوارث مؤخرًا، من سداد قروضها^(٢٠)، فعلى سبيل المثال، حصلت كل من الكونغو الديمقراطية وتشاد على التسهيل الائتماني السريع والذي يعني حصول الدولتين على مساعدات ميسرة وسريعة، بالإضافة إلى التسهيل الائتماني الممتد^(٢١) والذي يعني أنه يمكن للدولتين تمديد تسديد قروضهما على فترات أطول.

وعلى الرغم من كبر نصيب الدول الأفريقية من تلك المساعدات، إلا أنه لم يتم تخفيف عبء الديون على أي واحدة منها^(٢٢)، لكن الجدير بالذكر انطواء تلك المساعدات على أمرين أولاً: أنه بالرغم من حصول الدول ذات الدخل المنخفض على امتيازات أكبر فيما يتعلق بالفوائد وتمديد الموعد النهائي لسداد القرض فإن تلك الدول كانت في أمس الحاجة لتلك القروض بالإضافة إلى تراكم ديون سابقة، لذلك فإن توفير امتيازات قرضية لا يحدث من مساوئ القروض، خاصة وأن القروض تمثل مشكلة في حد ذاتها للدول الأفريقية. ثانيًا: تلك المساعدات لم تأت دون شروط، فإن صندوق النقد الدولي يفرض على الدول المستدينة شروطاً عدّة يجب عليها الالتزام بتحقيقها واستيفائها في مقابل الحصول على تلك المساعدات، تأتي تلك الشروط على هيئة رسالة خطاب نوايا والذي ينتج عن مباحثات بين حكومات الدول الأفريقية وبين صندوق النقد، في ذلك الخطاب، توثق

للقطاع الصحي والأمن الغذائي والمائي بالإضافة إلى توفير حماية مخصصة للعمالة غير الرسمية^(١٤).

تكررت تلك المقترحات بعد سنتين وتحديداً مع بداية الحرب الروسية-الأوكرانية واستمرار تفشي الوباء بأشكاله المختلفة واشتداد الأزمة المناخية. بالإضافة إلى إنشاء برنامج للحد من الأزمة المتعلقة بالأمن الغذائي في أفريقيا^(١٥)، الذي انقسم إلى مرحلتين: المرحلة الأولى، تضمنت منحة تقدر بـ ٥٧٠ مليون دولار من كلاً من الهيئة العالمية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير^(١٦)، أما المرحلة الثانية، فتضمنت منحة قدرها ٣١٥ مليون دولار من نفس الهيئتين. استمرت مقترحات البنك الدولي وصندوق النقد في اتساق مع الإجراءات المتخذة من قبلهما، إلا أنه سرعان ما تغيرت الإجراءات لصالح القروض والتوسع في الديون رغم رفضهما المبدئي لها^(١٧).

فعلى النقيض من التوصيات المقترحة مع بداية الأزمة، نشر صندوق النقد الدولي مختلف القروض المالية بهدف تحسين اقتصاد الدول الأفريقية^(١٨)، وقد اختلفت تلك المساعدات، باختلاف حجم الديون لدى كل دولة، والطبيعة الخاصة لتلك الدول سواء كانت دولاً ذات دخل عال أو متوسط أو منخفض^(١٩). وقد انقسمت المساعدات المقترحة إلى: (١) أداة التمويل السريع، (٢) التسهيل الائتماني السريع، (٣) التسهيل الائتماني الممتد، (٤) حد ائتماني مرن، (٥) الترتيبات الاحتياطية، (٦) تسهيلات الائتمان الاحتياطية، (٧) تسهيل الصندوق الممدد، (٨) الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء

Systems across West Africa, World Bank, 29 July 2022, available at: <https://cutt.us/lin6O>

(18) IMF Lending, IMF, 22 February 2021, available at: <https://cutt.us/n1JOA>

(19) Factsheet - IMF Support for Low-Income Countries, IMF, 5 January 2022, available at: <https://cutt.us/57sDZ>

(20) IMF Annual Report 2020: What We Do: Lending, IMF, accessed at: 31 August 2022, available at: <https://cutt.us/un7zg>

(21) IMF Financing and Debt Service Relief, IMF, 9 March 2022, available at: <https://cutt.us/OpTtW>

(22) Ibid.

(14) For Sub-Saharan Africa, Coronavirus Crisis Calls for Policies for Greater Resilience, World Bank, 9 April 2020, available at: <https://cutt.us/P6iAw>

(15) Development Projects: Food Systems Resilience Program for Eastern and Southern Africa - p178566, World Bank, accessed: 31 August 2022, available at: <https://cutt.us/yZqv1>

(16) Addressing Food Insecurity and Boosting the Resilience of Food Systems in West Africa, World Bank, 18 November 2022, available at: <https://cutt.us/SOLHq>

(17) World Bank Scales up Its Financing for Food Security with Additional \$315 Million to Strengthen the Resilience of Food

٣- القواعد المعيارية الهيكلية: تركز تلك المعايير غير القابلة للقياس أو الإعفاء، على قياس مدى نجاح الحكومة في تحسين تعاملاتها أو سياساتها المتعلقة بقطاعات مثل القطاع الخاص والقطاع العام بما يتضمّن من خدمات أو تحسين الشبكات الأمن الاجتماعي للأفراد الأكثر هشاشة^(٢٥).

ليس الهدف مما سبق ذكره شرح الشروط المختلفة فحسب، وإنما الهدف منه هو فهم العلاقة بين هذه الشروط وبين ازدياد هشاشة اقتصاد الدول الأفريقية في مواجهة الأزمات العالمية الحالية. فمن ناحية، تكوّنت تلك الهشاشة نتيجة لتراكم الديون بالإضافة إلى اعتماد معظم الدول الأفريقية على استيراد السلع الأساسية، فعلى سبيل المثال، تعتمد غانا على استيراد الحديد والصلب، بينما تعتمد كينيا على استيراد القمح. ومن ناحية أخرى، فإن فرض هذه الشروط مقابل القروض يساهم في غياب المساحة المالية الكافية التي تمكّن الحكومة من تحديد مصروفاتها، بهذا الشكل يتمّ تقييد موازنة الدول الأفريقية في شقّين: إعادة دفع الديون، وبرامج ضمان اجتماعي قصيرة المدى، وبالتالي تحول بينها وبين وجود تغيير حقيقي.

وعليه؛ ينتج عن هذه الشروط -على عكس هدفها المطروح والمحدّد- زيادة الفجوة بين الدول المتقدّمة والنامية وبالتالي الإبقاء على حالة اللامساواة. يجب الإشارة بشكل مباشر أن تلك الشروط ليست نتيجة قرارات غير مدروسة وإنما هي نتيجة تطبيق نظرية التنمية، وهي نظرة لها بُعد نيوليبرالي تنازلي من الأساس، كما سبقت الإشارة، وتجلّى ذلك في اختلاف الشروط المتعلقة بالأفراد والقطاع الخاص والحكومة من حيث المرونة والسماحية. فعلى سبيل المثال، الشروط غير القابلة للإعفاء أو التفاوض هي الشروط المتعلقة برفع الدعم عن الأفراد على

حكومات الدول الأفريقية، كحكومات أوغندا ورواندا والسنغال وجنوب أفريقيا وغيرهم، عزمها على الالتزام بالشروط التي سبق وأنفقت عليها مع صندوق النقد الدولي^(٢٣)؛ تنقسم تلك الشروط بشكل عام إلى أربعة شروط: الإجراءات المسبقة - معايير الأداة الكمية - الأهداف الإرشادية، القواعد المعيارية الهيكلية^(٢٤)، وبيانها على النحو التالي:

١- الإجراءات المسبقة: هي إجراءات غير قابلة للإعفاء يجب على الدول الأفريقية اتباعها للاستعداد للحصول على القرض من ضمنها خفض قيمة العملة وبالتبعية ارتفاع سعر الاستيراد وانخفاض سعر التصدير، بالإضافة إلى وضع قيود على الأجور ورفع الدعم الحكومي سواء على المواد الغذائية أو المحروقات. بعبارة أخرى، يرى صندوق النقد أن رفع القيود السعرية وإتاحة الطفو الحر للاقتصاد المحلي يعني بالضرورة ابتعاد الحكومة بشكل كامل عن إدارة الاقتصاد^(٢٥). الحل الأساسي للمشاكل الاقتصادية للدول الفقيرة بشكل عام والدول الأفريقية بشكل خاص^(٢٦)، على الرغم من تبعات تلك الإجراءات في رفع مستوى الفقر في تلك الدول.

٢- معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية: وهي معايير قابلة للإعفاء، فالأهداف الإرشادية هي مرحلة أولية للمعايير الكمية، حيث إن المعايير الكمية تركز على استراتيجيات كمية طويلة المدى ولكنها تختلف عن الإجراءات المسبقة في كونها ليست سياسات أو قرارات يتم اتخاذها من قبل الحكومة. وإنما هي رؤية عامة على الوضع الاقتصادي الكمي فيتضمّن، على سبيل المثال لا الحصر، الحد الأقصى المسموح للاقتراض الحكومي والحد الأدنى للاحتياطيات المصرفية من العملة الأجنبية.

(25) Laron K. Williams, Pick Your Poison: Economic Crises, International Monetary Fund Loans and Leader Survival, International Political Science Review, Vol. 33, No. 2, 2012, pp. 131-149.

(26) Ibid.

(27) Ibid.

(23) For example of Intentions Documents, look at: Country's Policy Intentions Documents, IMF, available at: <https://cutt.us/Xqbt1>

(24) "Conditionality," IMF, 22 February 2021, available at: <https://cutt.us/4kS6c>

الديمقراطية وغيرهم^(٣١). فمن ناحية، أشار البنك الدولي إلى أن الحلَّ الوحيدَ لمنع استفحال الأزمة هو ثبات حجم الديون وتوقُّف القروض، إلَّا أن صندوق النقد قام باقتراح نقيضه وهو زيادة تلك الديون، ومع ذلك، أتاح الاقتراض بدون فوائد أو بفوائد قليلة.

ومن ناحية أخرى، ظهر التناقض بشكل مختلف فيما يتعلَّق بالمعايير الهيكلية كجزءٍ من شروط الاقتراض التي نصَّ عليها صندوق النقد، فعلى الرغم من إضافة شبكات الحماية الاجتماعية للأفراد من ضمن المعايير الهيكلية إلَّا أن شروط الإجراءات المسبقة تُناقضها كما أنها غير قابلة للإعفاء. يثير هذا التناقض والتضارب في السياسات إلي نوعٍ من التخبط والتساؤل عن مدى كفاءة أو عدالة نظرية التنمية المتبعة، فكلُّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يُقرَّان، نظريًا، أن الهدف من إنشائهما هو تقليص الفجوة بين الدول المتقدِّمة والدول غير المتقدِّمة؛ لكن عند تفحص صحة تلك الأهداف على أرض الواقع، نجد أن ما يحدث هو العكس تمامًا، فإن الفجوة في اتِّساع دائم، والضغطات الاقتصادية في تزايدٍ مستمر، وبالرغم من اتِّساع الفجوة بسبب تفاقم أزمة الديون أثناء الأزمة الاقتصادية الحالية إلَّا أنها كانت في تزايدٍ مستمرٍ قبلها بسنوات. فعلى سبيل المثال في ٢٠١٩، سجَّلت أنجولا نسبة الدين الخارجي بـ ١١١٪ للناتج المحلي الإجمالي بينما سجَّلت في ٢٠٢١ نسبة

عكس الشروط المتعلقة بالحكومة أو الشروط المتعلقة بإتاحة ضمانات مختلفة للقطاع الخاص، والتي ينتج عنها ظروف اقتصادية سيئة مثل زيادة معدل التضخُّم جنبًا إلى جنب ثبات الأجور وتسريح العمالة ومن ثمَّ التضحية بتعريض الأفراد للضغط الاقتصادي. فوفقًا لدراسة أُجريت على ٨١ دولة نامية فإن الدول الخاضعة لمعايير هيكلية من قبل صندوق النقد، شاهدت زيادة في معدل البطالة بالإضافة إلى زيادة في معدلات الفقر^(٢٨)، مما يناقض الهدف النهائي لصندوق النقد، وهو "التغلب على المشكلات التي دفعت [تلك الدولة] إلى طلب المساعدة المالية من المجتمع الدولي".

وبالرغم من التأكيد على أن الرؤية النيوليبرالية للتنمية هي الحل الأمثل لإزالة التدخُّل الحكومي في الاقتصاد، باعتباره العائق الوحيد بين تلك الدول وبين التنمية، تعامل كلُّ من صندوق النقد والبنك الدولي مع الدول المقترضة، وبالأخصِّ الدول الأفريقية، بشكلٍ متضارب. وقد ظهر ذلك في وضع سياسات منعزلة عن التأثيرات العالمية بالإضافة إلى عدم أخذ تأثر الوضع السياسي بالوضع الاقتصادي في عين الاعتبار، وكان هذا واضحًا عندما أدَّت السياسات إلى نتيجة عكسية على حساب كلِّ من القطاع العام والخاص^(٢٩)، فعلى سبيل المثال، أدَّى ارتفاع حجم الديون إلى ارتفاع سعر المنتج وعدم ثبات سعر الاستيراد بسبب تأثره بشروط الحماية الموضوعية من قبل الدول الصناعية^(٣٠).

يمكننا الملاحظة، من الاستعراض السابق، تناقض وتضارب سياسات المنظمين في التعامل مع دول جنوب الصحراء الكبرى كتنزانيا وموريتانيا وتشاد والنيجر والكونغو

Prescriptions, International Studies Quarterly, Vol. 34, No. 4, 1990, 477-92.

(30) Graham Bird, Borrowing from the IMF: The Policy Implications of Recent Empirical Research, World Development, Vol. 24, No. 11, 1996, pp. 1753-1760.

(31) IMF Financing and Debt Service Relief, IMF, accessed: 31 August 2022, available at: <https://cutt.us/oVBOq>

(28) Glen Biglaiser and Ronald J. McGauvran, The Effects of IMF Loan Conditions on Poverty in the Developing World, Journal of International Relations and Development, Vol. 25, No. 3, July 2022, pp. 806-833.

(29) Thomas J. Biersteker, Reducing the Role of the State in the Economy: A Conceptual Exploration of IMF and World Bank

وترجع أهمية تلك النظم في مساعدة السكّان على تحمّل الأزمات والصدمات الاقتصادية وتبعاتها سواء كانت بطالة أو تضخُّمًا وما قد ينتج عن انحدار جودة الحياة في حدّ ذاتها. وبالتبعية فإن برامج الحماية تحول دون زيادة هشاشة السكّان أصحاب الدخل المنخفض والذي بدوره يضمن استمراريتهم في المساهمة داخل عجلة الإنتاج سواء كمنتجين أو مستهلكين. ومن أجل دعم هؤلاء السكّان، على سبيل المثال، مدّنت نيجيريا نظام التحويل النقدي المشروط، والذي يمنح الملتحقين به راتبًا شهريًا، إلى فترة إضافية تصل لسنتين بعد أن كان مقرّرًا أن ينتهي في ٢٠٢٢^(٣٧). وعلى خطى نيجيريا، اتبعت توجو نظامًا مشابهًا، فبرنامج توجو للتحويل النقدي يتضمّن مساعدات تصل إلى ١٢٪ من الشعب، كما أن ذلك البرنامج أوّل اهتمامًا إضافيًا للنساء بإعطائهم راتبًا أعلى^(٣٨).

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ نتيجة لهذه البرامج إلا أنها يؤخذ عليها بعض الأمور، الأول يكمن في تجاهلها للعمل غير الرسمي والذي يشكّل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الأفريقي. أما الأمر الثاني فهو الاعتماد على البنك الدولي في دفع تلك الرواتب الشهرية ووجود الحكومات كمجرد مشرف على تنفيذ تلك البرامج، وبالتبعية إحالة الاعتمادية محل الاستقلالية واتّساع فجوة اللامساواة. مما يدفعنا للتساؤل عن قدرة الحكومات الأفريقية على استقلال سياستها عن السياسات المحدّدة من قبل البنك الدولي وغيره من المنظمات المالية العالمية. وأخيرًا، فإن الأمر الثالث يكمن في كون هذه البرامج قصيرة المدى،

٨٥/٨٥^(٣٢)، وسجّلت كينيا في ٢٠١٩ نسبة ديون إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ ٦٢,٤٪ مقابل ٦٨,٤٪ في ٢٠٢١^(٣٣).

وفي المجمل، ارتفعت حصة الدين العام في القارة الأفريقية المقوّم بالعملات الأجنبية إلى ٦٠٪ من إجمالي الدين في عام ٢٠١٧، بزيادة قدرها حوالي ٥٠٪ عن الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٣، بالإضافة إلى ذلك كانت الفجوة في النمو الاقتصادي بشكل كلي كبيرة بين الدول الأفريقية والعالم. فعلى سبيل المثال، سجّلت القارة نسبة نمو اقتصادي قدرها ٢,٣٪ في ٢٠١٧^(٣٤) مقابل نسبة ٣٨,٣٪ في النمو الاقتصادي العالمي^(٣٥)، وستزداد تلك الفجوة بين الدول الأفريقية والنمو العالمي اتساعًا حتى تصل إلى فارق ١٤٪ خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، ولكي تتعافى اقتصادات الدول في أفريقيا جنوب الصحراء فهي تحتاج إلى ٤٢٥ مليار دولار على مدى السنوات الخمس القادمة^(٣٦).

ثالثًا- سياسات محلية ولكن اعتمادية

سلكت الدول الأفريقية مسارين متوازيين من أجل مواجهة تلك الأزمة، أحدهما محلي والآخر إقليمي وعالمي. ارتكز الأول على البرامج الحكومية، فيما ارتكز الأخير على برامج الاتحاد الأفريقي الموجهة للدول الأعضاء أو برامج مشتركة مع المنظمات العالمية.

• البرامج الحكومية

من أكثر المشاكل إلحاحًا التي واجهت الدول الأفريقية أثناء الأزمة الاقتصادية هي غياب نظم الحماية الاجتماعية،

(36) Abebe Aemro Selassie and Shushanik Hakoby, Six Charts Show the Challenges Faced by Sub-Saharan Africa, IMF, 15 April 2021, available at: <https://cutt.us/loHcE>

(37) National Cash Transfer Programme, NASSCO, accessed: 13 September 2022, available at: <https://cutt.us/3EnT6>

(38) A Covid Cash Transfer Programme That Gives More Money to Women in Togo, Regional Innovation Centre UNDP Asia-Pacific, Medium, 16 June 2020, available at: <https://cutt.us/lWrvB>

(32) Angola Government Debt to GDP2022 Data - 2023 Forecast - 2000-2021 Historical, Trading Economics, 2022, available at: <https://cutt.us/i1o0a>

(33) Kenya Government Debt to GDP2022 Data - 2023 Forecast - 2000-2021 Historical, Trading Economics, 2022, available at: <https://cutt.us/hnx3H>

(34) Africa's Pulse in Five Charts: Boosting Productivity in Sub-Saharan Africa, World Bank Group, 3 October 2018, available at: <https://cutt.us/xOvAL>

(35) World GDP Growth Rate 1961-2022, MacroTrends, 2022, available at: <https://cutt.us/Ssgdi>

بالتشارك مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة وهو برنامج تجاري رقمي يهدف إلى تسهيل العمليات التجارية وضمان سهولة حرية إتاحة المنتجات بين الدول الأفريقية^(٤١). والذي من الممكن أن يشكل مخرجًا من أزمة الغذاء والوقود الحالية، وبالتبعية توقف الدول الأفريقية تدريجيًا عن اعتمادها على الاستيراد خارج القارة أو القروض من المؤسسات المالية والذي يقلل من هشاشة الدول ومن فجوة اللامساواة القائمة.

ومن ناحية أخرى، قام الاتحاد الأفريقي بإنشاء صندوق الاتحاد الأفريقي لمواجهة وباء كوفيد ١٩، والهدف منه ليس فقط التصدي الصحي، وإنما التصدي للأزمة الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية الناتجة عنه، إلا أن هذا الصندوق اعتمد بشكل أساسي على طوعية الأفراد والمنظمات والحكومات وبالتالي لم يكن إلزاميًا والذي يخاطر بكونه غير فعال^(٤٢).

وتمكّنت المبادرة السابقة من جمع ٤٤ مليون دولار في ٢٠٢٠. ولكن صرح رئيس المبادرة في مقابلة في ٢٠٢١ إلى استمرار احتياجها إلى ٣٠٠ مليون دولار^(٤٣)، وتجدر الإشارة إلى أن تلك المبادرة لم تنشر أي معلومات أخرى، باستثناء تلك المقابلة، عن عدد التبرعات التي تمّ جمعها ومدى اقترابها أو بعدها عن الهدف منذ إقامتها. ولم تنشر أيضًا أي معلومات دقيقة عن توزيع التبرعات أو إدارتها أو عن فاعلية تأثيرها وتحقيقها للأهداف المرجوة. كما أن المعلومات متناقضة قليلًا، فالهدف المصّح به على موقع المبادرة مختلف عن الهدف المشار إليه في المقابلة. ويدفع الغياب الواضح للمعلومات والشفافية في تناولها إلى التأكيد على أهمية وجود تناسق بين النسق الإداري والبرامج

فبالرغم من وجود أزمة ملحة حاليًا إلا أن برنامج التحوّل النقدي في نيجيريا تمّ وضعه في ٢٠١٦ ولم يتمّ استبداله بسياسة فعلية طويلة المدى.

وعلى صعيد آخر، نجحت جنوب أفريقيا في تفادي تلك الأخطاء، فقد قامت بتقديم إعانات البطالة للعاملين في القطاع الرسمي بالإضافة إلى تحويلات نقدية للعاملين في القطاع غير الرسمي، إلا أنها واجهت إشكالات من نوع آخر، فباتباعها نظامًا رقميًا لتقديم تلك البرامج، تخاطر جنوب أفريقيا بمحدودية وصول تلك المساعدات لكل السكان المؤهلين وتمركزها نحو من لديهم المقدرة على الوصول إلى الإنترنت^(٣٩). وبالإضافة إلى برنامج التضامن الاجتماعي، قامت جنوب أفريقيا باتباع سياسات اقتصادية كلية لمواجهة تلك الأزمة، حيث قام البنك الاحتياطي بخفض نسبة الفائدة لضمان سلاسة تدفق الائتمان بين القطاعات المختلفة، نتيجة لتعسّر معظم الشركات من دفع الديون المقررة عليها، وقام البنك الاحتياطي بإعفاء مختلف الشركات، سواء كانت ناشئة أم لا، من تلك الديون، بالإضافة إلى قيامه بتنفيذ تلك السياسات بالتوازي مع قيام الحكومة بإعادة ترتيب أولويات مصروفاتها^(٤٠).

● البرامج الإقليمية

تضمّنت البرامج الإقليمية لمواجهة الأزمة التخطيط على مستوى المنظمات الأفريقية كالاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير. فعلى سبيل المثال، قام برنامج البنك الأفريقي للتنمية بتمويل قدره ١,٥ مليار دولار، للتصدي إلى أزمة الغذاء، وقام البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير بإنشاء البرنامج التجاري الأفريقي في ٢٠٢٢

(41) Africa Launches a Platform to Deal with the Ukraine Crisis Shocks - World, Economic Commission for Africa, Relief Web, 10 May 2022, available at: <https://cutt.us/jzGNe>

(42) Introduction, African Union, 20 November 2022, available at: <https://au.int/Introduction>

(43) Kingsley Ighobor, Africa Needs More Funds to Fight Covid-19, Africa Renewal, United Nations, 16 August 2021, available at: <https://cutt.us/Bv0cy>

(39) Lena Gronbach, Jeremy Seekings, and Vayda Megannon, Social Protection in the COVID-19 Pandemic: Lessons from South Africa, CGD Policy Paper 252, February 2022, available at: <https://cutt.us/rv5Zg>

(40) South African Economic Reconstruction and Recovery Plan, South African Government, 21 April 2022, available at: <https://cutt.us/weAfe>

للدول في عين الاعتبار إلى ضرورة أن تكون تلك الآلية قادرة على التكيف والتغيير بتغيير الأنظمة السياسية والطبيعة الاقتصادية والسياسية. أضف إلى ذلك أنه يجب أن تختلف آليات المساءلة المتبعة باختلاف الثقافات داخل كل دولة. فعلى سبيل المثال، قد تمارس ثقافات معينة عنفاً جندياً أو جنسياً أو عرقياً أو طبقياً، لذلك يجب على الآليات المتبعة ليس فقط أن تدرس الثقافات المختلفة للفئات المستهدفة لضمان فرص للمشاركة العادلة للجميع مثلما فعلت توجو في برنامجها للتحويل النقدي.

فمن منطلق المساءلة المركبة والحياد عن نظرية التنمية النيوليبرالية فإن خلق نظام عالمي أكثر عدالة يتطلب دمج الدول الأفريقية في عملية صنع القرار والمساءلة، باعتبارها الدول الأكثر تضرراً وتأثراً من سياسات النظام العالمي بشكلها الحالي. الجدير بالذكر أنه قد تمت محاولات سابقة لإشراك الدول الأفريقية، سواء كأفراد أو هيئات أو منظمات، ولكنها لم تكن مشاركة ملزمة أو جزءاً من الهيكلة التنظيمية للمنظمات. بمعنى، أن مشاركة الدول الأفريقية وقعت في ظل وجود مبدأ الحصص في التصويت، وبسبب الإبقاء على ذلك النظام غير العادل، لم تكن المشاركة الأفريقية مشاركة فعلية، وبالتالي لم تستفِر عن نتائج فعلية. فعلى سبيل المثال، فإن البنك الدولي قد اتبع سياسة مشابهة في إحدى مشروعاته. ففي عام ٢٠٠٠، قام البنك الدولي بإنشاء مبادرة "أصوات الفقراء"^(٤٤)، والتي تضمنت قصصاً يرويها الفقراء عن معاناتهم وتم الاستناد على هذه القصص من أجل كتابة التقرير السنوي. من ناحية أخرى، فقد تم إنشاء مبادرة كبار اقتصاديي الحكومة في ٢٠١٩ والتي

الاقتصادية. فلا يمكننا مثلاً من النظر إليهما في معزل بعضهما عن بعض. وبالتعبية؛ وإن كانت سياسات كلٍّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ينتج عنها زيادة حجم اللامساواة بين الدول الأفريقية والدول الأخرى، إلا أن سوء إدارة الدول الأفريقية لتلك البرامج يساهم أيضاً في الإبقاء على تلك اللامساواة وتعزيزها. وسوء الإدارة في هذه الحالة يتضمن أيضاً اعتماد المبادرة على آلية تعهد وتبرع المؤسسات والأفراد، وهي آلية هشّة لا يمكن الاعتماد عليها في الأزمات.

خاتمة:

من الاستعراض السابق يمكن استنتاج أن طرح سياسات أفريقية قادرة على التعامل مع الأزمات الاقتصادية سواء الحالية أو المستقبلية يجب أن يتم على محورين أساسيين متوازنين. المحور الأول: أن تتبع الدول الأفريقية بالتوازي خطاً قصيرة وطويلة المدى لضمان التخلص من الحاجة إلى الاعتماد على قروض أو منح من المنظمات العالمية. كما أن على الدول الأفريقية أن تتبع سياسات مرگبة، فيجب التفكير في كيفية الوصول إلى جميع السكّان وليس فقط من لديهم اتصال بالإنترنت، بالإضافة إلى مراجعة المعايير التي يتم على أساسها تحديد الأشخاص المؤهلين للحصول على تلك الإعانات، وأخيراً لضمان فاعلية تلك السياسات واستقلالها على المدى الطويل، يجب التفكير في كيفية إعادة أصحاب الإعانات إلى سوق العمل، وأيضاً كيفية توفير نظام دائم للحماية للعمال في القطاع غير الرسمي.

المحور الثاني: أن تخضع المنظمات العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للمساءلة المركبة، بأن تكون المساءلة تقاطعية وليست عالمية. بمعنى أن تأخذ عملية المساءلة التشاركية الخصوصية السياسية والاقتصادية والثقافية

(44) Simon Burall and Caroline Neligan, The Accountability of International Organizations, GPPI research paper series No. 2, Global Public Policy Institute, pp. 11-12.

عدالة لا يتطلب تحقيق المشاركة كفكرة مجردة وحسب، وإنما يجب على تلك المشاركة أن تكون ملزمةً وجزءاً من الهيكلية التنظيمية، وأن تتبع سياسات كيفية تصاعديّة وليست فقط كمية تنازلية.

تضمّنت أكثر من ٤٠ دولة أفريقية، وقد صرّحت تلك المبادرة أن الهدف منها هو سدُّ فجوة غياب المشاركة الأفريقية في قرارات كلّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أن عمل تلك المنظمة هو فقط عمل استشاري وليس ملزمًا ولا يحلُّ محلَّ الهيكلية التنظيمية غير العادلة^(٤٥)، لذلك فإن خلق نظام أكثر

(45) About the CEoG Initiative, CEoG website, accessed: 31 August 2022, available at: <https://cutt.us/EhsM2>

النفط الأفريقي وصراعات القوى الكبرى

محمد علي إسماعيل (*)

"التدافع الجديد من أجل أفريقيا"^(١)، مذكرين بذلك بأول "حرب" كبرى وقعت بين عامي ١٨٨١ و١٩١٤ وأسفرت عن تقسيم القارة من قبل القوى العظمى. ذلك في الوقت الذي تزداد فيه الاكتشافات النفطية في القارة، مع ما يشهده العالم من تصاعد حدة أزمة الوقود، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح التساؤلات الآتية: ما أبرز الدول النفطية في القارة؟ ومن هم الفاعلون الرئيسيون في مجالات النفط في أفريقيا؟ وما دور الصراعات بين القوى الكبرى في تشكّل سياسات استغلال النفط الأفريقي؟ وما دور سياسات استغلال النفط في تأجيج الصراعات الداخلية؟

أولاً – الجغرافيا السياسية للنفط الأفريقي

يمثل حجم إنتاج النفط في القارة الأفريقية ٨,١٪ من حجم الإنتاج العالمي بحسب تقديرات عام ٢٠٢٢، وذلك بعد أن كانت قد وصلت ذروتها في عام ٢٠٠٦ وبلغت ١١٪ من حجم الإنتاج العالمي للنفط، ويبلغ احتياطي القارة من النفط ٨٪ من الاحتياطي العالمي^(٢). وتقسم أفريقيا إلى أربعة مناطق أساسية في إنتاج النفط تتفاوت فيما بينها سواء في حجم الإنتاج اليومي أو حجم الاحتياطي النفطي فيها، وهي: شمال، شرق ووسط، غرب وجنوب أفريقيا.

"نستطيع أن نرى كثيرًا من العالم عبرقطرة نفط، إلا أنه لا يوجد شيء يفسر كل شيء، فالأحداث العالمية تملك أبعادًا أكثر مما تستطيع حالة واحدة رصده".

ليف وينار (مؤلف كتاب "نفط الدم: الطغاة والعنف والقواعد التي تحكم العالم")

"إذا كانوا لا يعيدون استثمار ثروة الموارد لديهم باستثمارات فوق الأرض، فإنهم يصبحون أكثر فقرًا".

جوزيف ستيجلتيز (أستاذ في جامعة كولومبيا وكبير خبراء الاقتصاد في معهد روزفلت)

مقدمة:

يتصاعد الاهتمام الدولي بالنفط الأفريقي، في الآونة الأخيرة، خاصة عقب الحرب الروسية الأوكرانية وتزايد الطلب العالمي على النفط، وبلغ الطلب على النفط في أفريقيا ما معدله ٤,٣٦ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٢، بزيادة طفيفة مقارنةً بالعام السابق^(١)، وترجح وكالة الطاقة الدولية (IEA) إمكانية أن تحل أفريقيا ككل محل ما يصل إلى خمس صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا بحلول عام ٢٠٣٠، مؤكدةً أن ٣٠ مليار متر مكعب إضافية من الغاز الأفريقي سنويًا قد تندفق إلى أوروبا بحلول ذلك الوقت".

وتتنافس الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وبعض الدول الأوروبية وتركيا والهند للسيطرة على الموارد الطبيعية الغنية في أفريقيا، ويشير المحللون إلى الوضع على أنه

(*) باحث في العلوم السياسية.

(1) Oil demand in Africa from 2017 to 2022, Statista, August 2022, Accessed: 01 October 2022, 03:00, available at: <https://cutt.us/Ezbnl>

(2) The new scramble for Africa, The Economist, Vol. 430, No. 9133, MARCH 9TH–15TH 2019, p. 9.

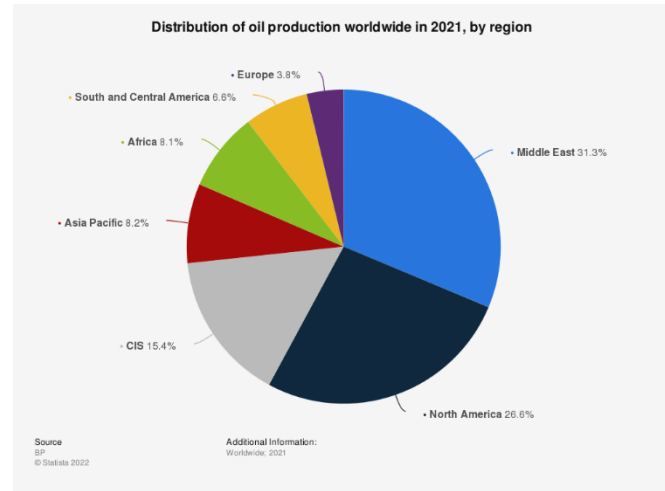
(٣) لبني بهولي، جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي – الصيني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الثالث عشر، يونيو ٢٠١٦، ص ١٩٠.

نحو (٥٥٦,٤٤٠ برميل يوميًا) في عام ٢٠٢٢، ويقدر احتياطيها النفطي بـ (٢,٧ مليار برميل).

أما أبرز دول في غرب القارة إنتاجًا للنفط، فتأتي أولاً نيجيريا ثاني أكبر منتجي النفط في القارة في عام ٢٠٢٢ بإنتاج وصل إلى (١,٠٢ مليون برميل يوميًا)، بعد انخفاض إنتاجها من (١,٣ مليون برميل يوميًا)، ويبلغ احتياطيها نحو (٣٦,٩١ مليار برميل)^(٥). في حين تنتج غانا (١٧٢,٠٠٠ برميل يوميًا) مع أكثر من (٦٦٠ مليون برميل من احتياطيات النفط)، وتعد غانا ثامن أكبر منتج للنفط في أفريقيا، مع توقعات أن يزداد الإنتاج بما يصل إلى ٤٢٠,٠٠٠ برميل يوميًا في عام ٢٠٢٣. أما غينيا الاستوائية فتنتج (٨٨ ألف برميل يوميًا) لعام ٢٠٢٢، وهو تراجع كبير عن مستويات عام ٢٠٢١ البالغة ١٥٣ ألف برميل يوميًا.

في حين نجد أن إنتاج دول شرق ووسط القارة ضعيف من النفط، حيث نجد دولة واحدة من ذيل قائمة أكبر عشر دول منتجة للنفط في أفريقيا، وهي دولة تشاد التي تنتج (٦٨,٠٠٠) برميل يوميًا، وهو انخفاض كبير عن مستويات عام ٢٠٢١ البالغة ١٠٩ آلاف برميل يوميًا. ويبلغ احتياطي النفط في تشاد نحو (مليار برميل) من النفط.

أما منطقة الجنوب الأفريقي، فأبرز منتجيها هي أنجولا أكبر مصدر للنفط الأفريقي في عام ٢٠٢٢، بمقدار (١,١٦) مليون برميل يوميًا، متفوقًا بذلك على نيجيريا، وتمتتع أنجولا بأكثر من (٩ مليارات برميل) من احتياطيات النفط.



نسبة الإنتاج العالمي حسب المنطقة لعام ٢٠٢١^(٤)

تضم منطقة شمال أفريقيا ثلاث دول من أكبر عشر دول منتجة للنفط في القارة هي (الجزائر، وليبيا، ومصر)، من بينهم عضوان في منظمة "الأوبك"، ليبيا والجزائر. تنتج الجزائر (٩٧٠ ألف برميل يوميًا)، وتمثل ثالث أكبر منتج للنفط في القارة وفقًا لتقديرات ٢٠٢٢، بزيادة تلامس المائة ألف برميل عن مستويات عام ٢٠٢١ البالغة ٨٧٤ ألف برميل يوميًا، إلا أن تلك الأرقام تمثل تراجعًا كبيرًا في إنتاجها قبل جائحة كورونا والذي كان يبلغ حينها (١,٣ مليون برميل). وتمتلك الجزائر ثامن أكبر احتياطي نفطي في القارة (ما يزيد عن ١٢ مليار برميل من احتياطيات النفط).

أما ليبيا، فتمتلك أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية يبلغ (٤٦,٤ مليار برميل)، وبلغ إنتاجها من النفط في عام ٢٠٢١، ما يقرب من (١,١٧ مليون برميل يوميًا)، ومع ذلك، انخفض إنتاجها بسبب تدهور الوضع السياسي والأمني والهجمات المتتالية على منشآت النفط فيها ليصل إنتاجها اليومي إلى (٩٤٦,٠٠٠) برميل يوميًا في عام ٢٠٢٢. أما مصر التي تحتل المرتبة الخامسة بين أكبر منتجي النفط في القارة، فيبلغ إنتاجها

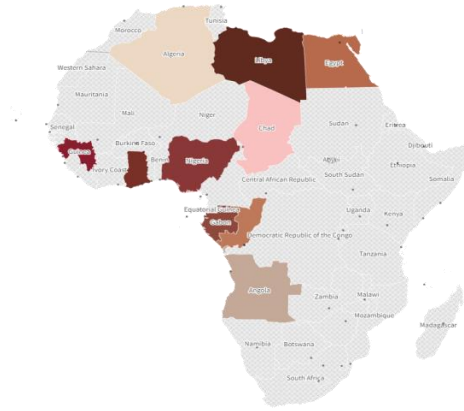
(٥) نيجيريا تستهدف زيادة احتياطي النفط إلى ٥٠ مليار برميل، موقع الطاقة، ١٥ أغسطس ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٣ أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/XwSQy>

(4) Distribution of oil production worldwide in 2021, by region, Statista, 07 July 2022, Accessed: 01 October 2022, 07:00, available at: <https://cutt.us/pIEyq>

إس إي الفرنسية، وإيني سبا الإيطالية، وبريتش بتروليوم، وشركة شيفرون الأمريكية^(٧).

كذلك هنالك ٥ شركات أساسية فاعلة في سوق النفط النيجيري، وهي شركات: مؤسسة البترول الوطنية النيجيرية (NNPC)، وشركة شيفرون الأمريكية، وإكسون موبيل الأمريكية، وتوتال إنرجيز الفرنسية، شركة رويال داتش شل بي إل سي متعددة الجنسيات (بريطانية/ هولندية)^(٨). أما دولة الجزائر فيعمل في حقل النفط بها خمس شركات أساسية، هي: إيني إس بي إيه الإيطالية، سوناطراك الجزائرية، شركة البترول الوطنية الصينية، ستات أويل النرويجية، وبريتش بتروليوم^(٩). أما دولة تشاد فتعمل بها خمس شركات أساسية، هي: شركة البترول الوطنية الصينية، شركة إكسون موبيل الأمريكية، وتوتال إنرجيز الفرنسية، وشركة شيفرون الأمريكية، وجمعية الهيدروكربونات في تشاد^(١٠).

ووفقًا لقاعدة بيانات (Oil Change International)، فإن ٣٣٪ فقط من إنتاج النفط والغاز المتوقع في أفريقيا تسيطر عليه الشركات الأفريقية الوطنية، وتسيطر على نسبة أكثرية من السوق شركات أوروبية بنحو ٣٦٪، في حين تمتلك الشركات الآسيوية ١٥٪ و ١٠٪ للشركات الأمريكية^(١١). من تلك الخريطة واستنادًا إلى هذه البيانات، نستطيع أن نصل إلى مؤشرات أولية عن الفاعلين الرئيسيين في مجال النفط في أفريقيا، وهم:



المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى بيانات خريطة الدول المنتجة للنفط في أفريقيا بحسب تقديرات صحيفة "إنرجي كابيتال أند باور" الأفريقية^(١)

ثانيًا- الفاعلون الأساسيون في مجال النفط في أفريقيا:

في هذه المساحة سوف نعمل على رسم خريطة مبدئية للشركات النفطية الفاعلة في عدد من الدول الأكثر إنتاجًا للنفط في أفريقيا، وهي: أنجولا، نيجيريا، الجزائر، تشاد. لا تشمل تلك الخريطة على حصة كل شركة من النفط، حيث لم نتوصل إلى تلك المعلومات.

في أنجولا هناك العديد من الشركات الفاعلة في حقل النفط، ومن أبرز تلك الشركات وفقًا لقاعدة بيانات "Mordor Intelligence"، شركة إكسون موبيل الأمريكية، وتوتال إنرجيز

(9) Algeria Oil and Gas Market – Growth, Trends, Covid-19 Impact, and Forecasts (2022 - 2027), Mordor intelligence, Accessed: 04 October 2022, 01:30, available at: <https://2u.pw/LmLvG>

(10) Chad Oil and Gas Market – Growth, Trends, Covid-19 Impact, and Forecasts (2022 - 2027), Mordor intelligence, Accessed: 04 October 2022, 02:00, available at: <https://2u.pw/zLvnf>

(11) Angus Chapman, Who wins from exploiting Africa's oil and gas?, African Business, 03 August 2022, Accessed: 04 October 2022, 02:30, available at: <https://2u.pw/pQyEW>

(6) Charné Hollands, Biggest Oil Producers in Africa in 2022, Energy Capital and Power, 08 June 2022, Accessed: 03 October 2022, 11:00, available at: <https://cutt.us/TqDZM>

(7) Angola Oil and Gas Upstream Market - Growth, Trends, Covid-19 Impact, and Forecasts (2022 - 2027), Mordor intelligence, Accessed: 03 October 2022, 12:00, available at: <https://2u.pw/HJ68A>

(8) Nigeria Oil and Gas Market- Growth, Trends, Covid-19 Impact, and Forecasts (2022 - 2027), Mordor intelligence, Accessed: 04 October 2022, 01:00, available at: <https://2u.pw/9hIUJ>

للصين، ويرجع تواجد الشركات البترولية الصينية للعام ٢٠٠٥، عندما دخلت شركة الصين الوطنية للنفط البحري (CNOOC) إلى السوق الصيني. في عام ٢٠٠٦، أنفقت شركة الصين الوطنية للنفط البحري ٢,٣ مليار دولار للحصول على حصة ٤٥٪ في ترخيص المياه العميقة للشركة النيجيرية^(١٣).

باعتبارها أكبر منتج للنفط والغاز في الصين من حيث الكفاءة والطاقة المتقدمة، وقعت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) عقدًا مع حكومة بنين (غرب أفريقيا) لبناء وتشغيل خط أنابيب للنفط الخام في المنطقة، الذي سيمتد لمسافة ١٩٨٠ كيلومترا من حقل أغاديم النفطي في النيجر إلى ميناء سيبي تيرمينال في بنين. وهو أكبر استثمار في خط أنابيب عابر للحدود قامت به "شركة البترول الوطنية الصينية" على الإطلاق في أفريقيا، ويهدف إلى زيادة السماح بنقل النفط الخام من النيجر إلى الأسواق الدولية^(١٤).

لملح رئيسي للصعود الصيني في القارة الأفريقية، يتمثل في حجم التبادل التجاري، حيث كان أكبر ثلاثة شركاء تجاريين لأفريقيا، في عام ٢٠٠٦، هم الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا. بحلول عام ٢٠١٨ كانت الصين في المرتبة الأولى والهند في المرتبة الثانية والولايات المتحدة في المرتبة الثالثة، وجاءت فرنسا في المركز السابع. خلال نفس الفترة، تضاعفت تجارة أفريقيا مع تركيا وإندونيسيا أكثر من ثلاثة أضعاف، وتضاعفت أكثر من أربعة أضعاف مع روسيا. نمت التجارة مع الاتحاد الأوروبي بنسبة أكثر تواضعًا بنسبة ٤١٪. لا تزال أكبر مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر هي شركات من أمريكا وبريطانيا وفرنسا، لكن الشركات الصينية، بما في ذلك المؤسسات المدعومة من الدولة، تلحق بالركب، والمستثمرون من الهند وسنغافورة حريصون على الانضمام إلى المعركة^(١٥).

الشركات الأوروبية (بريطانية، وفرنسية، هولندية ونرويجية)، والشركات الأمريكية والصينية.

تلك النسبة المرتفعة للشركات الأوروبية في قطاع النفط الأفريقي تُفسر بعاملين: التاريخ الاستعماري القديم لأوروبا، والعامل الثاني نظرًا لقوة تلك الشركات الأوروبية التي سبق وذكرناها، وكذلك الشركات الأمريكية فهي تُعد الوريث الاستعماري للشركات الأوروبية.

لكن هناك مُتغير قادم بقوة، ألا وهو الشركات النفطية الصينية والتي لم تناقش بحثيًا بشكلٍ موسع كمثيلاتها الغربية؛ لذا سوف نُسلط عليها مزيدًا من الضوء. تسعى الصين لوضع نفسها بين القوى الرئيسية في مجال الهيدروكربونات، وخاصةً في مجال النفط، لذلك تستثمر شركات النفط الوطنية الصينية بكثافة في استكشاف وإنتاج إمدادات النفط والغاز في أفريقيا، حيث إن أفريقيا هي ثاني أكبر منطقة في توريد النفط والغاز إلى الصين، بعد الشرق الأوسط.

يبلغ حجم الإنفاق الصيني في قطاع النفط الأفريقي في الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٣ نحو (١٥ مليار دولار)، وهناك ثلاث شركات تقوم بذلك الإنفاق: شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، وشركة الصين للبترول والكيماويات (SINOPEC)، وشركة الصين الوطنية للنفط البحري (CNOOC). تلك الاستثمارات الصينية الضخمة، تأتي في الترتيب الرابع بعد بريتش بتروليوم، ورويال داتش شل بي إل سي متعددة الجنسيات (بريطانية / هولندية)، وإيني سبا الإيطالية^(١٦).

تستثمر الصين في البلدان الأكثر إنتاجًا للنفط في أفريقيا، حيث إن نيجيريا ثان أكبر منتج للنفط في عام ٢٠٢٢، وأكبر دولة منتجة للنفط في العقود الماضية هي من أكبر الشركاء التجاريين

(14) China's CNPC to build Niger-Benin crude oil pipeline, Reuters, 06 AUGUST 2019, Accessed: 04 October 2022, 06:00, available at: <https://2u.pw/1bPGG>

(15) The new scramble for Africa, The Economist, Vol. 430, No. 9133, March 9TH–15TH 2019, p. 9.

(12) Giancarlo Elia Valori, The African oil markets of China and the continuous daily needs for crude oil, Modern Diplomacy, 11 November 2020, Accessed: 04 October 2022, 04:00, available at: <https://2u.pw/lkLdq>

(13) Ibid.

تمادى وزير الخارجية النيجيري في التأكيد على براجماتية حكومته، مقارنةً بنيجيريا بامرأة يتم استمالتها من قبل مختلف الخاطبين، قائلاً إنه: "فيما يتعلق بالمنافسة الأمريكية الصينية في أفريقيا، أعني، لا أريد أن أبدو ساخراً، تقريباً، حول هذا الموضوع، ولكن في بعض الأحيان يكون من الجيد بالنسبة لك إذا كنت العروس الجذابة والجميع يقدم لك أشياء رائعة. أنت تأخذ ما تستطيع من كل واحدٍ منهم"^(١٧).

وعلى الرغم من ذلك، فإن احتمالات السيناريو الآخر غير بعيدة، خاصةً إذا استمر التنافس وتعمق بين واشنطن وبيكين. في مقالة شديدة الأهمية طرح "عبد الغفار توبي أوشودي" المحاضر في قسم العلوم السياسية جامعة ولاية لاغوس، افتراض الصدام وتأثيره على سياسات النظام السياسي النيجيري المتعلقة بانحيازه لأحد أطراف الصراع. وبالرغم من أن المثال الذي طرحه "أوشودي" كان في قطاع الاتصالات، إلا أننا نستطيع تطبيقه على باقي القطاعات. يقول أوشودي: "على سبيل المثال، تهيمن شركات التكنولوجيا الصينية بقيادة شركة هواوي على صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في نيجيريا بشكل متزايد، وهي شركة متعددة الجنسيات تقدم المعدات والخدمات مع خطوط ائتمان من البنوك الصينية المملوكة للدولة. وبالتالي، إذا ظهر ما يسمى (splinternet)^(١٨) مع التقنيات الصينية والأمريكية التي تدعم النظم الإيكولوجية الرقمية والإنترنت المختلفة فقد يكون لها تأثير مدمر ويمكن أن تجبر نيجيريا على الانحياز إلى أي طرف"^(١٩).

ثالثاً- صراعات القوى الكبرى وسياسات استغلال النفط:

للإجابة عن سؤال: ما دور الصراعات بين القوى الكبرى في تشكّل سياسات استغلال النفط الأفريقي؟، فإننا نطرح سيناريوهين لا ثالث لهما بخصوص مسألة تأثير صراع القوى المتنافسة على سياسات استغلال النفط في القارة الأفريقية، يفترض السيناريو الأول أن الصراع بين القوى الكبرى على موارد الطاقة في القارة سوف يؤدي إلى انحياز الحكومات المحلية في تلك الدول إلى طرفٍ على حساب الآخر. أما السيناريو الآخر، فيفترض قيام الحكومات المحلية بإدارة علاقاتها مع تلك القوى ببراجماتية تضمن لها القدر الأكبر من الاستفادة من تلك القوى.

ولاختبار أيٍّ من السيناريوهين فنحن بحاجة إلى دراسة عدد من الحالات، مع الوضع في الاعتبار مسألة طبيعة النظام السياسي في البلدان الأفريقية المختلفة، لنتلمس إلى أي مدى سوف تنحاز الدول الأفريقية لأي من الأطراف الدولية أو سوف تعمل على تعظيم الاستفادة منها جميعاً. على جانب آخر، فإن البلدان صاحبة الاستثمارات خاصةً الولايات المتحدة، سوف تؤدي إدارتها الأكثر تشدداً إلى تعجيل عملية الصدام وحث النظم الأفريقية على الاختيار بينها أو بين الفاعلين الآخرين.

وفي حالة نيجيريا على سبيل المثال، نجد أنها حتى الآن، قد أدارت علاقاتها مع جميع الأطراف الدولية خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية والصين بطريقة شديدة البراجماتية، وكما قال وزير الخارجية "جيفري أونياما" خلال رحلة وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" إلى أفريقيا في عام ٢٠٢١: "إنها ليست مسألة بلد أو آخر في حد ذاته، إنها حقاً مسألة أفضل صفقة يمكننا إبرامها"^(١٦).

(19) Abdul-Gafar Tobi Oshodi, Nigeria sees China as a steady partner and its largest lender, Mercator institute for China Studies, 22 November 2021, Accessed: 05 October 2022, 03:00, available at: <https://2u.pw/5Cj44>

(16) Matthew Lee, In Africa, Blinken sees limits of US influence abroad, AP news, 22 November 2021, Accessed: 05 October 2022, 12:00, available at: <https://2u.pw/gluOT>

(17) Ibid.

(١٨) مصطلح يُقصد به تجزئة وتقسيم الفضاء الإلكتروني العالمي بين فاعلين مختلفين، ويكون لكلٍ نطاقه وقواعده (المحرر).

صندوق النقد الدولي أن ثلاثة أرباع شركة نفط أنجولا التابعة للدولة، والبالغة ٢٣ مليار دولار، تم إنفاقها خارج الميزانية العامة للدولة^(٢١)، أما في نيجيريا، فإن الرئيس النيجيري السابق العميد "ساني أباتشا" متهم بالاستحواذ على أكثر من ٢,٢ مليار دولار خلال فترة حكمه^(٢٢).

وجدت إحدى الدراسات أن ٤٠٪ على الأقل من الصراعات الأهلية في العالم في العقود التالية لعام ١٩٤٧ كانت تتغذى على ريع الموارد، فبدايةً من عملية الاستخراج فإن المظالم أو الأطماع تزداد، فمواقع الاستخراج تلك أشبه ببؤر للمليشيات التي تتحرك مدفوعةً بالمظالم أو بالطمع. إن الصراع في أنجولا في تسعينيات القرن الماضي، بين الحكومة المركزية والاتحاد الوطني للاستقلال الكلي (يونيتا) الذي سيطر على معظم حقول الماس واستخدم ريعها في بناء قدراته العسكرية التي مثلت تهديدًا جديدًا للدولة الأنجولية، انتهت تلك الحرب بانتصار الحكومة، أو بانتصار (ريع النفط) على (ريع الماس)، لكن الخاسر الأكبر كان الشعب الأنجولي الذي نزح منه حوالي ثلاثة ملايين شخص، وقُدِّر دخل ثلاثة أرباع سكانه بدولار واحد للفرد^(٢٣).

إلى جانب ذلك، فإن وفرة الموارد الريعية، تؤدي إلى تغير هيكل الاقتصاد في الدول التي أكتُشف فيها الريع، حيث يُصبح اقتصاد تلك الدول معتمدًا بشكلٍ كامل على الموارد وهو ما أطلق عليه الاقتصاديون "المرض الهولندي" (Dutch Disease)، وذلك بسبب التراجع الحاد عن الصناعة والزراعة الهولندية بعد الاكتشافات الكبيرة للغاز. بمعنى أن يُصبح الاعتماد على الريع ضارًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي. في ستينيات القرن الماضي، كانت نيجيريا تملك قطاعًا زراعيًا نشطًا، وصادرات عالمية للزيوت، ولكنه حالمًا أتى النفط، تراجعت هذه الصادرات أو اختفت، لتصبح نيجيريا، ذات التربة الخصبة الاستثنائية دولة مستوردة للغذاء بالكامل.

(٢٢) المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٢٣) المرجع السابق، ص ١٣٩-١٤٥.

خاتمة - لعنة الموارد: مدخل آخر لتفسير التخلف والصراعات الأهلية

هنا يُطرح التساؤل التالي: ما دور سياسات استغلال النفط في تأجيج الصراعات الداخلية؟

لا يجب أن ينصب تحليلنا على جانبٍ واحد من المشهد أو زاوية نظر دون غيرها، فكما نتناول تأثير العوامل الخارجية على السياسات الداخلية، فإننا يجب أن نتناول بنية تلك السياسات وتأثيراتها على غيرها من العوامل. فالمتفحص للدول الريعية يجد أنها تحمل بداخلها عوامل تخلفها واستبدادها، بل وصراعاتها الأهلية وعداءاتها الخارجية.

يقدم "ليف وينار" في كتابه شديد الأهمية "نفط الدم: الطغاة والعنف والقواعد التي تحكم العالم"، نموذجين متضادين لدول ومجتمعات غنية بالنفط، النموذج الأول - النادر - يكون فيه المجتمع قوي وقادر على مراقبة ومحاسبة الحكومة وضرب مثالاً على ذلك بالنرويج، وخلص إلى "أن الشعب كان قويًا قبل أن يأتي النفط"^(٢٠). أما النموذج الثاني لدول ومجتمعات ضعيفة ليس لها تقليد من الممارسات الديمقراطية والحكم الذاتي الدستوري، بل أنها تواجه انقسامات عرقية أو دينية أو قبلية.

إن النموذج الثاني هو الطاغي على غالبية البلدان النفطية في العالم بوجه عام، وفي القارة الأفريقية على وجه الخصوص، حيث بدأت بعض دول القارة في استخراج مواردها أثناء القهر الاستعماري، في حين بدأت بعض دول القارة الأخرى في استخراج مواردها تحت نير حكم الأنظمة الاستبدادية ما بعد الكولونيالية. لذلك كانت تلك الموارد لعنةً على شعوبها حيث أُستُخدمت في قمع تلك الشعوب على يد حكامها السلطويين، أو تم استنزافها من قبل الحكام شديدي الفساد ونخيم المعونة، أو أُستُخدمت في تمويل صراعات أهلية. في عام ٢٠١١، أكتُشف

(٢٠) ليف وينار، نفط الدم، الطغاة والعنف والقواعد التي تحكم العالم، ت: عبدة عامر غضبان، بيروت: جسور للترجمة والنشر، ٢٠١٧، ص ٨٤.

(٢١) المرجع السابق، ص ١٢١.

مستوى معيشة الأفراد، بل على العكس من ذلك شهدت تراجعاً حاداً. لقد ارتفعت الفجوة بين الطبقات بشكلٍ حاد جداً؛ ففي عام ١٩٧٠ كان مجموع دخل الـ ٢ بالمئة الأعلى دخلاً في التوزيع مساوياً لدخل الـ ١٧ بالمئة الواقعين في أسفل سلم الدخل، وبحلول عام ٢٠٠٠، أصبح دخل الـ ٢ بالمئة مساوياً للـ ٥٥ بالمئة الأكثر احتياجاً.

ما بين أعوام ١٩٦٥ و ٢٠٠٠، تلقت الحكومة النيجيرية عائدات تبلغ (٣٥٠ مليار دولار تقريباً) من مبيعات النفط، إلا أن الفترة نفسها، شهدت ارتفاع نسبة المواطنين الذين يعيشون في فقرٍ مدقع (الذي يُقاس بحصة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار)، من قرابة ٣٦ في المائة إلى أقل بقليل من ٧٠ في المائة من الشعب. كل عائدات النفط لم تسهم بشيء في متوسط

المياه ومعضلة التنمية في القارة: التطورات في سد النهضة نموذجًا

محمد كمال محمد(*)

أولاً- المياه ومعضلة التنمية في القارة الأفريقية:

مقدمة:

الماء هو أساس الحياة وسبيل العيش، وهو مفتاح التنمية. وعلى الرغم من ذلك، أصبحت المياه قضية مجتمعية وجيوسياسية ملحة بل إنها أصبحت في بعض المناطق بالفعل مصدر قلق بالغ الأهمية. وإذا استمر الحال على ما هو عليه في معظم أرجاء العالم من سوء استخدام للمياه ونزاع علميا؛ سيعيش ما يصل إلى ٤٠٪ من سكان هذا العالم في مناطق تعاني من إجهاد مائي خطير بحلول عام ٢٠٣٥؛ كما أن قدرة النظم البيئية على توفير إمدادات المياه العذبة ستصبح معرضة للخطر بشكل متزايد.

ومما يزيد الأمر صعوبة أن ٦٠٪ من المياه العذبة تأتي من أحواض الأنهار العابرة للحدود، ومن ثم يجب أن تكون اتفاقيات المياه العابرة للحدود قوية بما يكفي للتعامل مع الظروف البيئية والمناخية متزايدة الغموض، فضلا عن التغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي سترفع عدد سكان العالم إلى ٩,٧ مليار بحلول عام ٢٠٥٠ وتضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

يمكن أن تؤدي المفاهيم المختلفة للمياه إلى الصراع. غالبًا ما يتم التعارض بين تصور المياه كحق من حقوق الإنسان وسلعة عامة عامة وبيئية من جهة، والنظر إلى المياه كسلعة يجب تسعيرها لضمان الاستخدام الفعال والمستدام بحسب معظم المنظمات الدولية وهي في مجملها تحمل فكرة وخطابًا رأسماليًا تروج له وتسعى لفضه على بقية دول العالم خصوصًا النامية منها. وهي ترى أنه ليس فقط الدول، ولكن المقاطعات والمجتمعات كذلك، ستحتاج إلى مواءمة منظورات المياه للسماح بإدارة موارد المياه بشكل سلمي وفعال. وفي وجهة نظرها، تعني الإدارة الفعالة معالجة القضايا المهمة مثل: إهدار

تعاني القارة الأفريقية من أزمة مياه ممتدة في مختلف الدول خاصة مع تكرار موجات الجفاف التي تصيب مناطقها والصراعات على أحواض الأنهار، مما يزيد من حالة الصراع على المياه، ولعل أبرز الصراعات الحالية هو الصراع على نهر النيل؛ حيث أخذ سد النهضة حيزًا كبيرًا من النقاشات والجدالات بين دول الحوض خاصة مصر والسودان وإثيوبيا وربما هدا الحديث عن السد نسبيًا بعد تصاعد الصراع في الداخل الإثيوبي، إلا أن القضية في حد ذاتها بعيدة عن الوصول إلى حلول مرضية لجميع الأطراف.

وتتعدد أوجه التأزم في ملف المياه في القارة الأفريقية وعالميًا؛ ما بين شح المياه في مناطق عديدة وتعرضها للجفاف وتداعيات ذلك الخطرة، وما بين الصراع على مصادر المياه واستغلالها... فما هي أهم تجليات هذا التأزم؟ وكيف تمثل قضية سد النهضة والصراع بين دول مصب نهر النيل نموذجًا لهذه الإشكالية في أفريقيا؟

يسعى هذا التقرير إلى الإجابة عن هذين السؤالين، فيتناول معضلة المياه والتنمية في القارة الأفريقية إذ يبدأ بإلقاء نظرة عامة على أزمة شح المياه في أفريقيا وأسبابها وعواقبها، ويشير إلى بعض النزاعات على المياه في القارة موضحًا وضع مصر في هذه الأزمة. ثم يناقش التقرير أزمة سد النهضة تحديداً، مبيّنًا تطوراتها منذ بدء تشييد السد، ويتناول موقف مصر والسودان وإثيوبيا ومصالح كلٍ منهم في هذا الشأن، مع تناول بعض المواقف الدولية والإقليمية من سد النهضة. وفي الخاتمة يعرض التقرير بعض البدائل المطروحة من وجهة نظر مصرية.

* باحث في العلوم السياسية.

بعض المناطق وفيضانات في مناطق أخرى. في ظل معدل الاستهلاك الحالي، فإن هذا الوضع سيزداد سوءاً. فبحلول عام ٢٠٢٥، قد يواجه ثلثا سكان العالم نقصاً في المياه، وستعاني النظم البيئية حول العالم أكثر من ذلك^(٢).

وقد ألفت مشكلة ندرة المياه بظلالها على رفاهية البشر. وفقاً للتقديرات، في عام ٢٠١٦، يعاني ما يقرب من ٤ مليارات شخص -أي ما يعادل ثلثي سكان العالم- من ندرة شديدة في المياه لفترة طويلة من الزمن. وإذا لم يتحسن الوضع، يمكن أن يتشرد ٧٠٠ مليون شخص حول العالم بسبب ندرة المياه الشديدة بحلول عام ٢٠٣٠. أفريقيا، على وجه الخصوص، تواجه ندرة حادة في المياه والوضع يزداد سوءاً يوماً بعد يوم. ومن ثم، يلزم اتخاذ إجراءات حازمة وجوهرية لمعالجة هذه القضية.

١- شح المياه في أفريقيا: نظرة عامة

ندرة المياه هي الحالة التي يتجاوز فيها الطلب على المياه العرض، وحيث تقترب موارد المياه المتاحة أو تتجاوز الحدود المستدامة.

ومشكلة ندرة المياه في أفريقيا ليست مشكلة ملحة فحسب، بل إنها تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تؤثر ندرة المياه على ١ من كل ٣ أشخاص في القارة الأفريقية، ويتدهور الوضع بسبب عوامل مثل النمو السكاني والتوسع الحضري وكذلك تغير المناخ.

ويمكن تصنيف ندرة المياه إلى نوعين: المادية، والاقتصادية. تحدث ندرة المياه المادية عندما يتم استغلال الموارد المائية بشكلٍ مفرط لاستخدامات مختلفة ولم تعد تلبى احتياجات السكان. في هذه الحالة، لا تتوفر مياه كافية من الناحية المادية. من ناحية أخرى، ترتبط ندرة المياه الاقتصادية بسوء الإدارة، وضعف البنية التحتية، والاستثمارات المحدودة.

المياه في الأنظمة الحالية، والتي قُدرت بما يصل إلى ٣٠٪؛ الخلل المؤسسي المشترك، والممارسات غير الأخلاقية، وضعف المساءلة، والفساد في قطاعات المياه في العديد من البلدان.

وعلى المستوى العالمي، تتمثل أزمات المياه التي تلوح في الأفق في عدة سياقات مترابطة: ندرة المياه وانعدام الأمن، والكوارث المتعلقة بالمياه، وأزمة المياه والصرف الصحي والصحة، وتدهور البنية التحتية للمياه وتدميرها، والتنمية غير المستدامة، وتدهور النظام البيئي^(١).

وتغطي المياه ٧٠٪ من كوكبنا، ومن السهل الاعتقاد بأنها ستكون وفيرة على الدوام. ومع ذلك، فإن المياه العذبة المستخدمة في الشرب وري الحقول الزراعية نادرة للغاية، ٣٪ فقط من المياه في العالم هي مياه عذبة، وثلثاها مخبأ في الأنهار الجليدية المجمدة أو غير متاحة لاستخدامنا بأي شكلٍ آخر.

ونتيجة لذلك، يفتقر حوالي ١,١ مليار شخص في جميع أنحاء العالم إلى إمكانية الوصول إلى المياه، ويعاني ٢,٧ مليار شخص من ندرة المياه لمدة شهر واحد على الأقل من العام. كما أن مياه الصرف الصحي غير الملائمة للاستخدام تمثل مشكلة لـ ٢,٤ مليار شخص -فهم معرضون لأمراض مثل الكوليرا وحمى التيفود وأمراض أخرى تنقلها المياه. ويموت مليوناً شخصاً، معظمهم من الأطفال، كل عام بسبب أمراض الإسهال وحدها.

والعديد من أنظمة المياه التي تحافظ على ازدهار النظم البيئية وتغذي عددًا متزايدًا من السكان قد تعرضت للإجهاد، حيث: تجف الأنهار والبحيرات ومستودعات المياه الجوفية أو تصبح ملوثة للغاية بحيث لا يمكن استخدامها، واختفت أكثر من نصف الأراضي الرطبة في العالم، كما تستهلك الزراعة من المياه أكثر من أي مصدر آخر وتهدر الكثير من ذلك بسبب عدم الكفاءة. ويعمل تغير المناخ على تغيير أنماط الطقس والمياه في جميع أنحاء العالم؛ مما يتسبب في حدوث نقص وجفاف في

(2) Water scarcity: overview, World Wildlife Fund, available at: <https://cutt.us/Co6Lx>

(1) Global Water Crisis: The Facts, UN Global Compact, 2017, Accssed at: 19 August 2022, Available at: <https://cutt.us/SrwDX>

٢-أسباب ندرة المياه في أفريقيا

تعتبر الأنشطة البشرية، التي تؤدي إلى الاستغلال المفرط والاحتباس الحراري، السبب الرئيسي لندرة المياه في أفريقيا. فالاستغلال المفرط هو المساهم الرئيسي في ندرة المياه المادية؛ حيث إن أكثر من ٦٠٪ من أنهار جنوب إفريقيا تتعرض للاستغلال المفرط، كما أن ثلث الأنهار الرئيسية في البلاد فقط في حالة جيدة. فبحيرة تشاد-التي كانت تعتبر أكبر هيئة للمياه العذبة في أفريقيا وخزاناً مهماً للمياه العذبة- تتقلص بسبب الإفراط في استغلال مياهها. ووفقاً لتقرير عام ٢٠١٩، وُجد أن لهذا السبب وحده، تقلص المسطح المائي للبحيرة بنسبة ٩٠٪ منذ الستينيات، مع انخفاض مساحة البحيرة من ٢٦٠٠٠ كيلومتر مربع في عام ١٩٦٣ إلى أقل من ١٥٠٠ كيلومتر مربع في عام ٢٠١٨. ويمكن إرجاع السبب الكامن وراء الاستغلال المفرط إلى زيادة الطلب على المياه، مدفوعاً بارتفاع النمو السكاني ومعدل التحضر.

ينمو عدد السكان في أفريقيا جنوب الصحراء بمعدل ٢,٧٪ سنوياً وفقاً لتقدير عام ٢٠٢٠، أي أكثر من ضعف جنوب آسيا (١,٢٪) وأمريكا اللاتينية (٠,٩٪). وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان نيجيريا-وهي دولة تقع في غرب إفريقيا- بحلول عام ٢٠٥٠. أما بالنسبة لمعدل التحضر، وفقاً للأمم المتحدة، فإن ٢١ من أصل ٣٠ مدينة الأسرع نمواً في العالم في عام ٢٠١٨ موجودة في أفريقيا، وقد شهدت مدن مثل باماكو في مالي وياوندي في الكاميرون نمواً هائلاً، وسيؤدي الازدهار السكاني لا محالة إلى زيادة الطلب على الغذاء، وزيادة معدل التوسع الحضري وزيادة الأنشطة الصناعية، وكلها تتطلب إمدادات مياه وفيرة.

كما يساهم تغير المناخ والاحترار العالمي-الناجمان بشكلٍ أساسي عن زيادة الأنشطة البشرية والتجارية- في ندرة المياه في أفريقيا. فقد كشف تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، أن ارتفاع درجات الحرارة العالمية بمقدار درجة مئوية واحدة سيؤدي إلى تقليل الجريان السطحي-مياه الأمطار الزائدة التي تتدفق عبر سطح

وندره المياه الاقتصادية قد توجد حتى في البلدان أو المناطق التي تكون فيها موارد المياه والبنية التحتية كافية.

ووفقاً لتقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١١، فإن المناطق القاحلة في القارة-التي تقع أساساً في شمال إفريقيا- تعاني ندرة مائية مادية متكررة، في حين أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعاني بشكل أساسي من ندرة المياه الاقتصادية. وفي الواقع، تتمتع المنطقة الأخيرة بمستويات مناسبة من المياه المادية، ويرجع ذلك أساساً إلى وفرة مياه الأمطار، وإن كانت موسمية للغاية وغير موزعة بشكلٍ متساوٍ. ومع ذلك، فإن وصول هذه المنطقة إلى المياه مقيد بسبب ضعف البنية التحتية، مما يؤدي بشكلٍ أساسي إلى ندرة المياه الاقتصادية بدلاً من ندرة المياه المادية.

وفي دراسة أجريت عام ٢٠٢٢ نيابة عن معهد جامعة الأمم المتحدة للبيئة المائية والصحة، استخدم الباحثون مؤشرات لقياس الأمن المائي في جميع بلدان أفريقيا. وقد وجدوا أن ١٣ دولة فقط من أصل ٥٤ قد وصلت إلى مستوى متواضع من الأمن المائي في السنوات الأخيرة، حيث مثلت مصر وبوتسوانا والجابون وموريشيوس وتونس البلدان الأفضل حالاً في إفريقيا من حيث الأمن المائي.

هناك ١٩ دولة-يقطنها نصف مليار نسمة- يُعتقد أنها تتمتع بمستويات من الأمن المائي أقل من عتبة ٤٥ على مقياس من ١ إلى ١٠٠. ومن ناحيةٍ أخرى، فإن الصومال وتشاد والنيجر هي أقل دول أمانة فيما يتعلق بمستويات المياه في القارة.

تقدم مصر أفضل أداء فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب، بينما تقدم جمهورية أفريقيا الوسطى الأسوأ. ومع ذلك، فإن الأخيرة لديها أعلى نسبة توافر للمياه للفرد، بينما تتميز نصف دول شمال أفريقيا بندرة المياه المطلقة. يُظهر هذا مرةً أخرى أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووسط أفريقيا تواجه ندرة المياه الاقتصادية أكثر من ندرة المياه المادية.

الصحية. وقد أدى النظام السيء إلى جعل أمراض الإسهال مهددة للحياة بل ومميتة في كثير من الحالات.

فقد أوضحت دراسة نُشرت في عام ٢٠٢١ أن مرض الإسهال الحاد يتسبب في حوالي ٦ مليون حالة وفاة كل عام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومعظمهم من الأطفال وكبار السن. مرض الإسهال هو السبب الرئيسي الثالث للمرض والوفاة بين الأطفال الأفارقة دون سن الخامسة، وهو وضع تنسبه سلطات الصحة العامة إلى رداءة نوعية المياه والصرف الصحي^(٤).

وبالإضافة إلى جملة ما سبق، يُعرض نقص المياه النظم البيئية للخطر ويساهم في فقدان التنوع البيولوجي. أفريقيا هي موطن لبعض النظم الإيكولوجية الفريدة للمياه العذبة في العالم. بحيرة توركانا هي أكبر بحيرة صحراوية في العالم، بينما تستضيف بحيرة ملاوي أغنى أنواع أسماك المياه العذبة في العالم، وهي موطن لنحو ١٤٪ من أنواع أسماك المياه العذبة في العالم. من ثم إذا لم يتم التصدي للأمر، فإن ندرة المياه ستؤدي إلى تعطيل المياه العذبة والنظم الإيكولوجية البحرية في القارة، ومن المحتمل أن تؤدي إلى إنهائها.

وبشكل عام، من المرجح أن تتفاقم مشكلة ندرة المياه في إفريقيا في ظل الطلب المتزايد باستمرار على المياه، وارتفاع درجات الحرارة العالمية. مطلوب باستمرار اتخاذ إجراءات ملموسة من جميع الأطراف لمعالجة هذه المشكلة الضخمة. وتذهب إحدى الدراسات إلى أنه يمكن للأفراد أن يلعبوا دورًا مهمًا في التخفيف من ندرة المياه في أفريقيا من خلال تبني أسلوب حياة أكثر صداقة للبيئة، واتخاذ إجراءات في حياتهم اليومية للتخفيف من تأثير تغير المناخ، كما يمكنهم تطوير ممارسات واعية تساعد في الحصول على مياه آمنة، وهي واحدة من أكثر الموارد أهمية للحياة على الأرض^(٥).

الأرض- بنسبة تصل إلى ١٠٪. وذكرت دراسة أخرى أن الاتجاهات المتعدنية لسقوط الأمطار الناجمة عن الاحتباس الحراري ستستمر في شمال أفريقيا، مما يحد من تغذية المياه الجوفية، ويؤدي إلى تفاقم استنفادها. وعلى الرغم من أنه في المناطق القريبة من خط الاستواء، من المحتمل أن يحدث ارتفاع في هطول الأمطار نتيجة للاحتباس الحراري، وزيادة التبخر المحتمل-الفقد المشترك للمياه من خلال عملية النتج وتبخر المياه من سطح الأرض- فإن مخاطر الجفاف في غالبية القارة لا تزال تفوق هطول الأمطار المتزايد في هذه المناطق^(٣).

٣- عواقب شح المياه في أفريقيا

من المتوقع أن يؤثر شح المياه على الوضع الاقتصادي وصحة المواطنين، وكذلك على النظم البيئية في أفريقيا. فمن الناحية الاقتصادية، من المرجح أن يواجه قطاع الزراعة عقبات في ظل ندرة المياه الشديدة. فالزراعة هي واحدة من أكثر القطاعات الاقتصادية المحورية لأفريقيا، ويعمل بها غالبية السكان. في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها، تمثل حوالي ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ونظرًا لأن القطاع يعتمد على المياه أكثر من غيره، فإن الزراعة تتأثر بالفعل بشدة بندرة المياه ومن المتوقع أن يزداد الوضع تدهورًا، مما يؤدي إلى مشاكل أخرى مثل نقص الغذاء، وفي أسوأ الحالات، المجاعة.

وليس من المستغرب أن يشكل نقص المياه تهديدًا كبيرًا لصحة الإنسان. في أوقات ندرة المياه، غالبًا ما يضطر الناس إلى الحصول على إمدادات المياه من البرك والجداول الملوثة. وبالتبعية، يؤدي تناول المياه الملوثة إلى انتشار أمراض الإسهال بما في ذلك الكوليرا وحصى التيفود وداء السلمونييلات والفيروسات المعدية المعوية الأخرى والدوسنتاريا. علمًا أن جودة خدمات الرعاية الصحية في العديد من البلدان الأفريقية منخفضة، حيث يحصل ٤٨٪ فقط من الأفارقة على الرعاية

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(3) Charlie Lai, Water Scarcity in Africa: Causes, Effects, and Solutions, Earth.Org Ltd, 8 July 2022, Accessed at: 15 August 2022, Available at: <https://cutt.us/b46lh>

٤-صراعات المياه في أفريقيا

تضم قاعدة بيانات معهد "أتلانتيك"، وهو مؤسسة بحثية تعمل على دراسة قضايا المياه العذبة، معلومات تغطي ٥٠٠٠ سنة من تاريخ النزاعات المتعلقة بالمياه. وتضم قاعدة البيانات ٤٠٠ سجل لنزاعات مائية كبيرة جرت حول العالم، من بينها ٩٤ نزاعاً سُجّلت في أفريقيا اعتباراً من سنة ١٨٩٨ عندما وقعت حادثة فاشودة في ذروة التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على منابع النيل الأبيض، وكادت الحرب تنشب بين البلدين لولا تسوية المشكلة بفضل الجهود الدبلوماسية. أما أخطر النزاعات التي نشبت بين الدول الأفريقية بسبب المياه، فكانت الحرب الموريتانية السنغالية بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١، وأودت بحياة ٢٤ ألف شخص.

ويقسّم المعهد طبيعة النزاعات المائية في أفريقيا إلى عدة أشكال، أهمها الخلاف على المسائل التنموية والمعيشية، والنزاع العسكري لتحقيق أغراض سياسية، والهجمات الإرهابية على المصادر المائية. وعلى الرغم من تعدد أشكال النزاعات، إلا أن أغلبها (٧١٪) يرتبط بالتنمية والمعيشة. كالنزاعات بين المزارعين والرعاة على الأراضي والوصول إلى الأنهار والبحيرات، والمشروع التنموية التي تهدد حقوق الآخرين وتنطوي على سوء إدارة للموارد المائية. وتجدر الإشارة إلى أنه يأتي نحو ٨٥ في المئة من موارد المياه في أفريقيا من الأحواض النهرية الكبيرة التي تتقاسمها عدة دول، مثل حوض النيل الذي يشهد حالياً خلافاً كبيراً بين مصر وإثيوبيا والسودان يتعلق ببناء سد النهضة وتقاسم مياه نهر النيل^(٦).

ووفق معهد "سميثسونيان"، فإن مصر، في هذه المرحلة، بحاجة للاستثمار في تحلية ماء البحر للحصول على المياه العذبة

كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، والاستثمار في الري بالتنقيط لتوفير المياه كما تفعل إسرائيل. ويُحدّر المعهد أنه مع فقدان حقهم المكتسب في مياه النيل، واختفاء دلتا النيل بشكل تدريجي في البحر، فقد يضطر الملايين من الشعب المصري للبحث عن مكانٍ آخر صالح للعيش.

وترى بعض التقارير أن "التناقص السريع في الموارد المائية المتاحة يحتاج إلى مراجعة للسياسات الزراعية والصناعية". هل ستكون مصر قادرة على الموازنة بين حاجتها المتزايدة للنقد الأجنبي وترشيد الاعتماد على الصادرات المستهلكة للمياه كالأرز والقطن، والأسمت والحديد؟ ألا توجد ضرورة لتسعير المياه بقيمتها الحقيقية من أجل دفع القطاع الصناعي والزراعي للتفكير جدياً في حسن إدارتها وترشيد استهلاكها؟ هل حان وقت التفكير في تحلية مياه البحر لتأمين الاحتياجات المائية المتزايدة؟^(٧)

إن ما سبق من تساؤلات، لا يُجدي الهروب منها، وهي تعكس توجهاً نيوليبرالياً في التعامل مع المياه أخذاً في الانتشار، ويتمثل في اعتبارها سلعة اقتصادية لها بورصة وسعر تباع وتشترى، على نطاق دولي ووطني ومحلي كغيرها من السلع يكون لها بورصة. وقد بدأت بورصة "وول ستريت" الأمريكية بتداول المياه إلى جانب الذهب والنفط وسلع أساسية أخرى في ديسمبر ٢٠٢٠^(٨)؛ لتتحول من منفعة عامة أو على الأقل سلعة عامة تدعمها وتديرها أجهزة الدول إلى سلعة خاصة تديرها وتتخذ القرارات بشأن تشغيلها وتوزيعها داخل نطاق الدولة أو بين الدول شركات خاصة هدفها الوحيد هو الربح والربح فقط^(٩). وذلك قد يؤدي إلى المضاربات من قبل الممولين الذين قد يتاجرون في المياه وكأنها سلعة أخرى، شأنها كشأن النفط

(٨) لأول مرة.. بورصة "وول ستريت" تبدأ بتداول الماء، روسيا اليوم، ٨ ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ١٩ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/oh9RK>

(9) David A. McDonald and Greg Ruiters, The Age of Commodity Water Privatization in Southern Africa, London: Earthscan, 2005, pp.30-35 .

(٦) نزاعات المياه في أفريقيا تتفاقم مع تغير المناخ، InfoNile، ١٠ يونيو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع ٢٠ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/Whkgo>

(٧) تحديات مائية تهدد استقرار مصر: هبة النيل في عين العاصفة، مجلة البيئة والتنمية، عدد ٢٣٣/٢٣٢، يوليو / أغسطس ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع ٢٠ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/RCgZh>

ثانيًا- تطورات ملف سد النهضة:

تستخدم مصر وإثيوبيا أدواتهما الدبلوماسية في تبادل الضغط، ففي الخامس من سبتمبر ٢٠٢٢ انعقد في أديس أبابا، "المؤتمر الإقليمي الأول رفيع المستوى لمؤتمر التعاون لدول أعالي نهر النيل" على مدى ثلاثة أيام، وحسب وسائل إعلام إثيوبية فقد شارك في المؤتمر كل من: "ديميكي ميكونين"، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ووزير المياه والطاقة "هابتامو إيتيفا"، ووزراء الدولة للشؤون الخارجية، السفير "تسفاي" والسفير "بيروتوكا أيانو"، ومندوبين من تنزانيا وأوغندا وكينيا وجنوب السودان، وممثلين من معاهد المياه المختلفة، وضيوف رفيعي المستوى.^(١١) وقد صرح "ميكونين" إن "المؤتمر منصة مهمة لتعزيز التفاهم المتبادل بشأن قضايا نهر النيل، وخطوة نحو ضمان فهم أكثر شمولاً لمبدأ الوصول إلى حلول مريحة للجانبين". وأشار إلى أنه يكون بمثابة "منتدى تداولي يوفر فرصة لمناقشة التطورات الأخيرة في نهر النيل"، وأشار أيضاً إلى أن "مبادرة حوض النيل كانت بمثابة منتدى للقيام بمشاريع بناء الثقة المشتركة، بما في ذلك حماية النهر وتطوير اتفاقية الإطار التعاوني"، مؤكداً أن "الاتجاه لتأكيد الهيمنة على الموارد المائية المشتركة، من ناحية أخرى، لا يزال يشكل عائقاً أمام الاستخدام العادل والمعقول لمياه النيل". ودعا "دميكي"، الدول الواقعة على ضفاف النهر إلى التعجيل بدخول اتفاقية الإطار التعاوني لدول حوض النيل حيز التنفيذ، والتي من شأنها معالجة المشكلات بطريقة دائمة. وتشجع إثيوبيا دول حوض النيل، الـ ١١، على تبني "الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل"، المعروفة باتفاقية عنتيبي، والتي أقرتها خمس من دول منابع النهر هي (إثيوبيا، وأوغندا، وكينيا، وتنزانيا، ورواندا).

وتُنهي اتفاقية عنتيبي الحصص التاريخية لمصر والسودان (٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر و ١٨,٥ مليار متر

والذهب. وعندما يُعلن عن تدفق الماء للمرة الأولى كسلعة للتداول في أسواق البورصة العالمية، وحين تعامل المياه، كما يحدث الآن، كالذهب والنفط وغيرها من السلع الأخرى، التي يتم تداولها في السوق المالية في «وول ستريت»، فذلك يعني أنه وخلال سنوات قد يصبح سعر الماء في بعض المناطق أثمن من النفط؛ وسوف تعتمد أكثر الدول والغرب كافة، على محطات كهرباء تعتمد على اندماج الذرة مصدرًا للطاقة، وعندها سوف يقل الطلب على النفط، بدرجة تؤثر على أسعاره، وبالمقابل سيكون هناك ارتفاع ملحوظ في سعر الماء.

ومن ثم يتمثل الخطر الأكبر في أن المنشآت الزراعية والمرافق الصناعية الكبرى، هي وحدها فقط من ستكون قادرة على شراء المياه، ما سيؤدي إلى تهميش قطاع الاقتصاد الضعيف، مثل صغار المزارعين، وهذا يضاعف من مشقة الطبقات الدنيا في مثل هذه القطاعات، ويزيدها غُبنًا أكثر مما واجهته نتيجة لموجة «الأتمتة» التي فرضت استبعادًا قسريًا للأيدي العاملة في هذه القطاعات، وأحلت الآلات بديلاً لها. وفي تقرير خاص للأمم المتحدة، فإن المياه بالفعل تتعرض لتهديد شديد جزاء تزايد عدد سكان الكوكب، وزيادة الطلب، والتلوث الخطير من الزراعة وصناعة التعدين، في سياق تفاقم تأثير تغير المناخ؛ ويؤكد التقرير على أن المياه مورد حيوي للاقتصاد.

إلا أن الماء يحتوي على مجموعة من القيم الحيوية للمجتمعات، لا يدركها منطق السوق. هذه القيم الحيوية التي لا يدركها منطق السوق أوجبت وجود مناقشات عالمية جارية بشأن القيم البيئية والاجتماعية والثقافية للمياه، بالتزامن مع الأنباء التي تشير إلى أنه سيتم تداولها في سوق العقود الآجلة في «وول ستريت» للتأكيد على أن قيمة المياه، كحق أساسي من حقوق الإنسان، مهددة الآن. إن الكارثة المنتظرة تتمثل في أن دولاً لديها أنهار وشعوبها تعتمد على الزراعة والصناعة في معيشتها، سيكون لزاماً عليها أن تشتري المياه^(١٠).

(١١) مؤتمر إقليمي في إثيوبيا للاستخدام المنصف لنهر النيل.. ومخاوف مصرية، العربي الجديد ٥ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٩ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/MKgK1>

(١٠) مناهل ثابت، "تسليح" المياه، البيان، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٢٦ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/eOPpo>

ترفض إثيوبيا وجود خبراء مصريين أثناء عملية ملء السد، أو الإدارة المشتركة له، وكذلك وضع فتحات أخرى في السد.

ورفضت إثيوبيا المبادرة المصرية السودانية التي تقضي بتشكيل رباعية دولية لقيادة مفاوضات حول سد النهضة، وأكدت أنها لن تتعامل إلا مع الوساطة الأفريقية المتمثلة في الاتحاد الأفريقي. وترفض إثيوبيا أيضاً الالتزام بأي اتفاق يقيد حقها في إتمام عملية الملء. ورغم شكوك بعض الخبراء حول جدواه خصوصاً بهذا الحجم، تعول إثيوبيا على سد النهضة للوفاء بحاجياتها المتنامية من الطاقة وتحقيق نهضة تنموية شاملة. وتخطط لتصبح أكبر دولة مصدرة للطاقة في أفريقيا، وبيع نحو ألفي ميغاوات من فائض الكهرباء لدول الجوار.

وتؤكد السلطات الإثيوبية أن السد سيسهم في تطوير المشاريع الزراعية الكبرى وأنشطة صيد الأسماك، وتنمية الاقتصاد المحلي، والترويج لشبكة تجارية جديدة قرب المنطقة، وتوفير فرص العمل، وزيادة توفير الغذاء للسكان المحليين وتنويعه^(١٣).

• الموقف السوداني: طموحات، ومخاوف:

ظل موقف السودان من سد النهضة، ثابتاً في حقبة الحكم الماضي وحقبة الحكم الانتقالي الحالي، إذ ترى السودان على الجانب الأول أن هذا السد شديد قرب أراضيها، وسيقدم لها الخدمة ذاتها التي يقدمها السد العالي لمصر^(١٤)، ويحقق لها أهدافاً استراتيجية، منها:

-انتظام تدفق المياه طول العام، وبمنسوب واحد، في النيل الأزرق، ومن ثم في نهر النيل، بدلا من تدفقها خلال ٣ أشهر فقط في العام، كما هو الحال الآن، الأمر الذي يمكن السودان من الاستفادة من كامل حصته من مياه النيل وفق

(١٣) سد النهضة.. تطورات الأزمة وسيناريوهات الحل، الجزيرة، ٢٠ يونيو ٢٠٢١، الاطلاع بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي:

<https://cutt.us/UZdaP>

(١٤) محمد حسب الرسول، سد النهضة الإثيوبي: تطوّر الأزمة وأفق الحل، الميادين، ٢٣ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ١٥ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/CSOkC>

مكعب للسودان)، كما تفتح الباب لإعادة تقسيم المياه بين دول الحوض بما يراعي نسبة إسهام كل منها^(١٢).

مثل هذا المؤتمر وغيره من المحاولات الإثيوبية لدعم موقفها في قضية السد يسهم في استمرار مصر في جهودها الدبلوماسية للضغط على إثيوبيا بعرض القضية على مجلس الأمن، وتوجيه الخطابات لإبلاغه بالتعنت الإثيوبي في المفاوضات. ففي سبتمبر ٢٠٢١، دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الدول الثلاث المعنية إلى استئناف مفاوضاتها تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، الذي سعى منذ ذلك الحين دون جدوى إلى استئناف المفاوضات.

وتتعثر المفاوضات وتواصل إثيوبيا عمليات الملء، حيث تم الملء الأول في يوليو ٢٠٢٠، وجرى الثاني في يوليو ٢٠٢١، وأعلنت إثيوبيا عن اكتمال الثالث في أغسطس ٢٠٢٢. وتتناول فيما يلي مواقف الدول الثلاث: إثيوبيا، والسودان، ومصر من قضية السد ومصالحهم ومخاوفهم إزاءها، مشيرين إلى بعض المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة.

١- الأطراف المباشرة للأزمة

• الموقف الإثيوبي: حقوق الجغرافيا:

تطالب إثيوبيا بما تسميه "الحقوق الجغرافية" باعتبار أن نحو ٨٠٪ من مياه النيل تنبع من أراضيها. وترفض بنود اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ حول تقاسم مياه النيل، وخصوصاً الموافقة المصرية المسبقة على مشاريع الري بدول المنبع. وتصر أديس أبابا على أن تكون فترة ملء بحيرة السد خلال ٧ أعوام على أقصى تقدير، وأن يستمر التخزين طوال أشهر السنة، وترى أن ٤٠ مليار متر مكعب من مياه السد التي تطلبها مصر سنوياً ستعرقل قدرتها على ملء السد في الوقت المحدد وإنتاج الكهرباء. كما

(١٢) ممثلو دول حوض النيل يؤكدون على أهمية التصديق على اتفاقية الإطار التعاوني، هيئة فانا الإذاعية الإثيوبية، ٧ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٨ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/3AzRO>

الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وبأقل التكاليف المالية، إذا ما قورن بتكاليف النقل البري أو الجوي.

وعلى الرغم من حرص السودان على فوائد سد النهضة، فإنه يعلق هذه الفوائد على إبرام اتفاق قانوني بين الدول الثلاث ينظم عملية الملء في الظروف العادية، والملء في أوقات الجفاف، والملء في أوقات الجفاف المطول الممتد، وينظم عمليات التشغيل وتبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة.

وفي سياق الحديث عن المخاوف التي يبديها البعض من قيام هذا السد والمتمثلة في التأثيرات السالبة على سد الروصيرص، الذي يبعد كيلومترات قليلة عن سد النهضة، ما يشكل تهديدًا للتشغيل الآمن للسدود السودانية، والمشاريع الزراعية التي تُروى من النيل الأزرق، يؤكّد الخبراء من خلال معطيات السد الفنية والتصميمية، ومن معطيات جغرافيا السد، أنّ من غير الممكن عمليًا حجز المياه عبر هذا السد إلا في حدود السعة التخزينية لبحيرة السد، والبالغة ٧٤ مليار متر مكعب، نظرًا إلى طبيعة المنطقة التي بُني فيها السد، ولاعتبارات أخرى تتصل بعدم قدرة إثيوبيا على الاستفادة من أيّ مياه تتجاوز السعة التخزينية للبحيرة، وبسبب افتقار منطقة السد والمناطق القريبة منها إلى الأراضي الزراعية، إضافةً إلى عدم الجدوى الاقتصادية من نقل المياه إلى أيّ موقع آخر داخل إثيوبيا.

وبالتالي، لا يؤثر قيام السد سلبيًا في حصص مياه نهر النيل، إذ إنّ النيل الأزرق الذي أقيم عليه السد تمر عبره ٥٣٪ من المياه المتدفقة من إثيوبيا إلى نهر النيل، و٤٧٪ من المياه المتدفقة من إثيوبيا إلى نهر النيل لا تمرّ عبر النيل الأزرق، إنما تمر عبر روافد أخرى معروفة، فضلًا عن عدم قدرة إثيوبيا على التأثير في حصص المياه الواردة من النيل الأبيض الذي ينبع من بحيرة فكتوريا في أوغندا، والذي يقترن بالنيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في إثيوبيا في الخرطوم، ليشكلا سويًا نهر النيل، مع

الاتفاقية المبرمة بينه وبين مصر في عام ١٩٥٩، والتي تبلغ ١٨,٥ مليار متر مكعب، مقابل ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر.

-زيادة الرقعة الزراعية والاستفادة من الأراضي الصالحة للزراعة، والتي لم تتم زراعتها بسبب عدم توفر المياه الكافية، فضلًا عن زيادة عدد الدورات الزراعية من دورة زراعية واحدة في العام إلى ٣ دورات زراعية، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي السوداني والأمن الغذائي العربي، ويسهم بالتالي في إبراز مكانة السودان في تحقيق الأمن القومي العربي، وتحويل شعار السودان "سلة غذاء العرب" إلى حقيقة ملموسة^(١٥).

- زيادة إنتاج السودان من الطاقة الكهربائية التي تُنتجها السدود السودانية، وانتظام عمليات الإنتاج التي كانت تتراجع قبل قيام سد النهضة خلال فصل الصيف بسبب قلة إيرادات النيل، كما كانت تتراجع خلال فصل الخريف بسبب تدفق الطمي من إثيوبيا محمولاً على مياه النيل إلى السدود السودانية.

-حماية السدود السودانية التي تهددها الكميات الكبيرة من الطمي المتدفقة من الهضبة الإثيوبية، وحماية قنوات الري المختلفة من هذه الكميات، وتوفير أموال طائلة كانت تنفق لحماية السدود وتطهير بحيراتها وتطهير قنوات الري في المشروعات الزراعية الكبيرة.

-زيادة إيرادات نهر النيل بمقدار ١٠ مليار متر مكعب كانت تتبخّر في أعلى النهروفي أسفله عند بحيرة السد العالي، علمًا أن اتفاقية مياه النيل قضت باقتسام أية زيادة تحدث في إيرادات النهر بين السودان ومصر مناصفةً بينهما، مثلما قضت بتحمل الطرفين أي نقصان يحدث في الإيراد بالتساوي بينهما، لا وفقًا لنسبة نصيب كلّ طرف من المياه.

-انتظام النقل النهري من أقصى شمال وادي النيل حتى جنوبه طوال العام، الأمر الذي يوفر فرصة للتواصل

(١٥) المرجع السابق.

من المياه بنسبة تتراوح من ٩ إلى ١٢ مليار متر مكعب سنويًا 'طبقًا لبعض التقديرات، وفي حال قررت إثيوبيا بناء مجموعة السدود (أربعة سدود) فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة النقص في حصة مصر من المياه بمقدار ١٥ مليار متر مكعب سنويًا في تقديراتٍ أخرى، هذا إلى جانب خسارتها لحوالي ٣ ملايين فدان من الأراضي الزراعية وتشريد ما يتراوح من ٥ إلى ٦ ملايين مزارع^(١٧).

ويُطرح ملف سد النهضة، في كل اللقاءات التي يعقدها الرئيس "عبد الفتاح السيسي" مع كافة قادة دول العالم ومنها روسيا وفرنسا وأسبانيا والمجر، وتحظى بتركيزٍ أكبر مع رؤساء الدول الأفريقية كالسنگال وجيبوتي في سبيل التعريف بالقضية وبيان الموقف المصري، حيث سعى مصر إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن هذه القضية، وتمثل هذا السعي في الإلحاح على التوصل إلى هذا الاتفاق الملزم في كل المفاوضات وعرض القضية على مجلس الأمن والأمم المتحدة وطلب الوساطة من البنك الدولي والولايات المتحدة من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا. وذلك هو الموقف كما يطرحه وزير الخارجية المصري في معظم لقاءاته الثنائية، ومتعددة الأطراف، وفي مخاطبته للمنظمات الدولية وآخرها في ٢٩ يوليو ٢٠٢٢ إذ وجه سامح شكري وزير الخارجية خطابًا إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتسجيل اعتراض مصر ورفضها التام لاستمرار إثيوبيا في ملء سد النهضة الثالث بشكلٍ أحادي دون اتفاق مع مصر والسودان حول ملء وتشغيل هذا السد، وهو ما يُعد مخالفة صريحة لاتفاق إعلان المبادئ المبرم عام ٢٠١٥ وانتهاكًا جسيمًا لقواعد القانون الدولي واجبة التطبيق، والتي تُلزم إثيوبيا، بوصفها دولة المنبع، بعدم الإضرار بحقوق دول المصب^(١٨).

(١٧) مصر وسد النهضة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٦ يوليو ٢٠٢٢،

تاريخ الاطلاع ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/xKofv>

التأكيد أنّ ملء بحيرة السد خلال فترة قصيرة يحدث تأثيرًا سالبًا في إيرادات النيل من المياه خلال فترة الملء، وتشغيل السد بشكلٍ أحادي يؤثر سلبيًا في السدود السودانية.

ويلمح أحد الكتاب السودانيين إلى محاولة إسرائيل الاستفادة من النزاع بشأن سد النهضة، مشددًا على وجوب التزام الدول الثلاث بعدم تمكين أي طرف رابع من الاستفادة من مياه النيل أو من المنافع التي يوقرها، وهو الذي يجب أن تعمل من أجله النخب والشعوب الحريصة على مقدراتها وثرواتها وسيادتها واستقلالها^(١٦).

• موقف مصر ومصالحها:

يتمثل الموقف المصري في الاعتماد على اتفاق المبادئ الذي وقع عليه رؤساء الثلاث دول مصر والسودان وإثيوبيا في مارس ٢٠١٥ بوصفه ملمحًا هامًا من ملامح التعاون وبناء الثقة بين الدول الثلاث، وضرورة بلورة اتفاق قانوني ملزم شامل بين كل الأطراف المعنية حول قواعد ملء وتشغيل السد، ورفض الإجراءات المنفردة أحادية الجانب التي من شأنها إلحاق الضرر بحقوق مصر في مياه النيل. وهو ما قد يؤدي حسب هيئة الاستعلامات المصرية إلى:

- تخفيض حصة مصر المائية بواقع ٢٠ مليار متر مكعب من مياه النيل، وهو ما سيتسبب في كارثة محققة نظرًا لأن مصر تعتمد اعتمادًا شبه كامل على مياه النيل، نظرًا لكونها دولة صحراوية، كما أن لديها أعداد كبيرة من السكان (حوالي ١٠٠ مليون نسمة) وتحتاج مياه النيل لكي تغطي احتياجات ومطالب السكان المتزايدة.

- في حالة الانتهاء من مشروع سد النهضة فقط والبدء في سنوات التخزين سوف يؤدي ذلك إلى نقص في حصة مصر

(١٦) محمد حسب الرسول، سد النهضة الإثيوبي: تطوّر الأزمة وأفق الحل، الميادين، ٢٣ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ١٥ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/CSOkC>

(١٧) مصر وقضية المياه، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٦ يونيو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/OMQMp>

أساس له^(٢٠). هذا هو المعلن، لكن من نافلة القول إن كل ما يُضعف مصر على المدى القصير والطويل تسعى إسرائيل للاستفادة منه.

● الاتحاد الأوروبي: تصريحات، وبيانات:

وفيما يخص موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة، فقد أشارت "آنيث ويدر" المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لشؤون القرن الأفريقي في ٢٢ مارس ٢٠٢٢ في لقاءٍ لها مع وزير الري المصري إلى سعي الاتحاد الأوروبي للدفع بمسار المفاوضات الخاصة بسد النهضة؛ للوصول إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف ويضمن استقرار وتنمية الدول، وتلبية متطلبات التكامل الإقليمي من خلال تحقيق الترابط بين المياه والطاقة وتكامل البنية التحتية والتجارة في ظل التغيرات المناخية.

وفي يونيو ٢٠٢٢ أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً مع مصر جاء فيه أنه على ضوء أهمية النيل كمصدر وحيد للموارد المائية والحياة في مصر في إطار الندرة المائية الفريدة بها، رحب الاتحاد الأوروبي ومصر بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن حول سد النهضة الإثيوبي الصادر في ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ حول التوصل لاتفاق مقبول لدى كافة الأطراف وملزم حول ملء وعملية تشغيل السد. ويُعد التوصل لهذا الاتفاق في أسرع وقتٍ ممكن بمثابة أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي ومصر؛ من أجل حماية أمن مصر المائي ودعم السلام والاستقرار في المنطقة ككل. ويظل الاتحاد الأوروبي مستعداً لدعم المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي وممارسة دور أكثر نشاطاً، في حال كون هذا الدور مفيداً ومرغوباً فيه من جانب كافة الأطراف، عبر إتاحة خبرة الاتحاد الأوروبي الثرية في إدارة الموارد المائية المشتركة بما يتوافق مع القانون الدولي. فمن خلال الإرادة السياسية ودعم المجتمع الدولي يمكن تحويل هذا النزاع إلى فرصة لكثيرٍ من الأشخاص. إن ملايين الأشخاص المقيمين بحوض النيل سوف يستفيدون من اتفاق حول سد النهضة الإثيوبي، حيث سيخلق الاتفاق

وقد أخفقت كل جولات التفاوض بين مصر والسودان وإثيوبيا؛ سواء كانت ثلاثية أو تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في التوصل لاتفاق ملزم، وسواء كان ذلك قبل الوساطة الأمريكية التي دعت إليها الولايات المتحدة أواخر عام ٢٠١٩ أو بعدها. ولم يكن عام ٢٠٢١ بأفضل من سابقه في مسار التفاوض؛ ففي يناير ٢٠٢١ أخفق الاجتماع السداسي لوزراء الخارجية والمياه في مصر والسودان وإثيوبيا في تحقيق أي تقدم. وفي أبريل ٢٠٢١ لم تحقق جولة المفاوضات التي عقدت في كينشاسا حول سد النهضة الإثيوبي خلال يومي ٤ و٥ إبريل تقدماً، ولم تفض إلى اتفاق حول إعادة إطلاق المفاوضات.

٢- المواقف الدولية والإقليمية (جهود الوساطة)

● الولايات المتحدة:

فشلت الوساطة الأمريكية -سالفة الذكر- بشكل مباشر جراء امتناع إثيوبيا عن التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى في عام ٢٠٢٠. وفي إطار تقييم الوساطة الأمريكية في الأزمة، يمكن القول إن الولايات المتحدة لم تلق بثقلها في هذه الوساطة؛ إذ جاءت في العام الأخير لولاية "ترامب" الذي سعى لإحراز نجاح سريع يُعزز أسهمه في الانتخابات التي جرت في نهاية عام ٢٠٢٠. وإن كانت السياسة الخارجية ليست ذات ثقل في تحديد خيارات الناخب الأمريكي.

● إسرائيل:

طُرحت إسرائيل كوسيط من البعض^(١٩)، بينما أُتهمت من البعض الآخر بضلعها في الأزمة. لكن المعلن منها يُكذب ذلك، إذ نفت السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، في بيان عبر صفحتها على "فيسبوك"، ما تردد في بعض القنوات التليفزيونية والمقالات الصحفية المصرية، عن ضلوع إسرائيل في أزمة سد النهضة، معربة عن أملها في أن تثمر المفاوضات عما يُحقق الاستقرار والرخاء لشعوب الدول الثلاث، في إشارة إلى مصر والسودان وإثيوبيا. وقالت السفارة إن "هذا الأمر عار عن الصحة ولا

(٢٠) إسرائيل: لا علاقة لنا بسد النهضة ولدينا ما يكفي من المياه، الشرق ، ١٩ يوليو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/uEOAe>

(١٩) دبلوماسي مصري سابق يدعو بلاده "للاستعانة" بإسرائيل في ملف سد النهضة الإثيوبي، إسرائيل، ٢٤، ٨ يوليو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢٧ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/Tgy>

أمنهما المائي جزء من الأمن القومي العربي، ومشددة على أهمية الوصول إلى حل يحفظ حقوق البلدين في نهر النيل.

فمن جانبها، أكدت المملكة العربية السعودية دعمها ومساندتها لجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، وتؤكد أن أمنهما المائي جزء لا يتجزأ من الأمن العربي، كما تؤكد دعمها ومساندتها لأي مساعٍ تسهم في إنهاء ملف سد النهضة وتراعي مصالح كل الأطراف. كما شددت السعودية على ضرورة استمرار المفاوضات بحسن نية للوصول إلى اتفاقٍ عادلٍ وملزم بخصوص سد النهضة في أقرب وقتٍ ممكن، وفق القوانين والمعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن. بما يحافظ على حقوق دول حوض النيل كافة في مياهه، ويخدم مصالحها وشعوبها معًا. وعلى نفس المعنى تؤكد الكويت والأردن والبحرين وعمان.

أما الإمارات، فتؤكد في بياناتها الرسمية على اهتمامها البالغ وحرصها الشديد على استمرار الحوار الدبلوماسي البناء والمفاوضات المثمرة لتجاوز أية خلافات حول سد النهضة بين الدول الثلاث، مصر وأثيوبيا والسودان، وأهمية العمل من خلال القوانين والمعايير الدولية المرعية للوصول إلى حل يقبله الجميع ويؤمن حقوق الدول الثلاث وأمنها المائي، وبما يحقق لها الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، ويضمن ازدهار وتعاون جميع دول المنطقة.

لكن رغم التصريحات المؤيدة للأطراف العربية، نجد أن البعض منها لا يعبر عن التوجهات الحقيقية، فبعض الدول العربية مستفيدة من سد النهضة؛ وعلى رأس هذه الدول تأتي السعودية والإمارات. ففي مارس ٢٠٢١، وبعد توسطها بالتزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا، اقترحت الإمارات وساطة في ملف سد النهضة، لكن مصر لم تبتد اهتمامًا. قبلها بشهر أبدت السعودية أيضًا نيتها في الوساطة، ولكن لم تتخذ خطوات

(٢٢) إثيوبيا: بيان الاتحاد الأوروبي بشأن سد النهضة متحيز لمصر، سى أن أن بالعربية، ٤٢ يونيو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٢٤ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/WgHVj>

القدرة على التنبؤ، ويفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية في الطاقة والأمن الغذائي والأمن المائي، هكذا جاء في البيان الأوروبي^(٢١).

وهو البيان الذي رفضته أديس أبابا، ووصفت الخارجية الإثيوبية البيان بأنه "يحافظ على المصالح المصرية فقط"، وفقًا لما نقلته وكالة الأنباء الإثيوبية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية، السفير "دينا مفتي"، في إفادة صحفية، إن بيان الاتحاد الأوروبي "لا يراعي المصالح المشتركة بين الدول، وأنه يحافظ على المصالح المصرية فقط"، وأضاف أن البيان "متحيز وغير مقبول بكل المعايير، وأنه يهدف إلى ضمان الحصّة التاريخية لمصر من الاتفاقيات الاستعمارية والتي لا تعطي الحق لبقية دول حوض النيل". وتابع بالقول إن "موقف إثيوبيا ثابت في قضية مياه نهر النيل لا سيما في قضية سد النهضة"، وذكر أن بلاده "تعمل لضمان المصالح المشتركة بين الدول الثلاث"، وقال إن البيان "يدل على تحيز الاتحاد الأوروبي لمصر والذي لا يعطي الاعتبار للدول المشاطئة لنهر النيل".

وذكر "مفتي" أن الاتحاد الأوروبي "كان داعمًا ومراقبًا لمفاوضات سد النهضة بين الدول الثلاث برعاية من الاتحاد الأفريقي"، مضيًا أن البيان. وحث المتحدث الإثيوبي الاتحاد الأوروبي على "إعادة النظر في البيان وتقييم قضية سد النهضة، مع عدم الانحياز إلى أحد الأطراف المتفاوضة"، مشيرًا إلى أن إثيوبيا "لديها موقف ثابت في التعاون مع دول الممر والمصب في قضية سد النهضة"^(٢٢).

• تضامن عربي، ومصالح، ووساطة غير محايدة:

تُعرب عدد من الدول العربية عن تضامنها مع كلٍ من مصر والسودان فيما يتعلق بقضية "السد الإثيوبي"، مؤكدة أن

(21) Joint press statement 9th Association Council meeting between Egypt and the European Union, the Council of the EU, 20 June 2022, Accessed 23 August 2022, available at: <https://cutt.us/Vp47w>

إماراتية وسعودية للحصول على سلتها الغذائية^(٢٣)؛ ما يعنى استمرار الاستثمارات الزراعية للبلدين بإثيوبيا^(٢٤).

وفي هذا الإطار أيضًا، يرى أحد الكتاب السعوديين أن المملكة يجب أن تكون طرفًا بأي حوار بخصوص السد؛ لأن معظم استثماراتها بمصر والسودان وإثيوبيا المقدرة بـ ٩٧ مليار دولار تركز على الزراعة والثروة الحيوانية وكلاهما يحتاج إلى الماء^(٢٥).

وفي عام ٢٠١٩ وقعت "هيئة الربط الكهربائي الخليجي" اتفاق دراسة جدوى الربط الكهربائي مع إثيوبيا لاستيراد الكهرباء من أديس أبابا، وسيمر الكابل عبر اليمن كجزء من الجهود المبذولة لتقليل الاعتماد على النفط والغاز لتوليد الطاقة^(٢٦). أما قطر، فيشير أحد الباحثين إلى أنها تقوم بالاستثمار في البنية التحتية وفي مجال الزراعة في إثيوبيا أيضًا، تمهيدًا لجني أرباح تلك الاستثمارات بعد عمل سد النهضة، دون أن يورد تفاصيل^(٢٧).

وحتى البعثة الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة في أغسطس ٢٠٢٢ مصر وإثيوبيا والسودان على مواصلة التفاوض حول سد النهضة بـ "نية حسنة"، وأكدت البعثة دعمها للاتحاد الأفريقي وللتزام الدول الثلاث بالمفاوضات التي يريها. وقالت البعثة، التي تمثل العضو العربي في مجلس الأمن في دورته الحالية، في بيان لها إن الإمارات تؤمن بإمكانية إنهاء المفاوضات بشأن سد النهضة الإثيوبي بشكلٍ ناجح. وأكد البيان أن الإمارات تؤمن بأن إعلان المبادئ الموقع في عام ٢٠١٥ بشأن سد النهضة

محددة في هذا الإطار. فالإمارات والسعودية لا يعتبران وسيطان محايدان نظرًا إلى دور إثيوبيا في تأمين المواد الغذائية للسعودية والإمارات، ومن ثم يُستبعد أن يتدخل أي منهما لمصلحة مصر، وسنرى بعض المؤشرات.

في عام ٢٠٠٨ أطلق الملك "عبد الله" مبادرة "الاستثمار الزراعي بالخارج" لتأمين غذاء السعوديين، وتقوم المبادرة على الزراعة خارج أراضي المملكة وإعادة التصدير إليها بتمويل سعودي حكومي يصل إلى ٦٠٪. وقد كانت إثيوبيا البداية المثلى لانطلاق المبادرة، إذ منحت إثيوبيا السعودية مليون هكتار لزراعتها أي نحو ١٠ آلاف كيلو متر مربع، واستفادت من ذلك عدة شركات سعودية؛ أبرزها شركة النجمة السعودية المملوكة للملياردير السعودي الإثيوبي محمد العمودي وهو داعم لبناء سد النهضة وأحد مموليه، وتزرع مجموعته ما بين ١٤٠-٥٠٠ ألف هكتار وتصدر الأرز والخضراوات والفاكهة إلى المملكة.

وفيما يتعلق بالإمارات، فبعد أقل من شهرين من وصول "أبي أحمد" إلى رئاسة الوزراء، ووسط تصاعد أزمة السد، دعمت الإمارات إثيوبيا بـ ٣ مليارات دولار، مليار منها وديعة في البنك المركزي ومليارات استثمارات.

وقد ذكر سفير إثيوبيا لدى الإمارات أنه "بين أعوام ٢٠٠٢-٢٠٢٠ دخلت ١٢١ شركة إماراتية السوق الإثيوبية.. الإمارات أحد أهم الموارد الاستثمارية لنا في المستقبل". وسيُنظم السد تدفق المياه إلى الأراضي الزراعية المستأجرة من شركات

(٢٦) كيف تستفيد السعودية والإمارات من سد النهضة، DW السلطة الخامسة، ١٢ إبريل ٢٠٢١، تم الاطلاع ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/cPtyt>

(٢٧) كريم ملاك، مفتاح أزمة المياه في إثيوبيا.. البرسيم، بوابة الشروق، ٣ أغسطس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ١ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/DD0N1>

(٢٣) نيما خوارمي، مأزق على النيل، مركز كارنيجي، ٣٠ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٢١ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/HTnS2>

(٢٤) غرفة أبوظبي تعرف بفرص الاستثمار في إثيوبيا، موقع وام، ٣١ مارس ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع ٢٢ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/MmdWF>

(٢٥) بندر بن سعود، سد النهضة خطر على المملكة، جريدة عكاظ، ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/csXiA>

كما أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي، "أبي أحمد"، العام الماضي عن خطة لبناء ١٠٠ سد صغير ومتوسط في مناطق مختلفة من بلده خلال السنة المالية المقبلة، ورفضت مصر هذا الإعلان معتبرة تصريحاته كاشفة عن "سوء نية إثيوبيا، وتعاملها مع نهر النيل وغيره من الأنهار الدولية التي تتشاركها مع دول الجوار وكأنها أنهار داخلية تخضع لسيادتها ومُسخرة لخدمة مصالحها".

ويمكن مناقشة بعض الخيارات المصرية على هذا النحو:

-الخيار العسكري

قد توجي التحركات المصرية على صعيد التعاون العسكري والاستخباراتي مع عدد من الدول الأفريقية المحيطة بإثيوبيا، بأن هناك تحركاً عسكرياً لمواجهة السد يجري الإعداد له. لكن الدكتور بدر شافعي- أحد الباحثين المصريين المتخصصين في الشؤون الأفريقية- يستبعد لجوء مصر إلى الحل العسكري لأسباب عدة، من بينها: "عدم وجود حدود مباشرة بين مصر وإثيوبيا وبعد المسافة بينهما، وعدم امتلاك مصر لطائرات قاذفات قنابل بعيدة المدى -بي ٥٢- قادرة على تدمير جسم السد". ويضيف أن إثيوبيا: "تمتلك منظومة دفاع جوي وأجهزة رادار قوية اشتريتها من إسرائيل، وقد يغرق تدمير السد السودان".

-المسار القانوني

ومن بين السيناريوهات التي يمكن اللجوء إليها التوجه إلى التحكيم الدولي، عبر تشكيل محكمة دولية خاصة بموافقة طرفي النزاع، كما حدث بين مصر وإسرائيل في قضية جيب طابا الحدودي، أو عبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، ويستلزم ذلك موافقة الطرفين أيضاً، ومن ثم التزامهما طوعاً بما يصدر عن المحكمة. وهو سيناريو مستبعد تماماً لأن إثيوبيا ترفضه، بل ترفض حتى وساطة رابعة دولية تضم الأمم المتحدة والاتحاد

الإثيوبي ما زال مرجعاً أساسياً، مشددًا على دعم الإمارات لهدف الأطراف الثلاث في التوصل إلى اتفاق وحل خلافاتهم من أجل تعظيم المكاسب لهم ولشعوبهم. ويأتي هذا البيان بعد أيام من توجيه مصر خطاب إلى مجلس الأمن تسجل فيه اعتراضها ورفضها التام لاستمرار إثيوبيا في ملء سد النهضة بشكلٍ أحادي، ودون اتفاق مع مصر والسودان حول ملء السد وتشغيله^(٢٨).

خاتمة- سيناريوهات، ومقترحات:

دعت مصر مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في هذا الشأن بما في ذلك التدخل لضمان تنفيذ البيان الرئاسي الصادر عن المجلس، الذي يلزم الدول الثلاث بالتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق في أقرب فرصة ممكنة.

وكانت مصر قد أعلنت تلقيها رسالة من إثيوبيا في ٢٦ يوليو ٢٠٢٢، تفيد باستمرار أديس أبابا في ملء خزان سد النهضة خلال موسم الفيضان الجاري، وهذا هو الملء الثالث الذي تنفذه إثيوبيا دون التوصل إلى اتفاق مع مصر والسودان بهذا الشأن. ووصفت مصر الموقف الإثيوبي في المفاوضات المتعلقة بسد النهضة في وقتٍ سابق بـ"المتعنت". وكانت جامعة الدول العربية قد أعلنت العام الماضي أنها قد تتخذ "إجراءات تدريجية" لدعم موقف مصر والسودان في خلافهما مع إثيوبيا بشأن السد، لكن إثيوبيا رفضت موقف الجامعة ووصفته بـ"غير العادل"، مجددة رفضها تدويل الأزمة.

لكن ما الخيارات المتاحة أمام مصر بعد جولات المفاوضات العديدة غير المثمرة على مدى سنوات؟ يرى مسؤولون في مصر والسودان أن "الخطاب" الإثيوبي يبدو متحدياً للبلدين، إذ أكدت أديس أبابا مراراً مُضيها قدماً في ملء السد بمراحله المختلفة، بصرف النظر عن التوصل إلى اتفاق مع مصر والسودان أو عدم التوصل.

٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٩ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:
<https://cutt.us/8sPy4>

(٢٨) سد النهضة: الإمارات تحث مصر والسودان وإثيوبيا على مواصلة التفاوض بـ"حسن نية" على أساس إعلان المبادئ، بي بي سي، ٣ أغسطس

بعد الحرب الروسية الأوكرانية حسب تصورهم^(٣٠). وهذا التعويل يمكن اعتباره في منزلة ما بين التفاؤل والتفكير والتحليل بالتمني.

وفي الختام، وفي إطار السعي لتقديم حلول لمعضلة التنمية بقدر أقل من الصراعات في القارة حول الموارد المائية بالتطبيق على أزمة سد النهضة، يمكن طرح التالي^(٣١):

-تنوع مصر والسودان لمواردهما المائية

يستلزم تزايد الطلب على المياه في السودان ومصر رفع كفاءة استخدام المياه وزيادة توافرها من خلال البحث عن مصادر جديدة. وتعد تحلية المياه تقنية واعدة، لكنها لا تزال في مهدها نسبياً، لأنها مكلفة (وتتطلب الكثير من الطاقة) وتنتج آثاراً بيئية ضارة. والمياه الجوفية هي أيضاً مصدر يمكن استكشافه، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المياه الجوفية في السودان ومصر غير متجددة. علماً أن حسن استخدام مياه الأمطار عن طريق ما يعرف بحصاد الأمطار هو نهج يمكن دراسته، خاصة في السودان.

-الترتيبات الفنية التي يمكن اتخاذها لتسوية أزمة سد

النهضة

تتوفر العديد من الحلول التقنية، لكن قضية سد النهضة سياسية في الأساس. فأى حل تقني سيكون له آثار سياسية على إدارة مياه النيل على المدى الطويل. من الناحية المثالية، فإن الاتفاق القائم على "تقاسم المنافع" بدلاً من "تقاسم المياه" من شأنه أن يساعد البلدان الثلاثة على الاقتراب قدر الإمكان من حل "مثالي". ولدى كل من إثيوبيا والسودان ومصر موارد مختلفة من شأنها، إذا تمت إدارتها معاً،

الأوروبي والولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأفريقي، وتمسك فقط برعاية الاتحاد الأفريقي للمفاوضات.

-الانسحاب من إعلان المبادئ

ومن الخيارات المتاحة أمام مصر أيضاً الانسحاب، وفق الباحث المصري بدر شافعي، أو التهديد بالانسحاب، من اتفاق إعلان المبادئ المتعلق بسد النهضة، الذي وقع بين مصر والسودان وإثيوبيا في الخرطوم في مارس عام ٢٠١٥. ويقول: "ربما تكون هذه خطوة رمزية مهمة تعري السد من الشرعية، ولكنها لن تكون كافية وحدها وإنما ربما تؤثر ضمن إجراءات أخرى". لكن مراقبين يستبعدون هذا الخيار، ويرون أنه غير وارد في ذهن المفاوضات المصري، لأن الاتفاق يمثل إلزاماً لإثيوبيا بعدم الإضرار بدولتي المصب.

-استمرار المفاوضات

يُرجح أحد المتخصصين في الشأن الإفريقي أن تستمر مصر والسودان في مسار المفاوضات، بسبب استحالة أو صعوبة البدائل الأخرى. لكنه ينصح في حال استمرار المفاوضات أن تبقى مصر والسودان موحدتين في موقفهما، وأن يعملوا على حشد ضغط دولي على إثيوبيا بهدف التوصل إلى اتفاق ملزم، وأن يستخدموا -في سبيل ذلك- الانسحاب أو التهديد بالانسحاب من اتفاق المبادئ "كورقة ضغط على أديس أبابا"^(٢٩).

ويعول بعض الخبراء المصريين على التغييرات التي تشهدها الساحة الدولية في الآونة الأخيرة لحلحلة أزمة سد النهضة التي ستكون على الطاولة في التفاعلات الدولية، مشيرين إلى زيارة كل من "بليكنين" وزير الخارجية الأمريكي و"لافاروف" وزير الخارجية الروسي الأخيرتين لأفريقيا لاختلاف المنظومة الدولية

(٣٠) تشققات في سد النهضة.. لماذا لجأت إثيوبيا لتعبئة جديدة رغم التحذيرات المصرية؟ برنامج ما وراء الخبر، شبكة الجزيرة، ١١ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/XVKLO>

(31) Bassem Aly, Interview: Finding solutions to the GERD crisis, Ahramonlin, Sunday 1 Aug 2021, Accessed at: 25 August 2022, Available at: <https://cutt.us/RtMw6>

(٢٩) سد النهضة: الإمارات تحث مصر والسودان وإثيوبيا على مواصلة التفاوض بـ"حسن نية" على أساس إعلان المبادئ، بي بي سي، ٣ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٩ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/Jnevz>

أجل تمكين الإنتاج الزراعي لتحسين الأمن الغذائي في البلدان الثلاثة. فالزراعة أرخص وأكثر إنتاجية في الأراضي المسطحة نسبياً والسهول الفيضية في السودان ومصر. يمكن لمثل هذا التحالف فيما يخص الموارد الطبيعية أن ينمو ليصبح شكلاً من أشكال التكامل الاقتصادي الذي يعتمد على المزايا النسبية لكلٍ من الدول الثلاث.

تعظيم الفوائد وتقليل تكاليف التدخلات في نظام نهر النيل. على سبيل المثال، توليد الطاقة الكهرومائية في إثيوبيا أرخص، ويأتي مع خسائر تبخر منخفضة نسبياً. ويمكن استخدام سد النهضة، لتوليد الكهرباء الرخيصة لفائدة إثيوبيا والسودان ومصر.

ومن الممكن أيضاً تشغيل السد في نفس الوقت لضمان الحد الأدنى من التغييرات في توافر المياه في السودان ومصر؛ من

إثيوبيا بين الصراع الداخلي والمشكلات الإقليمية

محمد جمال علي (*)

إشارة إلى ما يحمله المشهد كاملاً من آثار حول المصالح المصرية في قضية سد النهضة.

أولاً- الصراع الداخلي في إثيوبيا .. مشاهد ومآلات:

تمثل قضية التنوع الإثني الكبير في إثيوبيا أبرز معالم الأزمة السياسية التاريخية المستمرة في إثيوبيا على مدار تاريخها؛ حيث لم تتمكن الأنظمة الحاكمة في إثيوبيا على اختلافها من إيجاد حل للصراع الإثني بين الشعوب الإثيوبية المختلفة بدءاً من الحكم الإمبراطوري مروراً بالدولة المركزية ووصولاً إلى النظام الفيدرالي القائم منذ تسعينيات القرن الماضي^(١).

وفي العام ١٩٩١ وصلت إلى الحكم في إثيوبيا جبهة ثورية تمثل ائتلاًفاً من أربعة إثنيات مختلفة بعد أن أسقطت عن طريق الكفاح المسلح ضد النظام اليساري السابق في إثيوبيا بقيادة العقيد منقسو هاييلي ماريام، والجهات المكونة للجبهة الثورية هي: جبهة تحرير شعب تيجراي، والجبهة الديمقراطية لشعب أرومو، والحركة الديمقراطية لقومية أمهرا، والحركة الديمقراطية لشعوب جنوب أثيوبيا؛ وكانت جبهة التيجراي هي صاحبة النفوذ الأكبر داخل الجبهة الحاكمة وإليها كان ينتهي الرئيس ملس زيناوى؛ والذي حكم إثيوبيا منذ بداية التسعينيات وحتى وفاته في عام ٢٠١٢^(٢).

واتخذ النظام السياسي في إثيوبيا منذ العام ١٩٩٥ شكلاً فيدرالياً يعتمد على إعادة الترسيم الإداري للمقاطعات بحسب التوزيع الجغرافي للإثنيات المختلفة، وذلك في عهد رئيس الوزراء الأسبق ملس زيناوى، في إطار سعي الائتلاف الحاكم المسعى بـ

تمهيد:

تتمتع إثيوبيا بمكانة سياسية كبيرة في القرن الإفريقي مما يجعلها مركزاً مهماً للتفاعلات بين القوى الدولية والإقليمية المختلفة التي تهتم بحيازة النفوذ والتأثير في منطقة القرن الإفريقي، ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة والصين وإسرائيل وتركيا وإيران والإمارات ومصر والسودان وغيرها من الدول ذات المصالح المتنوعة في المنطقة.

وعلى المستوى الداخلي، تتسم إثيوبيا بتنوع عرقي كبير يتسبب في العديد من المشكلات والصراعات الداخلية التي تصل في بعض الأوقات إلى حروب أهلية، وهو ما يفتح الباب أمام المزيد من التدخلات الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية الإثيوبية من أجل توجيه دفة الصراع بحسب المصالح المتنوعة.

ومن أهم المجموعات العرقية الموجودة في إثيوبيا: الأورومو ويمثلون ٣٥,٨٪، والأمهرة ٢٤,١٪، والتيجراي ٥,٧٪، والصوماليون ٧,٢٪، وغيرهم من الأعراق مثل السيداما والغوراجي والواليتا والسيلتي وعفار وكفشييو وأعراق أخرى. كما تتضمن إثيوبيا أيضاً تنوعاً لغوياً ودينياً كبيراً؛ حيث يتميز كل من الأعراق بلغة محلية خاصة به، كما يوجد بإثيوبيا مسلمون وأرثوذكس وبروتستانت وكاثوليك وديانات أخرى محلية^(٣).

يسعى هذا التقرير إلى تقديم قراءة تحليلية للأوضاع السياسية بالداخل الأثيوبي وما شهدته في السنوات الأخيرة من صراعات مسلحة بين حكومة أبي أحمد وجبهة تحرير تيجراي، ودور القوى الإقليمية والدولية المختلفة في هذا الصراع مع

* باحث دكتوراة في العلوم السياسية.

(1) CIA world fact book, available at: <https://cutt.us/usqrc>

(٢) خيري عمر، إثيوبيا بين الفيدرالية والتفكك، رؤية تركية، عدد شتاء ٢٠٢٢، ص ١٧٣.

(٣) جذور الأزمة الأثيوبية وتوقعات نتائجها، المركز الأفريقي للاستشارات، ٧ ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٨ سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة: ١,٣٠، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/hJf3>

والعمل الجاد على تحقيق العدالة بين الإثنيات المختلفة، ولاقي تأييداً بين الشباب بشكل خاص بسبب إطلاقه لبعض الحريات والإفراج عن كثير من المعتقلين السياسيين والسماح بتأسيس أحزاب للمعارضة^(٧).

ولكن سرعان ما بدأت الاضطرابات السياسية تعود مجدداً بفعل بعض حوادث العنف والاعتقال التي اهتمت حكومة أبي أحمد جبهة التيجراي بتدبيرها بهدف تقويض حكمه؛ ومن ثم قام أبي أحمد بحل الجبهة الثورية الحاكمة وأنشأ بدلاً منها حزب الازدهار؛ وقام بتعقب وملاحقة المسؤولين العسكريين والأمنيين السابقين الذين ينتمي أغلبهم إلى إقليم التيجراي واندلعت مواجهات شعبية أخرى في مواجهة الحكومة خاصة من إقليم أورواميا الذي ينتمي إليه أبي أحمد، بسبب اتهامات شعب الأوروامو له بأنه لم يهتم بمصالح جماعته العرقية كما كان يطمح أبناء الإقليم، وقد وصلت هذه المواجهات إلى حد التمرد وشهدت وقوع أكثر من ٦٠٠ قتيل من بين المحتجين؛ كما أفضت هذه المواجهات إلى اعتقال ومحاكمة أكثر من ٤٠٠٠ شخص من بينهم كبار قادة الأوروامو وجهات معارضة أخرى^(٨).

وفي عام ٢٠٢٠ بدأت جولة مواجهات عسكرية جديدة بين حكومة أبي أحمد والجبهة الثورية لتحرير التيجراي؛ وذلك على خلفية إصرار حكومة إقليم التيجراي على إجراء الانتخابات المحلية بالإقليم خلافاً لرغبة حكومة أبي أحمد التي أجلت الانتخابات العامة في البلاد مرتين بسبب تفشي وباء فيروس كورونا؛ وقد رفضت الحكومة الفيدرالية الاعتراف بالاستفتاء ونتائجه باعتباره غير دستوري بينما سحبت الجبهة الثورية

"الجبهة الثورية" لتخفيف حدة مواجهاتها مع القوى المعارضة التي تمثل الجماعات الإثنية والعرقية الأخرى^(٤).

وأعلنت الجبهة الحاكمة أن النظام الفيدرالي الجديد يهدف إلى تمكين الإثنيات المختلفة من استخدام لغاتها المحلية في التعليم الأساسي بالولايات التابعة لها بعد عقود من سيطرة اللغة الأمهرية كلغة رسمية للبلاد، بالإضافة إلى منح هذه الولايات قدرًا من الاستقلال في إدارة شئونها الذاتية، وإنهاء الاضطهاد الذي تعرضت له بعض المجموعات الإثنية وخاصة المجموعات الأوروبية والصومالية التي تعرضت للقمع والحرمان من الخدمات التنموية المختلفة^(٥).

كما أعلنت الجبهة الحاكمة عن استعدادها لاستيعاب كافة المجموعات الإثنية ومشاركتها لها في الحكم، والاعتراف بحق المجموعات الإثنية المختلفة في تقرير مصيرها، كما استبعد الدستور الفيدرالي الصادر عام ١٩٩٥ النص على وجود دين رسمي للدولة والذي كان يمثل أحد الموضوعات الخلافية داخل إثيوبيا. ومع ذلك لم تُفض هذه التجربة إلى تحقيق أهدافها حول الاستقرار السياسي في إثيوبيا وإيجاد حلول جذرية للمشكلات الإثنية هناك؛ حيث انتهجت الجبهة الحاكمة سياسات استبدادية وتمييزية خلافاً لوعودها، كما استحوذت قومية "التيجراي" التي ينتمي إليها زيناوي على كافة الامتيازات على حساب القوميات الأخرى^(٦).

وبعد وفاة زيناوي في عام ٢٠١٢ شهدت إثيوبيا اضطرابات سياسية وتدهورًا كبيرًا في الأوضاع الاقتصادية والأمنية بلغت ذروتها في عام ٢٠١٨ وأسفرت عن وصول رئيس المخابرات العامة أبي أحمد إلى السلطة بعد تفاهات أفضت إلى انتخابه رئيسًا للجبهة الثورية الحاكمة بعد احتجاجات شعبية كبيرة؛ وقد بدأ أبي أحمد عهده بالتبشير بعهد جديد من الوحدة الوطنية

(٧) وحدة الدراسات السياسية، النزاع بين إقليم التيجراي والحكومة الفيدرالية الإثيوبية.. أسبابه ومآلاته (تقدير موقوف)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٨ سبتمبر

٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3D2P8LR>

(٨) المرجع السابق نفسه.

(٤) محمد سليمان، الفيدرالية وانعكاساتها على المشكلات الإثنية في إثيوبيا، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ١٣ يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/msMQt>

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) المرجع السابق نفسه.

بين أنصار حكومة أبي أحمد وبين جبهة التيجري وحلفائها، تمثلت في معارك كر وفر وخاصة في مناطق بأقاليم أمهرة وعفر وتيجري، وانقطعت كل وسائل الاتصالات وشبكات الإنترنت عن الأقاليم الثلاثة^(١١).

وكان أبي أحمد قد نجح في الفوز بولاية جديدة في الانتخابات العامة التي أجريت في نهاية يونيو ٢٠٢١؛ الأمر الذي مكّنه من تجنيد مليون جندي جديد في تعبئته لمواجهة جبهة التيجري وحلفائها؛ حيث توسع الجيش الفيدرالي وازداد حجمه بشكل كبير، ولجأت الحكومة إلى فرض حصار خانق على إقليم التيجري وصل إلى حد منع المساعدات الإنسانية للإقليم، وهو ما مثل انتهاكاً واسعاً للمدنيين من سكان الإقليم^(١٢).

وبعد شهر من الاستقرار النسبي في الأوضاع في ظل هدوء المواجهات العسكرية وتراجع حدتها، اندلعت موجة جديدة من العنف العسكري بين الطرفين بدأت شرارتها في الرابع والعشرين من أغسطس ٢٠٢٢. وبحسب دبلوماسيين غربيين، فإن قوات التيجري وحلفائها قد استعدوا بشكل كبير للموجة الجديدة من المواجهات بعد أن قامت جبهة التيجري بحملة تجنيد واسعة مع شكوك بقيامها بتجنيد المدنيين من سكان إقليم التيجري إجبارياً، كما خصصت الجبهة موارد ضخمة من أجل التسليح والتدريب، خاصة في ظل استيلائها على ترسانة ضخمة من الأسلحة الخاصة بالقوات الحكومية الأثيوبية في معارك عام ٢٠٢١، مع احتمالات تمكّنها من شراء أسلحة جديدة من الخارج. ومن جهتها قامت القوات الحكومية الأثيوبية بالتعاون مع حلفائها من ميليشا إقليم أمهرة بحشد قوات ضخمة بالقرب من الحدود الجنوبية لإقليم التيجري في بلدة كوبو التي تقع أيضاً بالقرب من إقليم أمهرة؛ وهو الموقع الذي اندلعت فيه شرارة الموجة الجديدة من المواجهات التي لم تهدأ حتى وقت كتابة هذه السطور^(١٣).

لتحرير التيجري اعترافها بالحكومة معتبرة إياها غير شرعية بسبب انقضاء مدة ولايتها^(٩).

وفي شهر نوفمبر ٢٠٢٠ اجتاحت القوات الإثيوبية إقليم التيجري مدعومة بحلفائها من القوات الإريترية على الحدود مع إقليم التيجري، وتكللت الحملة العسكرية لأبي أحمد على إقليم التيجري في جولتها الأولى بالنجاح؛ حيث انسحبت قوات الجبهة الثورية لتحرير التيجري سريعاً وأعلنت الحكومة الفيدرالية سيطرتها على الإقليم. وذلك قبل أن تعود جبهة التيجري مجدداً في يونيو ٢٠٢١ لتستعيد السيطرة على أغلب مناطق إقليم التيجري وتجبر القوات الحكومية على الانسحاب من الإقليم بعد إيقاع آلاف من جنوده في الأسر. ولم تكتفِ الجبهة بذلك ولكنها نقلت المعركة إلى خارج الإقليم وأطلقت مواجهات عسكرية للقوات الحكومية في أقاليم أخرى مثل إقليم عفر وأمهرة بهدف فك الحصار الذي فرضته الحكومة على إقليم تيجري^(١٠).

وقد تأثرت السمعة الدولية لحكومة أبي أحمد بالسلب جراء هذه المواجهات العسكرية؛ حيث أتهم بالضلوع في انتهاكات واسعة ضد المدنيين من سكان إقليم تيجري وهو الحائز قبل سنتين فحسب على جائزة نوبل للسلام. وتسارعت وتيرة التراجع في شرعية حكومة أبي أحمد وظهريها الاجتماعي؛ حيث تأسس حلف كبير معارض للحكومة بعد انضمام كل من جبهة تحرير أورومو وثمانى قوى أخرى إلى الجبهة الشعبية لتحرير التيجري لتشكيل جسم سياسي وعسكري جديد أطلق عليه "الجبهة المتحدة الجديدة للقوات الفيدرالية الإثيوبية"؛ وهو تحالف يهدف إلى إسقاط أبي أحمد، وفي المقابل حث رئيس الوزراء الإثيوبي شعبه في رسالة نشرها على صفحته الشخصية بموقع فيس بوك على استخدام كل سلاح ممكن لمواجهة جبهة التيجري وحلفائها. وأسفر ذلك عن مواجهات عسكرية عنيفة

(١٢) المرجع السابق نفسه.

(١٣) اليكس دو فال، الصراع في تيغري: لماذا تجدد القتال بين الحكومة وجبهة تحرير شعب تيغري؟، BBC عربي، ٢ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع:

٩ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/f2cvH>

(٩) الحرب الأهلية الإثيوبية مساراتها واحتمالاتها (تقدير موقف)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٩ سبتمبر ٢٠٢٢. متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3Quljak>

(١٠) المرجع السابق نفسه.

(١١) المرجع السابق نفسه.

ثانيًا- النجاح الإثيوبي في استقطاب مو اقف القوى الإقليمية الكبرى لصالحها:

تزايد في السنوات الأخيرة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي على المستوى الدولي؛ حيث تتحول لتصبح مركزًا للصراعات الإقليمية والدولية بفعل ظهور بعض الأزمات العالمية التي تدفع القوى الدولية والإقليمية نحو السعي لحيازة النفوذ والمكانة بهذه المنطقة. ومن هذه الأزمات الصراع الداخلي بين دول مجلس التعاون الخليجي بفعل الشقاق القطري-السعودي-الإماراتي، الذي سعت أطرافه إلى استقطاب دول القرن الإفريقي وبينها إثيوبيا لتأييد مواقفها؛ خاصة في ظل الأزمة اليمينية التي كان لها دور كبير في تأكيد الأهمية الجيوسياسية لمنطقة القرن الإفريقي بالنسبة لدول الخليج ودول أخرى مثل تركيا وإيران^(١٤).

من جهة أخرى، وعلى المستوى الدولي، تتجه العديد من القوى الدولية لتعزيز وجودها العسكري والسياسي بالدول المطلة على شواطئ البحر الأحمر، بهدف تعزيز النفوذ المباشر على مضيق باب المندب الذي يعد من أهم المضائق الملاحية في العالم؛ ومن ثم اتجهت العديد من دول العالم مثل الصين وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة واليابان والإمارات وتركيا لبناء قواعد عسكرية في دول مثل جيبوتي وإريتريا والصومال، وهي دول جوار جغرافي بالنسبة لإثيوبيا^(١٥).

وقد سعت الحكومة الإثيوبية إلى الاستفادة من ذلك الاهتمام الدولي الكبير بدول القرن الإفريقي عن طريق تقديم نفسها كحليف استراتيجي للقوى الكبرى في هذه المنطقة وكأرض خصبة للاستثمارات الأجنبية من هذه الدول؛ واهتمت إثيوبيا بشكل رئيسي بالتحالف مع الولايات المتحدة باعتبارها شريك استراتيجي لأمريكا يمكنها الاعتماد عليه في منطقة القرن الإفريقي وخاصة في ظل العلاقات المتنامية بين إثيوبيا

وإسرائيل. وبالفعل تعاونت الولايات المتحدة مع إثيوبيا في مواجهة الجماعات الإرهابية في شرق إفريقيا، كما نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية من العديد من القوى الكبرى ومنها الصين والولايات المتحدة وبعض الدول العربية^(١٦).

ونظرًا لكون إثيوبيا دولة حبيسة تتوسط دول القرن الإفريقي المطلة على شواطئ البحر الأحمر؛ فقد سعى أبي أحمد في بداية حكمه إلى تعزيز نفوذ إثيوبيا في منطقة القرن الإفريقي عن طريق تعزيز علاقاتها الاستراتيجية بدول الجوار المطلة على البحر الأحمر وتطوير البنية التحتية اللازمة لربط الأراضي الإثيوبية بموانئ البحر الأحمر الموجودة بدول الجوار؛ وفي هذا الإطار نجحت إثيوبيا في تسوية الخلافات التاريخية بينها وبين إريتريا بعد إعلان إثيوبيا التنازل عن إقليم (بادمي) المتنازع عليه بين الدولتين، كما نجح أبي أحمد عبر زيارته الخارجية بعد توليه السلطة في الحصول على حصص في بعض موانئ البحر الأحمر المجاورة لبلاده مثل موانئ جيبوتي والسودان^(١٧).

وبفضل الخطاب الديموقراطي الذي بدأ به أبي أحمد عهده فقد تعززت صورته وعلاقاته بالقوى الغربية وهو ما تكلل بحصوله على جائزة نوبل؛ قبل أن يتورط في انتهاكات عسكرية ضخمة في حروبه ضد إقليم التيجراي، الأمر الذي دفع القوى الغربية لتوجيه انتقادات كثيرة لأبي أحمد وحكومته، ووصل الأمر إلى حد فرض الولايات المتحدة عقوبات مالية وعقوبات متعلقة بقيود التأشيرة على أفراد وقيادات بالحكومتين الإثيوبية والإريترية في سبتمبر ٢٠٢١ وإبقاء الباب مفتوحًا أمام المزيد من العقوبات في حال فشل التوصل إلى تسوية للنزاع واستمرار الانتهاكات الإنسانية^(١٨).

وفي مقابل التوتر في العلاقات الإثيوبية مع القوى الغربية، لجأ أبي أحمد لتعزيز علاقاته بالقوى التي لا تحظى بعلاقات جيدة مع الغرب؛ ففي يوليو ٢٠٢١ وقّعت إثيوبيا

(١٦) المرجع السابق نفسه.

(١٧) المرجع السابق نفسه.

(١٨) بيان صحفي: إصدار أمر تنفيذي جديد بفرض عقوبات تتعلق بالأزمة في إثيوبيا، وزارة الخارجية الأمريكية، ١٧ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١٠ سبتمبر ٢٠٢٢. متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3B3oaBe>

(١٤) أحمد عسكر، السياسة الخارجية الإثيوبية في عهد أبي أحمد .. الاستمرارية والتغير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٨ يونيو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٠ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/e0p2m>
(١٥) المرجع السابق نفسه.

التدخل الإريتري في الحرب الأهلية الإثيوبية لصالح الحكومة الإثيوبية بعد التحالف الذي أبرم بين الطرفين؛ لدرجة وصلت إلى تقديم إريتريا دعماً عسكرياً مباشراً لحكومة أبي أحمد في حربها ضد جبهة التيجراي كما سلفت الإشارة؛ تشهد الحدود الإثيوبية مع كل من الصومال والسودان توترات ونزاعات مسلحة تتجدد بين الحين والآخر؛ إضافة إلى النزاع المائي بين إثيوبيا وكل من مصر والسودان بسبب قضية سد النهضة؛ ومما لا شك فيه فإن هذه النزاعات المتعددة مع دول الجوار تتأثر بالحرب الأهلية الإثيوبية كما تؤثر فيها.

ثمة الكثير من الشكوك تثيرها الحكومة الإثيوبية حول تقديم السودان ومصر دعماً عسكرياً لجبهة التيجراي في المعارك المتواصلة بينها وبين الحكومة الإثيوبية منذ عام ٢٠٢٠؛ حيث جاءت هذه الاتهامات بشكل غير مباشر على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي وبشكل مباشر في بيان رسمي أصدره البرلمان الإثيوبي في مارس ٢٠٢١^(٢٢)؛ وقد تجددت هذه الشكوك والاتهامات الإثيوبية للسودان خاصة بعد إعلان الجانب الإثيوبي إسقاطه طائرة كانت على وشك دخول الأراضي الإثيوبية عبر السودان لتقديم أسلحة ودعم عسكري لجبهة التيجراي^(٢٣).

تتعزز الخلافات الإثيوبية السودانية بفعل الخلافات الحدودية بين الطرفين، سواء في منطقة الفشقة أو في إقليم بني شنقول الذي يقام على أراضيه سد النهضة؛ حيث تشهد منطقة الفشقة مناوشات عسكرية متكررة بين الجيشين الإثيوبي والسوداني خاصة منذ عام ٢٠٢٠؛ وذلك على الرغم من كون النزاع الحدودي قائم منذ تسعينيات القرن الماضي عندما بسطت القوات الإثيوبية سيطرتها على المنطقة قبل أن تعود السودان في ٢٠٢٠ لتعلن سيطرتها على الإقليم ونشر قواتها

اتفاقية تعاون عسكري مع روسيا، كما اشترت معدات عسكرية تركية من بينها الطائرة المسيرة (بيرقدار بي بي ٢) بما يقارب ٥٢ مليون دولار، وذلك بعد زيارة أبي أحمد لأنقرة في أغسطس ٢٠٢١، وذلك مما مكن حكومة أبي أحمد من إيقاع الهزائم بمعارضها خصوصاً في الجولات الأولى من الصراع^(١٩).

بالإضافة إلى شراء الحكومة الإثيوبية طائرات مسيرة وأسلحة أخرى من إيران، وهو ما لم تعلنه إثيوبيا بشكل مباشر ولكنه تردد في شكل اتهامات وجهتها جبهة التيجراي للحكومة الإثيوبية، كما أكدته حيثيات قرار من وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات جديدة على إيران في أكتوبر ٢٠٢١ على كيانات وأفراد قدموا دعماً حاسماً لبرنامج الطائرات المسيرة التابعة للحرس الثوري الإيراني؛ حيث أشار القرار إلى أن هذا النوع من الطائرات صُدر إلى إثيوبيا^(٢٠).

كما تلقت الحكومة الإثيوبية دعماً كبيراً من دولة الإمارات وصل إلى حد الدعم العسكري المباشر من سلاح الجو الإماراتي وخاصة في حروب الحكومة الإثيوبية ضد جبهة التيجراي في ٢٠٢٠ و٢٠٢١؛ ويأتي هذا الدعم الإماراتي لإثيوبيا في إطار مساعي الإمارات لتوسيع نفوذها في منطقة القرن الإفريقي وشواطئ البحر الأحمر وبنائها لعدد من القواعد العسكرية في هذه المناطق^(٢١).

ثالثاً- النزاع الإثيوبي مع دول الجوار في ضوء الحرب الأهلية:

في مقابل النجاحات الإثيوبية سالفة الذكر في استقطاب العديد من القوى الإقليمية لصالح دعم موقفها وتلقي دعم عسكري واقتصادي منها؛ تواجه إثيوبيا بعض النزاعات الحدودية والخلافات السياسية العميقة مع عدد من دول الجوار وعلى رأسها السودان والصومال ومصر. ففي مقابل

(٢٢) منى عبد الفتاح، ما حقيقة دعم السودان لجبهة تيغراي؟، انديبنديت عربية، ٢٠ مايو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3qvxxppa>

(٢٣) إثيوبيا: إسقاط طائرة كانت تحمل أسلحة لدعم جبهة تحرير تيغراي، العين الإخبارية، ٢٤ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/SiYFp>

(١٩) الحرب الأهلية الإثيوبية مساراتها واحتمالاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق.

(٢٠) عبد القادر محمد علي، حدود التنافس الإقليمي على النفوذ في إثيوبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٩ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://bit.ly/3d3JUoC>

(٢١) المرجع السابق نفسه.

وعلى الجبهة الصومالية؛ تواجه إثيوبيا نزاعاً حدودياً مع الصومال حول السيادة على إقليم أوغادين، وهو نزاع تستغله حركة شباب المجاهدين الصومالية لشن هجمات عسكرية ضد القوات الإثيوبية باعتبارها شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب^(٢٨). وفي العموم لا تحظى إثيوبيا بعلاقات جيدة مع الدولة والشعب في الصومال؛ وذلك نتيجة للسياسات الاستعمارية التاريخية التي مارستها إثيوبيا ضد الصومال وانتهاكها المتواصل لسيادة هذا البلد لدرجة احتلالها لها في إحدى المراحل التاريخية، وسعها لإفشال الحكومات الصومالية المتعاقبة خوفاً من صعود دور إقليمي قوي للصومال يهدد النفوذ الإقليمي لإثيوبيا، وخوفاً من وصول تيارات الإسلام السياسي للحكم في الصومال بما يهدد الأمن القومي لإثيوبيا^(٢٩). ونتيجة لهذه التحرشات الإثيوبية بالصومال؛ تعثرت بعض المصالح الاقتصادية مؤخراً داخل الصومال؛ بعد أن تدخلت الحكومة المركزية في الصومال لإفشال الاتفاق الثلاثي في مارس ٢٠١٨ بين حكومة أرض الصومال - غير المعترف بها دولياً- وإثيوبيا والإمارات، والذي حصلت بموجبه إثيوبيا على حصة تقدر بـ ١٩٪ من ميناء بربرة بأرض الصومال^(٣٠).

أما مصر فهي تضع ملف سد النهضة الإثيوبي على رأس أولويات سياساتها الخارجية وتسعى إلى وضعه على كافة جداول أعمال الفعاليات الدولية التي تشارك فيها^(٣١)؛ وهي مع ذلك تواجه موقفاً صعباً يتمثل في عدم امتلاكها أوراق ضغط كافية تمكنها من التأثير المباشر على السياسات الإثيوبية؛ حتى أن الحرب الأهلية الإثيوبية لا يبدو أنها تمثل فرصة كبيرة لمصر

هناك، ومنذ ذلك الحين تتكرر المناوشات العسكرية بين الطرفين على أراضي إقليم الفشقة الحدودي ذي الأراضي الخصبة^(٢٤).

وقد ازدادت حدة المناوشات العسكرية مؤخراً بسبب الخلاف السوداني الإثيوبي حول مشروع سد النهضة وبسبب الحرب الأهلية الإثيوبية التي تهم إثيوبيا فيها السودان بدعم المتمردين الإثيوبيين؛ ومؤخراً قامت القوات الإثيوبية بإعدام سبعة جنود ومدني سوداني كانوا أسرى حرب لدى القوات الإثيوبية؛ وقالت إثيوبياً تعليقاً على الحادث أن القوات السودانية اخترقت الأراضي الإثيوبية بدعم من جبهة التيجراي وأن القتلى سقطوا نتيجة مناوشات بين القوات السودانية وإحدى الميليشيات المحلية وليس بسبب اشتباكها مع قوات الجيش الإثيوبي^(٢٥).

من جهة أخرى يثور مؤخراً خلاف حدودي آخر مع إثيوبيا يتعلق بإقليم بني شنقول الذي يقام على أراضيه مشروع سد النهضة؛ ورداً على الادعاءات الإثيوبية بعدم عدالة الاتفاقيات "الاستعمارية" حول تقسيم حصص مياه النيل يلوح السودان بالمطالبة باسترداد سيادته على إقليم بني شنقول لكونه إقليمًا سودانيًا ومعظم سكانه من السودانيين وانتقلت سيادته إلى إثيوبيا في اتفاقيات ترسيم الحدود عام ١٩٠٢ في ظل الاحتلال البريطاني للسودان^(٢٦). ومن جهتها تهم إثيوبيا السودان بدعم وتحريض جبهة تحرير بني شنقول المتمردة داخل الإقليم والتي تطالب بانفصال بني شنقول عن إثيوبيا أو عودتها إلى السودان^(٢٧).

(٢٨) هجوم أوغادين.. نيران تهب على إثيوبيا من داخل الصومال، سكاى نيوز عربية، ٢٩ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١١ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3qrNuft>

(٢٩) أحمد عسكر، السياسة الخارجية الإثيوبية في عهد أبي أحمد .. الاستمرارية والتغير، مرجع سابق.

(٣٠) المرجع السابق نفسه.

(٣١) أماني الطويل، متلازمة الحرب الإثيوبية وسد النهضة، اندبندنت عربية، ٢ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3TZUv4H>

(٢٤) إثيوبيا والسودان: لماذا تجدد التوتر على الحدود بين البلدين؟، BBC عربي، ٢٧ يونيو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١١ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/pCu9b>

(٢٥) المرجع السابق نفسه.

(٢٦) السودان يلوح بفتح ملف منطقة «بني شنقول» موقع {سد النهضة}، الشرق الأوسط، ٢ مايو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3TWULBz>

(٢٧) منى عبد الفتاح، ما حقيقة دعم السودان لجبهة التيجراي؟، مرجع سابق.

الحكومة، فإن السيناريو الأرجح هو أن تستمر حكومة أبي أحمد في حكم إثيوبيا لفترة أطول، سواء بعد إنهاء الصراع والوصول لتسوية نهائية مع جبهة التيجراي أو بإلحاقها الهزيمة بجبهة التيجراي واستعادة سيطرتها على كامل الأراضي الإثيوبية، أو باستمرار النزاع دون وضع حد له ودون إحراز أي من الطرفين تقدمًا في معركته ضد الطرف الآخر.

أما السيناريوهات الأخرى والتي تتمثل في هزيمة أبي أحمد وعودة التيجرانين للحكم أو الانهيار الكامل للدولة الإثيوبية بفعل التدمير الذاتي الكامل الناتج عن الحرب الأهلية؛ فهي سيناريوهات مستبعدة من وجهة نظر الباحث؛ حيث إن مؤشرات الوضع الميداني لا تدل على إمكانية انهزام أبي أحمد أمام جبهة التيجراي في ظل ما يتلقاه من دعم إقليمي ودولي كبير، كما أن الأهمية الاستراتيجية للدولة الإثيوبية تحول دون إمكانية ترك القوى الدولية الكبرى لها لمواجهة مصير الانهيار؛ خاصة أن إثيوبيا شريك استراتيجي للقوى الكبرى في الحرب ضد الإرهاب في شرق إفريقيا.

وفي ضوء هذه المعطيات؛ لا تزال مصر تواجه مصيرًا مجهولًا بعد أن أصبح سد النهضة أمرًا واقعيًا لا تحول دون إتمام مهامه أية عقبات سياسية محتملة للحرب الأهلية الإثيوبية الحالية؛ وليس أمام مصر سوى استخدام كل ورقة ضغط متاحة من أجل الخروج بأقل الخسائر من عمليات تشغيل السد وملئه.

للتأثير في مشروع سد النهضة الذي أصبح أمرًا واقعيًا والذي هو مشروع قومي إثيوبي لا يختلف على ضرورة استكماله أي من الجماعات العرقية الإثيوبية؛ خاصة أن جبهة التيجراي التي تتزعم المعارضة في الوقت الحالي كانت هي صاحبة اليد الأولى في البدء بهذا المشروع عندما كانت على رأس السلطة في إثيوبيا^(٣٢)؛ ومن ثم فلا معنى لتقديم مصر أي دعم للمعارضة الإثيوبية على أمل التأثير في مشروع سد النهضة.

ومما يزيد الموقف المصري صعوبة هو إجماع القوى الإقليمية الكبرى على دعم الحكومة الإثيوبية واحتفاظهم بعلاقات اقتصادية وسياسية متميزة معها، بما فيها بعض الدول العربية مثل الإمارات بغض النظر عن التأثيرات السلبية التي تعانيها مصر جراء مشروع سد النهضة، وكذلك تركيا التي ربما ترمي إلى حيازة النفوذ في إثيوبيا بما يمكنها من امتلاك ورقة ضغط على مصر مستقبلاً عن طريق سد النهضة في ظل الخلافات السياسية الكبيرة القائمة بين مصر وتركيا خلال العقد الأخير. هذا فضلاً عن الدعم الإيراني لإثيوبيا في ظل علاقاتها الجيدة مع إسرائيل، في مفارقات لا تتكرر كثيرًا على الساحة الدولية^(٣٣).

خاتمة:

على الرغم من تعقد الوضع الداخلي في إثيوبيا في ظل الحرب الأهلية القائمة بين الحكومة وجبهة التيجراي؛ إلا أنه في ظل الدعم الإقليمي الواسع لحكومة أبي أحمد والترفع الغربي عن التدخل المباشر في إثيوبيا رغم نقدها للانتهاكات التي ترتكبها

(٣٢) عبد القادر محمد علي، حدود التنافس الإقليمي على النفوذ في إثيوبيا، مرجع سابق.

(٣٣) المرجع السابق نفسه.

تطورات الأزمة السياسية والدور الخارجي في السودان

عبد الرحمن طارق فهيم (*)

إشراف: مدحت ماهر (*)

٢٠٢٢ تطورات دالة في نموذج الأزمة السياسية الإفريقية العامة.

في هذا التقرير الموجز نحاول تسليط الضوء على مآلات الأزمة السودانية منذ الإطاحة بنظام عمر البشير في أبريل ٢٠١٩، وحتى الإطاحة بحكومة "عبد الله حمدوك"^(١) في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، ودخول الأوضاع السياسية في السودان في منعطف جديد؛ ضمن إطار نموذج الأزمة السياسية الإفريقية المشار إليه. ومن ثم يدور سؤال هذا التقرير حول: كيف تطورت الأزمة السياسية في السودان بين تحولات وتدافعات الداخل وتدخلات وتنافسات الخارج؟ ويمكن تقسيم التقرير إلى: أولاً - تطورات الأزمة من بعد نظام البشير إلى ما بعد حكومة حمدوك. ثانياً - دور الخارج في الأزمة السودانية وتحليل العلاقات والتفاعلات بين أطرافها. ثالثاً - أهم قضايا الصراع السياسي السوداني الكاشفة عن نموذج الأزمة.

أولاً - تطورات الأزمة من بعد نظام البشير إلى ما بعد حكومة حمدوك:

شهدت الأشهر الأولى ما بعد إسقاط نظام البشير مسارين أساسيين:

أولهما - مسار تفكيك النظام السابق وإزاحة رموزه وأتباعه من مؤسسات الدولة، وقد نتج عنه عددٌ من القرارات والفاعليات المتتالية والمباشرة؛ فقد صدر قانون تفكيك نظام البشير وإزالة التمكين في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩، بالإضافة إلى إيقاف معظم القيادات العليا للنظام؛ وعلى رأسهم الرئيس السابق

مقدمة:

تتسم نماذج الأزمة السياسية في القارة الإفريقية بعدد من السمات المشتركة: تعدد القوى المنخرطة في الأزمة، تراكم مستويات الأزمة وتداخل مجالاتها، التشابك بين الداخلي والخارجي في مجريات الأزمة، امتداد الأزمة زمانياً ومكانياً. وتعد الأزمة السياسية في السودان نموذجاً شارحاً للعديد من أنماط تلك الأزمات السياسية في القارة الإفريقية.

وعقب مسيرة ثلاثين عامًا (٣٠ يونيو ١٩٨٩-١١ أبريل ٢٠١٩) من الحكم العسكري ذي الخلفية الإسلامية بقيادة حزب المؤتمر الوطني وبزعامة عمر البشير على إثر انقلاب ١٩٨٩؛ لم تعبر هذه المسيرة عن أي نهوض حضاري استراتيجي أو تقدم اقتصادي ولا شهدت حراكاً سياسياً رشيداً ومنظماً، بل تكلفت بإكليل شوكٍ تمثل في انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١؛ ليفقد السودان "المتبقي" أكثر من ٦٠٪ من مصادر دخله المتحصلة من عوائد البترول التي أضحت من نصيب حكومة جنوب السودان، كما ختمت العقود الثلاثة بالعديد من الأزمات الداخلية المتتالية فأزمة الخبز والوقود والنقود التي اندلعت بسببها انتفاضة شعبية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، أطيح على إثرها بنظام البشير في ١١ أبريل ٢٠١٩ على يد نخبته العسكرية؛ عقب حراك ضاغط من قوى متنوعة فكرياً وتنظيمياً معارضة لنظامه، قادها تحالف باسم قوى إعلان الحرية والتغيير، وفي اتصال وثيق بتدخلات خارجية من أطراف مختلفة ومتنافسة. ثم شهدت السنوات الثلاث التالية ٢٠١٩-

(*) باحث في العلوم السياسية.

(*) المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) كانت قد تشكلت وفقاً لمخرجات الاتفاق السياسي بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير في ١٧ يوليو ٢٠١٩.

الانتقالية. وبناءً عليه، تشكل في ٢١ أغسطس ٢٠١٩ "مجلس السيادة" الذي أسندت إليه مسؤولية إدارة البلاد لمدة تسعة وثلاثين (٣٩) شهراً بالتشارك بين المدنيين والعسكريين^(٢)؛ بواقع خمسة أعضاء لكل فريق، إضافةً إلى شخصية وطنية، يتم التوافق عليها. كما جرى الاتفاق على أن ترؤس شخصية عسكرية المجلس في الفترة الأولى، ومدتها واحد وعشرون شهراً، في حين يتولى المدنيون رئاسة الثمانية عشر شهراً المتبقية؛ بناءً على نص الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، المصدق عليها من مجلس السيادة والوزراء في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠. وبعد توقيع الحكومة السودانية اتفاقاً للسلام يُنهي الصراعات المسلحة في إقليم دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، مُدِّدت الفترة الانتقالية لتستمر ٥٣ شهراً على أن تنتهي بإجراء انتخابات عامة في مطلع عام ٢٠٢٤، على أن يتسلم المكون المدني السلطة في أبريل ٢٠٢٢.

كذلك، نصّت الوثيقة الدستورية على تشكيل مجلس للوزراء، وسُيّي عبد الله حمدوك للمنصب. وشملت مهمات مجلس الوزراء كل الصلاحيات التنفيذية، إضافةً إلى صلاحيات مشتركة مع مجلس السيادة؛ بما فيها صلاحية التشريع. ونصّت الوثيقة أيضاً على تشكيل مجلس تشريعي تحظى قوى "إعلان الحرية والتغيير" بنسبة ٦٧٪ من أعضائه (الأعلى من الثلثين)، في حين تحوز القوى الأخرى النسبة المتبقية^(٣).

• حكومة حمدوك الأولى ... من التشكل إلى

الانقلاب

جاءت حكومة عبد الله حمدوك التي تشكلت تتويجاً لتفاوض والاتفاق بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري

السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان (٣ أكتوبر ٢٠٢٠)، المصدر: عادل عبد الرحيم، السودان.. تمديد المرحلة الانتقالية ١٤ شهراً، وكالة الأناضول، ٣ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/bU4br>

(٣) مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان، تقدير موقف، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، ١٩ أكتوبر ٢٠٢١، ص ١.

نفسه، ثم العمل على تغيير قيادات المؤسسة العسكرية والأمنية والقضائية والإدارية لإخراج أنصار النظام منها. وقد أظهر بعض رموز النظام السابق نوعاً من المقاومة والرفض ولو خطابياً، وتأثر هذا المسار بالصراعات والتجاذبات بين عنصري السلطة الجديدة: المكون العسكري متمثلاً في المجلس العسكري الانتقالي، والمكون المدني متمثلاً في قوى الحرية والتغيير.

وثانئهما - تنظيم المرحلة الانتقالية لبناء وتشكيل نظام جديد بديل من خلال التفاعل والتفاوض بين القوى المدنية والقوى العسكرية، وما يحيط بها من قوى قبلية وحركات انفصالية، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية. وقد حدد اتفاق "الوثيقة الدستورية" في ٢١ أغسطس ٢٠١٩ خطوات هذا المسار من حيث تقاسم السلطة والصلاحيات وتصور إنهاء المرحلة الانتقالية.

وقد مر كلا المسارين بعدة مراحل وتطورات، كثرت فيها الأزمات والصراعات بين كافة المكونات؛ محدثةً انقلاباً ونكوصاً عن المستهدف منهما؛ بسبب العثرات الأساسية للمسار العام والتناقضات المستبطنة في المشهد السياسي إبان مرحلة الثورة وعقب إزالة نظام حكم البشير، بالإضافة للحضور الإقليمي والدولي المتنامي في مجريات الأحداث، بصور غير متناسقة.

• اتفاق ما بعد نظام البشير

بعد مرور أربعة أشهر على سقوط نظام البشير، توصلت قوى إعلان الحرية والتغيير، التي قادت الحراك الثوري، إلى اتفاق مع المجلس العسكري الانتقالي، الذي تولى مسؤولية الحكم بعد إطاحة البشير، حول "وثيقة دستورية" لإدارة المرحلة

(٢) تم تعديل الوثيقة الدستورية لتشمل تمديد المرحلة الانتقالية نحو ١٤ شهراً، بعد تصديق مجلسي السيادة والوزراء في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠، وشملت أبرز البنود المعدلة في الوثيقة، تمديد الفترة الانتقالية لبيدأ حساب مدتها (٣٩ شهراً)، من تاريخ توقيع اتفاق جوبا لسلام السودان في أكتوبر الماضي، بعد أن كان حسابها بنفس المدة منذ أغسطس/آب ٢٠١٩. كما تضمن التعديل تشكيل مجلس السيادة من ١٤ عضواً، بينهم ٥ أعضاء مدنيين تختارهم "قوى الحرية والتغيير"، و٥ أعضاء يختارهم المكون العسكري، وعضو مدني يتم اختياره بالتوافق، و٣ أعضاء تختارهم أطراف العملية

البرهان وتنتياهو في فبراير، واعتراض مجلس الوزراء بسبب عدم معرفته باللقاء. فقد نصّت الوثيقة الدستورية على أن العلاقات الخارجية هي اختصاص السلطة التنفيذية، وليس المكون العسكري. وبرزت آخر تلك الخلافات خلال تشكيل مجلس شركاء الفترة الانتقالية الذي رفضه مجلس الوزراء من ناحية الاختصاصات والصلاحيات؛ حيث اعتبرت الحكومة أن المجلس -بصيغته المطروحة- يمثل التفافاً على الثورة، ومسعىً لتعزيز تمركز المكون العسكري في قلب السلطة. ومن الناحية الاقتصادية، استمرت مطالبات الحكومة -ومحاولات الضغط من قبل حلفائها الخارجيين- بضرورة سيطرتها على أموال وأصول الأجهزة الأمنية، ويدخل في ذلك الشركات العسكرية وملحقاتها. فقد طالبت اللجنة الاقتصادية لقوى الحرية والتغيير بضرورة سيطرة وزارة المالية الكاملة على المال العام، وتجريم التجنّب، وضم الشركات العسكرية والأمنية و"الرمادية" لولاية المال العام، وفرض الضريبة النوعية والتصاعدية، وتعديل ضريبة شركات الاتصالات إلى ٦٠٪ من أرباح الأعمال، وكذلك بضرورة سيطرة الحكومة على: صادرات الذهب، أموال الطيران المدني، إدارة البورصات، وإرجاع شركات المساهمة العامة، إضافة إلى خفض الإنفاق الحكومي الاستهلاكي^(٥).

وفي ٢٢ يونيو ٢٠٢١، تقدم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بمبادرة تحت عنوان "الأزمة الوطنية وقضايا الانتقال- الطريق إلى الأمام": بهدف وضع أسس تسوية سياسية شاملة، تشمل توحيد الجبهة المدنية والعسكريين، وإيجاد رؤية مشتركة بينهما للتوجّه صوب إنجاح المرحلة، كما تناولت المبادرة: إصلاح القطاع الأمني والعسكري، قضايا العدالة، قضايا الاقتصاد، ملف السلام، تفكيك نظام ٣٠ يونيو، محاربة الفساد، والمجلس التشريعي الانتقالي. ويأتي على رأس القضايا التي قدمها حمدوك في المبادرة: قضية إصلاح القطاع الأمني والعسكري، وقد أكد أنها

بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان؛ لكي تعبر عن قوة دفع المرحلة الانتقالية وتناقضاتها. وتولى حمدوك مهامه في أغسطس ٢٠١٩، وأعلن في ٨ فبراير ٢٠٢١ اكتمال تشكيل حكومته الجديدة، وكان على رأس ملفات اهتمامها: الأزمة الاقتصادية، والتي كانت سبباً مباشراً في التظاهر ضد البشير؛ فضلاً عن الملفات المتعلقة بالسلام والتحول الديمقراطي. وعُلقت آمال قوى التغيير على حكومة حمدوك لإتمام عملية الانتقال الديمقراطي، وإخراج الاقتصاد السوداني من أزمته. ولكن حتى خروج حمدوك من السلطة، فيمكن القول إن أهم ما أنجزته حكومته يتمثل في: رفع اسم السودان رسمياً من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب وذلك في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠، بالإضافة لاتفاقية السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (فرع الشمال) في ٢٨ مارس ٢٠٢١ في جوبا (عاصمة جنوب السودان) لتشكل الاتفاقية إطار المفاوضات السياسية مع الحركات المسلحة في سياق إنهاء الصراعات المسلحة في البلد. إلا أن الحكومة أخفقت تحقق الأهداف الاستراتيجية للمرحلة الانتقالية؛ بسبب الخلافات بين مكونات المشهد السياسي، وافتقاد تصور متكامل وقابل للتطبيق لإدارة المرحلة الانتقالية. واتضح أنه منذ مجيء حمدوك وهو يراهن بصفة أساسية على حشد التأييد الدولي لدعم السودان للخروج من الأزمة الاقتصادية؛ فقام في نهاية ٢٠١٩ بعدة زيارات دبلوماسية إلى واشنطن والعواصم الأوروبية لجلب الدعم للسودان، وانخرط في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض ومساعدات؛ بيد أن الدعم جاء ضعيفاً، بجانب عجز حمدوك عن اتخاذ قرارات مصيرية في ظل عدم امتلاكه لأدوات قوة في مواجهة المكون العسكري^(٤).

فعلى سبيل المثال: في ظل مساعي حمدوك لتعزيز السيطرة الحكومية على مجريات الأمور، برزت خلافات حادة بينه وبين رئيس المجلس السيادي "البرهان"، كان أولها بعد لقاء

(٥) المصدر السابق.

(٤) إسلام خليفة، السودان ما بعد البشير: خرائط الفواعل الداخلية، المعهد المصري للدراسات، ٦ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/BWWtT>

السياسية من قبل العسكريين؛ فخلال أكتوبر ٢٠٢١؛ ارتفعت نبرة التصعيد لدى العسكريين حيال الأزمة؛ إذ أكد البرهان -في لقاءاته مع الوحدات العسكرية- موقفه القاطع بضرورة حلّ الحكومة وتوسيع قاعدة المشاركة فيها. وكان قد بدأ باتخاذ خطوات تصعيدية؛ إذ أصدر عدة قرارات في ١٢ أكتوبر ٢٠٢١، كرّست سلطة المكون العسكري، وكشفت عن أنه الحاكم الفعلي للبلاد. وشملت الإجراءات: حظر سفر مسؤولي لجنة إزالة التمكين؛ ومن بينهم نائب رئيس اللجنة وعضو مجلس السيادة محمد الفكي سليمان. وأشارت تقارير أخرى إلى منع خالد عمر يوسف- وزير شؤون مجلس الوزراء من دخول مقرّ القيادة العامة للقوات المسلحة عندما كان بصحبة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، كما وُضعت قنوات التلفزيون السودانية والقنوات التابعة للولايات يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٢١ تحت حراسة القوات المسلحة^(٨).

وما كان سجالاتٍ وتلويحا استحال انقلاباً كاملاً من قبل قادة الجيش؛ ففي الـ ٢٥ من أكتوبر ٢٠٢١؛ قرر البرهانُ تجميدَ كلِّ بنود الوثيقة الدستورية ذات الصلة بالشراكة بين العسكر والمدنيين، كما فرض البرهانُ وقتها حالة الطوارئ، ووضع وزراء ومسؤولين قيد الاحتجاز؛ بمن فيهم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، في خطوة وُصفت على نطاق واسع بأنها "انقلاب"، في حين برّرها البرهان حينها بالحاجة لـ "إجراءات تصحيحية" تُنهي سيطرة أحزاب بعينها على السلطة، وتوسّع دائرة المشاركة السياسية. وتعمّد البرهانُ حينها بتشكيل حكومة كفاءاتٍ مستقلة، وتحقيق متطلبات العدالة والانتقال، وتشكيل مفوضية لوضع الدستور، وأخرى للانتخابات، ومجلس للقضاء

يجب ألا تقتصر على العسكريين، ويجب مشاركة المجتمع السياسي والمدني في رؤية الإصلاح. وقد لاقت المبادرة ترحيباً من كيانات عديدة كالجمهورية الثورية، حزب الأمة القومي، وتحالف الحرية والتغيير، إلا أن المكسب الأهم لحمدوك بدا في التأييد الدولي للمبادرة من خلال الأمم المتحدة وواشنطن؛ وهو ما دفع الجيش ورياسة قوات الدعم السريع للتوحد -ولو مؤقتاً- للوقوف أمام هذه المبادرة. هذا بينما تمسك "حزب البعث السوداني" بمبادرة اللجنة الفنية لإصلاح الحرية والتغيير، وأعلن "نداء السودان" تكوين لجنة لدراسة جميع المبادرات المطروحة على الساحة السياسية؛ بما فيها مبادرة رئيس الوزراء^(٦).

• حكومة حمدوك الثانية ... من الانقلاب إلى الاستقالة

في ٢١ سبتمبر ٢٠٢١؛ أعلنت السلطات السودانية أنها أحبطت محاولة انقلاب، وقد تصاعد على إثرها التوتر بين المكونين العسكري والمدني بالسلطة الانتقالية؛ بسبب انتقادات وجهتها قيادات عسكرية للقوى السياسية، على خلفية إحباط محاولة الانقلاب هذه. ويؤكد القادة المدنيون أن الحادث هو مجرد مثال آخر على الحاجة الملحة لإصلاح قطاع الأمن. في حين أشار القادة العسكريون (البرهان وحميدي) إلى أن انشغال القوى السياسية بالصراع على السلطة والمناصب، وسوء الإدارة المدنية للاقتصاد يوفر أرضاً خصبة لمحاولات الإطاحة بالحكومة. في الوقت نفسه، يوفر بعض الجوار الإقليمي المضطرب في السودان فرصة كبيرة للجيش للإصرار على أن التهديدات الوشيكة تتطلب منه البقاء في قلب الدولة^(٧).

وبدا من تلك الانتقادات والسجلات بين المكونين العسكري والسياسي أن هناك مساعي إلى تغيير المعادلة

(7) Michelle Gavi, Thwarted Coup Signals Dangerous Times for Sudan's Transition, CFR, September 27, 2021, Accessed:8 October 2022, available at: <https://on.cfr.org/3xStiax>

(٨) مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان، مصدر سابق، ص: ٤.

(٦) نص مبادرة رئيس الوزراء: (الأزمة الوطنية وقضايا الانتقال-الطريق للأمام)، سونا، تاريخ النشر ٢٢ يونيو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/TKf5R>

مجلس السيادة الانتقالي مشرفاً على تنفيذ مهمات الفترة الانتقالية وإدارتها بموجب إعلان سياسي يحدد إطار الشراكة بين: القوى السياسية والمدنية، والمكون العسكري، والإدارة الأهلية، ولجان المقاومة، والشباب، والمرأة، والطرق الصوفية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والإسراع في تكوين مؤسسات الحكم الانتقالي، وإطلاق حوار موسّع من أجل قيام المؤتمر الدستوري، وإعادة هيكلة لجنة تفكيك نظام الرئيس البشير ومراجعة عملها، والعمل على بناء جيش قومي موحد^(١٠).

ومع أن الاتفاق يُعيد رئيس الحكومة المقال إلى السلطة، كما أنه يستأنف خيار الشراكة بين العسكريين والقوى المدنية، إلا أنه يستجيب لأهم مطالب المجلس العسكري، ويكرّس إلغاء الدور المحوري لقوى إعلان الحرية والتغيير في إدارة المرحلة الانتقالية. فضلاً عن كون الاتفاق نصّاً على استبدال التمثيل السياسي في الحكومة بالتمثيل التكنوقراطي، فإنه يكرس استمرار رئاسة العسكريين للمجلس السيادي بدل تمرير الرئاسة للقوى المدنية كما كان مقرراً في ١٩ نوفمبر ٢٠٢١. ومن الواضح أن عدداً من المواد الأساسية في الوثيقة الدستورية لسنة ٢٠١٩ قد أُلغيت؛ وهي في عمومها تتعلق بحصّة قوى إعلان الحرية والتغيير في المؤسسات الانتقالية^(١١).

وقد شكّل الاتفاق مفاجأة لبعض قوى الثورة والمتظاهرين الذين كانوا يساندون حمدوك، ويهتفون له ضد الانقلاب الذي أطاح بحكومته، وعدّه بعضهم "خيانة". أما ردود أفعال القوى السياسية، فقد جاءت متباينة إزاء الاتفاق ما بين معارض ومؤيد. ويمكن تصنيف المعارضين في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى- رفضت الاتفاق جملة وتفصيلاً ودانته، ورفضت التعامل مع أطرافه. ويبرز هنا عدد من القوى

العالي، ومحكمة دستورية، ومجلس نيابي، وحدد لإنجاز ذلك كله شهراً واحداً^(٩).

وبناء على تلك الإجراءات، ومنذ ٣٠ أكتوبر شهدت شوارع السودان مظاهرات حاشدة خرج فيها آلاف السودانيين من غير انقطاع؛ تعبيراً عن رفض قطاعات واسعة من السودانيين انقلاب البرهان، رغم تصدي أجهزة الأمن لها وسقوط عشرات القتلى وآلاف المصابين، وفقاً لإحصائيات لجان طبية؛ حيث عبّر كلٌّ من المجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير وحزب الأمة القومي، وتجمّع المهنيين (جناح الأصم) في بيانات متفرقة عن رفضهم القاطع للانقلاب العسكري وما تمخض عنه من إجراءات، وطالبوا بعودة المؤسسات التي جرى حلّها، وإطلاق سراح المعتقلين، ومحاكمة الانقلابيين، وإعلان العصيان المدني. وبخلاف تلك المواقف أعلنت قوى الحرية والتغيير (مجموعة الميثاق الوطني) عن دعمها ما قام به البرهان، فيما أعلن الحزب الشيوعي -الذي انسحب من قوى الحرية والتغيير- رفضه الانقلاب ودعا إلى مقاومته، فتشرذمت المواقف بين أكثر من اتجاه.

ومع تتابع الضغوط والوساطات المحلية والدولية توصلت القوى المتصارعة إلى اتفاق بين الفريق أول عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء المقال حمدوك يوم ٢١ نوفمبر ٢٠٢١، واشتمل الاتفاق على نحو ١٤ بنداً؛ أهمها: التأكيد على أن الوثيقة الدستورية لسنة ٢٠١٩ وتعديل ٢٠٢٠ هما المرجعية الأساسية لاستكمال الفترة الانتقالية، مع مراعاة الوضعية الخاصة بشرق السودان، وتعديل الوثيقة الدستورية بالتوافق بما يضمن مشاركة سياسية شاملة، والتأكيد على الشراكة القائمة بين المدنيين والعسكريين، وتشكيل حكومة كفاءات، وأن يكون

(١٠) المشهد السياسي في السودان بعد اتفاق نوفمبر، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، ٧ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3MxosWB>

(١١) مستقبل الوضع السياسي في السودان، مركز الإمارات للسياسات، ٨ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3C3rMnx>

(٩) مزدلفة عثمان، حميدتي يثير الغبار.. اعتراف صريح بفشل "الانقلاب" فهل تتعقد الأوضاع في السودان؟، الجزيرة نت، ٢ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3r3AGMm>

أسس الاتفاق لمرحلة جديدة لم تُعد فيها قوى إعلان الحرية والتغيير الشريك الأوحيد للعسكريين. ومن هنا أتى رفض الحكومة المدنية السابقة للاتفاق؛ بما عكسته استقالة ١٢ من أبرز عناصرها، وكذا الانتفاضة الاحتجاجية المستمرة في الشارع التي ذهب ضحيتها قتلى وجرحى كما سبق ذكره. ومع أن حمدوك حاول استعادة ثقة قيادات قوى الحرية والتغيير، إلا أنها رفضت الحوار معه، رافعة شعار "لا تفاوض، ولا مساومة، ولا شراكة مع الانقلابيين"^(١٣).

ومع استمرار تصاعد الاحتجاجات من قبل قوِي المعارضة الذين اتهموا حمدوك بخيانة الثورة بقبول اتفاقٍ معيبٍ، كما واصلت قوات الأمن اعتقال النشطاء واستخدام العنف الوحشي لتفريق الاحتجاجات، وقتلت أعداداً من المتظاهرين منذ عودة حمدوك إلى الحكومة، بالإضافة لرفض الجيش تعيينه مسؤولين رئيسيين في الوزارات الحكومية، أعلن عبد الله حمدوك في ٢ يناير ٢٠٢٢ استقالته من رئاسة الوزراء، في خطاب بمناسبة عيد استقلال البلاد؛ مشيراً إلى فشل جهوده لإحداث إجماع سياسي وطني، نتيجة لإعاقة جهوده الرامية إلى تشكيل حكومة جديدة، ومحاولة المكون العسكري لجم صلاحياته؛ خرقاً للالتزام الذي قطعه البرهان على نفسه بموجب اتفاق الإطار المعقود في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢١.

خسر حمدوك قسطاً مهماً من مصداقيته في أوساط المعسكر المتنوع المؤيد للديمقراطية، والمنقسم على نفسه في أحيان كثيرة؛ بسبب قبوله شروط البرهان للعودة إلى توي رئاسة الوزراء؛ ما بدا وكأنه يضفي شرعية على الانقلاب. بيد أن تلك الاستقالة حملت العسكريين -البرهان وحلفاءه- المسؤولية الكاملة عن إدارة البلاد. ومع ذلك، يبدو البرهان مصمماً على خلق واجهة مدنية، يأمل منها أن تيسر له إضفاء الشرعية على

السياسية في المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير؛ خاصة أحزاب المؤتمر السوداني، والتجمع الاتحادي، وحزب البعث العربي-الأصل؛ وهي قوى كانت مشاركة في حكومة حمدوك المقالة، إلى جانب تجمع المهنيين بجناحيه. وطالبت هذه المجموعة بمحاكمة "الانقلابيين". لا ترفض أحزاب هذه المجموعة الوثيقة الدستورية، ولا ترفض أيضاً مشاركة العسكريين في العملية الانتقالية، ولكنها لا تقبل بالاتفاق الأخير وبالأخص لا تولي ثقة بالشخصيات التي قادت الانقلاب.

المجموعة الثنائية- يمثلها "حزب الأمة القومي" الذي عبر أعضاؤه عن آراء متباينة، عكست وجود تيارات مختلفة داخله. فقد شاركت قيادات من الحزب ممثلةً في رئيس الحزب وأمينه العام في لجنة الوساطة التي توصلت إلى الاتفاق، لكن قيادة الحزب اضطرت إلى الانسحاب من حفل التوقيع على الاتفاق؛ بسبب المعارضة القوية له في صفوف الحزب.

المجموعة الثالثة- ترفض الاتفاق، والوثيقة الدستورية، والحكومة التي سيشكلها حمدوك. ويمثل هذه المجموعة "الحزب الشيوعي". ويقف مع هذا الخط السياسي جناح في تجمع المهنيين يتماهى مع مواقف الحزب الشيوعي. وترفض هذه المجموعة مشاركة العسكريين في السلطة تماماً، وتصر على نقل الحكم للمدنيين.

أما في جانب المؤيدين للاتفاق، فتبرز الحركات المسلحة الموقّعة على اتفاق جوبا للسلام. وقد أكد الاتفاق على تنفيذ اتفاقية جوبا وضمن حصص هذه الحركات في مجلس السيادة والوزراء. وأيدته أيضاً أحزاب من المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، وعدته خطوة مهمة؛ مثل: الحزب الوطني الاتحادي الذي يرأسه يوسف محمد زين؛ والحزب الناصري-تيار العدالة الاجتماعية ويرأسه ساطع الحاج، وحركة "حق" برئاسة أحمد شاكر، وكذلك قيادات من الإدارات الأهلية وزعماء طرق صوفية^(١٢).

(١٢) المشهد السياسي في السودان بعد اتفاق نوفمبر، مصدر سابق.

(١٣) مستقبل الوضع السياسي في السودان. مركز الإمارات للسياسات، مصدر سابق.

حكومة تنفيذية (حتى وقت كتابة هذا التقرير)، كما لم يظهر مؤشر للسعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية، بل زادت الانتهاكات ضد المحتجين السلميين، في حين لا تزال المؤسسات العدلية والنيابية معطلة. علاوة على ذلك كله، ازدادت الأحوال العامة سوءاً، وتشير كافة المؤشرات إلى تراجع في الأحوال المعيشية مع استمرار موجات الغلاء وتنامي الانفلاتات الأمنية؛ لا سيما في أقاليم دارفور والنيل الأزرق وشرق البلاد. كما تتابعت تصريحات كلٍّ من البرهان وحميدي التي تُظهر زهد العسكريين في السلطة وأنهم سيسلمونها حال حدوث توافق سياسي أو عُقدت انتخابات^(١٦). وفي خطاب للبرهان في ٤ يوليو الماضي (٢٠٢٢) أعلن عدم مشاركة الجيش في الحوار الوطني الذي نظّمته الآلية الثلاثية (التي نتجت عن توحيد ثلاث مبادرات أممية ودولية) لإفساح المجال للقوى السياسية والثورية والمكونات الوطنية لتشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة تتولى إكمال مطلوبات الفترة الانتقالية، وأنه بعد تشكيل الحكومة التنفيذية، سيتم حل مجلس السيادة وتشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة من القوات المسلحة والدعم السريع. وفي سياق آخر صرح حميدي بأن ما قام به البرهان (٢٥ أكتوبر ٢٠٢١) لم يفشل في إحداث التغيير، وأنه إذا كان خروج القوات النظامية من المشهد السياسي سيتسبب في نهضة السودان فإنهم ملتزمون

الحكم العسكري محلياً وعلى تأمين عودة تدفق المعونات والائتمانات الدولية^(١٤).

• الفراغ السياسي عقب استقالة حمدوك

مع استقالة حمدوك من رئاسة الوزراء، دخل المشهد السوداني في حالة فراغ سياسي فشلت معه عديد من مساعي الوسطاء الدوليين والمحليين لرأب الصدع بين العسكر والمدنيين وعلى رأسهم ائتلاف الحرية والتغيير. وبرز في هذا الفراغ عدد من المسارات والتفاعلات بين أطراف الأزمة في الداخل، بالإضافة لتفاعلات وتدخلات الخارج وتعاطيه مع الأزمة وأطرافها، إلا أن الصورة الكاملة لهذا الفراغ أعادت عملية الانتقال الديمقراطي والأزمة السياسية السودانية إلى المربع الأول، فنجد أن:

- تجمع قوى الحرية والتغيير وتجمع المهنيين تمسكا بخيار الرفض التام للحكم العسكري، ورفع سقف مطالبهم بالدعوة لرحيل العسكر من السلطة وتسليمها كاملة للمدنيين، طارحين رؤية متكاملة؛ أساسها: "إنهاء الانقلاب" وفق إجراءات وترتيبات محددة، معتمدين على التظاهرات والفعاليات الاحتجاجية وفق جدول تصعيدي منذ انقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ - وحتى الآن - بوصفها أداة ضغط، كما دعت إلى عصيانٍ مدنيٍّ إلا أنه لم يلقَ تأييداً كبيراً^(١٥)، وظلت في سجال وتردد حول المشاركة في مسارات التفاوض لحل الأزمة برعاية أممية ودولية.

- أما القادة العسكريون: فقد أكد البرهان أنهم لن يسلموا الحكم إلا لحكومة توافق موسعة تحظى بإجماعٍ شعبيٍّ واسعٍ وسلطةٍ منتخبةٍ؛ وهو ما يبدو بعيد المنال حتى اللحظة، كما أن الوعود التي برر بها البرهان انقلابه في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ لم تتحقق بشكلٍ فعليٍّ، واستمرت البلاد بدون

(١٦) البرهان: لا أريد حكم السودان.. ويدافع عن التطبيع مع الاحتلال، عربي ٢١، ١٢ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3CfeAx3>

(١٤) يزيد الصايغ، استقالة رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، مركز مالكوم-كير كارنيجي للشرق الأوسط، ١٠ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3BHLiWb>
(١٥) أسواق الخرطوم تتجاهل دعوات العصيان على خلفية قمع المظاهرات، عربي ٢١، ٢٠ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3CqJDPx>

وفي ١٢ أبريل الماضي، طرحت الآلية الثلاثية (للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية بدول شرقي أفريقيا "إيغاد") أربعة محاور أساسية لحل الأزمة بالسودان؛ عبارة عن: "ترتيبات دستورية، وتحديد معايير لاختيار رئيس الحكومة والوزراء، وبلورة برنامج عمل يتصدى للاحتياجات العاجلة للمواطنين، وصياغة خطة محكمة ودقيقة زمنياً لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة". وبحث "الآلية الثلاثية" مع المكون العسكري في السلطة السودانية، دفع عملية الحوار السياسي لإخراج البلاد من أزمتها؛ لينتج عن هذا لجنة عسكرية للحوار الوطني مؤلفة من ثلاثة أعضاء. تضم اللجنة الثلاثية العسكرية للحوار الوطني إلى جانب "حميدتي" عضوي مجلس السيادة: شمس الدين كباشي، وإبراهيم جابر، كما اتخذ البرهان -لاحقاً- عدداً من الإجراءات بهدف بناء الثقة والتهديئة، وتهيئة المناخ للحوار بين الأطراف السودانية إبان الذكرى الثالثة للانقلاب على نظام البشير في إبريل ٢٠١٩. فقد أطلقت السلطات سراح عشرات المعتقلين السياسيين من أحد السجون الموجودة في العاصمة الخرطوم في أبريل ٢٠٢٢^(١٩). إلا أن بقاء العسكريين في هذه المفاوضات أو الحوارات لم يدم طويلاً، فقد أعلن البرهان في ٦ يوليو ٢٠٢٢ عدم مشاركة المؤسسة العسكرية في مفاوضات الحوار الوطني الجارية؛ لإفساح المجال للقوى السياسية والثورية، وتشكيل حكومة من الكفاءات الوطنية المستقلة تتولى إكمال متطلبات الفترة الانتقالية.

- مبادرة مجلس حكماء السودان: تم توحيد جهود ٣٥ مبادرة لحل الأزمة الراهنة، في "وثيقة السودان الدستورية ٢٠٢٢"؛ بهدف التوصل إلى إعادة صياغة الوثيقة الدستورية، والترتيب لعقد مؤتمر للتوقيع عليها بعد مشاورات مع الاتحاد

بذلك^(١٧). وكان البرهان قد أعفى جميع الأعضاء المدنيين من مناصبهم في المجلس لحين تشكيل الحكومة التنفيذية^(١٨).

- وفي أحد جوانب المشهد المتأزم منذ الانقلاب قرر البرهان تجميد عمل لجنة تفكيك نظام البشير، كما أطلق سراح عدد من رموز نظام البشير، كما تدخلت أطراف عدة محلية ودولية وأممية لحل الأزمة السياسية السودانية بتقديم مبادرات ومسارات تفاوض وتسوية، إلا أنها -وحتى كتابة هذا التقرير- لم تُفض إلى جديد في الساحة السودانية.

• مبادرات التفاوض والتسوية

مع تصاعد الأزمة السياسية السودانية منذ إجراءات ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ ثم استقالة حمدوك في ٢ يناير ٢٠٢٢؛ دخل المشهد السياسي السوداني في نفق من الاضطرابات والصراعات وانسداد في الأفق السياسي بين قوى انتفاضة ١٩ ديسمبر والعسكريين، وحاولت عدة أطراف محلية ودولية وأممية إنهاء الأزمة والعودة إلى مسار الحكم المدني الديمقراطي والوصول لصيغة لتحريك الأزمة السودانية من مأزقها عبر عدد من المشاورات والمبادرات والمواثيق والمشاريع الدستورية:

- مشاورات الآلية الثلاثية: أجرت بعثة الأمم المتحدة لدعم الانتقال في السودان "يونتاميس" مشاورات أولية مع أطراف الأزمة السودانية بين ٨ يناير و ١٠ فبراير الماضيين (٢٠٢٢)؛ بهدف إطلاق عملية سياسية شاملة بين الأطراف السودانية لحل أزمة البلاد، مع مختلف الفاعلين السياسيين السودانيين. وأجرت البعثة لقاءات مع "قوى إعلان الحرية والتغيير" و"الحزب الشيوعي" و"حزب المؤتمر السوداني" و"تنسيقية لجان المقاومة" (مجموعات شعبية من منظمة للاحتجاجات)، ومجموعات نسائية، وقوى المجتمع المدني^(١٩).

(١٩) "المائدة المستديرة" بالسودان يوصي باستكمال الفترة الانتقالية، عربي ٢١، ١٤ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3ym4Pef>

(٢٠) السودان يطلق سراح عشرات المعتقلين السياسيين.. ما الهدف؟، عربي ٢١، ٢٢ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3dOYINB>

(١٧) حميدتي: لم ننجح في التغيير وأصبحنا في وضع أسوأ، عربي ٢١، ٢ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3C4XGzK>

(١٨) البرهان يعفي جميع الأعضاء المدنيين بمجلس السيادة السوداني، عربي ٢١، ٦ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3fECXev>

- أطلقت لجان المقاومة الشعبية ميثاقاً سياسياً يهدف إلى "محاسبة الضالعين في انقلاب ٢٥ أكتوبر من المدنيين والعسكريين، وإلغاء الوثيقة الدستورية، ومراجعة الاتفاقيات المبرمة والمراسيم الصادرة منذ الحادي عشر من نيسان/أبريل ٢٠١٩^(٢٤).

- كما أصدرت اللجنة التسييرية لنقابة المحامين السودانييين مشروع دستور أعدته ونشرته، وكان من بنود الوثيقة التأكيد على ضرورة إسقاط الانقلاب العسكري، والقضاء بشكل تام على الانقلابات العسكرية وحكم القائد الفرد وعنف الدولة. واستلهم معدو الوثيقة مشروعهم من جميع مبادرات قوى الثورة وموائق لجان المقاومة الشعبية، مؤكّدين أن المواطنة أساس للحقوق والواجبات، وأن ذلك يشرعن الحكم المدني الديمقراطي، مع الالتزام بتفكيك نظام الرئيس السابق عمر البشير. ورحبت جهات عدة بمشروع الدستور الذي تقدمت به النقابة؛ حيث وجدت الوثيقة ترحيباً من قبل نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو "حميدتي"، وكان ترحيبه أول رد فعل من المكون العسكري. كذلك رحبت بالوثيقة الدول التسع التي وجهت دعوات للحوار بين الفرقاء، واعتبرت أن "أي اتفاق سياسي لن يحمل أي مصداقية إن لم يكن شاملاً أو يلقي ترحيباً وتأييداً من قاعدة شعبية واسعة". مدنيا -ووفقاً لوسائل إعلام سودانية- رحبت قوى سياسية بالمشروع الدستوري الجديد، وخاصة الأحزاب الرفضية لمشاركة الجيش في

الأفريقي، وقوى سياسية وأربعة تحالفات ضمت أكثر من (٢٠٠) جهة حزبية وطريقة صوفية^(٢١).

- مبادرة "نداء أهل السودان": وهي مبادرة أطلقها الشيخ الطيب الجدّ وإحدى المبادرات الأهلية، ويعتبرها أنصار النظام السابق مخرجاً لأزمات السودان. وقد حشد لها الكثير من الطرق الصوفية والإدارات القبلية لأواسط وشمال السودان ومؤيدي المجلس الانتقالي. وتمثل كيانات سياسية وحركات مسلحة تدعو إلى الحوار والوفاق حول القضايا الوطنية، وتدعم بقوة مبادرة الشيخ الطيب الجد لقطع الطريق على قوى الحرية والتغيير- المجلس المركزي ولجان المقاومة، والقوى الثورية المدنية التي تسعى لإعلان دستور انتقالي وإعلان حكومة مدنية من طرف واحد وتجد نوعاً من تأييد إقليمي ودولي؛ ويصفها معارضون بأنها جاءت لقطع الطريق على مبادرة ممثل الأمم المتحدة فوكلر، التي توقفت عقب انسحاب المجلس العسكري منها، ويعتبرونها تدويراً للنظام القديم^(٢٢). وتتحالف "قوى إعلان الحرية والتغيير- مجموعة التوافق الوطني" مع المكوّن العسكري في السودان وتدعم قرارات البرهان.

أما من جهة معارضي الحكم العسكري؛ فقد قدم عدد من القوى المناهضة للحكم العسكري من قوى ١٩ ديسمبر عدداً من المبادرات لحل الأزمة أو رسم مسار انتقالي جديد:

- في ٢٧ مارس الماضي، أعلنت "الجمية الثورية"، مبادرة لحل الأزمة السياسية، تشمل مرحلتين: الأولى- تشكيل حكومة تدير الفترة الانتقالية، والثانية- حوار بين الفرقاء السياسيين حول نظام الحكم والدستور والانتخابات^(٢٣).

(٢٣) مجلس السيادة السوداني يسعى لتشكيل حاضنة مدنية.. هل ينجح؟، عربي ٢١، ٢٢ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3ftvuiF>

(٢٤) ميثاق سياسي جديد بالسودان.. والجيش ينفي تغييرات بالقيادة، عربي ٢١، ٢٦ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3dNPdZL>

(٢١) قوى سودانية تحب بخطوة البرهان نحو الحوار، عربي ٢١، ١٦ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3UJ7h7S>

(٢٢) إدريس فريتي، مبادرة نداء أهل السودان بين سندان لجان المقاومة ومطرقة قوى الحرية والتغيير، عربي ٢١، ١٩ أغسطس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3LY5Pe1>

لحل أزمة السودان، إلا أن مساعي البشير لم تكلل بالنجاح عقب جولة خليجية له؛ إذ قررت كلٌّ من السعودية والإمارات التوقف عن تقديم يد المساعدة للسودان. فقد أوقفت الإمارات في ديسمبر ٢٠١٨ إمدادات الوقود للسودان لاستيائها من عدم تنفيذ البشير لالتزاماته في الاتفاق الخاص بالتخلص من الإسلاميين بناء على تفاهمات سابقة بين بن زايد والبشير وفي فبراير ٢٠١٩. عندما كانت الاحتجاجات تنتشر في البلاد على ارتفاع أسعار الخبز؛ أعلن البشير انتماءه للحركة الإسلامية وافتخاره بذلك. كان من الواضح أن البشير لن ينقلب على الإسلاميين، كما أنه لما نشبت أزمة حصار قطر، حاولت دول المحور (السعودي، الإماراتي، المصري) استمالة السودان إليهما، لكن البشير لم يستجب للضغوط، بل حاول أن يلعب على كل الأطراف؛ لإنقاذ واقعه السياسي والاقتصادي المأزوم؛ إذ ظهرت محاولاته لاستثمار علاقاته مع كل الأطراف عندما زار الإمارات؛ للحصول على الدعم المالي اللازم لمواجهة الاحتجاجات في السودان، وعندما شعر بعدم تعاطف الإمارات معه، توجه إلى قطر، ثم إلى مصر. لكن جميع هذه الزيارات كانت مُخفِّقة، ولم تلبّ طموحات البشير^(٢٦).

وفي أعقاب سقوط نظام البشير؛ جددت الدول العربية الثلاث خطاب التخويف من الفوضى وعدم الاستقرار في السودان، وأظهرت دول الترويكا العربية (السعودية، الإمارات، ومصر) مساندة صريحة للمجلس العسكري الذي أعلن، بعد بضعة أيام من استلام السلطة، استمرار التحالف مع

الحكم؛ حيث دعت قوى الحرية والتغيير جميع القوى السياسية للمشاركة في النقاش حول الوثيقة^(٢٥).
ثانيًا - دور الخارج في الأزمة السودانية وتحليل علاقات وتفاعلات أطرافها:

على الرغم مما يظهر من الأزمة السودانية في بروز عامل الصراعات الداخلية بين أطراف الأزمة سببًا رئيسيًا في استمرارها، إلا أن هذا النزاع الداخلي يأتي في خلفيته التأثير بالعامل الخارجي منذ بداية الأزمة، والذي وجد وضعا داخليًا هشًا سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، فاخرقه وحل بداخله. وعند تتبع دور الفاعل الإقليمي والدولي في مجريات الأزمة السودانية منذ أواخر أيام نظام البشير (أبريل ٢٠١٩) وإلى الوقت الحاضر (سبتمبر ٢٠٢٢)؛ نجد أن دور الخارج بتنوعاته ومستوياته المختلفة بارزًا بقوة في الأزمة السودانية؛ إما بفرض نفسه ورؤاه المرتبطة بمصالحه هو على أطراف الأزمة، أو من خلال استقواء أحد الأطراف به لترجيح كفته في الداخل. ومن ثم ينبغي قبل تحليل العلاقات والتفاعلات بين فواعل الأزمة السودانية الإطلال على دور الخارج فيها.

أ) دور الخارج في الأزمة: بين التدخل والاستعداد

والاستعداد:

من خلال عدد من المواقف الدولية والإقليمية يتضح مستويات ذلك التدخل وفواعله:

أواخر أيام حكم البشير؛ مع محاولات البشير لإخراج السودان من قائمة العقوبات الأمريكية ودخول الاقتصاد السوداني في عملية انفتاح، وانتهاجه سياسات رفع الدعم عن بعض السلع، وبحلول أكتوبر ٢٠١٨ كان السودان يتزلق إلى أزمة اقتصادية؛ إذ قلت كميات الخبز والوقود وسيولة العملة الصعبة، ووجد البشير نفسه في أزمة أمام قطاع عريض من الطبقة الوسطى، وكانت دول الخليج ملاذه في توفير مساعدات

(٢٦) خالد عبد العزيز ومايكل جورجي ومها الدهان، سقوط البشير كان محتوما بعد تخلي الإمارات عنه، رويترز، ٣ يونيو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://reut.rs/3UI9PDn>

(٢٥) قدامة خالد، وثيقة دستورية في السودان بدعم غربي.. هل تلقى استجابة؟، عربي ٢١، ١٤ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3dQqlv2>

فض الاعتصام بإعلان التعليق؛ ما مثّل ضربةً قويةً للمجلس العسكري^(٣٠).

• الموقف الإقليمي والدولي إبان حكومة حمدوك الأولى:

حظيت حكومة حمدوك بدعم وتأييد دوليين واسعين، واعتبرت خطوة مهمة في سبيل تحقيق الانتقال الديمقراطي وانتقال الواقع السوداني من أزماته الاقتصادية. وفي سبيل تأمين دعم خارجي لرئاسته للوزراء في المرحلة الانتقالية، كما أشرنا، تحرك حمدوك دوليًا منذ ٢٧ يناير ٢٠٢٠، وقام بإرسال خطاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، من دون التنسيق مع المكون العسكري، يطلب فيه إرسال بعثة أممية تحت البند السادس من الميثاق، لمساعدة السلطة الانتقالية في السودان. في: دفع عملية السلام، وإعادة بناء قدرات قوات الشرطة، وإعادة توطين النازحين، ونزع السلاح، بعد توقيع اتفاق السلام مع الجماعات المسلحة، على أن تشمل ولاية هذه السلطة الانتقالية كامل أراضي السودان. وقد فسّرت هذه الخطوة حينها بأنها التفاف على مجلس السيادة الذي عدّ الطلب استقواءً للأمم المتحدة والخارج. وفي إثر ذلك، عقد مجلس الأمن والدفاع اجتماعًا طارئًا لبحث رسالة حمدوك، تمخض عنه تكليف رئيس الوزراء، بكتابة خطاب جديد إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أرسل في ٢٧ فبراير ٢٠٢٠، وركّز الطلب المعدّل على أن تشمل مهمة البعثة الأممية: تحقيق السلام، ودعم الاقتصاد، وعودة النازحين، والإعداد للانتخابات القادمة. وقد أقرّ مجلس الأمن الدولي، في أبريل ٢٠٢٠ الرسالة الثانية المقدمة من حمدوك؛ مؤكدًا ضرورة حماية المكاسب الديمقراطية وتجنب العودة إلى الحرب^(٣١)، وفي يونيو ٢٠٢٠، أصدر مجلس الأمن، قرارًا بإنشاء

السعودية، وإبقاء القوات السودانية المشاركة في التحالف العربي في حرب اليمن، إلى أن "يحقق التحالف أهدافه"^(٢٧).

أما الموقف الأمريكي؛ فقد كان ضبابيًا في بداية الاحتجاجات ضد نظام البشير. وبعد إزاحة البشير أعلنت الولايات المتحدة في استحياء دعمها لعملية الانتقال الديمقراطي، وكذلك في البيان المشترك الذي أصدرته دول "الترويكا" الغربية (الولايات المتحدة، والنرويج، وبريطانيا)، أكدت فيه حاجة "السودان إلى انتقال منظم إلى حكم مدني. لكن بعد أحداث فض اعتصام القيادة العامة غيرت الولايات المتحدة موقفها، وحذرت من أن انهيار النظام في السودان ربما يؤدي إلى نشوب حرب أهلية، وإحداث فوضى في الإقليم بكامله؛ لذلك أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية تعيين دونالد بوث مبعوثًا خاصًا إلى السودان في ١٢ يونيو ٢٠١٩^(٢٨).

أما كل من الموقف الصيني الروسي؛ فكان موقفًا محايدًا، إلى حد ما، طوال مدة الاحتجاجات ضد نظام البشير، وبعد سقوط النظام؛ حيث أكدت الصين أنها تلتزم دائمًا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعتقد أن السودان قادر على معالجة شؤونه الداخلية وحماية السلام والاستقرار في السودان. ويشبه الموقف الصيني هذا، نظيره الروسي الذي اعتبر الاحتجاجات في السودان شأنًا داخليًا. ولكن الدولتين عطّلتا معًا إصدار مشروع قرار في مجلس الأمن يدين استخدام الحكومة السودانية العنف المفرط ضد التظاهرات السلمية^(٢٩).

ومن جهته، كان الاتحاد الإفريقي قد أمهل المجلس العسكري ستين يومًا لتسليم الحكم للمدنيين، ولوّح بتعليق عضوية السودان إن لم يتم ذلك. وعلى إثر مجزرة فض اعتصام القيادة العامة في ٣ يونيو ٢٠١٩، ردّ الاتحاد الإفريقي على عملية

(٢٩) المصدر السابق، ص: ٢٧.

(٣٠) مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان، مصدر سابق.

(٣١) المصدر السابق.

(٢٧) ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، وحدة الدراسات السياسية، سلسلة تقارير: ٣، ٢ يونيو ٢٠٢٠، ص: ٢٥.

(٢٨) المصدر السابق، ص: ٢٩.

قد ألمح إلى استخدام العقوبات في حال انتكاس عملية الانتقال في السودان؛ إذ قال: "إن الانحراف عن هذا المسار وال فشل في تلبية المعايير الرئيسية سيعرض علاقة السودان الثنائية مع الولايات المتحدة للخطر، بما في ذلك المساعدة الأمريكية الكبيرة التي يتلقاها السودان، فضلاً عن آفاق التعاون الأمني لتحديث القوات المسلحة السودانية والدعم الأمريكي في المؤسسات المالية الدولية وتخفيف الديون". وأهم ما أشار إليه فيلتمان في زيارته هو الحاجة إلى تطوير رؤية جديدة للأمن القومي السوداني؛ مرتكزة على إصلاح قطاع الأمن تحت سلطة مدنية. وفي الفترة نفسها كان وفدٌ أمريكيٌّ آخر في زيارة للبلاد، برئاسة مساعد وزير الخارجية الأمريكي بالإنابة براين هانت، وقد قابل عضوَي مجلس السيادة محمد الفكي سليمان ومحمد حسن التعايشي، وأكد المسئول الأمريكي استمرار الشراكة ودعم الولايات المتحدة لعملية التحول الديمقراطي^(٣٤).

أما بخصوص الموقف الإقليمي والدولي من الانقلاب على حكومة حمدوك الأولى؛ فقد اتبعت الإدارة الأمريكية نهج التصعيد التدريجي ضد بيان ٢٥ أكتوبر؛ بهدف ضبط سلوك القيادات العسكرية، ودفعهم نحو عدم الاستئثار بإدارة العملية الانتقالية. واعتمدت الإدارة الأمريكية في هذا الإطار على استخدام بعض الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، وسارعت إلى الإعلان عن إيقاف مساعدات اقتصادية للسودان بقيمة ٧٠٠ مليون دولار؛ ما يعد خطوة أولى في طريق إيقاف سياسة التحفيز الاقتصادي، والتي توقع مراقبون أنها قد تمتد إلى إيقاف دعم مؤسسات التمويل الدولية والاتحاد الأوروبي وبريطانيا للاقتصاد السوداني، لاسيما بعد إعلان هذه الدول مواقف قريبة من موقف الإدارة الأمريكية. بالتوازي مع الضغوط الاقتصادية، حاولت الإدارة الأمريكية إشراك الأطراف الإقليمية في البحث عن مخرج للأزمة السودانية، وقام المسئولون الأمريكيون بإجراء اتصالات ببعض دول الخليج

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدة الانتقال في السودان "يونيتامس"؛ استجابة لطلب حكومة حمدوك^(٣٢).

أما الحدث الثاني الكاشف عن العلاقة بين الداخل والخارج إبان هذه الفترة، فكان إجازة الكونجرس الأمريكي "قانون الانتقال الديمقراطي والمساءلة والشفافية المالية بالسودان" في ديسمبر ٢٠٢٠؛ الذي نص فيه على: "إنهاء أي تدخل الأجهزة العسكرية والأمنية في قطاع التنقيب والموارد المعدنية؛ بما في ذلك النفط والذهب". وقد جاء القانون، الذي وقف خلفه ناشطون سودانيون، داعماً للمدنيين؛ مُلوِّحاً بفرض عقوبات إذا لم يسلم العسكريون رئاسة مجلس السيادة إلى المدنيين بعد انقضاء دورتهم وفقاً للوثيقة الدستورية^(٣٣).

وعلى الجانب الآخر، اتجه البرهان وحميدتي لتعزيز علاقة المكون العسكري بمحور (الإمارات والسعودية ومصر)، والدخول في عملية تطبيع للعلاقات مع الكيان الصهيوني بدعم من الإمارات، وبدون علم أو مشاورة حكومة حمدوك؛ بالإضافة لتنويع العلاقات الخارجية؛ بتعزيز العلاقات مع الجانب الروسي بعدد من الزيارات من جانب كلٍّ من البرهان وحميدتي، وربما كانت زيارة كلٍّ منها لأسباب مختلفة، أو بغير تنسيق، إلا أنها في مجملها- تؤشر على بحثٍ حثيثٍ عن حلفاء إقليميين ودوليين لتقوية موقفهم في الداخل والخارج.

وأمام المحاولة الانقلابية الفاشلة يوم ٢١ سبتمبر ٢٠٢١، قام المبعوث الأمريكي للقرن الأفريقي، جيفري فيلتمان، بزيارة للخرطوم بعد أيام من الإعلان عن هذه المحاولة؛ للتعبير عن دعم الإدارة الأمريكية للحكومة المدنية في السودان. وقد اجتمع فيلتمان برئيس الوزراء عبد الله حمدوك وأعرب له عن إدانة الإدارة الأمريكية والكونجرس المحاولة الانقلابية، ودعا شركاء الفترة الانتقالية إلى العمل على إنجاح الانتقال الديمقراطي. وكان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس

(٣٣) إسلام خليفة، السودان ما بعد البشير: خرائط الفواعل الداخلية، مصدر سابق.

(٣٤) مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان، مصدر سابق.

(٣٢) السودان ينفي التقدم بطلب لإنهاء تفويض بعثة "يونيتامس"، عربي ٢١، ٢٥ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3rd4YMQ>

وعقب استقالة حمدوك، التقى البرهان وفدًا أمريكيًا في ٢١ يناير ٢٠٢٢؛ ونتج عنه اتفاقٌ يَنصُّ على تشكيل حكومة كفاءاتٍ وطنيةٍ مستقلةٍ وإقامة حوارٍ وطني شامل لحل الأزمة السياسية الراهنة، وتعهد القادة العسكريون بالالتزام بالحوار وإنشاء بيئة سلمية للسماح للعملية السياسية بالمضي قُدُمًا. ولكن مع تواصل القمع والانتهاكات، أصبح الموقف الأمريكي أكثر تشددًا تجاه القادة العسكريين؛ لتعلن واشنطن إيقاف مساعداتها الاقتصادية للسودان حتى وقف العنف وعودة حكومة يقودها المدنيون^(٣٧).

وضمن سياق الأجواء المتوترة بين المكون العسكري والخارج؛ هدّد البرهان بطرد الممثل الخاص للأمم المتحدة في السودان فولكر بيرتس؛ بسبب "التدخل" في شئون البلاد وعدم التزام الحياد. وطالب البرهانُ المبعوثَ الأممي، بأن "يكف عن التماهي في تجاوز تفويض البعثة الأممية والتدخل السافر في الشأن السوداني، وإن ذلك سيؤدي إلى طرده من البلاد". وتأتي هذه التصريحات بعد أيام من تقديم بيرتس تقريرًا لمجلس الأمن عن الجهود المبذولة في السودان؛ حيث علق على الاضطرابات الاقتصادية في البلاد، والعنف ضد المحتجين، وأولويات الانتقال إلى إجراء انتخابات، وقال بيرتس، في خطاب أمام مجلس الأمن الدولي: إن السودان يتجه نحو "انهيار اقتصادي وأمني ومعاناة إنسانية كبيرة"، ما لم تُستأنف الفترة الانتقالية بقيادة المدنيين الذين أطاح بهم البرهانُ في انقلاب عسكري العام الماضي^(٣٨).

ومصر، بيد أن خلافًا غربيًا-روسيًا قاد إلى فشل جلسة عقدها مجلس الأمن الدولي في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١، وعجز أعضاء المجلس عن إصدار بيانٍ مشتركٍ في ظل انحياز الجانب الروسي إلى مواقف المكون العسكري، ورَفُضِه توصيفَ بيان ٢٥ أكتوبر بـ"الانقلاب"؛ داعياً إلى إطلاق حوار بين الفرقاء السودانيين لحلحلة الأزمة، في وقت تجنّبت الصينُ إصدار أي تصريحاتٍ رسميةٍ؛ إبعادًا لمصالحها الاقتصادية عن التجاذبات السياسية بالسودان^(٣٥).

أما الموقف من اتفاق الإطار بين البرهان وحمدوك في نوفمبر ٢٠٢١؛ فقد جاءت أغلب المواقف مرحبةً بالاتفاق، وبرز خصوصًا موقف مصر التي امتنعت عن إبداء موقفٍ علنيٍّ من إجراءات ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، لكنها أعربت عن ترحيبها باتفاق ٢١ نوفمبر ٢٠٢١. ووفقًا لنشرة "أفريكا انتلجنس"، فقد شكلت المخابرات المصرية غرفة عملياتٍ لمتابعة تطورات الأوضاع في السودان، بعد هذا التاريخ، وأرسلت فريقًا إلى الخرطوم للتوسط بين الطرفين والتأكد من أن أي اتفاق سيكون لصالح المكون العسكري. وقد قابل الوفدُ حمدوك حينما كان قيد الإقامة الجبرية، وقابل أعضاءً من المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير. وقد رحبت المملكة العربية السعودية وقطر بالاتفاق، وكذلك فعلت دول الترويكا الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والنرويج)؛ إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان (يونيتامس) والاتحاد الأفريقي^(٣٦).

فرانس ٢٤، ٢١ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3Skbj5b>

- أمريكا تلوح بفرض عقوبات على القادة العسكريين بالسودان، عربي ٢١، ١ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3rbiAlr>

(٣٨) البرهان يهدد المبعوث الأممي للسودان بالطرد، عربي ٢١، ٢ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3LKwjiR>

(٣٥) سمي رمزي، ردود الأفعال المحلية والدولية على تطورات أزمة السودان ودلالاتها، مركز الإمارات للسياسات، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3r8DhoA>

(٣٦) المشهد السياسي في السودان بعد اتفاق نوفمبر، مصدر سابق، ص: ٢.

(٣٧) انظر التالي:

- محمد الخضيري، السودان: البرهان يعلن عن تشكيل حكومة جديدة تضم ١٥ وزيرًا وواشنطن لن تستأنف مساعداتها الاقتصادية،

ذلك عبر حوار شامل مع قوى متعددة للوصول إلى رؤية موحدة لاستكمال الفترة الانتقالية؛ وصولاً إلى إجراء الانتخابات. كما يحاول الجيش الحفاظ على السلطة بالتحالف مع أطراف اتفاق جوبا وكتلة من نظام البشير وزعماء طرق صوفية وعشائر. ويبدو أن الجيش يريد من التحالف الجديد تعيين رئيس وزراء جديد لفكّ حالة تجميد المساعدات الخارجية، وأن يبعث برسالة مفادها أن هذه حكومة مدنية بتوافق وطني عريض، مع تطبيع وضع سياسي جديد يحافظ به على السلطة. وأبرز التحديات أمام هذه التحالفات هي: "استمرار التظاهرات المقاومة، والوضع الاقتصادي، و(حزب) المؤتمر الوطني (الحاكم السابق)، والصراع بين الجيش والدعم السريع على احتكار السلطة"^(٤٠). كما أنه برزت خلافات داخل المكون العسكري بدت من تصريحات حميدتي ربما تمثل "مناورة سياسية تجاه البرهان"؛ لأن الخلاف بينهما خلاف مؤسسات؛ فقيادة الجيش يمارسون ضغوطاً على قائد الجيش لإبعاد قوات الدعم السريع التي يقودها حميدتي وتحجيم دورها، في حين يحاول الأخير توسيع نفوذه على صُعدٍ أهليةٍ ودينيةٍ وجبهويةٍ. ويبدو أن كلاهما -حميدتي والبرهان- أيقن أن الانقلاب العسكري فشل أمنياً وسياسياً واجتماعياً، وكلف البلاد خساراً اقتصاديةً كبيرةً، وأضاع مكاسب إقليميةً ودوليةً، وفتح الباب للتدخلات الدولية؛ وهو أمر يحاولان بهجدهم الخروج منه لكن بطريقتين مختلفتين؛ فالبرهان يستعين بأجهزته وفلول النظام البائد، وحميدتي يتخندق خلف كياناتٍ قبليةٍ ودينيةٍ وبعض القيادات السياسية^(٤١).

٢. المكون المدني: المشكّل من تحالف قوى الحرية والتغيير (قحت) وعدد من المكونات المهنية والنقابية والمقاومة الميدانية والتكتلات الحزبية الأخرى، وشهد تحالف الحرية والتغيير انقساماتٍ وتفككاً في جبهته الداخلية؛ مما أضعف

وفي ١١ سبتمبر ٢٠٢٢، وجهت تسع دول غربية دعوة لجميع الأطراف السودانية، طالبتهم فيها بضرورة الدخول في عملية سياسية لاستعادة الانتقال الديمقراطي تحت قيادة مدنية وبمشاركة الجميع؛ بمن فيهم الجيش. وأشارت إلى "أنها تدعم جهود الآلية الثلاثية للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)؛ للمساعدة في سدّ الخلافات بين الأطراف، وتيسير استعادة الانتقال بقيادة مدنية إلى الديمقراطية"^(٣٩).

ب) تحليل علاقات وتفاعلات فواعل الأزمة:

من معطيات الأحداث والتفاعلات بين أطراف الأزمة السودانية في الداخل والخارج؛ تظهر سمةً عامةً تكاد تكون متطابقة لأزمات الدول العربية ما بعد الربيع العربي؛ من حيث نمط التفاعلات والصراعات، وتصاعد مستويات التداخل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، ومن المهم مع تحليل التفاعلات الوقوف على تشریح أطراف الداخل منذ عزل البشير؛ هم:

١. المكون العسكري: ويقوده عبد الفتاح البرهان- رئيس مجلس السيادة ونائبه حميدتي، وقد تغول المكون العسكري على المكونات الأخرى عبر قيادته للمشهد والانقسامات الداخلية بين مراكز القوة فيه. لقد بلغت غنيمته المكون العسكري -إذا جاز التعبير- من حكم السودان بلغت أربعة أخماس عُمر الدولة ما قبل الاستقلال وإلى اليوم؛ ومن ثم فإن ما يثار اليوم عن إخراج هذا المكون من الحكم بالكلية يعد مخالفة للمسار التاريخي، ومعاكسة لتياره، لكن في الوقت ذاته لا يمكن الفصل بين هذه الحقيقة وحقيقة التدهور الدائم والمتزايد في أوضاع السودان. وقد سعى العسكريون في مجلس السيادة الحاكم في السودان، إلى تكوين حاضنة مدنية جديدة بعد بقائهم من دون حاضنة منذ الإطاحة بتحالف قوى الحرية والتغيير، في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١. ويطمح العسكريون لتحقيق

(٤٠) مجلس السيادة السوداني يسعى لتشكيل حاضنة مدنية.. هل ينجح؟، مصدر سابق.

(٤١) مزدلفة عثمان، حميدتي يثير الغبار.. اعتراف صريح بفشل الانقلاب" فهل تتعدد الأوضاع في السودان؟، مصدر سابق.

(٣٩) على رأسها الولايات المتحدة ... ٩ دول غربية تدعو جميع الأطراف السودانية لإطلاق عملية سياسية لاستعادة الحكم المدني، الجزيرة نت، ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٤ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://bit.ly/3REv13N>

- تسعى العديد من الدول الفاعلة في المشهد السوداني إلى تنويع علاقاتها بالأطراف الداخلية؛ فنجد أن دول الترويكا العربية بالإضافة للعلاقات الكبيرة التي تجمعها مع القادة العسكريين؛ فإنها تفتح قنوات تواصل مع الأطراف السودانية الأخرى. فقد أعلن "حزب المؤتمر الشعبي" بالسودان، عن إجراء أمينه العام محمد بدر الدين صباح مباحثات مع وفدٍ مصريٍّ بالعاصمة الخرطوم؛ حول قضايا مشتركة بين البلدين. وأكد مصدرٌ من "حزب الأمة" أن اللقاء "تم مع وفد من المخابرات المصرية يزور الخرطوم حالياً للقاء قيادات أمنية وعسكرية سودانية". وقالت صحيفة "السوداني" الخاصة: إن الوفد المصري الذي يزور البلاد حالياً مكون "من مسئولين كبار بوزارة الخارجية وجهاز المخابرات العامة"، دون تفاصيل أكثر^(٤٤).

- إن إعادة فتح "الملف الإسرائيلي" لم تكن وليدة طبيعية للعقل العسكري في حكومة السودان الانتلافية، بقدر ما كانت وليدة ضغط وإلحاحٍ من دول التحالف العربي (الإمارات والسعودية)، فضلاً عن الغرب. فكما ضغطت هذه الدول من قبل على البرهان وحميدتي للانخراط معها في حرب اليمن، ضغطت عليهما أيضاً لاحقاً للانخراط في "السلام الإبراهيمي" الذي يسعى لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، والذي تزعمه دولة الإمارات^(٤٥).

أما العناصر الأساسية التي تحكم تفاعلات وعلاقات تلك المكونات مع بعضها البعض فيمكن إيجازها في التالي:

(١) يهيمن على المشهد السوداني "حالة عامة ضد الديمقراطية" يمارسها كافة الأطراف؛ من خلال البحث عن مصالحهم الخاصة، وممارستهم الإقصاء، واتباع نهج التصعيد والصراع؛ بحثاً عن المصالح الضيقة. فمن جهة، يسعى القادة

دوره في المشهد بوصفه مكوناً رئيسياً، بالإضافة للتباين الكبير بين القوى المشاركة في الثورة على نظام البشير بشكل عام.

٣. الحركات المسلحة: أبرزها "تحالف الجبهة الثورية"؛ وهو تحالف عريض يضم عدداً من القوى السياسية والفصائل المسلحة، ويبدو أنّ الجناح العسكري لا يتجه نحو الانتقال الديمقراطي، بل يسعى بقوة للتحوّل من "المرحلة الثورية" وما تولّد منها من موانع إلى مرحلة جديدة يحتضن فيها الحركات المسلحة، ويتقاسم معها السلطة والثروة أطول فترة زمنية ممكنة، بمحاولات حلحلة الصراع مع الحركات المسلحة؛ لتوقع الحكومة والجبهة الثورية اتفاقاً للسلام في أول سبتمبر ٢٠٢٠، ودُعي قادة الجبهة للعودة إلى الخرطوم للمشاركة في إدارة الفترة الانتقالية، على أن تشارك الأطراف الموقعة في السلطة بثلاثة مقاعد في مجلس السيادة.

أما عن التفاعلات بين الفاعلين في الداخل والقوى الخارجية؛ فإنها تتراوح بين الدعم والضغط، والاستعداد والاستعداد؛ لتنتج حالةً من التشابك بين الفواعل في الخارج والفواعل في الداخل:

- هناك حرصٌ جليٌّ من القادة العسكريين على تنويع علاقاتهم الخارجية ومحاولة كسب دعم خارجي وتعزيز شراكتهم الإقليمية؛ لكي يخفّف من عملية الضغوط التي تمارس عليهم من الدول والمؤسسات الغربية بتعزيز علاقاتهم مع روسيا والصين^(٤٦)، والمحور الثلاثي العربي (الإمارات والسعودية ومصر)؛ حيث اتفق البرهان على إقامة شراكات اقتصادية استراتيجية في مجالات الطرق والموانئ والسكك الحديدية، والتعاون عسكرياً^(٤٧)، ومحاولة توظيف عملية التطبيع مع دولة الكيان الصهيوني في تعزيز موقفهم الإقليمي والدولي.

(٤٤) وفد دبلوماسي ومخابراتي مصري بالسودان... ومباحثات مع أحزاب، عربي ٢١، ١٧ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3UKKKYA>

(٤٥) التجاني عبد القادر حامد، الثورة السودانية وآفاق الانتقال الديمقراطي، سياسات عربية، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، العدد ٥٤، ص: ٥٤.

(٤٦) تصريحات سودانية بشأن القاعدة الروسية تثير قلق واشنطن، عربي ٢١، ٤ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3ftRzxy>

(٤٧) اتفاقيات عسكرية واقتصادية "ضخمة" بين السودان والإمارات، عربي ٢١، ١٣ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3e0AdI5>

الحركات السياسية غير متوافقة على مرحلة انتقالية واضحة المعالم، تقود إلى نظام حكم ديمقراطي بعد البشير، وأن بعضها يعتبر "حصته" في الثورة أكبر من حصة غيره. لكن لديها موقفًا مشتركًا من دور الجيش الذي انتزع زمام المبادرة بالانقلاب على البشير، بدعم من قوى إقليمية.

(٣) غياب القضايا الداخلية الأساسية المتأزمة كالتحول الديمقراطي والأزمة الاقتصادية والمعيشية والصحية والفساد والنزاع القبلي من قائمة الأهداف الاستراتيجية للأطراف الفاعلة في المشهد السوداني. فمن الملاحظ أن الجماعات المؤيدة للديمقراطية لا تستجيب فقط لضغوط المجتمع الدولي، بل للظروف الحياتية في البلاد؛ حيث إن ضغط أزمة المعيشة، وتأثير عشرة أشهر بدون حكومة، يؤديان إلى اضطرابات وإضرابات في مختلف القطاعات العامة، وهذا يعني أن هناك ضغطًا داخليًا كبيرًا على الفاعلين السياسيين؛ المؤيدين للانقلاب والمعارضين؛ لتلبية الاحتياجات الشعبية. وبالرغم من أن المبادرات بشكل عام مستمرة، لكن ضغوط الظروف المعيشية الناجمة عن تأثيرات الانقلاب على الحياة اليومية، دفعت الجهات السياسية إلى التحرك^(٤٧). ثبت للأحزاب اليسارية والمجلس العسكري أن هناك واقعًا اقتصاديًا مترديًا لا يمكن تجاوزه، وأن تغييره يحتاج إلى إرادة سياسية قوية تستطيع أن تتخذ القرارات الصعبة وتتحمّل المسؤولية الكاملة عن نتائجها.

(٤) رغبة المكوّن العسكري في تطويل بقائه في السلطة؛ وتشير العديد من السياسات التي اتخذها إلى هذا السبب وإلى تنوع مصادر قوته؛ وذلك بتوظيف شبكة العلاقات والتحالفات مع الداخل والخارج في الصراع السياسي والبحث عن حلفاء بالداخل والخارج ويبدو جليًا أنه قد نجح في ذلك، واستطاع الانخراط في التحالف الإقليمي الذي تقوده الإمارات والسعودية ومصر. ويبدو من الواضح أيضًا أن قائد المكوّن

العسكريون للحفاظ على مصالحهم ونفوذهم في حكم البلاد؛ فيعقدون شبكة من التحالفات الداخلية والخارجية لضمان بقائهم بالسلطة؛ لذلك لا يحبّذون الانتخابات؛ لأنها تعني خروج مجموعتهم الحاكمة بصورة كاملة من العملية السياسية، مع ما يترتب على ذلك من إرباكٍ شديدٍ لمجمل التعهّدات والاتفاقات التي أبرموها مع القوى الإقليمية الداعمة لهم، ولا سيما الإمارات والسعودية ومصر، فضلًا عمّا قد يترتب على الانتخابات من أضرارٍ مباشرة تلحق بالقيادات العسكرية؛ سواء من ناحية المساءلة القانونية، أو الضرر الاقتصادي؛ ولذلك فإنّ أجندة الجناح العسكري لا تتضمن الرجوع إلى الانتخابات، بل تسعى من خلال طرق شتى لإطالة الفترة الانتقالية. ومن الجانب الآخر تخشى الأحزاب اليسارية -التي كانت شريكة للعسكريين في السلطة إبان حكومة حمدوك- أن أيّ عملية انتخابية ستفتح نافذة تلج منها القوى السياسية غير المرغوب فيها؛ ولا سيما حزب الأمة والحزب الاتحادي أو القوى الإسلامية التي كان يعتمد عليها النظام السابق وبعض القوى الاجتماعية التقليدية؛ إذ إن أغلب هذه الأحزاب الصغيرة التي تسيطر على المشهد السياسي في الوقت الراهن، خاصة حزب البعث السوداني، والحزب الوحدوي الديمقراطي الناصري، والحزب الشيوعي السوداني، ستضائل أو تفقد وجودها كليًا في حال قيام انتخابات حرة. الواضح أن أيًا من المكوّنين العسكري والمدني لا يرغب في الانتقال إلى الديمقراطية، ولا يتبقّى في هذه الحالة إلاّ العوامل الخارجية^(٤٦).

(٢) تستشري حالة من التفكك والصراع بين أعضاء المكوّن الواحد ضمن مسار الصراع على المصالح والمكتسبات، فهناك تنوعٌ وتباينٌ شديداً بين قوى ثورة ١٩ ديسمبر؛ بين المكونات الحزبية والنقابية والحركات المسلحة، والتي لا تجتمع على مشروع سياسي جامع موحد، إلا أنها اجتمعت فقط على إسقاط نظام حكم البشير وحزب الإنقاذ. لقد بدا واضحًا أن

(٤٦) المصدر السابق.

(٤٧) وثيقة دستورية في السودان بدعم غربي... هل تلقى استجابة؟، عربي

١٤، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط

التالي: <https://bit.ly/3dQqlv2>

جوبا، بالإضافة إلى ذلك: النزاعات (المدنية/المدنية) بين المدنيين من قوى ١٩ ديسمبر الذين ظهر الشقاق وحالة التشطي بينهم مبكرًا منذ الانقلاب الأول الذي نفذه قادة الجيش على نظام البشير، وبين الإسلاميين والعلمانيين.

إن هذه الصراعات القائمة قد صرفت الأنظار عن مهام العملية الانتقالية برمتها، لاسيما إعادة بناء مؤسسات حكم فعالة والتمهيد لإجراء انتخابات عامة تفرز قوى ذات قدرة تمثيلية حقيقية، والتأسيس لشرعية دستورية جديدة بالبلاد، بجانب وضع البلاد على طريق المسار الديمقراطي. ذلك أنه، وبشكل عام، فإن ترتيبات الحكم المؤقتة، وفقًا لدراسة لروبرت فوستر بعنوان "ترتيبات الحكم المؤقتة في البيئات الهشة وبيئات ما بعد الصراع": "هي إطار مؤسسي أُرسى من أجل تمكين بلد يحكمه نظام سلطوي غالبًا؛ ليشكّل "جسرًا" لتجاوز أزمة سياسية أو عنيفة، وبداية عهد جديد يحكمه نظام أكثر ديمقراطية لا يفرّق بين مواطنيه ومكوناته"; بهدف الوصول إلى ترتيبات انتقالية أكثر استقرارًا، عبر مكونات ثلاثة لهذه الترتيبات المؤقتة؛ تتمثل في: تشكيل حكومة يتقاسم مختلف الأطراف فيها الأعباء خلال مراحل الانتقال، والتعهد بوقف العدائيات؛ وإيجاد آلية تسمح بنقل السلطة إلى حكومة منتخبة في الغالب. كما تندرج هذه الترتيبات في أربعة مسارات: سياسي، ودستوري، وأمني، واقتصادي. بالتطبيق على حالة السودان، نجد أنه قد حصل العكس من ذلك تمامًا؛ فبدلاً من العكوف على بناء مؤسسات انتقالية قوية وفعالة انتهى الأمر بمحاصصات بين قوى حزبية تكمن مصالحها الظرفية والضيقة في وراثة النظام السابق فحسب، وليس إنجاز متطلبات التحول الديمقراطي. ليس هذا فحسب، وإنما عمدت هذه القوى أيضاً إلى تصفية حساباتها السياسية مع خصومها، وتمكين عناصرها من الحلول في مختلف المواقع والمناصب في

العسكري، الفريق البرهان، استطاع أن يبرهن لحلفائه في الإقليم على أنه "الرجل القوي" الذي لا غنى لهم عنه في المحافظة على مصالحهم، وفي السياق نفسه، جاء إيقاف عملية التخلص من نظام البشير والتلاعب بها بالتنشيط والتجميد لـ "لجنة التفكيك"، ومحاكمة رموزه بحسب اتجاهات المكون العسكري وتجاوبه مع المعارضة والموقف الشعبي، وكان آخرها عددًا من الإفراجات القضائية لرموز نظام البشير.

ثالثاً - أهم قضايا الأزمة السودانية ودلالاتها:

تتجلى الأزمة السياسية السودانية في عدد من القضايا المركزية التي تكشف عن واقع الأزمة من جهة، وعن طبيعة سياسات مواجهتها؛ بين: البحث عن حلول لها، وعمليات التآزيم من قبل قوى داخلية وخارجية. ولعل أهم هذه القضايا تتجسد في: أزمة الانتقال الديمقراطي، الأزمة الاقتصادية، الأزمة الأمنية.

أ) أزمة الانتقال الديمقراطي:

لا تزال قضية التحول الديمقراطي أزمةً متكررةً في معظم دول أفريقيا؛ وعلى رأسها الدول العربية التي وصلتها موجات ثورات الربيع العربي، ولم يكن السودان استثناءً في ذلك، فعلى مدى ثلاثة أعوام ونصف عام؛ هي عُمر الفترة الانتقالية، مرّت أزمة السودان بتعقيدات وعقبات بسبب الصراع بين مكوناتها كافة: الصراع بين المكونين العسكري والمدني من جهة، وبين عناصر المكون المدني نفسه، وكذلك بين المكون المدني وبعض مجموعات التمرد (قوى الكفاح المسلح) التي انضمت إلى أجهزة الحكم الانتقالي، من جهة ثانية. كما استمر إقصاء قوى ومكونات أخرى خارج هذه المجموعات؛ وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى إنهاء العملية الانتقالية عقب الانقلاب الذي قام به قائد الجيش في ٢٥ أكتوبر لإقصاء شركائه في المكون المدني؛ وهي توضح بشكل عام أن مثل هذه الأزمات تواجه تحدي العلاقات (العسكرية/المدنية)، وفي حالة السودان فإنه يضاف إليها العلاقات (العسكرية/العسكرية) بحكم الشقاق الذي يظهر من حين لآخر بين قادة الجيش وقائد قوات الدعم السريع حميدتي؛ بالإضافة للنزاع مع الحركات المسلحة، والذي حُلَّ مؤقتًا باتفاق

أجهزة الدولة المختلفة، رغم أنها زعمت أنها تعمل على إنهاء "دولة التمكين"^(٤٨).

وبما أن الكلمة الحاسمة في إنهاء حكم البشير كانت -ولا زالت- لقادة الجيش وانهزامهم فرصة الاضطراب الذي أحدثته حراك ١٩ ديسمبر؛ فإن جزءاً كبيراً من الاضطرابات الحالية سببه محاولة الجيش الحفاظ على الوضع الراهن، ومنع عملية التحول الديمقراطي التي ستؤدي لخسارته وضعه الخاص. فالسودان يواجه مأزقاً معروفاً، ويعيش تحت رغبات النظام العسكري بعد الانقلاب. وفي القارة الحافلة بالسجل السيء لتحركات العسكريين، فالسودان يحتفظ بمرتبته الخاصة: ستة انقلابات ناجحة، وعشر محاولات فاشلة منذ الاستقلال في ١٩٥٦. لكن حالة عدم الاستقرار تسارعت منذ الإطاحة بنظام عمر البشير، وردّ الجيش على التظاهرات التي طالبت بتخليه عن السلطة بالقوة وقتل أعداد من المتظاهرين. وبعد سلسلة من المفاوضات حصل نوعٌ من التحالف غير المريح بين الجنرالات والتكنوقراط بقيادة حمدوك الذي شكل حكومة في أغسطس ٢٠١٩، وظلت في مكانها حتى انقلاب أكتوبر ٢٠٢١. فالنخبة العربية العسكرية حكمت السودان، وسيطرت على ثرواته منذ الاستقلال، وغلفت حكمها بإطار قومي أو إسلامي أو اشتراكي أو غيره. وكانت النتيجة اندلاع الحروب بين المركز والمناطق المهمشة. ويهدد الحكم المدني الذي يجلب معه الشفافية والديمقراطية المصالح المالية للجيش. وحاول حمدوك الذي رحب الغرب به وقدم الدعم له تعريض المجموعة العسكرية-الصناعية الضخمة للرقابة؛ وهو ما دفع النخبة العسكرية للرد عليه^(٤٩). لذا فإن الانقلاب على حكومة حمدوك في أكتوبر ٢٠٢١ لم يمثل تحولاً جوهرياً في ديناميات السلطة؛ لأن الجيش كان هو المسئول على أي حال، وأن الانقلاب أكد على أن أولويات

الجيش عدم فقدان مصالحهم الاقتصادية المربحة، وألا يُحاسبوا على انتهاكاتهم قبل أو أثناء الفترة الانتقالية.

أما عن معوقات التحول الديمقراطي في السودان فتتمثل في أن الديمقراطية، في أبسط تعريفاتها، لا تعدو أن تكون "منهجاً للحكم" يستطيع الشعب من خلاله أن يختار قيادة تُؤكّل إليها أمور التشريع وإصدار القوانين الملزمة في شؤون المجتمع العامة. لكنّ مثل هذا التعريف يمثل إشكالات عديدة لشركاء الحكومة الانتقالية، ويجعل كلّ فريق منهم يتردّد في مسألة الانتقال إلى الديمقراطية. وأول هذه الإشكالات أنّ الانتقال إلى الديمقراطية سيعني -في أدنى مستوياته- الرجوع إلى الشعب ليختار قيادة للحكومة، ولا توجد وسيلة لذلك إلا عن طريق الاستفتاء أو الانتخاب. لكنّ أيّاً من هاتين الوسيلتين ستقود إلى نتائج لا تصبّ في صالح الائتلاف العسكري-المدنيّ الحاكم. فالعسكريون لا يحبّذون الانتخابات؛ لأنها تعني خروج مجموعتهم الحاكمة بصورة كاملة من العملية السياسية، مع ما يترتب على ذلك من إرباك شديد لمجمل التعهّدات والاتفاقات التي أبرموها مع القوى الإقليمية الداعمة لهم، ولا سيما الإمارات والسعودية ومصر، فضلاً عنّا قد يترتب على الانتخابات من أضرار مباشرة تلحق بالقيادات العسكرية؛ سواء من ناحية المساءلة القانونية، أو الضرر الاقتصادي؛ ولذلك فإنّ أجندة الجناح العسكري لا تتضمّن الرجوع إلى الانتخابات، بل تسعى من خلال طرق شتى لإطالة الفترة الانتقالية. ولكي يتحقّق له ذلك، حاول الاستفادة من ثلاثة ملقّات أساسية آلت إليه، وصارياً أمل من خلالها أن يبقى في السلطة أطول مدّة مُمكنة. يتعلّق الملفّ الأول بتحقيق السّلام الداخلي مع الحركات المسلّحة، ويتعلّق الثاني بتطبيع العلاقة الخارجية مع إسرائيل في تمامه كامل مع المحور الإماراتي-السعودي. أمّا الملف الثالث فيتعلّق بترتيب العلاقة مع المنظومة العسكرية المصرية في

(٤٩) بلال ياسين، إيكونوميست: سبب أزمة السودان هو حرص الجيش على مصالحه، عربي ٢١، ٥ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3LYRpKz>

(٤٨) عباس محمد صالح، عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول في السودان، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3e0ejev>

أساسيًا، ولن يكون للقوى العسكرية والخارجية دورًا في ذلك الانتقال، غير أنه يقدر أنّ القوى العالمية والاقتصادية والتكتلات السياسية ستظل تؤدي دورًا مهمًا، ومتضاربًا بين مساعي الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين لدعم الانتقال إلى الديمقراطية في السودان وتأمين الدعم الاقتصادي لتلك العملية. وبين الأطراف الدولية التي تصطف بجانب العسكريين كروسيا والصين والمحور الثلاثي العربي المناهض للثورات، والتي ترى مصالحها في استقرار الحكم العسكري خاصة أن مصالحها الاقتصادية مرتبطة بشبكة المصالح الاقتصادية للعسكريين. وظهر ذلك من موقف روسيا والصين ومصر من إدانة الانقلاب^(٥٢)؛ لذا فإن تأثير العامل الخارجي في عملية الانتقال الديمقراطي متشابك، ويدرك العسكريون ذلك، وهم في إدارتهم لسياساتهم الخارجية وعلاقتهم يتحركون خلال تلك التناقضات والثغرات، لكن يظل ملف العقوبات الدولية التي تستهدف المسؤولين العسكريين ذوي المصالح التجارية إحدى الأوراق المهمة بيد الولايات المتحدة وحلفائها، كلما طال انتظار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لخلق عواقب لأفعال الحكام العسكريين، زاد النظام من تعزيز سلطته الاقتصادية والسياسية، لكن من المحتمل ألا تنجح مثل هذه العقوبات ضد البرهان وشركاه كما فشلت لسنوات عديدة في إزاحة البشير.

مع فشل العملية الانتقالية واحتدام الصراع على السلطة، وتضاؤل الأمل في تحقيق الانتقال إلى نظام ديمقراطي، وعدم توصل كافة مبادرات ومشاورات التسوية السياسية لحل للأزمة، تبرز هنا جملة من السيناريوهات يمكن أن نجملها في التالي^(٥٣):

نزاعها مع الحكومة الإثيوبية حول سدّ النهضة. وسيؤدي أي ملفٍ من هذه الملفات (في نظر المكوّن العسكري) إلى تعزيز موقف الجناح العسكري في السلطة، فيكون بمنزلة حكومة أمرٍ واقع لا يمكن لأي طرفٍ من الأطراف الاستغناء عنها^(٥٠).

بما أن الشريك المدني في الحكومة الانتقالية يضم تنظيمات سياسية متعدّدة، ويسعى كلّ منها نحو أهداف خاصة به، فلا مجال للحكم عليه بوصفه جسمًا سياسيًا واحدًا. لكنّ هذا لا يمنع القول إنّ هناك أسبابًا أيديولوجية وعملية تجعل هذه التنظيمات ترغب في تمديد الفترة الانتقالية وعدم الرغبة في إجراء انتخابات عامة، متّفقة في ذلك مع المكوّن العسكري في الحكومة الانتقالية. ورأس هذه الأسباب أنّ بعض هذه التنظيمات ذو توجه أيديولوجي لا يتّسق مع الديمقراطية، كحزب البعث والحزب الشيوعي، أما السبب العملي الذي يجعل هذه التنظيمات تتجنّب الانتخابات، فهو أن أي عملية انتخابية ستفتح نافذة تلج منها القوى السياسية غير المرغوب فيها، ولا سيما حزب الأمة والحزب الاتحادي أو القوى الإسلامية التي كان يعتمد عليها النظام السابق وبعض القوى الاجتماعية التقليدية؛ إذ إن أغلب هذه الأحزاب الصغيرة التي تسيطر على المشهد السياسي في الوقت الراهن، خاصة حزب البعث السوداني والحزب الوحدوي الديمقراطي الناصري والحزب الشيوعي السوداني، ستضاعل أو تفقد وجودها كليًا في حال قيام انتخابات حرة؛ وذلك ما جعل الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة، يهددها بـ"ورقة الانتخابات"^(٥١).

أغلب عمليات الانتقال إلى الديمقراطية كانت منذ الستينيات من القرن الماضي، وستظل في المستقبل المنظور عمليات تؤدي فيها القوى الاجتماعية والسياسية الداخلية دورًا

(٥٠) التجاني عبد القادر حامد، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٥١) المصدر السابق، ص ٥٦.

(٥٢) انظر:

— مآلات الانتقال السياسي في السودان بعد انفاد المكون العسكري بالسلطة، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، ٨ نوفمبر ٢٠٢١، ص: ٣-٢.

— CNN: مخطط لتهرب ذهب السودان إلى روسيا بالتعاون مع العسكر، عربي ٢١، ٣٠ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3CvEDjC>

(٥٣) عباس محمد صالح، عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول في السودان، مصدر سابق.

ب) معالجة الوضع الاقتصادي:

كما تقدم، يمثل الوضع الاقتصادي السوداني المتدهور السبب الرئيسي في اندلاع الشرارة الأولى لانتفاضة ١٩ ديسمبر ٢٠١٨؛ وتحديداً الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الأساسية. فكان تعثر الاقتصاد في قلب الأزمة الحالية. ومع ذلك، فإن العامل الرئيسي لم يتمثل في المشكلات الاقتصادية بشكل عام، بل كان هو طبيعة الطبقات الاجتماعية التي لحق بها الأذى جراء التحديات الاقتصادية الحالية. إذ شعرت طبقة المهنيين الشباب التي تعيش في المراكز الحضرية الرئيسية بالسودان - مثل الخرطوم وأم درمان - بضغط كبير بسبب التضخم السريع في الأسعار، والإحباط إزاء الزبائنية، والفساد الأوسع الذي ينخر في عظام النظام؛ حيث كانت قد اعتادت هذه الطبقة على الإعانات والدعم المقدم على السلع الأساسية في ظل النظام الاقتصادي الرعوي الذي استخدمه نظام البشير وسيلةً للحفاظ على شعبيته أو القبول الضمني من قبل المجتمعات السياسية الرئيسية في البلاد^(٥٤).

وبلغ التدهور الاقتصادي ذروته عام ٢٠١٨، بانفجار قيمة الجنيه السوداني؛ إذ انخفض سعره الرسمي ثلاث مرات مقابل الدولار الأمريكي: ١٨، ٢٩، ٤٧,٥ جنهما سودانيًا مقابل دولار واحد. أما أسعار الدولار في السوق الموازية (أو ما يُعرف بالسوق السوداء) فقد قفزت من ٢٠ جنمًا في أوائل ٢٠١٨ إلى أكثر من ٦٠ جنمًا في أواخره. وبذلك ارتفعت معدلات التضخم إلى ٦٨,٩٤ في المئة في نوفمبر ٢٠١٨. وبذلك سجل السودان ثالث أعلى معدل تضخم في العالم. ونتج عن ذلك ظهور أزمة حادة في المواد البترولية والنقد الأجنبي؛ نتيجة عجز الحكومة عن توفير ١٢٠ مليون دولار لصيانة مصفاة الجبلي لتكرير المواد البترولية^(٥٥).

وكان الملف الاقتصادي أحد المستهدفات والتحديات الرئيسية التي وضعت أمام حكومة حمدوك؛ إذ دخلت حكومته في عديد من المفاوضات بهدف رفع اسم السودان من قائمة

السيناريو الأول - عدم الاستقرار السياسي، واستمرار الاضطرابات وتعثر الانتقال السياسي، في ظل غياب الإجماع والتوافق الوطني، بشكل لا يساعد على تأسيس نظام تمثيلي يعكس الأوزان الحقيقية للقوى الحزبية والسياسية بالبلاد ويساعد على قيام نظام سياسي مستقر يجمع بين الشرعيتين: الدستورية والشعبية؛ وهو مرجح في ظل المعطيات الراهنة بالبلاد.

السيناريو الثاني - وهو الأقرب إلى التحقق أيضًا؛ وهو قيام نظام هجين يسيطر عليه المكوث العسكري، ويتم تدجين هذا النظام، ولكن مع معارضة قوية متصاعدة، خاصة من المكونات التي جرى إقصاؤها عبر الانقلاب الأخير، أو مجموعات أخرى لم تستوعبها التسوية السياسية التي سيقوم عليها هذا النظام الحالي، أو تلك التي تبدو ساخطة على الوضع الراهن.

السيناريو الثالث - حراك جماهيري سيكون مستمرًا، وسيكون هذا السيناريو أكثر ترجيحًا في المدى المنظور؛ إذ إن اللجوء إلى تحريك الشارع سيكون السلاح الوحيد في يد بعض القوى السياسية وكذلك المكون العسكري؛ وبالتالي الشارع، والشارع المضاد، لكن من دون ترجمتها في عملية انتخابية حقيقية تعكس إرادة الشعب، أو تفرز قوى حزبية منتخبة. كما سينتقل توظيف الشارع إلى دولا الدولة من خلال محاولات توظيف العصيان المدني والإضرابات.

السيناريو الرابع: إكمال الفترة الانتقالية بتجاوزات هنا وهناك، أو التوصل إلى ترتيبات سياسية جديدة، يمكن أن يتبعها إجراء انتخابات عامة ذات مصداقية بحيث تفرز قوى سياسية ذات أوزان تؤسس بدورها لشرعية دستورية تؤدي إلى استقرار البلاد. ولكن هذا السيناريو مستبعد لطموح الجيش في السلطة، وغياب قوى مؤمنة بالديمقراطية وتناضل من أجلها.

(٥٥) ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان، مصدر سابق، ص: ١٣.

(٥٤) القصة الكاملة لسقوط البشير.. ثورة حقيقية أم مجرد تغيير في الوجوه؟، الجزيرة نت، ٥ مايو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح

عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3MxoT3b>

١. النزعة القبلية: التي عُززت نتيجة سياسة التهميش الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية غير المتوازنة ونتج منها ظهور حركات احتجاجية مطلبية ذات وجهات قبلية وجهوية. وقد أدت هذه السياسة الى تدهور أداء مؤسسات الدولة الخدمية، وزيادة مصروفات العاملين في الدولة في الموازنات السنوية؛ نتيجة المحاباة في التوظيف في القطاع العام، كذلك أسهمت تلك السياسية التفكيكية في تأجيج الحروب الأهلية في جنوبي السودان، قبل انفصاله عام ٢٠١١، وفي دارفور، وشرقي السودان، وجنوبي كردفان، والنيل الأزرق؛ لأن التعيين في كثير من وظائف الدولة الخدمية والسيادية كان لا يقوم على معيار الكفاية، بل على المحسوبية والسعي لإرضاء أكبر عدد من الزعماء القبليين وقادة الحركات المسلحة. ولم تُعالج جذور هذه المشكلات حتى في اتفاقية السلام عام ٢٠٠٥؛ إذ مالت إلى إرضاء الكيانات الجهوية والقبلية؛ وهو ما أسهم في تغذية النزعة القبلية وتحويلها إلى هوية سياسية.

٢. السياسات الاقتصادية الريعية والزبائنية: التي أضحت سمةً عامةً من سمات الاقتصاد السوداني. وبعد انقلاب الجبهة الإسلامية القومية (حكومة الإنقاذ)، في يونيو ١٩٨٩، برز خطاب "التمكين" السياسي والعسكري الذي سمح بتدخل الحزب والمؤسسة العسكرية في المجالات الاقتصادية؛ عن طريق سياسات التحرير والخصخصة. ففي المرحلة الأولى صفت ٢٧٣ مؤسسة حكومية رابحة، آلت ملكية معظمها إلى أفراد مرتبطين بالنظام الحاكم، ونشأت في الوقت نفسه نحو ٦٠٠ شركة تجارية عامة، تتبع الوزارات الاتحادية والأجهزة الأمنية العسكرية،

الدول الراحية للإهاب؛ ما يمنحنا فرصة لتحصل على منح وقروض من الدول الكبرى والمؤسسات الدولية، بالإضافة لما يعززه ذلك من فتح المجال أمام زيادة الاستثمارات الخارجية دون مخاوف من عقوبات المؤسسات الدولية. وكان البشير في أواخر سنواته قد دخل في مفاوضات مع الإدارة الأمريكية من أجل نفس الهدف، إلا أن ذلك تكلم بالنجاح في ظل حكومة حمدوك، غير أن الاقتصاد تحول في عهد الثورة من الاقتصاد الريعي إلى القائم على المنح والمعونات والقروض.

ويعاني السودان من أزمة اقتصادية مستفحلة لا تزال آثارها ممتدة بعد انتفاضة ١٩ ديسمبر، ففي أغسطس ٢٠١٨ بلغ معدل التضخم ٦٦,٨٢٪ ولكنه تجاوز ٤٠٠٪ بعد الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تطبيقها مطلع ٢٠٢١، ليبدأ في التراجع إلى أن وصل في أغسطس ٢٠٢١ إلى ٣٨٧,٥٦٪. وبلغ سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في مارس ٢٠١٩ في السوق الموازي ٧١ جنهما، وحسب سعر بنك السودان ٤٧,٥ جنهما، ويبلغ صرفه اليوم ٤٣٧ جنهما في البنك المركزي و ٤٥٠ في السوق الموازي^(٥٦). إلا أن تلك الجهود قد تأثرت بعملية الانتعاش الاقتصادية والاجتماعية في السودان بعد الانقلاب على حكومة حمدوك بالإضافة لما أحدثته استقالته من فراغ سياسي وفشل عملية التحول نحو الحكم المدني، رغم نجاحه في رفع السودان من قائمة الدول الراحية للإهاب، ليشهد السودان ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار الخبز والوقود عقب إجراءات اتخذتها الحكومة، في ٧ مارس ٢٠٢٢، بتحرير كامل لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار؛ حيث وصل سعر الجنيه في البنوك إلى ٦٠٠ جنيه للدولار الواحد، مقابل ٤٤٥ جنهما قبيل هذه الإجراءات.

وترتبط الأسباب الهيكلية للأزمة الاقتصادية التي شكلت نقطة انطلاق لانتفاضة ١٩ ديسمبر بثلاثة عوامل رئيسية ذات طبيعة اجتماعية سياسية؛ هي^(٥٧):

(٥٦) ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان، مصدر سابق، ص ١١-١٢.

(٥٦) أمير با بكر، ٣ أعوام على الثورة السودانية... ما الذي تغير عن حكم البشير؟، الجزيرة نت، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3RmwHoS>

والباقي يُشترى بطباعة العملة المحلية من دون غطاء، وهذا ما ضاعف حجم التضخم. وفوق هذا وذلك، لم تفلح الحكومة السودانية في جذب الاستثمارات الأجنبية؛ بسبب ضعف البيئة الاستثمارية، وتأثير العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٣؛ بتهمة دعم الإرهاب. وقد أثر هذا الوضع سلباً في التنمية الاقتصادية والبشرية عامة، والمؤسسات الخدمية (الصحة والتعليم) خاصة. والدليل على ذلك أن نسبة الموازنة المرصودة للمشروعات التنموية كانت أقل من ١٠ في المئة حتى في فترة الانتعاش النفطي (١٩٩٩-٢٠١١). كل هذه الممارسة الاقتصادية والإدارية الفاشلة وضعت مؤشر قياس التنمية البشرية في السودان في المرتبة ١٦٧ من أصل ١٨٩ دولة^(٥٨).

أما عن التحديات الاقتصادية التي تقف عائقاً أمام حل الأزمة الاقتصادية تتمثل فيما أفرزته فترة حكم الإنقاذ (١٩٨٩ - ٢٠١٩) من جملة من التحديات الاقتصادية التي خرج من رحمها الأزمة السودانية بشقها السياسي والاقتصادي، وهي^(٥٩):

(١) السيطرة على صادرات الذهب: تسيطر قوات الدعم السريع التي يرأسها الفريق أول حميدتي، عضو مجلس الرئاسة الانتقالي، على منطقة "جبل عامر" في دارفور، وتعتبر من أهم مناطق تعدين الذهب في السودان، علماً أن إنتاجية الذهب في السودان بلغت ٩٠ طنّاً عام ٢٠١٧؛ أي ما يفوق ٣,٥ مليارات دولار، أو يعادل ٥٧٪ من قيمة صادرات السودان. وفي عام ٢٠١٧، أسس الفريق حميدتي شركة تجارية باسم "شركة الجنيد"؛ لإدارة عمليات التعدين والبيع والاستثمار في الذهب، مع عدد من القطاعات التجارية داخل السودان وخارجه. ويمثل الذهب المورد الرئيس الذي يمول من خلاله حميدتي قواته العسكرية وقاعدة دعمه السياسية. إلى جانب ذلك، لا تسيطر الحكومة على كميات كبيرة من الذهب الذي يجري تهريبه إلى الخارج. وكان وزير الثروة المعدنية في حكومة البشير السابقة قدّر أن يصل إنتاج الذهب في الربع الأول من عام ٢٠١٨ إلى ٣٦,٥ طنّاً، بينما أكد بنك السودان المركزي أن

وكانت تلك الشركات تتمتع بحرية الصرف خارج الموازنة الرسمية للدولة، ولا تخضع لمراقبة المراجع العام. وكان لهذا النموذج الاقتصادي آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية، وعدالة توزيع الثروة والدخل القومي بين الأفراد، من جهة، وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة أخرى، وأدى هذا على المدى الطويل إلى تآكل الطبقة الوسطى، وأدت عمليات خصخصة قطاع النقل والزراعة والصناعة والتعليم إلى إضعاف النقابات المهنية والعمالية في تلك القطاعات أيضاً، وخلق نقابات موالية للنظام.

٣. السياسات الاقتصادية: التي كانت حاضرة منذ السنوات الأولى لحكم الإنقاذ؛ إذ أنهيت خدمات ١٤٠,٣٧٥ موظفاً حكومياً، وأبدلوا بموظفين أقل كفاية، من ذوي الولاء السياسي للحزب الحاكم. ولحق ذلك بالإسلاميين أنفسهم بعد الخلاف الذي حدث بين "البشير والترابي" عام ١٩٩٩، إذ استُبعد معظم الموظفين والعسكريين الذي أعلنوا ولاءهم لحزب المؤتمر الشعبي الذي كان يتزعمه حسن الترابي، ولاحقاً استُبعد كل الذين كانوا ينادون بإصلاح حزب المؤتمر الوطني من الداخل، أو عارضوا سياسات البشير صراحةً؛ بمن فيهم غازي صلاح الدين- الأمين العام السابق لحزب المؤتمر الوطني.

كان لكافة تلك العوامل تجليات على الوضع الاقتصادي؛ حيث بدأت الآثار السلبية لهذه العوامل الثلاثة: القبليّة والسياسات الريعية-الزبائنية وعسكرة الاقتصاد ومؤسسات الدولة، تظهر بوضوح بعد انفصال جنوبي السودان في يناير ٢٠١١، وفقدان أكثر من ٥٠ في المئة من إيرادات الخزينة العامة، و٩٥ في المئة من الصادرات. ويُعزى تفاقم الأزمة في هذه المرحلة إلى سوء استخدام الحكومة السودانية لعوائد النفط في بناء اقتصاد قوي ومُتنوع، وإخفاقها في إحكام السيطرة على صادرات الذهب التي أضحت نصفها يُهرَّب إلى الدول المجاورة،

(٥٩) المصدر السابق، ص ١٤-١٦.

(٥٨) المصدر السابق، ص ١٣.

المادة (٢-٤٨) من لوائح بنك السودان التي سمحت لوزارة المالية بجدولة متأخرات ديونها إلى مئة عام، علمًا بأن المادة المعدلة كانت تسمح بالجدولة للنصف الأول من السنة المالية التالية فحسب (وهو أمر مهم لضبط التوسع النقدي). وبعد هذا التعديل فقد البنك المركزي قدرته على ضبط السيولة: الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة مضطربة في حجم الكتلة النقدية؛ فأثر سلبياً في ارتفاع نسب التضخم، من ١٥ في المئة عام ٢٠١٠، إلى ٤٦٪ في ٢٠١٤. ولم تكن وزارة المالية بأحسن حالاً من البنك المركزي، فقد أصبحت القرارات الإدارية المهمة التي تصدرها متمركزة في يد الوزير الذي يُعين بمواصفات سياسية، من دون النظر في مؤهلاته العلمية وخبرته العملية؛ فانعكس ذلك على إضعاف ولاية الوزارة على الموارد المالية للدولة، وظهرت الإعفاءات غير المسوغة، والاعتداءات المكررة على المال العام.

(٤) أزمة الدين الخارجي وإزالة السودان من قائمة الإرهاب: لا يزال السودان من الدول المُثقلَة بالديون الخارجية، والدليل على ذلك أن البنك الدولي صنّف السودان في قائمة الدول المحظورة من الاقتراض Non-accrual منذ عام ١٩٩٤؛ وذلك بسبب العجز عن السداد، وتصاعد فوائد الديون وغراماتها التي بلغت ٤٩,٧ مليار دولار عام ٢٠١٥، و٥٢,٤ مليار دولار (أي: ما يعادل ١١١ في المئة من الناتج الإجمالي المحلي) عام ٢٠١٦، و٥٦,٥ مليار دولار قبل سقوط البشير. لذلك لا يستطيع السودان أن يقترض مُجدداً إلا عن طريقين: أحدهما ما يعرف بـ"تخفيف عبء الديون" Debt Relief؛ عبر ما يعرف بـ"مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون The Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative؛ وثانها ما يُعرف بالإنقاذ الكامل Full Bailout؛ ويشرف عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن الطريقين كليهما لم يكونا متاحين للحكومة السودانية إذ كانت مدرجة في قائمة الدول المتهمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية برعاية الإرهاب، فكانت العقوبات الأمريكية الاقتصادية تؤثر تأثيراً سلبياً ومباشراً في قدرة السودان في جذب الاستثمارات الأجنبية؛ لأن الدول أو الشركات لا ترغب في أن تدخل في مواجهات مع الولايات

كمية الصادر الرسمي لم تتجاوز ٤,٨ أطنان، أي: إن نسبة التهرب من منتجات الذهب تجاوزت ٨٥٪ في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٨. سياترتب على الحكومة الانتقالية إعادة هذا المورد الحيوي إلى سيطرتها، إذا كان لها أن تمهض بالاقتصاد الوطني؛ وهو أمر لن يكون سهلاً؛ آخذين في الاعتبار شبكة المصالح المرتبطة به.

(٢) الاقتصاد الرمادي: في ظل سياسات التحرير الاقتصادي سمحت حكومة الإنقاذ، بل شجعت المؤسسات العسكرية والأمنية، على إنشاء كثير من الشركات التي تعتمد في تمويلها على الخزينة العامة، وتملكها. وقد أشارت تقارير منظمة الشفافية الدولية لسنة ٢٠١٨ إلى أن المؤسسات العسكرية والأمنية السودانية تمتلك ما لا يقل عن ١٦٠ شركة مسجلة خاضعة لسيطرتها (تذكر تقارير أخرى أن العدد يفوق ٥٠٠)، وتستند في ذلك إلى المادة ٤٩ من القانون العسكري الذي يسمح للقوات المسلحة بإنشاء "أي مشاريع اقتصادية أو استثمارية" تراها ملائمة، وتكون خاضعة مباشرة لوزير الدفاع. ولا تخضع هذه الشركات لرقابة المراجع العام، أو السلطات الضريبية التابعة لوزارة المالية، بل تراحم القطاع الخاص والشركات العامة في مجالات عملها، في أجواء تنافس غير متكافئة؛ لذلك فإن إعادة هيكلة مثل هذه الشركات وتبعتها إلى وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة سيدخل الحكومة الانتقالية في صراع مباشر مع المؤسسة العسكرية والأمنية التي أضحت هذه الشركات تمثل مورداً مهماً من مواردها الذاتية.

(٣) ضعف قدرات مؤسسات الدولة الاقتصادية: تعرضت المؤسسات الاقتصادية الأساسية، ولا سيما بنك السودان المركزي ووزارة المالية، في عهد النظام السابق، لنزيف شديد؛ نتيجة لسياسات الفصل والتمكين التي لا تلتزم بمعايير الكفاية العلمية والخبرة العملية. بل إن عملية تسييس إجراءات التوظيف في هذه المؤسسات أخذت مَنحَى قانونياً، بإجراء تعديلات خطيرة على قوانين بنك السودان المركزي ولوائحها، أضرت باستقلاليتها، وجعلته خاضعاً لسيطرة وزارة المالية. ومن أبرز التعديلات التي أجريت في هذا الشأن تعديل

أمام العملات الأجنبية، وفقدان الثقة في البنوك المحلية والعمل الصيرفي.

ومما يزيد الوضع الاقتصادي سوءاً: استشراء الفساد في دواوين الحكومة، ومؤسسات القطاعين العام والخاص، وانعكس ذلك، على سبيل المثال، في العقود المُبرمة مع بعض الشركات المحلية والعالمية العاملة في مجال التنقيب عن الذهب، فضلاً عن تهريب الذهب بكميات كبيرة إلى خارج السودان؛ الأمر الذي أفقد الخزينة السودانية العامة أموالاً طائلة^(٦١)، وسيكون الملف الاقتصادي مؤشر أداء مهم في تحديد نجاح أي حكومة انتقالية أو إحقاقها، خاصة مع تعثر العلمية الانتقالية منذ انقلاب ٢٥ أكتوبر على حكومة حمدوك، ومن بعدها استقالة حمدوك بعد اتفاق الإطار بينه وبين العسكريين، وإيقاف الولايات المتحدة ومؤسسات نقدية دولية أخرى ما عرضته من قروض وتسهيلات حتى عودة حكومة مدنية على رأس السلطة في السودان وإتمام عملية الانتقال الديمقراطي.

ج) الاضطراب الأمني والصراعات المسلحة (القبلية والانفصالية):

تشغل الصراعات المسلحة حيزاً كبيراً من تاريخ المشهد السوداني، تارة يكون أحد أطرافها حركات التحرير المسلحة مع القوات الحكومية، وتارة في النزاعات بين القبائل؛ وذلك يتسبب في اضطراب أمني كبير يعقد المشهد السوداني المضطرب بحكم الصراع السياسي ما بعد نظام البشير بين العسكريين والمدنيين. وقد نجح العسكريون في تسكين أحد أطراف تلك الصراعات المسلحة بتوقيع اتفاقية جوبا للسلام في ٢١ أغسطس ٢٠٢٠ مع "تحالف الجبهة الثورية"؛ وهو تحالف عريض يضم عدداً من القوى السياسية والفصائل المسلحة؛ اتفقت الأطراف على إنشاء خمسة مسارات جهوية للتفاوض المنفرد، مراعاةً لخصوصية كل مسار ومشكلاته. وتشمل المسارات الخمسة مسار دارفور (حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان،

المتحدة. لذلك يعد من أكبر إنجاز حكومة حمدوك هو كسر العزلة الدولية وإخراج السودان من القائمة الأمريكية للدول الراحية للإرهاب. إن هذا فتح الباب أمام السودان للاستفادة من مبادرة "هيبك" (أطلقها البنك الدولي لتخفيف ديون الدول الفقيرة عام ١٩٩٦)، والحصول على وعد بإعفاء الخرطوم من ٢٥ مليار دولار من الديون المتراكمة، واستعادة عضويتها في صندوق النقد الدولي، وتأهيلها للتعامل مع المؤسسات المالية الدولية وإمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية^(٦٠).

كل تلك العوامل والتحديات تقدم صورة قاتمة عن عمق الأزمة الاقتصادية المركبة؛ ويتمثل ضلعها الأول في ضرورة تحسين الأحوال المعيشية للإنسان السوداني الذي يعاني ارتفاع أسعار السلع الضرورية، وندرة بعضها في الأسواق المحلية. ويتمثل التحدي الثاني في ديون السودان الخارجية التي بلغت نحو ٥٤ مليار دولار أمريكي، في آخر إحصاء رسمي، وأن السودان لم يسدد أكثر من ٨٠ في المئة من المتأخرات المستحقة للدائنين؛ لذلك رفضت المؤسسات والصناديق المالية إقراض السودان قبل سداد الديون المستحقة؛ علمًا بأن أصل هذه الديون بلغ ١٧ مليار دولار، وفوائدها وغراماتها الجزائية الناتجة من تأخير السداد تبلغ ٣٧ ملياراً.

والأمر الذي يزيد الوضع تعقيداً أن موازنة السودان، منذ استقلال جنوبي السودان عام ٢٠١١، قد أضحت تعاني عجزاً مالياً كبيراً، والدليل على ذلك أن قدر العجز ارتفع من ١٣ مليار دولار أمريكي، عام ٢٠١٧، إلى ٢٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٨؛ بمعنى أن الحكومة السودانية لا تستطيع تدبير ديونها الخارجية، إلا بإعفاءها من هذه الديون، أو إعادة جدولتها، ثم السماح لها بالاقتراض من المؤسسات النقدية العالمية. وقد أسهمت هذه الأزمة المركبة إسهاماً مباشراً في زيادة التضخم بمتوالية هندسية، وترتب على ذلك تدني سعر العملة المحلية

(٦١) ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٦٠) أمير با بكر، ٣ أعوام على الثورة السودانية... ما الذي تغير عن حكم البشير؟، مصدر سابق.

واحدة من أهم قبائل أفريقيا، وتضم عشرات الملايين من سكان مناطق تمتد من السنغال إلى السودان، ويبلغ عدد أفرادها في السودان حوالي ثلاثة ملايين؛ وهم مسلمون يتحدثون لغة خاصة بهم. عدد النازحين في مدينة الدمازين-مركز ولاية النيل الأزرق- يقدر بحوالي ١٢ ألفاً و ٦٠٠ شخص، فيما وصل ١٢ ألفاً و ٨٠٠ إلى ولاية سنار (جنوب شرق البلاد)، و ٤ آلاف و ٥٠٠ إلى ولاية النيل الأبيض (جنوباً)، ووصل ألف و ٢٢٠ نازحاً إلى ولاية الجزيرة (وسط البلاد)^(٦٤).

كان تعامل العسكريين مع كلا النزاعين دون مستوى منع تكرارهما؛ إذ اكتفوا بدفع تعزيزات في مناطق الصراع وتأكيدهم أنهم مستمرون في بذل المزيد من الجهد لفرض هيبة الدولة وسيادة حكم القانون؛ لإيقاف نزيف الدم ونشر السلام، ولكن دون سياسات واضحة لإيقاف ذلك أو منع تكراره. لذا من المرجح أن يكون اشتباك العسكريين مع تلك الصراعات القبلية ضعيفاً؛ نظراً لانشغالهم بالأزمة السياسية السودانية من جانب، ومن الجانب الآخر فإن هذه الأزمات مما يعزز الحاجة لوجودهم في السلطة في ظل حالة الفراغ السياسي القائمة.

خاتمة:

تمثل الأزمة السياسية السودانية في صورتها الشاملة نمطاً متكرراً للأزمات العربية والإفريقية التي تواجه تحديات مشتركة في معظم أزمات المنطقة؛ من جهة أنها تعاني من معضلة التحول الديمقراطي وإدارة عملية الصراع على السلطة والمكتسبات؛ وعلى رأسها إدارة العلاقات المدنية-العسكرية والمدنية-المدنية. بيد أن الحالة السودانية تبرز فيها قضية الشقاق الظاهر والانشطار الكبير في المكون الواحد، كما يبرز

وتحرير السودان-المجلس الانتقالي، وتجمع قوى تحرير السودان)، ومسار الشرق (مؤتمر البجة المعارض)، ومسار الشمال (كيان الشمال وحركة تحرير كوش السودانية)، ومسار الوسط (الحزب الاتحادي الديمقراطي المعارض)، ومسار النيل الأزرق وجنوب كردفان (الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال)، إلا أنها لم تشمل كل حركات الكفاح المسلحة، وأهمها: الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال جناح عبد العزيز آدم الحلو، وحركة تحرير السودان/جناح عبد الواحد محمد نور^(٦٢)، وهو ما عزز موقف العسكريين في السلطة حتى بعد انقلاب ٢٥ أكتوبر، ليشكلوا حليفاً مهماً في ظل تعقد المرحلة الانتقالية وعدم التوصل لتسوية مناسبة للصراع السياسي السوداني.

أما الجانب الآخر المتمثل في الصراعات القبلية؛ ضمن الصراعات القائمة على الموارد والمياه ومسارات الرعي ومساحات الأرض، فقد شهدت مناطق عديدة في دارفور من حين إلى آخر اشتباكات دموية بين القبائل العربية والأفريقية. إن التقديرات تشير إلى مقتل ١٠٠ شخص، تم إحراق قرى عدة ونزوح حوالي ٥٠٠ شخص إلى قاعدة عسكرية للجيش السوداني بالقرب من بلدة قريضة (جنوب غرب) طلباً للحماية؛ في نزاع قبلي بولاية جنوب دارفور، غربي السودان، بعدما اندلعت معارك عنيفة في ١١ قرية بولاية جنوب دارفور؛ جراء مقتل جندي من إحدى القبائل على يد مجهولين من قبيلة أخرى في ٢٦ مارس ٢٠٢٢^(٦٣). وفي السياق نفسه، شهدت ولاية النيل الأزرق اشتباكات قبلية، أسفرت عن مقتل ١٠٩ أشخاص، ووقعت الاشتباكات القبلية إثر دعوات من قبيلة "الهمج" لطرد قبيلة "الهوسا" من الولاية السودانية؛ باعتبارهم "سكاناً غير أصليين" فيها. وتعدُّ الهوسا

— تظاهرات في الخرطوم رفضاً لأعمال العنف العرقية بالبلاد، عربي ٢١، ٢٦ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3Cgk8Hx>

— نزوح الآلاف من جنوب السودان نتيجة الاشتباكات القبلية، عربي ٢١، ٢٥ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3BPA4z2>

(٦٢) اتفاق جوبا للسلام في السودان: تحدياته وفرص نجاحه، تقدير موقف، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٠، ص ١.

(٦٣) عضو بالسيادي السوداني: اتفاق وشيك لحل الأزمة السياسية، عربي ٢١، ٩ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3ffBHhL>

(٦٤) انظر التالي:

تسوية يُعاد من خلالها تشكيل الحكومة المدنية على أساس توسيع قاعدة المشاركة؛ وذلك عبر مسارات تفاوض وتسوية لم يظهر منها أي بوادر تؤشر على اقتراب حل الأزمة العالقة منذ الانقلاب على حمدوك.

بالإضافة للبعد الداخلي للأزمة؛ يأتي البعد الخارجي وتدخلاته وتأثيره على المشهد السوداني وأطراف الأزمة، وتشابكه مع مواقف قوى الداخل؛ بين دول داعمة للمكون العسكري تعمل بشكل أساسي على مسألة الاستقرار وضمان مصالحها دون الالتفات إلى مسألة التحول الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة، ودون مراجعة لقضايا الداخل السياسي المتأزم، ويمثل ذلك الاتجاه كلٌّ من روسيا والصين ومصر والإمارات والسعودية، وبين داعم للمكون المدني ولعملية الانتقال الديمقراطي دون آليات واضحة للدفع نحو ذلك، مع مخاوف من تعقد المشهد العام المضطرب بفعل الصراع والأزمات مع الحركات المسلحة والنزاعات القبلية المتجددة، ويتمثل بالأساس في القوى الغربية. هذا، بالإضافة إلى توظيف أطراف الأزمة علاقاتهم مع الخارج في الصراع السياسي الداخلي.

لذا، فإنه من الصعب الحسم بشأن الاتجاه الذي ستسلكه الأزمة السودانية خلال الفترة القريبة القادمة؛ بسبب وجود متغيرات عديدة داخلية وخارجية. لكن يمكن -في المجمال- القول إن سيناريوهات تطور الأزمة في المرحلة الراهنة من الاستقطاب السياسي وحالة الاحتقان، هر رهينة التعاطي معها من قبل المدنيين والعسكريين. فبينما يحاول العسكريون فرض معادلة شارع مقابل شارع التي فرضتها الثورات المضادة على المسار الديمقراطي في دول عربية أخرى، فإن القوى المدنية إما أن تتراجع إيثار للتهدئة والسلام الوطني أو تتجه إلى مواجهة وصدام أكثر حدة؛ ما يعرض مستقبل البلاد لمخاطر سياسية وأمنية جسيمة. وسيعتمد رجحان أحد هذا الاحتمال على نتاج التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية، وعلى قدرة الوسطاء على تحقيق تسوية تمنع انزلاق البلاد نحو انهيار سياسي أشد خطورة وتعقيداً.

ففي غياب الإرادة الباحثة بين أطراف الأزمة عن مشروع وطني جامع ينتشل السودان من واقع أزمتها السياسية والاقتصادية والبنوية، وفوق ذلك فإنها ضمن تصنيف الدول المتأخرة اقتصادياً، والدولة الهشة في بنيتها وتركيبها السلطة ونظام الحكم فيها، ما يجعلها عرضة لتكرار الأزمات والاضطرابات دون الوصول لتسوية سياسية أو اجماع وطني على الأهداف والمصالح والمسارات. وتتجلي مظاهر ذلك في تعقد الأزمة السياسية الحالية وانفراد العسكريين بالسلطة من جانب، ورفض المكون المدني لمسار الانتخابات؛ خاصة مع تفككه لعدة جهات، وتمسكه بإتمام عملية التفكيك لـ "سياسات التمكين" للنظام السابق. ووصلت كافة مسارات التفاوض الدولية والأممية والمحلية إلى آفاق ضبابية دون آليات أو أدوات تلزم أطراف الأزمة بالتوصل لاتفاق شامل لإنهاء المرحلة الانتقالية وتحقيق عملية التداول السلمي للسلطة. لذا فإن المشهد السوداني يهيم عليه "حالة ضد الديمقراطية" تُفاقم من أزمات رئيسية كانت سبباً في الانتفاضة الشعبية التي أطاح الجيش بالبشير على إثرها؛ ويأتي على رأسها الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها السودان جراء عقود من سياسات الحصار والعقوبات، فضلاً عن السياسات الاقصائية وسياسة التهميش الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية غير المتوازنة، والمَحسوبيّة والسعي لإرضاء أكبر عدد من الزعماء القبليين وقادة الحركات المسلحة، والسياسات الاقتصادية الريعية والزبائنية التي أضحت سمةً عامةً من سمات الاقتصاد السوداني بعد انقلاب الجبهة الإسلامية القومية (حكومة الإنقاذ)، في يونيو ١٩٨٩.

ومنذ الانقلاب الذي نفذته البرهان على حكومة حمدوك في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، ظهر بوضوح أن العلاقة بين المكونين المدني والعسكري تمزقاً بمنعطف كبير، وتحمل العسكريين المسؤولية الكاملة عن إدارة أزمات البلاد؛ بما فيها أزمة شرق السودان، والأزمة الاقتصادية، فضلاً عن المقاومة التي تبديها القوى المدنية. وتلعب الضغوط الخارجية، الأميركية خصوصاً، دوراً أساسياً في تفاقم الأزمة. قد تدفع هذه المتغيرات كلها في اتجاه

دور الاتحاد الأفريقي في قضايا الديمقراطية والإرهاب

عمر متولي^(*)

الدول الأفريقية. من أجل ذلك أصبح من الصعب على منظمة الوحدة الأفريقية أن تقف عاجزة، فاضطرت إلى النهوض بعبء أكبر في التعامل مع هذه النزاعات خاصة بعد فشل التدخل الدولي في العديد منها، ولذلك قادت دولة ليبيا جهودًا مكثفة - بالتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ومع الدول الأعضاء في المنظمة- من أجل تفعيل دور منظمة الوحدة الأفريقية.

عقدت ثلاث قمم لمنظمة الوحدة الأفريقية، اثنتان منها استثنائية وثالثة اعتيادية (سرت الاستثنائية الرابعة ١٩٩٩، قمة لومي ٢٠٠٠، سرت الاستثنائية الخامسة ٢٠٠١) أسفرت عن الإعلان عن قيام "الاتحاد الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا"، وبتصديق (٣٦) دولة -ثلاثي أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية- دخل القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (المكوّن من ديباجة وثلاثة وثلاثين مادة) حيز التنفيذ. وبذلك حل الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا، وكانت مدينة ديربان بجنوب أفريقيا مقر انعقاد أول قمة لهذه المنظمة في ٢٠٠٢^(٣).

حددت المادتان الثانية والثالثة من ميثاق الاتحاد-الذي وافقت عليه الدول المجتمعة- الأهداف والمبادئ التي يقوم عليها، ومن خلاله يمكن تقييم الاتحاد ومؤسساته بعد أكثر من عقدين من الزمان.

فقد حدد الميثاق أربعة عشر هدفًا، منها: تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية -الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها- تشجيع

مقدمة- حول نشأة وتطور فكرة المنظمة الإقليمية الأفريقية:

تعد فكرة الوحدة الأفريقية فكرة قديمة راودت العديد من الزعماء الأفارقة، بدأت أولى إرهاصاتها تتبلور في إطار ما أطلق عليه حينها (الجامعة الأفريقية)، وكانت الرغبة في الوحدة حلما راود جميع الزعماء الأفارقة بعد التحرر من الاستعمار. كان هناك تباين واضح في طريقة الوصول إليها، وبُذلت العديد من المحاولات وتنوعت المساعي لإنشاء منظمة جامعة تشمل جميع الدول الأفريقية التي نالت استقلالها وتبني التعاون بينها^(١).

وُلدت منظمة (الوحدة الأفريقية) وتم الإعلان عن ميثاقها عام ١٩٦٣ تتويجًا لتلك الجهود، حتى صارت المنظمة التكريس العملي الأول لفكرة الوحدة الأفريقية بوصفها هيكلًا منظمًا يربى شؤون القارة ويسعى لحل مشكلاتها. فضلًا عن ذلك فإنها شكلت في تلك الحقبة تطورًا مهمًا على صعيد القارة الأفريقية، فوجود مظلة جامعة للدول المحرّرة من الاستعمار يعد تقدمًا ضد معارك الاستعمار الخارجي، وعلى الرغم من النواقص التي اعترت ميثاق المنظمة في أدائها إلا أنها ظلت تمثل رمزًا أفريقيًا وتتويجًا لجهود أفريقية^(٢).

مع بداية التسعينيات، شهد العالم تغيرات مفصلية هامة وتحولات في النظام الدولي، انعكست آثارها على القارة التي مازالت دولها تتحسس خطاها والمنظمة التي تحاول رعاية مصالحها. فشهد التعامل الأفريقي مع النزاعات الداخلية تحولات جوهرية ارتبطت بالتحويلات في قمة النظام الدولي، إضافة إلى التحويلات التي شهدتها القارة الأفريقية لا سيما تلك المرتبطة بزيادة عدد وحدّة النزاعات الداخلية في الكثير من

* باحث في النظم السياسية.

(١) محمد بشر الشافعي، المنظمات الدولية، المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، ١٩٩٤، ص ٣٩٨ وما بعدها.

(٢) أماني الطويل، هل حقق الاتحاد الأفريقي "أحلام الأفارقة"؟، اندبنت عربية، ٢٥ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٥ يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://tinyurl.com/2k2tywqx>

(٣) خيرى عبد الرزاق جاسم، الاتحاد الأفريقي (النشأة - الهيكلية - التحديات)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٣١-٣٢، ٢٠٠٦، ص ٤٤.

القارة، والإرهاب والتغييرات غير الدستورية يقلبان بلا جدال أولويات التنمية في أفريقيا ويعيقان مسيرة القارة باتجاه التقدم والتنمية^(٧).

الآن وبعد ما يقرب من عقدين من الزمن يمكن تقييم دور هذا التجمع القاري من حيث مدى قدرته على أن يحقق خطوات على طريق تحسين حياة الأفارقة كشعوب، وتطوير الدولة الأفريقية ومؤسساتها لتستجيب لشروط الحكم الرشيد، ومن ثم تدخل نادي الدول الحديثة والمستقرة.

أولاً- دور الاتحاد الأفريقي في قضايا القارة: محددات وعوائق
يستمد الاتحاد الأفريقي كمنظمة قارية نفوذه من الالتزام الطوعي للدول ولما يمتلكه من قرارات الشرعية الدولية. ولكن الحكومات أحياناً لا تؤيد الاتحاد في الأوقات التي يحاول فيها فرض سلطته خاصة أوقات الأزمات، وفيما يتعلق بالاستجابة المبكرة لقضايا الإرهاب ومنع الصراعات. في هذا الصدد يمكننا تناول مجموعة من محددات الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في أزمات القارة المختلفة والمتصاعدة في السنوات الأخيرة، التي تعد في الواقع بمثابة أسباب لمحدودية دوره في هذا الإطار.

١. محدودية الاستجابة العاجلة لمستجدات الأوضاع

داخل الدول

استجابة الاتحاد الأفريقي، ممثلاً في مجلس السلم والأمن، للأزمات السياسية المتعلقة بقضايا الإرهاب والديموقراطية خلال العشر سنوات الأخيرة لم تكن قوية أو بالشكل المتوقع منه. فكما ذكرنا أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي تضمن لأول مرة أهدافاً تعد أكثر ميلاً للعمل الجماعي ولتصحيح أخطاء جسيمة وقعت فيها منظمة الوحدة، فلقد ورد في ميثاق الاتحاد تصور عن وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة، والتقدم الأهم الذي منح الاتحاد بوصفه منظمة إقليمية

التعاون الدولي- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد^(٤). بشكل عام مجمل الأهداف التي وردت في الميثاق لا يمكن وصفها بالخيالية أو بعيدة المنال، لكن يُلاحظ التوسع بشكل كبير عن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. فوجد أهدافاً تظهر للمرة الأولى مثل تعزيز حقوق الانسان، والاعتراف بالنظام الديموقراطي؛ وهما هدفان على درجة كبيرة من الأهمية، يتطلبان جهوداً مكثفة من المنظمة الجديدة وأجهزتها لتعزيز وجودهما في الدول الأفريقية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المنشودة، حدد ميثاق الاتحاد الأفريقي ستة عشر مبدأ^(٥)، بعضها يعد تكراراً لمبادئ سبق ذكرها في ميثاق منظمة الوحدة وبعضها يرد لأول مرة. من هذه المبادئ الجديدة: حق التعايش السلمي بين دول الاتحاد - التأكيد على المشاركة الفعالة لشعوب دول الاتحاد - إدانة التغييرات في الحكومات القائمة بطرق غير دستورية^(٦).

ماذا ينتظر المنظمة الوليدة؟

وضعٌ شديد التعقيد، فلقد تفككت أوصال الصومال في ١٩٩٧، وتناثرت ليبيريا إلى أجزاء في ١٩٩٩ وتبعته سيراليون والكونغو، طُرد موبوتو من جمهورية الكونغو الديمقراطية بجيوش هاجمته من رواندا وأوغندا وأنجولا وتردت بلاده بين التحلل والبؤس، أما بقية بلدان أفريقيا الغربية والوسطى والشرقية مثل: تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، نيجيريا، بوروندي، والسودان فقد دمرتها الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية، وفي العقد الجديد شهدت بلدان مثل ليبيا وتونس ومصر ثورات وانتفاضات شعبية، وانقلابات عسكرية كما حدث في السودان. لا شك أن استدامة واستقرار المؤسسات الديمقراطية يشكل ضماناً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية، فيما تشكل التصدعات المفاجئة في العملية الديمقراطية الجارية على الجانب الآخر عقبات أمام

(٤) الموقع الرسمي للاتحاد الأفريقي، متاح عبر الرابط التالي:

<https://au.int/ar/constitutive-act>

(٥) المرجع السابق.

(٦) صفوان مقصد خليل، الاتحاد الأفريقي نموذج لمنظمة إقليمية، مجلة

القانون المغربي، ٢٠١٧، ص ٢٧٧ - ٣٠٤.

(٧) أحمد الرشيد، الاتحاد الأفريقي بعد خمس سنوات: مدخل عام، بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الأفريقي: خمس سنوات بعد قمة سرت، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١٩، مارس ٢٠٠٥.

جعل أداءه مشابهًا لمنظمة الوحدة الأفريقية، من هذه الموانع أو الشروط:

- أن يكون التدخل بناء على طلب الحكومة الشرعية.
 - أن يكون هناك نزاع دولي أو غير دولي.
 - تدخل الاتحاد الأفريقي في أي دولة عضو لا يكون إلا بقرار صادر عن مؤتمر الاتحاد^(١١).
 - ينص القانون الأساسي للاتحاد الأفريقي على أن "يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع، وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء"، ولا يعد قرار التدخل في دولة عضو مسألة إجرائية، ومن ثم فالأغلبية البسيطة مستبعدة كطريقة لاتخاذ هذا القرار؛ مما يربط تعقيدات كثيرة وحسابات دولية عديدة في حسم هذا القرار^(١٢).
- كما يزيد صعوبة الأمر التنافس بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجال التدخل، فهناك ست مجموعات اقتصادية موجودة داخل القارة منها: COMESA، CEEAC، IGAD، SADC واتحاد المغرب العربي؛ حيث يغيب التنسيق بين الاتحاد وتلك المنظمات في مجال حفظ السلم والأمن الإقليميين في القارة، في الوقت الذي عكفت فيه هذه المنظمات على تطوير آليات خاصة بها في هذا المجال^(١٣).
- كما تتطلب التحديات العديدة التي تواجه أفريقيا اليوم استجابات إقليمية وقارية متضافرة لا يمكن أن تقوم بها إلا المنظمة الجامعة، وعلى الرغم من وجود العديد من الآليات والاتفاقات تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، فإن تنفيذها يعتمد إلى حد كبير على إرادة الدول ووسائلها الخاصة من دون الركون تمامًا إلى قرارات أو سلطات الاتحاد الأفريقي، لذلك فإن

أحقية التدخل في الأزمات المتعلقة بالجرائم الإنسانية والإبادة الجماعية، كما نص الميثاق على رفض أي تغيرات غير دستورية للحكومات؛ فهذه الأهداف تمثل تطورا مهما شهده الميثاق. ولكن إذا قيّمنا الاتحاد وأجهزته المخول لها العمل في هذه الملفات، نجد أن التطبيق العملي لهذه الأهداف يستوجب عملاً شاقاً من الاتحاد والدول الأعضاء. لذا، فعلى الرغم من هذه التطورات إلا أن الحروب الأهلية ما زالت مستمرة في أكثر من دولة، وعلى الرغم من السعي لترسيخ الديمقراطية إلا أن الانقلابات العسكرية تعد أشهر ما ميز السنوات الأخيرة في أكثر من دولة أفريقية، كما أن الاتحاد وبعض الدول الأفريقية ما زالت معتمدة على تدخلات عسكرية خارجية ودولية لحل بعض النزاعات العسكرية^(٨).

ويمكن إرجاع ذلك إلى أن قدرة الاتحاد الأفريقي على التدخل في الأزمات مقيدة بمبدأي السيادة الوطنية والتفويض^(٩). فصحيح أن المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي منحت الاتحاد حق التدخل في أي دولة عضو في حالة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إبادة جماعية؛ حيث نصت الفقرة (س) على "منع النشاطات الهدامة داخل دول الاتحاد أو تشجيع هذه النشاطات من دولة عضو بأشكال مختلفة"، وذلك على عكس موقف منظمة الوحدة الذي كان مبنياً على عدم التدخل بشكل أساسي وخلف ملايين القتلى وعشرات الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والمشاكل الحدودية. من هنا تبنى الاتحاد الأفريقي مبدأ حق التدخل، إلا أن ذلك لا يتم بدون إذن مسبق من الدولة محل النزاع^(١٠). فهذا المبدأ قيّد بشروط وموانع حدّت من فاعليته بدرجة كبيرة، مما

(٨) المرجع السابق.

(٩) حقيقة استجابة الاتحاد الأفريقي للأزمات، موقع جريدة الشروق، ١٢ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://tinyurl.com/2p9xz675>

(١٠) صفوان مقصد خليل، الاتحاد الأفريقي نموذج لمنظمة إقليمية، مرجع سابق.

(١١) يتكون المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثلهم المعتمدين، وله أن يعقد في دورة عادية مرة واحدة في السنة، كما يعقد في دورة غير

عادية بناء على طلب أي دولة عضو بشرط موافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء. يشترط لصحة انعقاد دورات المؤتمر -العادية منها أو الاستثنائية- بلوغ عدد الأعضاء الحاضرين في الدورة النصاب الذي يشترطه القانون الأساسي والمقدر بثلثي أعضاء المؤتمر.

(١٢) راجع ميثاق الاتحاد الأفريقي، الموقع الرسمي، مرجع سابق.

(١٣) بوسراج زهرة، حق الاتحاد الأفريقي في التدخل، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٤، جوان ٢٠١٣.

لذلك ضمت وثيقة إنشاء الاتحاد الأفريقي ثلاثة أنواع من العقوبات في المواد ٣٠ و٢٣ على الدول عند تخلفها عن سداد المستحقات المالية للاتحاد، تفادياً لما حدث مع منظمة الوحدة الأفريقية. ونص الميثاق على أنه عندما تتخلف الدولة عن سداد مستحقاتها فإن الجمعية العامة تقرر الجزاءات التي توقع عليها. ومن هذه العقوبات:

- إنكار حق الدولة في التحدث أثناء جلسات أجهزة الاتحاد
 - إنكار حقها في تقديم مرشحين لشغل منصب معين بالاتحاد أو أجهزته
 - إنكار حقها في التصويت في أجهزة الاتحاد
 - عدم استفادتها من أنشطة الاتحاد
- تدل تلك العقوبات على وجود مصاعب اقتصادية مزمنة تعانها أجهزة الاتحاد، الأمر الذي جعل هذا النص ضرورياً لمنع تكرار سيناريو منظمة الوحدة.

فالالاتحاد الأفريقي يفتقد إلى القدرة الكافية لمواجهة التحديات الراهنة في القارة خاصة بخصوص عمليات حفظ السلام، وذلك لغياب التنسيق بين مختلف القوات الأفريقية لحفظ السلام ونقص الكفاءة لديها، وعدم امتلاكها للمعدات الحديثة، مما يعيق من عمل الاتحاد الأفريقي في تحقيق أهدافه، لا سيما وأنه يفتقد لأدوات الضغط كما أوضحنا. فضلا عن كون الاتحاد لا يقدم إعانات أو أموالا كبيرة للتحديث الاقتصادي، فقيمتها المضافة في الأداء اليومي للدول الأعضاء محدودة، وبالتالي اعتماد الحكومات الأفريقية على الاتحاد الأفريقي ليس كبيرا. وقد ظهرت الحاجة الماسة بعد ذلك إلى تمويل سريع، فوضع القرار في القمة الأفريقية في كيغالي برواندا

مواجهة نقاط الضعف الهيكلية المرتبطة بهشاشة دولة ما بعد الاستعمار سيظل المسؤولية الأساسية للحكومات الأفريقية. فحتى يستمر الاتحاد في لعب أدوار ذات صلة بالقضايا والأزمات التي تواجهها الدول، يجب على الدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأفريقي إيجاد طريقة لسد الفجوة بين التوقعات وقدرات الاتحاد ومعالجة الهشاشة الهيكلية التي تعاني منها المنظمة ككل^(١٤).

١. محدودية الموارد وضعف التمويل

يحتاج الاتحاد الأفريقي كغيره من التنظيمات الدولية والإقليمية إلى إمكانيات مادية ومالية من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، وعلى الرغم من كثرة الدول الأفريقية وامتلاك بعضها لثروات هائلة وتعهداتها بتمويله، إلا أنه يعاني من نقص كبير في تمويل العمليات التي يقوم بها، سواء من ناحية الإمكانيات المادية والأجهزة أو من الناحية المالية، إضافة إلى ما تواجهه الدول الأفريقية من مشاكل مالية بسبب الديون الخارجية التي تشهد تصاعدا مستمرا؛ حيث بلغت حسب مصادر صندوق النقد الدولي ١٥٠٠ مليار دولار، ومن بين (٤٤) دولة وصفها الصندوق بالدول الفقيرة المثقلة بالديون توجد (٣٣) دولة من إفريقيا.

كانت مشكلة التمويل من أصعب المشاكل التي واجهتها منظمة الوحدة الأفريقية، حددت منظمة الوحدة الأفريقية المساهمات المالية للدول الأعضاء وفقا لمساهمة كل دولة عضو في ميزانية الأمم المتحدة^(١٥) على ألا تزيد مساهمة الدولة عن ٢٠٪ من الميزانية السنوية للمنظمة وذلك، واعتبر الميثاق أن هذه المساهمات أمراً إلزامياً^(١٦). لكن رغم طيلة مدة المنظمة فإنها لم تشهد تسديد كامل مستحقاتها من الدول الأعضاء، وبلغ عدد الدول التي لم تسدد مستحقاتها في الدورة قبل الأخيرة ١٤ دولة عام ٢٠٠١^(١٧).

(١٦) صفوان مقصد خليل، الاتحاد الأفريقي نموذج لمنظمة إقليمية، مرجع سابق.

(١٧) المرجع السابق.

(١٤) خيرى عبد الرزاق جاسم، الاتحاد الأفريقي (النشأة - الهيكلية - التحديات)، مرجع سابق، ص ٥٤.

(١٥) وردت الآلية المتبعة لتسديد المستحقات المالية للدول الأعضاء في المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، ونصت على أن يتحمل الأعضاء نفقات المنظمة حسب الأنصبة المقررة من الجمعية العامة.

جنوب الصحراء- غارقة في الفساد، بسبب تشبّت رؤسائها بالسلطة والسيطرة على الموارد. تبلورت مخرجات القمة حول إقامة عدد من اللقاءات لإيجاد خطة لمكافحة الفساد وتحولها إلى نهج مستدام في أفريقيا. وذلك في ظل مشكلة التبعية الاقتصادية؛ حيث أصبحت الدول الأفريقية عاجزة عن التعاون على اقتصاد متين، يدعم العلاقات والروابط الاقتصادية بينها. فالتبعية الاقتصادية والتبادل التجاري مع الدول الأوروبية، وخاصة تلك التي كانت تستعمر دول أفريقيا، يفرضان أنفسهما فرضًا حادًا على اقتصاديات الدول الأفريقية. لذلك يتوجب على أجهزة الاتحاد الأفريقي، المتمثلة في لجنة التجارة، ولجنة الشؤون النقدية والمالية، أن تتولى التخطيط لإنشاء منطقة التجارة الحرة^(٢٠).

ومن الناحية السياسية يعد تحقيق الديمقراطية والشفافية أهم التحديات السياسية للاتحاد الأفريقي، الذي يسعى إلى تكوين نظام ديمقراطي فعال، يعتمد على مؤسساته التي أضيفت إلى هيكله التنظيمي (مثل برلمان عموم أفريقيا، ومحكمة العدل الأفريقية)؛ وهو ما يستوجب وجود أنظمة أفريقية ديمقراطية أصلاً، تحترم المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان. فهناك حالة من النسيان أو تناسٍ واضح من الأجهزة المعنية للاتحاد لدورها في مثل هذه الأزمات، ولقد مثل الانقلاب العسكري الأخير في بوركينا فاسو مثالاً على أن الاتحاد الأفريقي إما غير راغب أو غير قادر على مساعدة الدول الأعضاء لحل المشاكل لمنع الانقلابات، فهناك علامات استفهام كبرى حول الاتحاد الأفريقي ودوره في معالجة الفشل السياسي في

في يوليو ٢٠١٦ بفرض ضريبة على الدول الأعضاء قيمتها (٠,٢) في المئة على الواردات لتمويل الاتحاد^(١٨).

٢. محدودية التأثير في مشاكل القارة السياسية والاقتصادية

تقع ١١ دولة من بين الدول الـ ١٥ الأكثر هشاشة في العالم في قارة أفريقيا. وتشمل البلدان التي تعاني عدم الاستقرار المزمّن، مثل جنوب السودان الذي يعاني حالة حرب أهلية منذ حصوله على الاستقلال عام ٢٠١١، وجمهورية أفريقيا الوسطى التي تعتمد إلى حد كبير على قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والصومال حيث يسيطر مقاتلو حركة الشباب المجاهدين على معظم المناطق الريفية، وحيث تتعرض جهود بناء الدولة الوطنية لخطر الانهيار مرة أخرى. ومما يثير القلق أيضاً الانهيار البطيء للدول في منطقة الساحل والصحراء، وتمدد الجماعات الجهادية الإرهابية من مالي إلى البلدان المجاورة، مثل النيجر وبوركينا فاسو. كما أنه بعد الانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي وتشاد وغينيا، لا تزال التوقعات في منطقة الساحل بالغة القتامة. لذلك ليس من الخفي عن أعين الاتحاد الأفريقي الملامح العامة للصراعات والتحديات الأمنية التي تواجهها أفريقيا خلال عام ٢٠٢٢ من الناحية السياسية الأمنية^(١٩).

وقد تعامل الاتحاد الأفريقي في العامين الأخيرين بسلبية كبيرة مع أزمات الدول الأعضاء السياسية. فهناك حوالي أربعة انقلابات عسكرية حدثت، وأيضاً تم التعاطي بضعابية كبيرة مع ما جرى في تونس ولم يتدخل الاتحاد في الأمر بشكل مباشر ومعلن، فضلاً عن الأزمة السودانية القائمة منذ أكثر من عامين. فنجد مثلاً أن القمة الأفريقية الثلاثين التي عقدت في أديس أبابا عام ٢٠١٨ تناولت ملف الفساد المتغلغل في القارة، وذلك بعد إفادة تقارير دولية بأن الدول الأفريقية -خصوصاً

تاريخ الاطلاع: ٧ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://tinyurl.com/2fhhbx69b>

(٢٠) محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الإستراتيجي الأفريقي، مركز

البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

(١٨) شوقي عطا هلال الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٢، ص ٣٤٢.

(١٩) حمدي عبد الرحمن، المسارات الكبرى للصراعات الأفريقية في عام

٢٠٢٢، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٦ يناير ٢٠٢٢،

مراجعة وتقييم التصورات التي تم وضعها للمبادرة، بالإضافة إلى محدودية الموارد المالية للاتحاد الأفريقي^(٢٣).

فلم يستطع الاتحاد تحقيق هدف قارة خالية من النزاعات بحلول عام ٢٠٢٠؛ لأن بعض الصراعات في أفريقيا قديمة ومعقدة ومستمرة لسنوات عديدة، كما أن مشكلة انتشار السلاح عالمية، ولا تقتصر على أفريقيا وحدها، ولا سبيل حلها إلا بدعم المجتمع الدولي، خاصة البلدان المصنعة للأسلحة^(٢٤).

ومن العقبات التي تواجه المبادرة أيضا، تعقد خريطة الصراعات الأفريقية وانتشارها في الأقاليم الخمسة، سواء كانت إثنية أو دينية أو أيديولوجية، لذلك اضطر الاتحاد الأفريقي لتمديد المهلة لتنفيذ المبادرة لعام ٢٠٣٠. فعلى عكس ما أراد الاتحاد، تتصاعد النزاعات والحروب داخل القارة وسط شلل مؤسسي لأجهزة الاتحاد.

ثانياً- تعامل الاتحاد مع قضايا القارة: الإرهاب والديمقراطية نموذجاً

عقدت في شهر مايو الماضي القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي التي تتناول مكافحة الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات في إفريقيا، تناولت القمة قضيتين بالغتي الأهمية تعاني منهما العديد من الدول الأفريقية. وقد قال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي محمد في الكلمة الافتتاحية للقمة، إن أفريقيا بلا شك هي آخر قارة في العالم تشهد الإرهاب بهذه الكثافة، ولا تزال تشهد تغييرات غير دستورية في الحكم. وأوضح "فكي" أنه لا جدال في أن هاتين الظاهرتين تقلبان الأولويات التنموية في أفريقيا وتعيقان مسيرة دول القارة نحو التقدم، وأنه يجب ألا نقبل هذا بعد الآن،

البلد المضيف لمقره حيث عجز الاتحاد عن إنهاء الحرب الأهلية الدموية في إثيوبيا^(٢١).

٣. محدودية القدرة على إسكات بنادق القارة المتصارعة

في مايو من عام ٢٠١٣ احتفل الاتحاد الأفريقي بالذكرى الخمسين لتأسيسه، في قمة عبّرت عن إصرار القادة المجتمعين على تحقيق هدف "أفريقيا الخالية من النزاع وجعل السلام حقيقة"، وتخليص القارة من الحروب والصراعات الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية والصراعات العنيفة. في هذا الوقت انطلق الحديث حول مبادرة "إسكات البنادق"؛ حيث وقّع الزعماء الأفارقة وثيقة Solemn declaration. والتي تناولت رؤيتهم وتطلعاتهم للخمسين عاما القادمة (رؤية أفريقيا ٢٠٦٣)، وتهدف إلى جعل أفريقيا سالمة آمنة؛ وذلك عن طريق إنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية، والقضاء على ممارسات العنف القائم بسبب العرق أو الجنس أو اللون، ومنع جرائم الإبادة الجماعية. وحددت عام ٢٠٢٠ لتحقيق هذا الهدف، عبر المفاوضات والطرق السلمية؛ خاصة في ظل السعي نحو تطوير القوات الأفريقية بشكل كبير، وألا يكون هناك أي وجود لقوات حفظ سلام من خارج القارة^(٢٢).

ولكن لا ينفك الاتحاد الأفريقي عن تقديم وعود تجانبها الواقعية، وطرح أهداف شديدة الطموح ثم العودة بنتائج لا تناسبها. فهذه مبادرة طموحة من الاتحاد الأفريقي، لكنها لم تكن واقعية من ناحية الإطار الزمني، وغاب عنها تحديد آليات واضحة لتنفيذها. وكذلك فقد واجهتها العديد من التحديات، منها التحديات التشغيلية المرتبطة بتراجع قدرة الاتحاد على

(٢٣) د.محمود زكريا محمود، إسكات البنادق في أفريقيا: واقع الإنجاز وتحديات التنفيذ، موقع مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/7hEoc>

(٢٤) هاني الجمل، نحو "قارة آمنة".. أفريقيا تبحث "إسكات البنادق"، موقع سكاى نيوز عربية، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/mr4ymfeb>

(٢١) باسم رزق عدلي، الاتحاد الأفريقي ومواجهة بعض الأزمات السياسية الأفريقية: دراسة للأسس والأداء، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر ٢٠٢١.

(٢٢) سارة الأمين، وعود لا تأتي.. لماذا لا تنجح أفريقيا في "إسكات البنادق"؟، موقع مصر ٣٦٠، تاريخ النشر: ٢٦ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/3yfzarvc>

هذه القمة ومستجدات قضيتي الإرهاب والديموقراطية نستطرد بشيء من التفصيل.

(أ) التعامل مع قضية تفشي الإرهاب

تواجه أفريقيا تحديات أمنية مركبة ومتعددة منذ أوائل القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت فترة ما بعد الحرب الباردة قد اتسمت بشكل خاص بعودة الحروب الأهلية، فقد شهد العقدان الماضيان ظهور تهديدات غير متكافئة ومختلطة مثل القرصنة، وانتشار الأوبئة وفيروس كورونا المستجد، ونمو الإرهاب والتطرف العنيف. تسلط هذه التحديات الأمنية الضوء على الدور البارز الذي لا بد أن تلعبه أجهزة الاتحاد الأفريقي ونشاطاتها خلال الأزمات. فقد نص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي في المادة الرابعة على حقه في التدخل لمنع الكوارث الإنسانية وجرائم الإبادة.

فمع مرور الوقت أضحت الجماعات الإرهابية تتحدى بشكل متزايد احتكار أدوات القوة والعنف، وهي السمة الحصرية للدولة الأفريقية الحديثة. الآن ومع التقدم التكنولوجي تواجه الدول الأفريقية ليس فقط انتشار الشبكات الإرهابية العابرة للحدود، بل يسهل تداول الأفكار الهدامة^(٢٧). فأضحت الدول الأفريقية المتعثرة تكافح ضد الفصائل المسلحة الإرهابية في الفضاءات المشاسعة غير الآمنة؛ حيث لا تتمتع الحكومات المركزية سوى بسلطات محدودة^(٢٨).

أثناء انعقاد القمة ٣٥ لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٩، تبنت المنظمة (اتفاقية الجزائر) واعتبرت أول اتفاقية على مستوى المنظمة والعمل القاري في إطار مكافحة الإرهاب.

(٢٨) لمزيد من التفصيل راجع: حمدي عبدالرحمن، مُعضلات أفريقيا.. الانتقال المتعثر والإرهاب والتدخل الخارجي، (الإمارات العربية المتحدة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، ٢٠٢١)، ص ٢١.

و: حمدي عبد الرحمن، المسارات الكبرى للصراعات الأفريقية في عام ٢٠٢٢، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/Pzfod>

ويتعين مواجهة هذا التحدي المزدوج من خلال إجراءات جريئة وشجاعة، سواء داخل الدول أو على المستوى الإقليمي والقاري، حتى تتوقف هذه الهجمات التي لا تطاق على الأمن والاستقرار في القارة. وأشار "فكي" إلى أن هناك مجموعة من الإجراءات القوية والمنسقة والتضامن الأفريقي الملموس المناسب مع خطر الإرهاب، معربًا عن أسفه لعدم وجود التزام قوي من المجتمع الدولي. ونبّه إلى أن عودة الانقلابات العسكرية في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وكذا التغييرات في الدساتير بغرض مصادرة السلطة، يمثلان مصدر عدم استقرار في البلدان المعنية، كما شدد على ضرورة تنسيق أفضل لإجراءات الاتحاد الأفريقي وتلك الخاصة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية بهدف دعم أفضل للعودة السريعة إلى النظام الدستوري الطبيعي^(٢٥).

وقد اقترح الرئيس الجزائري مجموعة من المقترحات في هذا الشأن؛ أولها الاتفاق على ضرورة وضع مسألة الإرهاب في مقدمة أولويات أفريقيا في مجال السلام والأمن، ويقترح في هذا الصدد سلسلة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز قدرات البلدان الأفريقية الفردية والجماعية، مع تسليط الضوء على المسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي المدعو لمواصلة دعم جهود البلدان الأفريقية. كما دعا الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إلى تعزيز الآليات والمؤسسات القائمة، مثل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب والآلية الأفريقية للتعاون الشرطي (أفريبول) ولجنة أجهزة الأمن والاستخبارات الأفريقية^(٢٦)، لتمكينها من الاضطلاع بمهامها^(٢٦). في ضوء أحداث

(٢٥) الاتحاد الأفريقي: الإرهاب والتغييرات غير الدستورية يعيقان التقدم، موقع الرؤية، ٢٨ مايو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع ٢٠ يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/4mf2awbb>

(٢٦) قمة الاتحاد الأفريقي حول الإرهاب: الرئيس تبون يعرض تقريراً شاملاً ويقترح سبل عمل جديدة، وكالة الأنباء الرسمية الجزائرية، ٢٨ مايو ٢٠٢٢، عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/fc7d7vru>

(٢٧) «السلام والأمن الأفريقي» يدعو لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب، موقع جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/UzKVg>

الخارجي مؤثرا فيها محدداً لأهدافها، مثل (الإيكواس) وارتباطها بفرنسا، وقد دلت الأزمة في مالي سنة ٢٠١٢ على هذا الارتباط الوثيق.

ومن ناحية أخرى، تقرر في عام ٢٠١٠ تعيين ممثل عام للاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وفي يوليو ٢٠١١ تبنى الاتحاد قانوناً لحث الدول الأعضاء على تعزيز قوانينها الوطنية في مكافحة الإرهاب. لكن لم تكن جهود الاتحاد الأفريقي على مستوى الخطر الإرهابي الذي اجتاحت القارة، فنرى أن تركيز المنظمة كان على الجانب التشريعي، متجاهلة التطبيق العملي والجهود المبذولة على أرض الواقع^(٣٠).

مشكلة الاتحاد الأفريقي لا تكمن في تعريف الإرهاب، بل في إدراج وتصنيف الجماعات الإرهابية على مستوى القارة، فهناك بعض الجماعات تم تصنيفها كإرهابية لأنها تنتمي إلى القاعدة أو طالبان، إلا أن هناك العديد من الجماعات الأخرى لم تصنف كونها إرهابية بالرغم من انتمائها لطالبان مثل حركة "الشباب" الصومالية؛ مع الأخذ في الاعتبار أن القائمة الأفريقية التي تضم الجماعات الإرهابية النشطة كان لها دور مهم في تمكين الاتحاد الأفريقي والمؤسسات المنبثقة عنه من إدراج هذه الجماعات في مختلف المنظمات الدولية بهدف التقليل من قدراتها على التخريب والتدمير وتجفيف منابع تمويلها. فمواجهة الإرهاب تفرض حلولاً ناجعة من أجل اقتلاع جذور هذه الآفة والقضاء عليها نهائياً^(٣١).

لكن المحصلة أن الاتحاد الأفريقي لم يستطع ردع الجماعات المتطرفة والإرهابية التي تمارس جرائم ضد المدنيين بمعايبتهم أو ملاحقتهم أو تسليمهم إلى جهات دولية كانت قد طالبت بهم. وتمادت هذه الجماعات في المشاركة في النزاع وتمسكت بعدم المرونة، فلديها قدرة على الصمود لا تزحزحها إلا الانشاقات أو ضعف قدراتها المالية، ولا تلبث الانقسامات إلا

وفي عام ٢٠٠٢ تم تعزيز الاتفاقية بوضع برنامج عمل بين دول الاتحاد، وذلك لتأكيد تعهداتها في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال سن تشريعات تهدف إلى تضيق الخناق على نشاطات هذه الجماعات وتوقيع أقصى العقوبات عليها. وفي يوليو ٢٠٠٤ وُضع البروتوكول الإضافي للاتفاقية والذي يعتبر الإطار القانوني لإنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي، ومهمته بالأساس مكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله؛ حيث ورد في البروتوكول أنه جهاز دائم لصنع القرارات يعمل على منع النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد، ويهدف إلى تعزيز ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الاستجابة الفعالة للنزاعات والأزمات في أفريقيا. ويعمل المجلس على التنسيق لمكافحة الإرهاب الدولي، فيرمي إلى وضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد، كما ينخرط عمل المجلس بمسائل الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته^(٣٢).

ولتقييم عمل مجلس السلم والأمن الأفريقي لا بد أولاً من تحديد معوقات عمل المجلس والصعوبات التي تحول بينه وبين تنفيذ مهامه. نجد أن ضعف التمويل هي المشكلة الأكبر التي تواجه الاتحاد الأفريقي ومؤسساته، في ظل عدم التزام الدول الأعضاء بسداد مساهماتها. فضلاً عن معضلة السيادة؛ فعلى الرغم من تخويل الاتحاد بالتدخل في الدول محل النزاعات طبقاً للقانون التأسيسي له، إلا أن هذا الحق يلقى تحفظاً من الدول على تدخل المجلس وعدم التجاوب مع قراراته، وفي بعض الأحيان عرقلة عمله ونشاطه. فتعدد الصراعات وتنوعها في أكثر الدول الأفريقية في ظل محدودية موارد مجلس السلم والأمن الأفريقي يقلل من فاعليته ودوره المطلوب في أزمات القارة. ومن ناحية أخرى، بدلا من أن نجد تكاملاً من المنظمات دون القارية مع المنظمة القارية، تحول الأمر لاضطراب في خطط العمل وغياب التنسيق بينها؛ فبعض المنظمات الفرعية يكون العامل

(٣١) "الاتحاد الأفريقي: تجفيف منابع تمويل الإرهاب يظل أولوية قصوى"، موقع جريدة الشروق، تاريخ النشر ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://tinyurl.com/336jxve4>

(٣٢) محمود زكريا محمود، إسكات البنادق في أفريقيا، واقع الإنجاز وتحديات التنفيذ، مرجع سابق.

(٣٠) محمد بشر جوب، جهود المؤسسات الإقليمية الأفريقية في مكافحة الإرهاب: دراسة تطبيقية عن المجموعة G5 للساحل الإفريقي ٢٠١٧، مجلة قراءات أفريقية، العدد ٣٤، ص ٢٦ - ٣٧.

● مالي ٢٠٢٠: أطاح تحالف عسكري بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا من السلطة. فعلق الاتحاد الأفريقي عضوية مالي، لكنه أعادها بعد أسابيع قليلة إثر الإعلان عن إدارة انتقالية جديدة بقيادة مدنية.

وفي ٢٤ مايو ٢٠٢١: ألقى الجيش القبض على الرئيس المؤقت باه نداو ورئيس الوزراء مختار وان، وضغط عليهما كي يستقيلًا، مما عرقل مسيرة انتقال سياسي عبر انتخابات ديمقراطية. وبناء عليه علق الاتحاد الأفريقي عضوية مالي مرة أخرى في يونيو ٢٠٢١، مهددا بفرض عقوبات في حال لم يُعد قادة المجلس العسكري السلطة إلى المدنيين.

● غينيا ٢٠٢١: نفذت عناصر في وحدة المهام الخاصة في الجيش بقيادة مامادي دومبوي انقلابا عسكريا وألقت القبض على رئيس غينيا ألفا كوندي أول رئيس منتخب بشكل ديمقراطي في البلاد منذ عام ٢٠١٠. فأعلن الاتحاد الأفريقي تعليق عضوية غينيا، وتضمن القرار تعليق مشاركة جمهورية غينيا في كل أنشطة الاتحاد الأفريقي وهيئات صنع القرار التابعة له^(٣٣).

في هذا الإطار يمكننا أن نستعرض التجارب الديمقراطية أو شبه الديمقراطية وعوائق الانتخابات المحلية ودور الاتحاد الأفريقي في تطوير ديناميات العمل السياسي داخل دول القارة. فلقد شهدت أفريقيا على مدى العقد المنصرم محاولات من قبل النخب الحاكمة من أجل تجريد المؤسسات الديمقراطية من جوهرها لإخضاعها لأهواء من يقبضون على زمام الحكم. ولعل ذلك يؤدي إلى تشويه الساحة السياسية، وتأخير عملية تعزيز التحول الديمقراطي، أو حتى التراجع عن المكاسب الديمقراطية التي تم تحقيقها بشق الأنفس.

كان من المقرر إجراء (١٨) انتخابا رئاسيا بالقارة الأفريقية في العامين الأخيرين، جاءت نتائجها بأن ضمن ١٠ من الرؤساء إعادة انتخابهم، فيما وصل أربعة رؤساء جدد إلى المنصب، وقد

أن تنتج فصائل أخرى تنمو بمتغيرات داخلية وتأثيرات خارجية، أسهم فيها النفوذ المتبادل بين الدول المتجاورة، نتيجة للتداخل الإثني والقبلي^(٣٢).

(ب) التعامل مع قضية ترسيخ الديمقراطية

تشجيع الاتحاد الأفريقي للدول الأعضاء على الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد الذي من الممكن أن يؤدي إلى الارتقاء بدول القارة يعتبر من صلب تخصص الاتحاد الأفريقي وأجهزته؛ حيث تنص المادة ٣٠ من القانون التأسيسي للاتحاد تحت بند "تعليق المشاركة" على أنه "لا يُسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد". كما تنص مادته الرابعة على رفض وإدانة أي تغيير غير دستوري للحكومات، في إشارة صريحة إلى مناهضة الانقلابات العسكرية التي تقع في دول القارة السمراء بين الفينة والأخرى. ووفق القانون التأسيسي، يعد أحد أبرز أهداف الاتحاد الأفريقي هو توطيد النظام الديمقراطي ومؤسساته وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. لكن ما مدى اضطلاع بدور واضح في توجيه الدول الأفريقية بإعادة النظر في سياساتها، وجهود منع الانقلابات العسكرية والتغيرات السياسية خارج إطار العملية الديمقراطية؟

● بوركينا فاسو ٢٠١٥: اقتحم جنود من الحرس الرئاسي الموالي للرئيس السابق بليز كومباوري اجتماعا لمجلس الوزراء وخطفوا الرئيس المؤقت ميشال كافاندو ورئيس وزرائه يعقوبا إسحاق زيدا ليعطلوا بذلك فترة انتقالية كان من المقرر أن تنتهي بانتخابات خلال أيام. نتيجة لذلك علق الاتحاد الأفريقي عضوية بوركينا فاسو وفرض عقوبات على قادة الانقلاب العسكري، وأمهل قادة الانقلاب أربعة أيام لإعادة الحكومة المؤقتة وإلا واجهوا حظرا على السفر وتجميدا للأرصدة.

(٣٣) بسبب انقلابات ومخالفات.. هذه الدول علق الاتحاد الأفريقي عضويتها، موقع الجزيرة للدراسات، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/ybvdvx7x>

(٣٢) متى عبد الفتاح، هل يصمد الاتحاد الأفريقي في وجه أزمات القارة؟، موقع اندبندت عربي، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/bZ6m2>

تؤثر في نتائج الانتخابات. ومثال على ذلك ضمان رئيس جمهورية الكونغو (دينيس ساسو نغيسو)- الذي تولى حكم البلاد لمدة ٣٢ عاما- إعادة انتخابه عقب قيامه بإدخال تعديلات على دستور البلاد. وفي تشاد قام الرئيس (إدريس ديبي إتنو) بتأمين فترة رئاسية خامسة بمنصبه بعد أن قاد تعديلا دستوريا أطاح بوجود مدد زمنية تحدد تولي رئاسة البلاد منذ عام ٢٠٠٥. وفي غينيا الاستوائية أعيد انتخاب الرئيس (تيودورو أوبيانج نغيما)، الذي يتولى السلطة منذ عام ١٩٧٩، بنسبة ٩٩,٢٪ من الأصوات. وقد ألغيت القيود على مدد رئاسية محددة، وهو ما يعني أن «أوبيانج» ذا الـ٧٤ عاما يقضي من الناحية الدستورية الآن ولايته الأولى بمنصبه والتي تستمر لمدة ٧ سنوات مع وجود احتمالات لإعادة انتخابه لولاية ثانية^(٣٥).

مثلت الانتخابات الشكلية أو الصورية في بعض البلدان الأفريقية أداة لتعزيز شرعية الأنظمة التي تبقى في الحكم لفترات طويلة تحت أنظار الاتحاد الأفريقي ومسامحه، ومن أجل تهدئة الجهات الدولية والمحلية التي تطالب بتحقيق الديمقراطية، في ظل اشتراط القوى الغربية تبني قيم الديمقراطية الليبرالية مقابل الحصول على مساعدات.

في حين قامت بعض الأنظمة الأخرى بإضعاف ممنهج لأحزاب المعارضة لديها من خلال قمعها سياسيا وتقليل القدرة المالية لها، وفي المقابل استخدام موارد الدولة لتعزيز وجود الأنظمة. ففي جيبوتي حاولت المعارضة الإطاحة بالرئيس (إسماعيل عمر جيلة) الذي كان في السلطة منذ عام ١٩٩٩ وقام بإلغاء وجود مدد رئاسية محددة عام ٢٠١٠، وقد فاز «جيلة» بالانتخابات الرئاسية في أبريل ٢٠١٧ بنسبة ٨٧٪ من الأصوات، وقد انتقدت أحزاب المعارضة والجماعات الحقوقية هذه العملية الانتخابية التي رأت أنها تهدف إلى كبح الحريات الأساسية لهم. ورغم ذلك الهجوم على هذه الانتخابات جاءت انطباعات بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأفريقي مغايرة تماما

تم تأجيل انتخابات واحدة، وثلاثة انتخابات أخرى من المفترض أن يتم إجراؤها قبل نهاية العام. ولكن استعراض أحداث هذه الانتخابات وتبسيط الضوء عليها يوضح التلاعب والترهيب الذي صاحبها والذي لا شك يفسد العملية الديمقراطية في القارة ككل، ولكن على الرغم من هذه الانتكاسات التي صاحبت الانتخابات اعتبر عدد منها شفافا ونزيها. وتعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة أحد مؤشرات الديمقراطية التي يتوجب على الاتحاد الأفريقي مراقبتها أو كفالة تحقيقها. وقد أرسل الاتحاد الأفريقي بعثات مراقبين للبلدان التي أُجريت بها انتخابات، تفصيلا لخاصية مساءلة الدول في الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الذي دخل حيز التنفيذ عام ٢٠١٢. فإذا كان إجراء الانتخابات وتحقيق الديمقراطية يتم من أجل تحسين الأوضاع بأفريقيا فإن الاتحاد الأفريقي يحتاج إلى أن يكون جريئا بما يكفي لانتقاد الأنظمة الانتخابية المعيبة بالدول الأعضاء لديه^(٣٤).

في هذا الإطار، شهدت الفترة الأخيرة عددا من الانتخابات وانتقال السلطة بشكل ديموقراطي، فمثلا في بنين ترك الرئيس الحالي (توماس بوني ياني) منصبه بعد فترة ولايته الثانية وذلك تماشيا مع الدستور، وتم انتخاب الرئيس (باتريس تالون). أما في الرأس الأخضر فقد أعيد انتخاب (خورخي كارلوس فونسيكا) لولاية ثانية بنسبة تقدر بنحو ٧٤٪ من إجمالي الأصوات في انتخابات اعتبرت حرة ونزيهة.

لكن على النقيض عجز الاتحاد الأفريقي عن منع بعض القادة من البقاء في السلطة من خلال إجراء تعديلات دستورية؛ حيث شهدت بعض الدول الأفريقية طرقا للتحايل على الاتحاد الذي يرفض أي انتقال غير دستوري للسلطة وذلك بتغيير دساتيرها وإلغاء المدد الزمنية المحددة لتولي الرئاسة، وكان التحدي يكمن في مصداقية إجراء الانتخابات بها خاصة في الدول التي يمارس فيها الرئيس وبعض القيادات البارزة سلطة

(٣٥) المرجع السابق.

(٣٤) انتخابات أفريقيا المضطربة.. دور الاتحاد الأفريقي، موقع جريدة الشروق، ٢ ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٥ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yc2j88fa>

والحرية من أجل الوصول إلى انتخابات تنافسية ونزيهة. فسجل الاتحاد الأفريقي في ترسيخ الديمقراطية في القارة الأفريقية والمحافظة على الأنظمة السياسية المنتخبة سجل فارغ مقلق، لا يحتوي على أية محاولات تعديل أو تطوير للتماشي مع الطرق الحديثة التي تبتكرها الأنظمة السلطوية والعسكرية للتحايل على قيم الحرية والمساواة والانتخابات النزيهة.

خاتمة:

شهد عام ٢٠٢١ وأوائل عام ٢٠٢٢ الكثير من الاضطرابات في القارة السمراء؛ حيث الانقلابات في تشاد وغينيا ومالي والسودان، والاستيلاء المنظم على السلطة في تونس، والقتال المطول في إثيوبيا. هذا مع وجود تهديد متزايد من التطرف باسم الإسلام العابر للحدود. في الوقت نفسه، كانت استجابة الاتحاد الأفريقي لهذه الأزمات مختلطة؛ واجه الاتحاد صعوبة كبيرة في التعامل مع نزاعين يُمكن وصفهما بأنهما "ملحان للغة"، وهما الحرب الأهلية في إثيوبيا، والتمرد في منطقة كابو ديلجادو في موزمبيق، لأن الحكومات قاومت ما تعتبره "تدخلًا خارجيًا" وأصرّت على أن أزمات كل منهما هي شؤون داخلية. كذلك ظل الاتحاد يشاهد إلى حد كبير مع خطر التحول السياسي في ليبيا عن مساره. ورفضت كل من تشاد والصومال اختيار الاتحاد الأفريقي لممثل أعلى، مما أثار تساؤلات حول ما إذا كانت الدول الأعضاء تقبل بأوليوتيه في السلام والأمن القاريين.

أثبت الاتحاد الأفريقي -باعتباره أهم المنظمات الإقليمية الموجودة حاليًا في أفريقيا- فشله، لانغماسه الداخلي في مشاكله من دون حل أزمات القارة المعقدة، وإدراك أن القارة بحاجة إلى منظومة تجسّد مفهوم الإقليمية، ولا تنفصل عن الإطار العالمي؛ فالاتحاد الأفريقي يفتقر إلى تنسيق المواقف المشتركة بين الدول الأعضاء وعرضها دوليًا، لذا نجد أن كثيرًا من الأزمات

لكل ذلك؛ إذ هنأت جيبوتي على إجرائها انتخابات نزيهة وأنها قد جرت في هدوء وسكينة وتمت وفقا للدستور والقوانين^(٣٦).

كما شهدت دول أفريقية قيام أجهزتها باعتقال بعض رموز المعارضة أو ترهيبهم خلال الانتخابات؛ فمثلا في أوغندا قامت الشرطة خلال العملية الانتخابية، باعتقال زعيم المعارضة «كيزا بيسيغي» وقائد منتدى التغيير الديمقراطي، والذي تم اتهامه بالخيانة لمخالفته قوانين النظام العام من خلال تنظيمه الاحتجاجات غير القانونية. وقد أكدت تقارير الاتحاد الأوروبي والمراقبين من قبل رابطة الكومنولث أن العملية الانتخابية قد شابهت ترهيب الناخبين والمرشحين من قبل الجهات الحكومية، فضلا عن أن اللجنة العليا للانتخابات قد افتقرت إلى الاستقلالية والشفافية، ولم توجد آلية للاتحاد الأفريقي لمراقبة الأنظمة السياسية الأفريقية ومدى تحقيق الديمقراطية؛ فمثلا عند وجود مناسبات للطعن على نتائج الانتخابات نجد غيابا تاما للرقابة والتحذير من الانقلاب على نتائج الانتخابات، وقد شهدت كل من تشاد وجمهورية الكونغو وأوغندا والجابون عقب إعلان نتائج الانتخابات مظاهرات عنيفة طالبت بالطعن على النتائج. فمثلا في الجابون اندلع العنف بعد إعلان فوز الرئيس (على بونجو) على منافسه (جان بينغ)، ونتيجة لهذه الأعمال العنيفة التي جرت في الجابون كان أقصى ما قام به الاتحاد الأفريقي هو بحث مجلس السلم والأمن ومفوضية الاتحاد الأفريقي احتواء الأمر وتسوية جميع الخلافات باستغلال جميع السبل القانونية والدستورية^(٣٧).

لتعزيز الديمقراطية في القارة الأفريقية، على الاتحاد الأفريقي اتخاذ عدد من الإجراءات الحاسمة للتصدي للحكومات التي تقوم بتغييرات بالدستور أو ممارسات تعسفية أثناء إجراء الانتخابات. ولهذا فلا بد من استقلال اللجان الانتخابية والمؤسسات القضائية وإمكانية مساءلة الحكومات أمام حكامها وتوفير فرص متكافئة للجميع حتى يحظوا بالمساواة

(٣٦) المرجع السابق.

(٣٧) إسماعيل محمد علي، أين الدول الأفريقية من الديمقراطية والحكم الرشيد؟، موقع اندبنت عربي، ٨ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/hdBal>

موارده من داخل القارة لولا احتكار الاستثمار في الموارد لجهات من خارج القارة وفق شروط يصفها الأفارقة بأنها "غير مجزية" حتى على نطاق الدول، لكنها محكومة بعقود طويلة الأجل. كما أن أي تفكير للخروج من عنق الزجاجة من الواضح أن الوضع الحالي ليس مشجعاً عليه. ويشير واقع الاتحاد الأفريقي إلى ما قد يؤدي إلى البحث في إمكانية إجراء تغيير جوهري، يشمل هيكله وأجهزته وإقامة تجمع إقليمي آخر قادر على مواجهة التحديات، وأن لا يكون تغييراً في المسّميات، كما حدث في التحوّل من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

في الصومال ودارفور وبوروندي، ظلت مستعرة زمناً من دون أن يتدخل الاتحاد، ولم يفعل ذلك إلا بعد مجيء القوات الدولية. رافق منظمة الوحدة الأفريقية فشل دعا إلى تغييرها إلى الاتحاد الأفريقي، لكن ظلّت طريقة معالجة النزاعات وعجز الأجهزة المتشعبة عن الاستجابة للتحديات الأمنية عاملاً مستمراً ومُهيئاً لمزيد من الإخفاق. كما يزيد من صعوبة التعامل مع الاتحاد تنامي النزاعات وتنوعها وعدم مواكبة التطورات الدولية، إضافة إلى تغيير سياسة المحاور الدولية تجاه أفريقيا. كان بإمكان الاتحاد الأفريقي أن يمضي قدماً في عملية زيادة

تحديات ومآلات الإقليمية الأفريقية

د. محمد عاشور(*)

وطني للعديد من تلك الدول دفعها -متفاعلة مع عوامل أخرى- إلى السعي للدخول في تجارب تكاملية إقليمية بغية المكاسب المحتملة من ثمار التكامل بين دول القارة ما أسفر عن تعدد وتنوع تلك التنظيمات الإقليمية^(٣).

ويمكن -بدرجة من المرونة والوعي بتداخل التقسيمات- تقسيم التنظيمات الإقليمية في أفريقيا إلى ثلاثة أنواع طبقاً للاهتمامات الرئيسة لها وأسس نشأتها. أولها: التجمعات الإقليمية المعنية بقضايا تنظيم استخدام الأتهار وإدارتها (من

مقدمة:

تضرب مساعي الإقليمية والتكامل الإقليمي^(١) في أفريقيا بجذورها الفكرية لأكثر من قرن من الزمان، وبأسسها القانونية التنظيمية لأكثر من عشرات العقود^(٢)، فترتيبات التكامل الإقليمي في أفريقيا، وبشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تأثرت في معظمها بتاريخ التفاعل بين القارة والعالم الغربي، وما أسفرت عنه التقسيمات الاستعمارية للقارة من دول غير متجانسة للغاية؛ الأمر الذي قاد إلى معضلة اندماج

(*) أستاذ العلوم السياسية - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة.

(١) ليس ثمة اتفاق بين الباحثين حول مضمون وجوانب الإقليمية، حيث يختلف معناها من باحث لآخر ومن مدرسة فكرية لأخرى، باختلاف السياقات والأزمنة، كما أن هناك أيضاً خلافات أساسية بشأن كيفية دراسة ومقارنة الإقليمية، وهل الإقليمية في أنحاء العالم ظاهرة فريدة ومنفصلة؟، أم أنها جزء من منطق أوسع وأكثر عالمية؟ وبصفة عامة.. من الشائع التمييز بين موجة سابقة من الإقليمية في الخمسينيات والستينيات (يشار إليها غالباً باسم "التكامل الإقليمي")، عمادها الاعتماد على الذات في مواجهة الغير والحماية والتصنيع، وموجة أو جيل أحدث من الإقليمية يشار إليها غالباً باسم "الإقليمية الجديدة" تبدأ في النصف الأخير من ثمانينيات القرن العشرين جوهرها الاعتماد على مفاهيم السوق وإزالة كافة القيود في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. ويرى البعض أن التمييز بين "القديم" و"الجديد" فقد الكثير من معناه الأصلي بفعل التحولات السياسية الدولية، لصالح السعي لفهم وتحديد ملامح الاستمرارية والانقطاع بين القديم والحديث. انظر:

- Wil Hout and M. A. M. Salih, A political economy of African regionalisms: introduction, Collection: Social and Political Science 2019, pp. 1-14, accessed: 22 August 2022, available at: <https://cutt.us/mdC5R>

- Fredrik Söderbaum, Comparative regional integration and regionalism, January 2007, accessed: 22 August 2022, pp. 479-480, available at: <https://cutt.us/HLrLY>

(٢) يُرجع البعض الأسس الفكرية للتكامل الإقليمي في القارة إلى فكرة الوحدة الأفريقية كسبيل لمواجهة معاناة أفريقيا والأفارقة على الأصعدة المختلفة (إنسانية - اقتصادية - سياسية - اجتماعية - ثقافية..). وتنظيمياً تعود جذور التنظيمات التكاملية على الساحة الأفريقية إلى حقبة الحكم الاستعماري ولغايات استعمارية؛ حيث استهدفت بالأساس ترشيد نفقات القيام بأداء الوظائف لاستعمارية وخفض أعباء خزانة المستعمر. راجع: محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا: الضرورات والمعوقات، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٧، ص ١٣-١٥ وكذا هامش ١ ص ٧٩.

See:(٣)

- Wil Hout and M. A. M. Salih, A political economy of African regionalisms: introduction, Op. cit., pp. 3-4.

- Jaime de Melo, Mariem Nouar, and Jean-Marc Solleder, Integration Along the Abuja Road Map: A Progress Report, in: Richard Newfarmer, John Page, and Finn Tarp (eds.), Industries without Smokestacks: Industrialization in Africa Reconsidered (Oxford, 2018; Online edition, Oxford Academic, 20 December 2018), p. 388.

- Naceur Bourenane: Regional Integration in Africa: Status and Perspectives, in: Jorge Braga de Macedo and Omar Kabbaj (Preface), Regional integration in Africa. (Paris: OECD, 2002), pp. 18-26.

أكثر القارات من حيث تركيز مشروعات وخطط ومنظمات التكامل، الأمر الذي اعتبره البعض خطوة على طريق التكامل الاقتصادي والسياسي القاري، ورأى فيه آخرون حجر عثرة أمام مثل ذلك التكامل^(٥).

أسفر ذلك التباين في تقييم دور التنظيمات الفرعية عن تباين آخر يتصل بجهود تنسيق العمل بين تلك المنظمات الفرعية، بما في ذلك الاتفاقية الإطارية لمنطقة التجارة الحرة القارية^(٦). فذهب الفريق الأول إلى أن الدافع وراء تلك الاتفاقية هو البناء على ما أنجزته التنظيمات الفرعية، بينما يرى الفريق الثاني أن غايات تلك الاتفاقية تدل على صحة رأيهم فيما يتصل بالصعوبات والتحديات الناجمة عن تعدد التنظيمات الإقليمية الفرعية والتي تطلبت مثل تلك الاتفاقية للتغلب على تلك الصعوبات^(٧). وذهب فريق ثالث إلى أن الدافع سياسي أكثر منه اقتصادي مستنتجاً من ذلك حتمية فشل الاتفاقية لعدم استيعاب قادة القارة لدروس التجارب السابقة^(٨).

وعند قيام الاتحاد الأفريقي وبمقتضى اتفاقيته التأسيسية التي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢، كان هناك وعي بمعضلة تعدد التنظيمات والتجمعات الاقتصادية على الساحة الأفريقية وتأثيراتها على قدرات العمل الجماعي القاري في مواجهة التحديات التي فرضتها التغيرات الدولية وما عرف بـ"العولمة"، فتمّ اعتماد الجماعة الاقتصادية الأفريقية، كأداة رئيسة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة ومواجهة تلك التحديات؛ عبر ترشيد عدد التجمعات والتنظيمات الإقليمية

أمثلتها هيئة حوض نهر النيجر CFN - اللجنة المشتركة لتنمية حوض نهر السنغال OMVS - اتحاد نهر مانو MARU - لجنة حوض بحيرة تشاد: CBLT - منظمة تهيئة نهر كاجيرا وتنميته - منظمة تنمية نهر جامبيا - تجمع دول حوض نهر النيل (الأندوجو) UNDUGU الذي حلت محله بعد ذلك «هيئة تكوينيل»، ثم «مبادرة دول حوض النيل».

والنوع الثاني: التجمعات والتنظيمات الهادفة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول القارة، (من أمثلتها: المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس OCEM - اتحاد شرق أفريقيا EAC - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS - الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى (CEPGL) - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECCAS - الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي SACU - الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية "السادك" SADC - السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها "الكوميسا" COMESA).

وأخيراً وليس آخراً، تجمّعات سياسية وأمنية، تهدف إلى تحقيق حدٍ أدنى من التشاور والتنسيق وحلّ النزاعات ومن أمثلتها: اتحاد المغرب العربي UAM - الهيئة الحكومية للتنمية "إيجاد" IGAD - وكذا مجموعة "الإيكواس للمراقبة" - والتي تُعرف اختصاراً بـ"إيكوموج" ECOMOG والتي تعدّ الذراع الأمني والعسكري لتنظيم الإيكواس الاقتصادي الأساس^(٩).

والتنظيمات السابقة مجرد أمثلة للتنظيمات الأفريقية العاملة في مجال التكامل الإقليمي بأبعاده المختلفة؛ فأفريقيا

(٤) محمد عاشور، مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا: قراءة في ضوء الواقع والتحديات، أفريقيا ٢٠٥٠، ٢٣ يوليو ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع ٢٢ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/K24jr>

(5) Margaret P. Karns, Karen A. Mingst, and Kendall W. Stiles, International Organizations, Op. cit., p. 226.

(6) Adekeye Adebajo, New African free trade accord oblivious to past failures, Business Day (South Africa), 25 March 2019, accessed: 28 August 2022, available at: <https://bit.ly/3BTJBFq>

(٥) Margaret P. Karns, Karen A. Mingst, and Kendall W. Stiles, International Organizations: The Politics and Processes of Global Governance, (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2015), p. 226.

(٦) ترجع فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة (الأفريقية) القارية Continental Free Trade Area (CFTA) إلى عام ٢٠١٢، وتتمثل أهدافها في تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية وتسريع التكامل القاري، راجع:

(٧) Margaret P. Karns, Karen A. Mingst, and Kendall W. Stiles, International Organizations: The Politics and Processes of Global Governance, (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2015), p. 226.

(٨) Adekeye Adebajo, New African free trade accord oblivious to past failures, Business Day (South Africa), 25 March 2019, accessed: 28 August 2022, available at: <https://bit.ly/3BTJBFq>

العالمي و٢,٦٪ من التجارة العالمية لعام ٢٠١٩^(١٣) على الرغم من أن سكان القارة يشكّلون نحو ١٦,٣٪ من سكان العالم، وتحتوى القارة نسباً مرتفعةً من موارد العالم وثرواته المعدنية؛ حيث تمتلك المنطقة نسبة كبيرة من احتياطات المعادن العالمية: ٦٠٪ من المنجنيز، و٧٥٪ من الفوسفات، و٨٥٪ من البلاتين، و٨٠٪ من الكروم، و٦٠٪ من الكوبالت، و٧٥٪ من الألماس^(١٤).

في ضوء ما سبق، وتكاملاً مع الجزء الخاص بالاتحاد الأفريقي في هذا التقرير، تسعى هذه الورقة إلى تقييم واقع الإقليمية الأفريقية وما طرأ عليها من تطورات، وما اتخذته من إجراءات لتعزيز التعاون بين دول القارة في ضوء الوثائق الخاصة بالتنظيمات الأفريقية؛ القارية منها والفرعية. وأهم التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الإقليمي في القارة؛ وصولاً إلى استشراف مستقبل تلك الجهود والتنظيمات.

أولاً- الإقليمية والتكامل الإقليمي في أفريقيا: الدوافع والغايات

تكشف القراءة المتأنية لديباجات المعاهدات والاتفاقات القارية والإقليمية الفرعية، عن تنوع الدوافع والغايات الكامنة خلف مساعي الإقليمية والتكامل الإقليمي في أفريقيا، وإن ارتبطت في مجملها بمفاهيم التحرر الوطني والوحدة الأفريقية، وقضايا التنمية والاستقرار والأمن داخل القارة ودورها وثقلها الخارجي^(١٥).

القائمة ودمجها في عدد أقل، درءاً للأثار السلبية التي يمثلها ذلك التعدد علي مساعي التكامل؛ وتمثلت التجمعات التي تمّ اعتمادها من جانب الاتحاد في ثمانية تجمعات هي: الجماعة الاقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" COMESA، والجماعة الإنمائية لدول الجنوب الأفريقي "السادك" SADC، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس" ECOWAS، وتجمع دول الساحل والصحراء "السين صاد" CEN SAD، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا "الإيكاس" ECCAS، والجماعة الحكومية للتنمية "الإيجاد" IGAD، واتحاد المغرب العربي UMA، وتجمع شرق أفريقيا (EAC)^(٩).

ورغم تلك الجهود، فإن مستوى فاعليتها على الصعيد القاري والإقليمي الفرعي لا يزال -من وجهة نظر الكثيرين- منخفضاً؛ فعلى مدى السنوات العشر الماضية لم يزد متوسط التبادل التجاري بين الدول الأفريقية بحسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠١٩^(١٠) عن ١٥,٤٪، وكانت أعلى نسبة تم تسجيلها لنسبة التجارة بين الدول الأفريقية، في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦؛ حيث بلغت ١٩٪ و٢٠٪ على التوالي من إجمالي التجارة بين دول القارة^(١١)، تركز معظمها في التجارة بين البلدان الأفريقية التي هي أعضاء في نفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية^(١٢). في ذات الوقت الذي لم تزد فيه نسبة إسهام القارة بكاملها في التجارة الدولية عن ٢,٩٪ من الإنتاج

(13) UNCTAD, Key Statistics and Trends in Regional Trade in Africa, Op. cit., p. V.

(14) Andrew Mold and Samiha Chowdhury, Why the extent of intra-African trade is much higher than commonly believed—and what this means for the AfCFTA, Brookings, 19 May 2021, accessed: 22 August 2022, available at: <https://cutt.us/KJA0W>

(١٥) تضمّنت ديباجة معاهدة "أبوجا" لعام ١٩٩١ والتي تعتبر مرجعية أساسية لمعظم موثيق التنظيمات الاقتصادية الأفريقية، ما يلي: إن الدول الموقعة على المعاهدة "مراعاة لمبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول؛ وإذ تضع في اعتبارها المبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. وإدراكاً منا لواجبنا في تنمية واستخدام

(9) Jaime de Melo, Mariem Nouar, and Jean-Marc Solleder, Integration Along the Abuja Road Map, Op. cit., p. 389.

(10) UNCTAD, Key Statistics and Trends in Regional Trade in Africa, United Nations publication issued by the United Nations Conference on Trade and Development. 2019, p. V., accessed: 20 August 2022, available at: <https://cutt.us/ixjrB>

(11) Trade Law Centre (Tralac), Summary of intra-Africa trade 2019, p. 1, accessed: 20 August 2022, available at: <https://cutt.us/SFTfA>

(12) Ibid.

رغم تعدد أسباب ضعف الأداء الاقتصادي، وتهميش الدول الأفريقية في الاقتصاد العالمي، ظلّت الطبيعة الانقسامية التنافسية بين النظم والبرامج الاقتصادية للدول الأفريقية بمثابة القيد الرئيس والعقبة الكؤود أمام نمو وتنمية القارة؛ لذا سعت حكومات تلك الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية اعتُبر التكامل الإقليمي فيها -ولو نظرياً- أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية انطلاقاً من المزايا التي توفرها العملية التكاملية^(٢٠).

فالتكامل بما يتيح من حشد للموارد والأسواق الكلية، يتيح للدول الأعضاء الدخول في مشروعات وصناعات -لم تكن الدول فرادى تستطيع القيام بها- بما يجعله بمثابة قاطرة للتنمية وليس مجرد انعكاس لها^(٢١). كما أن السماح بحرية انتقال رأس المال، بحيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل

- Erich Leistner, Regional Cooperation in Sub-Saharan Africa, Africa Insight, Vol. 27, No. 2, 1997, pp. 112-113.

- Rolf J. Langhammer and Ulrich Hiemenz, Regional Integration among Developing Countries: Opportunities, Obstacles and Options, (Boulder: Westview Press, 1990), pp. 1-12.

(17) Economic Commission for Africa, Assessing Regional Integration in Africa, Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2004, pp. 18-19.

(١٨) تلك الدول هي: مدغشقر، أنجولا، ملاوي، مالي، بنين، موريتانيا، موزامبيق، بوركينا فاسو، بروندي، النيجر، جمهورية أفريقيا الوسطى، رواندا، تشاد، ساو تومي وبرينسيب، جزر القمر، السنغال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيراليون، جيبوتي، إريتريا، الصومال، إثيوبيا، جنوب السودان، جامبيا، السودان، غينيا، غينيا بيساو، توجو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، ليسوتو، ليبيريا، زامبيا. راجع:

UN List of Least Developed Countries (as of 24 November 2021), accessed: 28 August 2022, available at: <https://cutt.us/yfH0Z>

(19) Ibid.

(20) Jaime de Melo, Mariem Nouar, and Jean-Marc Solleder, Integration Along the Abuja Road Map, Op. cit., pp. 388-389.

(٢١) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا: الضرورات والمعوقات، مرجع سابق، ص ٢٤.

فعلى الصعيد الاقتصادي الاجتماعي^(١٦) من المعلوم أن الدول الأفريقية في مجملها تصنّف بين الدول المتخلفة اقتصادياً، حيث يتّسم معظمها بالتخصص في إنتاج المواد الأولية، وضعف القطاع الصناعي وتخلف أدواته الإنتاجية، مع قلة رؤوس الأموال، وضعف نصيب تلك البلدان من الاستثمار الأجنبي، علاوة على تفاقم أعباء خدمة الديون^(١٧). وهو ما أسفر عن انخفاض الدخل القومي لهذه الدول ونصيب الفرد منه. فوفقاً لبيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢١ فإنه من بين قائمة تضم ٤٦ دولة هي الأقل نموّاً في العالم هناك ٣٣ دولة أفريقية^(١٨) من بينها دول ولدت داخل التصنيف (جنوب السودان ٢٠١٢)؛ وأخرى انضمت للقائمة رغم كونها من الدول البترولية (أنجولا ١٩٩٤)، وثالثة وهي الغالبية من الدول باتت ضيقاً دائماً عليها رغم مرور عشرات السنوات على إدراجها في تلك الفئة من البلدان^(١٩).

الموارد البشرية والطبيعية للقارة من أجل الرفاهية العامة لشعوبنا في جميع مجالات النشاط البشري؛ وإدراكاً منا للعوامل المختلفة التي تعوق تنمية القارة وتعرض مستقبل شعوبها لخطر جسيم. بالنظر إلى مختلف القرارات والإعلانات الصادرة عن جمعيتنا في الجزائر العاصمة في سبتمبر ١٩٦٨ وفي أديس أبابا في أغسطس ١٩٧٠ ومايو ١٩٧٣ والتي تنص على أن التكامل الاقتصادي للقارة شرط مسبق لتحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية... إعادة تأكيد التزامنا وتصميمنا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتسريع إنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية المقترحة؛ وإذ يلاحظ أن الجهود التي بذلت بالفعل في التعاون الاقتصادي القطاعي الإقليمي ودون الإقليمي مشجعة وتبرر تكاملاً اقتصادياً أكبر وأكمل؛ وإذ يلاحظ الحاجة إلى تقاسم مزايا التعاون بين الدول الأعضاء بطريقة منصفة وعادلة من أجل تعزيز التنمية المتوازنة في جميع أنحاء القارة. قرّرنا إنشاء مجموعة اقتصادية أفريقية تشكّل جزءاً لا يتجزأ من منظمة الوحدة الأفريقية...".

تم الاعتماد على النص الإنجليزي للاتفاقية على الرابط التالي:

<https://cutt.us/SMoL5>

ولا يختلف الحال كثيراً في معاهدات إنشاء "الإيكواس"، و"الكوميسا"، و"السادك" سوى في بعض الجزئيات الخاصة بطبيعة التحديات في المنطقة المعنية.

(١٦) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا: الضرورات والمعوقات،

مرجع سابق، ص ١٩-٢١.

وانظر أيضاً:

أيديولوجية، ما يجعل تلك التنظيمات دليلاً وعاملاً مساعداً على تطور الهويات الوطنية والإقليمية وتساندها في صورة مراتب أو مستويات للهوية؛ بحيث يمكن لتلك الهويات (المحلية والإقليمية) أن تتعايش ويكمل بعضها البعض، بدلاً من أن تكون متنافية متنافرة؛ ينفي بعضها بعضاً ويرفض بعضها بعضاً^(٢٦).

وقد مثلت فكرة الوحدة الأفريقية الأساس الأيديولوجي للنزعة الإقليمية الأفريقية باعتبارها حركة أيديولوجية ضد الهيمنة الاستعمارية، ومع الاستقلال الدستوري لجميع الدول الأفريقية، وما صاحب انتهاء الحرب الباردة من تراجع في الخلافات الأيديولوجية؛ شهدت فكرة الوحدة الأفريقية تحولاً في المضمون واتساعاً في النطاق الاقتصادي على حساب الأبعاد الأيديولوجية، حيث تراجعت خطابات مكافحة الهيمنة لصالح سيادة مفاهيم حرية التجارة وانتقال عناصر الإنتاج. وأصبحت أيديولوجية عموم أفريقيا بمثابة مظلة فكرية لمشروعات التكامل الاقتصادي القاري والفرعي؛ وصار يُنظر إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية بأبعادها الثقافية والسياسية والاقتصادية؛ على أنها اللبنة الأساسية للهوية الأفريقية الإقليمية^(٢٧).

وعلى صعيد ثالث، حظيت الدوافع السياسية للإقليمية والتكامل الإقليمي في أفريقيا باهتمام أكبر مما حظيت به تجارب الإقليمية في أماكن أخرى من العالم. ارتبط ذلك بحالة الضعف النسبي للدول الأفريقية الناجم عن الولادة القسرية المشوّهة

الفرص المالية والاقتصادية، يحقق مبادئ الاستخدام الأمثل للموارد ويقلل من إهدارها^(٢٢).

كما أن التكامل الإقليمي - إذا أحسن توظيفه - يمكن أن يُحسّن وضع البلدان الأفريقية على الصعيد الدولي، ويزيد قدرتها على المساومة والتفاوض مع القوى الدولية بشأن شروط التبادل الاقتصادي^(٢٣).

وتقدّم تجربة أفريقيا مع المخاطر الناجمة عن وباء "كورونا" أو "كوفيد ١٩" مثلاً دالاً على الفرص والتحديات التي تطرحها مثل تلك الأزمات، فرغم ما أسفرت عنه أزمة "كورونا" من تباطؤ مسيرة التكامل الإقليمي بفعل سياسات الإغلاق الحدودية على الصعيد العالمي والقاري، فإنها من ناحية أخرى ولذات الأسباب ولتوقّف سلاسل التوريد العالمية، برهنت وبقوة على أهمية الإقليمية كاستراتيجية للتعامل مع مثل تلك الأزمات وتفادي آثارها السلبية^(٢٤) في ظلّ القدرة المحدودة لمعظم دول القارة. فالقدرة المحدودة للدولة على تعبئة هذه الموارد على المستوى الوطني جعلت من الضروري اتباع نهج إقليمي؛ لإدارة الوباء والتعامل معه^(٢٥).

وبالمثل لعبت الأيديولوجيات والأفكار والقيم دوراً مهماً في بلورة ملامح الإقليمية ومشاريع التكامل الإقليمي في القارة، وكان لها أيضاً دورها كمرشّح (فلتر) لتنفيذ هذه الدولة أو تلك لعضوية المنظمة بحسب التقارب القيمي والأيديولوجي لأعضاء الجماعة؛ فالمساعي التكاملية ليست مجرد تعبير عن المصالح أو انعكاس للدوافع المادية، بل كثيراً ما يصاحبها و/أو تساندها قناعات

(24) African Union, The African Integration Report 2021: Putting free movements persons at the centre of continental integration, pp. 111-112, accessed: 2 September 2022, available at: <https://cutt.us/oljFt>

(25) Jo Adetunji, How regionalism has helped Africa manage the COVID-19 pandemic, The Conversation, 4 July 2021, accessed: 28 August 2022, available at: <https://cutt.us/sMhxG>

(26) Wil Hout and M. A. M. Salih, A political economy of African regionalisms: introduction, Op. cit., p. 23.

(27) Ibid.

وراجع: عراقي الشربيني، المشكلات التوزيعية وآثارها على التكامل الاقتصادي الإقليمي (تجربة شرق أفريقيا)، مجلة الدراسات الأفريقية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، العدد الخاص، ١٩٩٤، ص ص ٢٠-٢١.

(٢٢) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا: الضرورات والمعوقات، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢٣) انظر: المرجع السابق، ص ٢٥. وانظر أيضاً:

- Wil Hout and M. A. M. Salih, A political economy of African regionalisms: introduction, Op. cit., pp. 20-30.

يَتَّصِلُ بقواعد ومعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية- اضطرت الدول الأفريقية إلى قبول التعاون مع دول الجوار لحلِّ بعض المشكلات الداخلية فيها باعتباره أخفَّ الضررين، بعدما كانت تتمسك في السابق بأنها "مشكلة داخلية" لا يجوز لأحد التدخُّل فيها. وقد أخذ هذا التدخُّل أحد نمطين هما: قبول الوساطة في الصراعات الداخلية، والثاني قبول التدخُّل العسكري من قبل الدول فرادى أو تحت مظلة التجمع الإقليمي^(٣٢).

علاوة على ما سبق، اعتبر البعض أن إقامة التجمعات الإقليمية في أفريقيا عامل مساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي؛ حيث يمكنها أن توفر إطاراً لتسوية وحل الصراعات المكثفة، وتحويل مناطق الصراع إلى مناطق مصالح مشتركة، من خلال خلق كيان أوسع يستوعب الانتماءات الأولية الضيقة^(٣٣).

خلاصة القول، إن الاعتبارات الاقتصادية الاجتماعية والفكرية الأيديولوجية، وكذا السياسية، أكَّدت الحاجة الماسَّة إلى قيام تجمُّعات إقليمية قوية؛ باعتبارها القوة القادرة على مواجهة محاولات هندسة القارة من خارجها، وعلى تحقيق الاستقلال اللازم والسلطة لتمثيل شعوب القارة في الاقتصاد السياسي الدولي؛ وإن لم ينفِ ذلك بحال أثر العوامل والضغوطات الخارجية في قيام واستمرارية بعض المنظمات الإقليمية، ممثلة في الضغوطات الفكرية بضرورة محاكاة نموذج الاتحاد الأوروبي للتكامل والإقليمية، أو الضغوطات

(٣٢) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا: الضرورات والمعوقات، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

وانظر كذلك: إبراهيم نصر الدين، مشكلة الاندماج الوطني والتكامل الإقليمي في أفريقيا، في: محمد عاشور (تحرير)، التكامل الإقليمي في أفريقيا: الواقع والآفاق، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥، ص ٦١-٦٣.

(٣٣) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا: الضرورات والمعوقات، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٩.

للعديد من دول القارة والنظم الحاكمة بها. ففي كثير من الحالات تمَّ تسليم السلطة من قبل القوى الاستعمارية إلى حكَّام ما بعد الاستعمار بدلاً من أن تكون نتيجة لعلاقة شرعية واختيار حر بين الحكام والمحكومين، ما جعل ارتباط المواطنين مع دولهم محدوداً في كثير من الأحيان والبلدان، وعليه نظر بعض قادة الدول للإقليمية كأداة سياسية لتأسيس أو تعزيز السيادة وإضفاء مزيد من الشرعية على نظمهم، وتأكيد المساواة بين الدول، والبرهنة على أن تلك القيادات تساهم في توفير المصالح والمنافع العامة الإقليمية من خلال المشاركة ولو صورياً في تأسيس أو عضوية المنظمات الإقليمية^(٣٨).

ويمكن القول إن انتهاء الحرب الباردة بانتصار المنظومة الغربية بقيمها وسياساتها الليبرالية القائمة على إزالة القيود حول حرية انتقال عناصر الإنتاج، قد عمَّق من ضعف الدولة الأفريقية وقدرتها على أن تكون فاعلاً دولياً من ناحية^(٣٩)، وشكَّل من ناحية أخرى حافزاً لعملية التكامل الإقليمي باعتباره مدخلاً أساسياً للتعامل مع المشكلات، واستعادة الثقة بين قوى الداخل^(٣٠). ساعد على ذلك انهيار سياسة المحاور التي كانت قائمة في القارة الأفريقية على أساس أيديولوجي، وتبني معظم الدول الأفريقية الأخذ بآليات السوق والتحول الديمقراطي، وهو أمر اعتبره البعض شرطاً أولياً من شروط نجاح بل قيام عملية التكامل الإقليمي^(٣١).

فمع انكشاف ضعف وهشاشة الدول الأفريقية وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية- لا سيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وما كانت تُتيحها من فرص للمناورة والتحايل على المطالب الدولية فيما

(28) Ibid. pp. 24-26.

(29) African Union, The African Integration Report 2021, Op. cit., p. 10.

(٣٠) محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا: الضرورات والمعوقات، مرجع سابق، ص ٢٥.

(31) Josef C. Brada and José A. Mendez, Political and Economic Factors in Regional Economic Integration, Kyklos, Vol. 46, No. 2, 1993, Basel: Hebling & Lichtenhahn Verlag AG, pp. 187-189.

وطبقًا للمراحل السابقة، يكون من المفترض الآن (سبتمبر ٢٠٢٢) أن الجماعة الاقتصادية الأفريقية قد أكملت مراحلها الأربع الأولى، وعلى وشك الانتهاء من المرحلة الخامسة، إلا أنه استنادًا إلى تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي الصادر عام ٢٠١٩ بعنوان "حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا"، والتقرير الثالث الصادر عام ٢٠٢١ بعنوان "جعل حرية تنقل الأفراد مركز التكامل القاري"، تفاوت أداء التنظيمات الإقليمية المذكورة في تحقيق الأهداف والغايات سلفة البيان، فلم تتجاوز أي من المنظمات الإقليمية إكمال المرحلة الثالثة؛ مع قدر من الانتقائية في تطبيق بعض جوانب المراحل التالية ودونما التزام بالنهج التدريجي الوارد في اتفاقية أبوجا^(٣٨).

وعلى صعيد سياسات الاندماج الاجتماعي والتي تشمل مجالات مثل الصحة والجنس والهجرة والتعليم؛ طوّرت المجموعات الاقتصادية الإقليمية لا سيما "السادك" والجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا مبادرات للتنقل الوظيفي، وأخرى لمكافحة أمراض معيّنة (فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وكوفيد ١٩)، والتوازن بين الجنسين. كما اتخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس" عدة إجراءات لصالح الشباب ومكافحة البطالة. وذلك عبر الإطار الإستراتيجي للجماعة الذي أكد على استخدام المناهج التشاركية المجتمعية لتطوير السياسات واتخاذ القرارات على جميع المستويات. وضمان آليات شفافة لتقديم البرامج والمشاريع المجتمعية والوطنية؛ وإعطاء الأولوية للسياسات والمشروعات التي توّفر فرصًا أفضل لأبناء الإقليم للانخراط في أنشطة اجتماعية

المادية ممثلة في حزم الدعم المالي والاقتصادي الغربي المحفّزة للتعاون الإقليمي على الساحة الأفريقية^(٣٤).

ثانيًا- الإقليمية والتكامل الإقليمي في أفريقيا: المراحل والإنجازات

بدأت مرحلة مبكرة من التكامل الاقتصادي على الصعيد القاري خلال العقود الأولى من الاستقلال بموجب خطة عمل لاغوس، وهي مبادرة من منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠٠٢) تم تبنيها في عام ١٩٨٠. وقد فشلت هذه المرحلة المبكرة من التكامل في تحقيق أهدافها إلى حدٍ كبير، حيث كان الكثير من قادة دول القارة مترددًا في التنازل عن بعض مظاهر وجوانب "السيادة"، لصالح عملية تكاملية أوسع نطاقًا. لذا، وباستثناء التكامل في منطقة الفرنك، لم يصل التنفيذ أبدًا في أيٍّ من مساعي التكامل آنذاك إلى وضع اتفاقية للتجارة الحرة، ناهيك عن درجة أعمق من التكامل، ساعد على ذلك افتقاد تلك الدول القدرة على تقديم التعويضات للمتضررين من عملية التكامل على المستوى الإقليمي^(٣٥). وبعد نحو عقدٍ من الزمان تبنت دول القارة معاهدة أبوجا لعام ١٩٩١ والتي استهدفت إزالة كافة الحواجز التي تعوق حركة التجارة في السلع والخدمات من ناحية، وتحقيق حرية حركة كافة عناصر الإنتاج والوصول إلى الاندماج الكامل للقارة^(٣٦). وذلك على ست مراحل متتالية في فترة زمنية لا تتعدى ٣٤ عامًا من دخول المعاهدة حيّز النفاذ^(٣٧) (دخلت حيّز النفاذ في مايو ١٩٩٤)؛ على الترتيب التالي: المرحلة الأولى (١٩٩٤-١٩٩٩)، المرحلة الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٧)، المرحلة الثالثة (٢٠٠٧-٢٠١٧)، المرحلة الرابعة (٢٠١٧-٢٠١٩)، المرحلة الخامسة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، المرحلة السادسة (٢٠٢٤-٢٠٢٨).

(37) Treaty Establishing the African Economic Community, Abuja, Nigeria, 3 June 1991, Article 6, p. 10, accessed: 25 August 2022, available at: <https://cutt.us/4Aq7o>

(38) Report on The Status of Regional Integration in Africa: The Executive Summary, African Union Commission, February 2019, pp. 1-7, accessed: 24 August 2022, available at: <https://cutt.us/oZ9fe>

(34) Wil Hout and M. A. M. Salih, A political economy of African regionalisms: introduction, Op. cit., pp. 26-27.

(35) Ibid.

(٣٦) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا، أبريل ٢٠٠٧، ص ٤.

والسلع والخدمات مع زيادة دخول الأفراد؛ من ذلك على سبيل المثال: وضع مشروع إطار لتعزيز التعاون في اكتساب التكنولوجيا وتطويرها ونقلها وتسويقها للابتكارات وأطر الملكية الفكرية من قبل جماعة شرق أفريقيا، وقيام "الكوميسا" بمبادرات ملحوظة في مجال تشجيع الاستثمار في أقاليم الدول الأعضاء^(٤٤).

وأشار التقرير (٢٠١٩) إلى سعي جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتطوير البنية التحتية وربط عواصم أفريقيا والمراكز التجارية والإنتاجية من خلال السكك الحديدية عالية السرعة وفقاً لخطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، مستهدلاً بتبني "السادك" إطاراً ورؤية لتطوير البنية التحتية لعام ٢٠٢٧ بهدف توجيه مشروعات تطوير سلسلة وفعالة من حيث التكلفة للبنية التحتية عبر الحدود^(٤٥). في مقابل ذلك، أكد تقرير (٢٠٢١) على ضعف أداء التنظيمات الإقليمية المختلفة في هذا الجانب وضعف الالتزام بصفة عامة بمتطلبات التكامل الإقليمي في هذا الجانب وفق "مقياس الاندماج" متعدد الأبعاد. وهو ما يكشف عمق مشكلة البنية التحتية على الساحة الأفريقية^(٤٦).

وعلى صعيد التكامل التجاري، اتفق التقريران على أن معظم التنظيمات الإقليمية الأفريقية نجحت في زيادة معدلات التبادل الكلية فيما بين الدول الأعضاء مقارنة بالماضي^(٤٧). إلا أن تقرير عام ٢٠٢١ واستناداً إلى المقياس متعدد الأبعاد أشار

وسياسية واقتصادية منتجة^(٣٩). ومن ناحيتها جعلت الكوميسا الاندماج الاجتماعي وتمكين المرأة من أولوياتها من خلال برنامجها "٥٠ مليون امرأة تتكلم" وميثاقها الاجتماعي والذي تضمن بيان خصوصية وأهمية دور المرأة في التكامل الإقليمي والتحديات التي تواجهها وسبل التعامل معها^(٤٠).

وعلى صعيد حرية تنقل الأشخاص، ومع الاعتراف بوجود فجوات وتفاوتات في نطاق تلك الحرية ومدى تنفيذها، حققت المجموعات الاقتصادية الإقليمية تقدماً ملحوظاً ومتفاوتاً كان للـ"إيكواس" فيه السبق حيث يتمتع مواطنو دول غرب أفريقيا بحق التنقل دونما قيود، وبلغت نسبة الالتزام بمعايير مقياس الاندماج^(٤١) ١٠٠٪. متساوية مع الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا، بينما كان معدل التزام باقي التنظيمات ومن بينها "السادك" و"الكوميسا" أقل من ٦٥٪^(٤٢). فرغم تبني الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك) بروتوكولا بشأن تسهيل حركة الأشخاص الطبيعيين، والقضاء تدريجياً على العقبات التي تعترض ذلك؛ إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ بعد^(٤٣).

وفيما يتصل بتكامل عناصر الإنتاج أو التكامل الإنتاجي والبنية التحتية؛ أشار تقرير ٢٠١٩ إلى سعي جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية جاهدة لضمان التكامل الإنتاجي الفعال الذي يُعدّ -كما سلف البيان- من بين العوامل الحاسمة لإنشاء قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً ومرونة في مواجهة الصدمات. يشمل ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية لإضافة قيمة إلى

- The African Integration Report 2021, The African Integration Report 2021, African Union Op. cit., p. 17.

(42) Ibid., p. 19.

(43) Report on The Status of Regional Integration In Africa: The Executive Summary, Op. cit., p. 4.

(44) Ibid., pp. 4-5.

(45) Report on The Status of Regional Integration in Africa: The Executive Summary, Op. cit., p. 4.

(46) The African Integration Report 2021, Op. cit., p. 21.

(47) Report on The Status of Regional Integration in Africa: The Executive Summary, Op. cit., p. 5.

(39) Ibid, p. 4.

(40) Framework for the Comprehensive Support for Women and Youth, COMESA, Cross Border Traders in the COMESA Region, July 2018, pp. 10-20, accessed: 24 August 2022, available at: <https://cutt.us/ea3Aa>

(٤١) يستند المؤشر (المقياس) الجديد لتقييم درجة التقدم في تحقيق التكامل الاقتصادي، على ثمانية أبعاد وثلاثة وثلاثين مؤشراً تمثل تلك الأبعاد في: ١- حرية حركة الأشخاص؛ ٢- الاندماج الاجتماعي؛ ٣- التكامل التجاري؛ ٤- التكامل المالي؛ ٥- التكامل النقدي، ٦- تكامل البنية التحتية، ٧- التكامل البيئي؛ ٨- التكامل السياسي والمؤسسي. انظر:

وآساقًا مع ما سلف بيانه من أثر التحولات الدولية على أجندة التكامل على الساحة الأفريقية، انعكست خطابات العولمة الخاصة بحماية البيئة على مساعي الإقليمية والتكامل في أفريقيا، وتعتمد درجة كفاءة التنظيمات الإقليمية في هذا المضمار (حماية البيئة) على ما تملكه من أدوات ومؤسسات وما تتبعه من سياسات إقليمية موضوعية لحماية البيئة وإدارتها^(٥٢). وتشير البيانات إلى تبيّن المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا - وإن على استحياء وبأثر محدود - خطابًا مماثلاً وبرامج للعناية بالبيئة؛ فعلى سبيل المثال، يوجد لدى الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (الإيجاد) برنامج لحماية البيئة يهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء للحفاظ على جودة البيئة وحمايتها وتحسينها. كما أن لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي برنامج عمل (بروتوكول) بشأن الإدارة البيئية للتنمية المستدامة يهدف إلى تعزيز حماية البيئة، الاستخدام العادل والمستدام للموارد، وتعزيز الإدارة المشتركة للبيئة العابرة للحدود^(٥٣).

وعلى صعيد التكامل المالي والسياسي واللذان يمثلان قمة هرم التكامل فإن المؤشرات تشير إلى أنه رغم ما حققته السادك والكوميسا على صعيد صياغة الموثيق وتوقيع الاتفاقات الخاصة بتنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء، ورغم ما تبنته الإيكواس والجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا وما أنشأته من تنظيمات مثل محكمة العدل والبرلمان الإقليمي، فإن مؤشرات التكامل على هذين الصعيدين وخاصة الأخير منهما ما زالت تراوح مكانها بدرجة كبيرة، حيث إن هذه الخطوة ليست جزءًا من أولويات المجموعات الاقتصادية الإقليمية أو بالأحرى تحتاج العديد من الخطوات السابقة عليها^(٥٤).

إلى تميّز أداء كِلٍ من "الإيكواس" و"الكوميسا" و"جماعة شرق أفريقيا" مقارنةً بغيرها من الجماعات الأخرى^(٤٨). حيث وقّعت جميع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وصدّقت غالبيتها على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتي كان من المقرّر أن يبدأ العمل بموجبها في يوليو ٢٠٢٠، لكنها واجهت بعض التأخيرات بسبب تفشّي وباء كوفيد ١٩^(٤٩).

وعلى صعيد الاندماج النقدي قامت المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بعدة مبادرات تهدف إلى تعزيز التكامل في هذا الجانب من خلال تحديث أطر السياسة النقدية في المنطقة، وبلورة مدونات قواعد السلوك لصناع أسواق الأوراق المالية من أجل تعزيز ممارسات السوق الفعّالة. واستنادًا إلى مقياس الاندماج متعيّد الأبعاد لعام ٢٠٢١؛ كان الأداء الأفضل من نصيب "السادك"، والجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا، لما أحرزته كلٌّ منهما من تقدّم في إنشاء المؤسسات التحضيرية للتكامل النقدي، من ذلك ما نصّبت عليه خطة التنمية الإستراتيجية الإرشادية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من إنشاء المعهد النقدي ولجنة توحيد معايير التقارب وإنشاء اتحاد نقدي كهدف طويل المدى، والذي سيتطلب بالضرورة إنشاء بنك مركزي لدول المجموعة^(٥٠). يضاف إلى ذلك، اشتراك الجماعة النقدية لغرب أفريقيا، ومن بينها بعض دول الإيكواس وكذا دول وسط أفريقيا، في نفس العملة؛ وتوقيع دول الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا على بروتوكول العملة الموحدة^(٥١). وهو ما يمثل أساسًا يمكن البناء عليه لتنفيذ عملاتهم الإقليمية.

(51) Report on The Status of Regional Integration in Africa: The Executive Summary, Op. cit., p. 5.

(52) The African Integration Report 2021, Op. cit., p. 23.

(53) Report on The Status of Regional Integration in Africa, Op. cit., p. 5.

(54) The African Integration Report 2021, Op. cit., p. 24.

(48) The African Integration Report 2021, Op. cit., p. 21.

(49) West Africa Regional Integration Strategy Paper 2020-2025: Edited Version, African Development Bank Group, 2020, pp. VII-IX, accessed: 24 August 2022, available at: <https://cutt.us/pMTGc>

(50) The African Integration Report 2021, Op. cit., p. 22.

وعلى ذات الصعيد تكشف بعض الممارسات عن استمرار فجوة الثقة بين الدول أعضاء التنظيمات الإقليمية وظاهرة إعلاء المصالح الفردية الأنوية للدول على حساب المصالح الكلية الجماعية، وإحجام الدول الأعضاء في تنظيمات التكامل الإقليمي عن تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك التنظيمات^(٥٧)، يدلّ على ذلك موقف زيمبابوي موجابي من منظمة السادك ومخاوفه من جنوب أفريقيا، وكذلك موقف بعض دول الإيكواس خاصة الدول الناطقة بالفرنسية من نيجيريا، أضف إلى ذلك تقاعس الدول الأعضاء في الوفاء بحصصهم المالية للمنظمات التكاملية الإقليمية رغم قيامها بالتصديق على برامج وبروتوكولات المنظمة والقرارات الصادرة عنها^(٥٨)، الأمر الذي يثني بأن عضوية المنظمة -لا غاياتها- لدى البعض هي أساس الانضمام بغية تعزيز الاعتراف بتلك الدولة إقليمياً، وتدعيم شرعيتها داخلياً كما سلفت الإشارة^(٥٩).

ويعدُّ التمسُّك الحرفي بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء، والتأخُّر في تنفيذ قرارات تعديل السياسات والقوانين واللوائح الوطنية لتتوافق مع السياسات الجديدة للتنظيم الإقليمي، أحد عوائق التقدُّم في طريق التكامل الاقتصادي، بفعل سعي بعض قادة تلك الدول إلى تعظيم مصالح دولته عند اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي^(٦٠)، مع رفض التنازل عن قدرٍ من اختصاصاتهم الوطنية لصالح فاعلية التنظيم الإقليمي. رغبة في عدم فقدان رقابتهم وهيمتهم المطبقة على المستوى الوطني^(٦١)، وهو أمر يرتبط بالافتقار إلى الديمقراطية

ثالثاً- الإقليمية والتكامل الإقليمي في أفريقيا: المعوقات والتحديات

أوضحت السطور السابقة أن معظم المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا تسعى -ولو ظاهرياً- إلى تحقيق أهداف التكامل المختلفة الخاصة بها والتي تتوافق جميعها مع أجندة التكامل الأفريقي على النحو المنصوص عليه في معاهدة أبوجا وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. إلا أن تلك المساعي تجابهها العديد من التحديات المتنوعة المجالات (سياسية واقتصادية واجتماعية)، ومتعددة المستويات (داخلياً، وإقليمياً، ودولياً)، ويمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

(١) المعوقات والتحديات السياسية والأمنية

تعتبر المعوقات السياسية والأمنية، أهم المعوقات باعتبارها العامل المهيمن على المعوقات الأخرى، ويأتي في مقدِّمة تلك المعوقات الطابع الفوقي لمعظم المؤسسات وافتقار الإرادة السياسية والالتزام السياسي بعملية التكامل^(٥٥). فعلى الرغم من توسُّع المنظمات الإقليمية الأفريقية في فتح أبواب التمكين والمشاركة لفئات المجتمع المختلفة في أجهزة ومؤسسات تلك التنظيمات، على نحو ما تشير برامج ووثائق تمكين الشباب والمرأة وتنظيمات المجتمع المدني بصفة عامة؛ إلا أن اليد العليا تبقى للسلطات والمؤسسات الحكومية التي تملك منح ومنع تلك الأدوار، وبالتالي تكشف أن أدوار تلك التنظيمات المدنية بكافة أطرافها إن لم تكن لمقتضيات التجاوب مع مطالب المانحين الدوليين فهي في أفضل الحالات أدوار فرعية ثانوية^(٥٦).

(57) Jaime de Melo, Mariem Nouar, and Jean-Marc Solleder, Integration Along the Abuja Road Map, Op. cit., pp. 495-496.

(58) Mark Chingono and Steve Nakana, The challenges of regional integration in Southern Africa, Op. cit., p. 402.

(59) Wil Hout and M. A. M. Salih, A political economy of African regionalisms: introduction, Op. cit., pp. 6-7.

(60) The African Integration Report 2021, Op. cit., pp. 25-26.

(٦١) محمد عاشور، مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، مرجع سابق.

(٥٥) للمزيد.. انظر: محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا: الضرورات والمعوقات، مرجع سابق، ص ٣٧-٤٤.

(56) Mark Chingono and Steve Nakana, The challenges of regional integration in Southern Africa, African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3. No. 10, October 2009, pp. 404-405, accessed: 25 August 2022, available at: <https://cutt.us/Hz9Dm>

صورتها النهائية من مضمونها وفعاليتها في ظلّ الحرص على إرضاء كافة الأطراف على ما بينها من تباينات يصعب الجمع بينها. وهو أمر يرتبط في جانب منه بمعضلة أخرى وهي الاختيار ما بين "عمق" التكامل و"اتساعه"، حيث يخدم البعد الأول (العمق) الغايات السياسية ويعزز نسبياً إمكانات التنسيق بين عدد محدود من الأعضاء، بينما يهدف البعد الثاني إلى التصديّ لواقع ضيق أسواق الدول الأعضاء وأثر ذلك على إمكانات التكامل^(٦٣)، ولعل ذلك ما دفع الاتحاد الأفريقي لمحاولة التنسيق بين الغايتين من خلال ما عُرف ببرنامج الحد الأدنى للتكامل^(٦٤).

ومن ناحية ثانية، وعلى الرغم مما سلفت الإشارة إليه من اهتمام، وتحسّن نسبي لمشروعات البنية التحتية في القارة وخاصة في مجالات النقل والمواصلات وكذا في مجال الصحة العامة، فإن قطاعات البنية التحتية ما زالت دون المستوى المأمول القادر على دعم ومساندة مساعي تحقيق التكامل الإقليمي في معظم مناطق القارة.

ويزداد الأمر تعقيداً في ظلّ اختلاف النظم المحاسبية والإدارية ونقص الكوادر الفنية و/أو ضعف الموجود منها^(٦٥)؛ بفعل انتشار المحسوبية والوساطة في تعيين الكوادر العاملة بالمنظمات الإقليمية، ونظم الحصص والتوزيع الجغرافي

ويسمح البرنامج للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالتقدم بوتيرة مختلفة في عملية التكامل. حيث يمكن للمجموعات الاقتصادية الإقليمية تنفيذ برامجها الخاصة (التي تعتبر برامج ذات أولوية) وفي نفس الوقت، محاولة تنفيذ الأنشطة الواردة في خطة الإدارة الإستراتيجية، والتي تمّ تحديد محتوياتها من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية نفسها بالتعاون الوثيق مع المفوضية. وتشمل القطاعات ذات الأولوية حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال؛ والسلام والأمن؛ والطاقة والبنية التحتية؛ والزراعة؛ والتجارة؛ والصناعة؛ والاستثمار والإحصاء. للمزيد راجع:

- Minimum Integration Programme (Mip), African Union, May 2009, pp. 6-9, accessed: 25 August 2022, available at: <https://au.int/en/ea/ric/mip>

(65) The African Integration Report 2021, Op. cit., p. 28.

والاستقرار السياسي، فممارسات الدول إقليمياً لا تنفك عن قناعاتهم وممارساتهم الداخلية^(٦٦).

ولعل في حرص المواثيق المعدلة والحديثة لمنظمات التكامل الإقليمي على الصعيدين القاري والإقليمي، على التأكيد على مفاهيم ومؤشرات الحكم الجيد، وحقوق الإنسان، والتمكين والمساءلة، نوعاً من الاعتذار الظاهري عن تجاهلها لعقود من ناحية، و/أو ذريعة لجلب المساعدات الخارجية لبرامج التكامل ومشروعاته، وهي المساعدات التي تمثل بدورها قيلاً اقتصادياً وسياسياً على حرية إرادة تلك المنظمات والدول الأعضاء بها على نحو ما تكشف خبرة تعامل الاتحاد الأوروبي مع تلك المنظمات.

(٢) العقبات القانونية والإدارية

تكشف بعض ممارسات المنظمات الإقليمية عن أن حرص الدول الأعضاء في تلك المنظمات على الوصول إلى توافق عام بين الدول على القرارات الصادرة، هو محاولة لتفادي حدوث الانشقاقات والصراعات الصريحة عند عملية التصويت، وأملاً في التزام الكافة بتطبيق ما يتم التوصل إليه من قرارات؛ وذلك أسفر عن مشكلات تتعلق بطول الفترة الزمنية اللازمة للوصول إلى مثل تلك القرارات، وعن إفراغ القرارات في

(62) Wil Hout and M. A. M. Salih, A political economy of African regionalisms: introduction, Op. cit., pp. 10-12.

(63) Jaime de Melo, Mariem Nouar, and Jean-Marc Solleder, Integration Along the Abuja Road Map, Op. cit., pp. 408-409.

(٦٤) تقدّمت مفوضية الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٩ بمشروع برنامج الحد الأدنى للتكامل، ويهدف إلى تركيز طاقة وعمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي على مشروعات ذات أولوية تتّصف بنزعة إقليمية وقارية تعمل كقائفة نحو تعميق التكامل داخل الأقاليم وبينها، ويتكون برنامج الحد الأدنى من التكامل من الأنشطة المختلفة التي يجب أن تتفق عليها المجموعات الاقتصادية الإقليمية والأطراف المعنية لتسريع عملية التكامل الإقليمي والقاري وإنجازها بنجاح. ويشمل البرنامج الأهداف ممكنة التحقيق المحددة في الخطة الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي وسيتم تنفيذها من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) بالتعاون مع شركاء التنمية في أفريقيا.

الأفريقي^(٦٩)، والنموذج الأوروبي يعتبر وليد البيئة الصناعية الغربية وقيمها القائمة على حرية انتقال عناصر الإنتاج والاعتماد المتبادل، وبالتالي أسفرت المحاكاة التامة لمثل هذا النموذج بدواعي استزراع أفضل الممارسات العالمية دون مراعاة خصوصية البيئة الجديدة عن العديد من المشكلات ومثلت أحد أعراض ما أسماه البعض "فخ القدرة" حيث يتم تبني أشكال تنظيمية ناجحة في مكانها ونقلها لآخر دون توفر شروط عملها ونجاحها^(٧٠).

وتمثل الحواجز الكبيرة في مجال النقل والاتصالات، والاختلافات الواضحة بين الدول الأعضاء في مستوى التنمية والدخول؛ والتباين الكبير في الناتج المحلي الإجمالي؛ وتشابه هياكل إنتاج معظم الدول الأعضاء في التجارب الإقليمية، والتي تكاد تنحصر في إنتاج السلع الأولية، وعقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى التنافس والاستقطاب أكثر منها إلى التعاون. حيث ترتفع احتمالات أن تكون آثار التكامل لصالح الأعضاء الأكبر وهو ما قد يدفع البلدان الصغيرة إلى تبني سياسات تجارة خارجية أكثر حمائية كما تشير خبرة الإيكواس^(٧١).

وعلى ذات الصعيد، تؤثر بعض أبعاد السياسة النقدية والمالية مثل المغالاة في معدلات سعر الصرف، واختلاف السياسات المالية على مناخ الاستثمار، وهو أمر شديد الحساسية والتعقيد. فرغم عناية كافة المنظمات الإقليمية على التنسيق في هذا الشأن إلا أن معدل الإنجاز ما زال دون المستوى في كافة تلك التنظيمات^(٧٢). فعلى سبيل المثال ومن خلال إحصاء عدد ٢١٧ قرارًا صادرًا عن "الكوميسا" في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، وجد أن ١٣٪ من القرارات لم تكن موجهة إلى أي طرف.

(69) Mark Chingono and Steve Nakana, The challenges of regional integration in Southern Africa, Op. cit., p. 406.

(70) Jaime de Melo, Mariem Nouar, and Jean-Marc Solleder, Integration Along the Abuja Road Map, Op. cit., pp. 391-392.

(71) Ibid., pp. 393-394.

(٧٢) محمد عاشور، مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، مرجع سابق.

للووظائف دونما اعتبار لعناصر الكفاءة والجدارة، وغياب الإحصائيات والمعلومات اللازمة لدعم عمليات التكامل^(٦٦)، وعدم وضوح تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أحيانًا؛ وتعدُّ عضوية الدول في المنظمات بما يعوق الانتقال إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي. وهو ما اعترف به الاتحاد الأفريقي داعيًا إلى وضع معايير واضحة لقيام وقياس فاعلية التنظيمات الإقليمية في تحقيق غايات الاندماج والتي أسفرت عن مقياس الاندماج متعدّد الأبعاد السالف الإشارة إليه^(٦٧).

ولا شك أن فقر البنى التحتية الأساسية كالطرق، والاتصالات، والطاقة الكهربائية يمثل تكاليف وأعباء وقيود إضافية على التعاملات والمبادلات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأفريقية. فالافتقار إلى وسائل النقل الكافية والملائمة يؤدي ذلك إلى وجود ما يشبه الأساليب الحمائية أمام دخول منتجات كل دولة أفريقية إلى أسواق الدول الأخرى، وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر على سرعة وكفاءة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل^(٦٨).

(٣) المعوقات الاقتصادية والاجتماعية:

يذهب البعض إلى أن مشروعات الإقليمية والتكامل الإقليمي في القارة الأفريقية تعاني من خلل هيكلي يتمثل في عدم ملائمة نموذج التكامل المتبع نظريًا (النظرية الوظيفية)، وعمليًا (الاتحاد الأوروبي) للواقع الأفريقي، فالوظيفية من وجهة نظر هؤلاء نظرية عفا عليها الزمن تتناقض افتراضاتها والواقع

(66) The African Integration Report 2021, Op. cit., p. 17.

(٦٧) انظر الهامش رقم (٤١) في هذه الورقة.

(68) See:

- Mark Chingono and Steve Nakana, The challenges of regional integration in Southern Africa, Op. cit., pp. 405-406.

- Nazir Alli, Integration and Infrastructure in Africa, in: Jorge Braga de Macedo and Omar Kabbaj (Preface), Regional integration in Africa, Op. cit., p. 189.

والقبلية عبر تلك الحدود ولدت شبكات مصالح بين تلك الجماعات وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين مسؤولي البلاد على الجانبين من ناحية ثانية، كما أن التجارة مع دول العالم (خارج المنطقة الإقليمية) تعد مصدراً أساسياً للضرائب والدخول التي تصبُّ في صالح فئة من الجماعات النافذة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وينصبُّ اهتمامهم الأساسي على حماية مصالحهم ومكاسبهم الخاصة الناجمة عن تلك العلاقات ومدِّ نطاقها، في ضوء ذلك يسهل تصوُّر قيام شبكات المصالح تلك بروافدها المختلفة بعرقلة جهود التكامل لصالح مكاسبهم الأنيبة^(٧٧).

ويرى بعض الباحثين أن إخفاق تجارب التنمية بصفة عامة ومن بينها تجارب التكامل في أفريقيا يرجع إلى التبعية الخارجية. فأفريقيا ما زالت تعتمد في معاملاتها الاقتصادية على علاقاتها الثنائية مع أوروبا أكثر منها على دول جوارها الإقليمية في ظلِّ افتقار المنتجات الأفريقية إلى التنوع والنزوع إلي الاحتكار، وبالتالي فإن النتيجة المنطقية هي مزيد من ترسيخ واقع الضعف والتبعية^(٧٨). وتعدُّ علاقة فرنسا بالدول الفرانكفونية في غرب أفريقيا، أحد أبرز الأمثلة على تلك التبعية، والتي ظهرت جليَّة في تشجيع فرنسا قيام الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "سيافو" لتضمِّم الدول الفرانكفونية، وكذلك قيام الدول الفرانكفونية في غرب أفريقيا بتثبيت عملتها للفرنك الفرنسي؛ الأمر الذي مثَّل عقبةً أمام تطوُّر مساعي التكامل بين دول الإقليم ككل^(٧٩).

وأنه رغم توقيع أغلبية الدول الأعضاء على ٧٥٪ من وثائق اتفاقات الكوميسا التي كان من المقرَّر تنفيذها من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢ (وعددتها ١٢ وثيقة)، فإنه تمَّ التصديق على خمسة وثائق فقط لم يدخل بعضها رغم ذلك حيِّز النفاذ^(٧٣). وهو أمر تتداخل فيه العوامل الداخلية والروابط الخارجية بدرجة كبيرة، خاصة مع ما سلف بيانه من حقيقة التنافس بين منتجات البلدان الأفريقية التي يتخصَّص معظمها في المواد الأولية التي يبيعونها للبلدان الصناعية.

علاوة على ذلك، تؤثِّر عوامل الاقتصاد السياسي -لا سيما تلك التي تنطوي على تضارب بين المصالح الوطنية والإقليمية، والخاسرين والفائزين المحتملين من ترتيبات التكامل الإقليمي- على نجاح أو عدم نجاح التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا وهو ما يشكِّل عائقاً رئيسياً أمام التجارة البيئية، وهو ما يقتضي تعويض الدول التي تخسر من جرَّاء العملية التكاملية^(٧٤).

ويُلفت النظر على الصعيد الاجتماعي، أن الحدود في أفريقيا يبدو وكأنما تمَّ إنشاؤها لإبعاد الناس وليس لتسهيل حرية الحركة؛ حيث غالباً ما تقع الأراضي الحدودية الأفريقية على الهامش معزولة عن الدولة؛ وتفتقر غالبيتها إلى المرافق الأساسية مثل مياه الشرب والمدارس والمراكز الصحية. وهو ما يجعلها عرضة دائماً لتحديات الصحة والأمن^(٧٥)، وبؤرة لشبكات العلاقات الاجتماعية الإقليمية الرسمية وغير الرسمية وشبكات الفساد بأنماطه المختلفة^(٧٦) فالحدود الاصطناعية المشوهة لدول القارة وما خلقتة من توزيع للجماعات الإثنية

(78) Mark Chingono and Steve Nakana, The challenges of regional integration in Southern Africa, Op. cit., pp. 404-406.

(٧٩) محمد عاشور، مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، مرجع سابق.

وللمزيد انظر:

- Uka Ezenewe, ECOWAS and The Economic Integration of West Africa, New York: St. Martin's Press, 1983, p. 140.

- Kwame A. Ninsin, Political Economy of Integration in Africa, in: Youssef M. Sawani (ed.), reflections of African scholars on the African union, Tripoli: world center for the study and research of

(73) Jaime de Melo, Mariem Nouar, and Jean-Marc Solleder, Integration Along the Abuja Road Map, Op. cit., p. 392.

(74) West Africa Regional Integration Strategy Paper 2020-2025: Edited Version, African Development Bank Group, Op. cit., p. 5.

(75) The African Integration Report 2021, Op. cit., p. 118.

(٧٦) فعلى سبيل المثال: أغلقت نيجيريا في عام ٢٠٢٠ حدودها في وجه الدول المجاورة بدعوى تزايد التهريب وتزايد انعدام الأمن؛ للمزيد انظر:

- Jaime de Melo, Mariem Nouar, and Jean-Marc Solleder, Integration Along the Abuja Road Map, Op. cit., p. 392.

(٧٧) محمد عاشور، مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، مرجع سابق.

الأفريقي وجماعة الإيكواس والسادك وغيرها من المنظمات الإقليمية التي تضمّنت نصوصها حق التدخل في دولة الأعضاء لاستعادة السلام والأمن ضد "الجماعات المسلّحة والمرتزقة والجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية"، أو في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بارتكاب جرائم إبادة أو جرائم ضد الإنسانية، أو عدم الاعتراف بالحكومات التي تصل إلى السلطة بغير الطريق الدستوري.

فمع الوعي بالتراجعات التي تشهدها مثل تلك النصوص والمواثيق في أرض الواقع عند التطبيق، إلا أنها بصياغتها الواضحة والمحددة نسبياً مقارنة بالصياغات العامة السابقة لمثل تلك الاتفاقات والمعاهدات، فإنها توقّر متضافراً مع غيرها من العوامل الإيجابية الأخرى فرصة أكبر لنجاح الإقليمية.

ثانياً- لا شك أن توارى الخلافات والاستقطابات الأيديولوجية وتراجُعها لصالح اعتبارات المصالح المشتركة، يزيد من احتمالات دعم وتعزيز المشاريع الإقليمية والتكامل الإقليمي ودفعها قُدماً.

ثالثاً- إذا ما استثنينا فترات الأزمات المالية والوبائية التي اجتاحت العالم وأفريقيا، فقد شهد الاقتصاد الأفريقي بصفة عامة بعض التحسّن والاستقرار النسبي، مقارنةً بما كان عليه في الماضي، فوفقاً لما سلّف بيّانه خلال الورقة؛ نمت التجارة بين الدول الأفريقية إلى أكثر من ١٥٪، ووصلت فيما بين بعض التجمّعات (السادك) إلى ٢٠٪، صاحب ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء بمعدّل وصل متوسّطه إلى ٥,٧٪ خلال العقد الماضي، مع استمرار الاهتمام والاستثمار في البنية التحتية، مما يؤكّد إجمالاً تحسّن الوضع الاقتصادي للمنطقة، ونتيجة لذلك، فإن الوضع الاقتصادي المعاصر للإقليمية مشجّع وإن ظلّ دون المأمول.

أخيراً وليس آخراً، لا بد من الإشارة إلى ضرورة دعم ومساندة جهود ومبادرات الاتحاد الأفريقي بشأن تنسيق

وتعدّ الشركات متعدّدة الجنسية إحدى أدوات تكريس التبعية، حيث أدّى وجود هذه الشركات في الدول الأفريقية إلى صعوبة منافسة المشروعات المحلية والإقليمية لها؛ في ظل احتكار هذه الشركات لعنصري التكنولوجيا ورأس المال، ومساندة أبناء الطبقة والنخبة الحاكمة في الدول الأفريقية لنشاط هذه الشركات، باعتبارهم في كثير من الحالات وكلاء لهذه الشركات في دولهم^(٨٠).

وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن مصالح هذه الشركات تدعم عملية التكامل الاقتصادي بين دول القارة، لما يترتّب عليه من وجود أسواق واسعة أمام منتجاتها؛ وما يغنيه ذلك من مزيد أرباح، إلا أنه إدراكاً لحقيقة أن قيام التكامل الإقليمي، قد يؤثر سلبياً على إستراتيجية تلك الشركات -من خلال زيادة القوة التفاوضية للدول الإقليمية- كان حرص الشركات متعدّدة الجنسية في أفريقيا على تعميق تبعية واندماج اقتصاديات دول القارة في السوق الرأسمالية الدولية، أكثر منه بين الدول الأفريقية وبعضها البعض^(٨١).

خاتمة:

تكشف مطالعة معظم المصادر التي تمّ الاعتماد عليها في كتابة هذه الورقة عن نظرة سلبية تشاؤمية بشأن واقع ومستقبل الإقليمية والتكامل الإقليمي في قارة أفريقيا، وعلى الرغم من نزوع النفس إلى متابعة جمهور الباحثين والكتاب، إلا أنه سيتمّ التركيز على مجموعة من محقّرات نجاح التكامل الإقليمي ومتطلبات ذلك؛ على نحو يمكن البناء عليه مستقبلاً رؤية أكثر إيجابية وتفاؤلاً بشأن أفريقيا دولاً وقارة.

وأول ما ينبغي التأكيد عليه هو التراجع النسبي لهوس التمسك بالسيادة لدى الدول الأفريقية، والازدياد التدريجي في تقبّل تدخّل دول الجوار والمنظمات الإقليمية -استناداً إلى معاهدات أو قرارات تنظيمية- فيما كان حكراً على الحكومات باعتباره شؤوناً داخلية. على نحو ما تكشف وثائق الاتحاد

(٨٠) محمد عاشور، مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا، مرجع سابق.

(٨١) المرجع السابق.

the green book and African Association of Political Science (AAPS), 2005, p. 69.

ولا يعني ما سبق، الدعوة إلى دفن الرؤوس في الرمال بعيداً عن صعوبات ومشكلات الإقليمية والتكامل الإقليمي في القارة، أو الزعم أن طريق التكامل الإقليمي والإقليمية سوف يكون طريقاً وريدياً خالياً من الأشواك، ففي ظل ما سبق بيانه من معضلات وقيود على حركة الإقليمية والتكامل الإقليمي، فإن الفاعلية الكاملة لتلك التنظيمات دونها خرط القتاد^(٨٢) ممثلاً في القوى الداخلية والإقليمية والدولية التي تمثل جهود التكامل الإقليمي تلك خطراً حقيقياً على مصالحها؛ وتمثل الأخيرة العقبة الكؤود أمام نجاح مساعي التكامل على نحو ما أسهبت في تفصيلها العديد من الدراسات.

العلاقات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي، والحرص على صياغة معايير أكثر دقة وإحكاماً فيما يتصل بقياس التقدم المحرز في مساعي الإقليمية والتكامل الإقليمي، حيث أكدت أزمة "فيروس كورونا" أهمية الاعتماد الأفريقي على الذات، وأهمية الإسراع في إقامة السوق الأفريقية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حيث ولدت لدى الأفارقة شعوراً متزايداً بأنهم وحدهم، وأنه إن كان ثمة منقذ فسيكون الأفارقة أنفسهم. وقد قدمت شركات النسيج الأفريقية مثلاً على قدرة الدول الأفريقية على التجاوب مع الأزمات حينما انتهزت الفرصة لإنتاج الأقنعة وغيرها من معدات الحماية الشخصية؛ وقيام شركات أخرى بإنتاج مواد التعقيم وحتى أجهزة التنفس الصناعي، فالضرورة هي أم الاختراع وهي بالفعل فرصة للصناعة الأفريقية للظهور والنمو.

(٨٢) «دونه خَرت القتاد»: كناية عن الشيء لا يُنال إلا بمشقة عظيمة.

الغرب وأفريقيا: تطور سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاه أفريقيا

د. أحمد علي سالم (*)

تؤكد عليه المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية لا ينطبق على الاتحاد الأوروبي. وهو أيضاً موضع شك في حالة الولايات المتحدة، حيث لم تحظ سياسات الرئيس "ترامب" الخارجية دائماً بموافقة الكونجرس. أما أفريقيا، فتضم عشرات الدول التي لا تنسجم مصالحها دائماً ولا تحظى بذات الاهتمام من جانب صناعات السياسة الخارجية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ولتجاوز هذه الإشكالية يُركز التقرير على سياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا كقارة دون بحث تفاصيل سياساتهما تجاه دولها، كما يُركز على الإدارات الأمريكية دون مؤسسات الحكم الأخرى، ويتعامل مع الاتحاد الأوروبي كمنظمة دولية، ومن ثم لا يُعنى التقرير بسياسات أعضائها تجاه أفريقيا. وينقسم التقرير إلى جزئين يتناول أولهما سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا، وثانيتها سياسات الولايات المتحدة تجاهها. وتناقش الخاتمة الفرص والتحديات أمام الدول الأفريقية لوضع سياسات تجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتنفيذها في ظل التنافس الدولي على القارة.

أولاً- تطور سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا:

لدول الاتحاد الأوروبي تاريخ استعماري طويل ومؤلم في أفريقيا. وقد سعت دول القارة بعد الاستقلال للتخلص من آثار هذا الاستعمار، ومن أبرزها التبعية الاقتصادية لأوروبا، حيث استمرت موارد أفريقيا الطبيعية تتدفق على أوروبا وفق شروط تجارية مجحفة تضمن استمرار هذه العلاقة غير المتكافئة. وفي هذا الإطار، حاولت دول أفريقيا مع غيرها من الدول التي تحررت من الاستعمار إعادة تأسيس علاقاتها مع الدول الرأسمالية، ومنها دول أوروبا الغربية، بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد

مقدمة:

تتشابه مصالح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الأساسية في أفريقيا، خاصةً في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد. ويُفسر ذلك تطابق نظاميهما الاقتصادي الرأسمالي، وأيديولوجيتهما الليبرالية، وتحالفهما العسكري تحت مظلة حلف الناتو، كما يشتركان في قوة موقفيهما العسكري والاقتصادي تجاه أفريقيا. وقد مرت سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاه أفريقيا بعدة مراحل تشكلت خلالها وفق السياقات الدولية والمحلية. فبينما استفادت الولايات المتحدة من الهيمنة على النظام العالمي بعد الحرب الباردة، تراجعت هذه الهيمنة منذ بداية القرن الحادي والعشرين مع صعود قوى دولية منافسة لا سيما روسيا والصين، وتعرض الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين لهجمات قوية من جماعات ما يُسمى الإرهاب، ومرورهما بأزمات مالية عسيرة، فضلاً عن زيادة الهجرات غير القانونية إليهما مما أدى إلى الصعود السياسي للقوى الشعبية المطالبة بالاهتمام بالداخل على حساب الدور العالمي.

ويتبع هذا التقرير ملامح تطور سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاه أفريقيا خلال عدة عقود، لكنه يُركز على السنوات الخمس الماضية، أي منذ تولي "دونالد ترامب" رئاسة الولايات المتحدة، و"إيمانويل ماكرون" رئاسة فرنسا. وهنا تبرز إشكالية النظر لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كوحدة واحدة. فبينما تلعب فرنسا دوراً رئيسياً في رسم سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا وتنفيذها، فإن أدوار دول أخرى في الاتحاد، كألمانيا وبريطانيا قبل خروجها منه، لا تقل أهمية عن دور فرنسا. فافتراض وحدة صناعات السياسة الخارجية الذي

* باحث أول - قسم الدراسات السياسية والدولية - جامعة رودس - جنوب أفريقيا.

١- معالم استراتيجية الاتحاد الأوروبي للشراكة مع أفريقيا:

ظل جوهر سياسة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية تجاه أفريقيا منذ إنشائه عام ١٩٩٣ هو الحفاظ على تبعيتها لأوروبا. ويتبين ذلك في مبادرته الخاصة بالمواد الخام عام ٢٠٠٧، واتفاقية الشراكة التي وقعها عام ٢٠٠٠ مع دول أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والتي هدفت أساساً لزيادة اندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي. وبعد تمديد العمل بالاتفاقية مرتين عام ٢٠٢٠ وقعت الدول ذاتها على اتفاق جديد في العام التالي يهدف تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق السلم والأمن وتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة اقتصادياً وبشرياً واجتماعياً ومواجهة التغير المناخي وتنظيم هجرة الأفراد وتحركاتهم^(٣).

وتتشابه هذه الأهداف إلى حد كبير مع أهداف استراتيجية الاتحاد للشراكة مع أفريقيا وفقاً لبيان مشترك قدمته المفوضية الأوروبية وممثل الاتحاد الأوروبي السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى كلٍ من البرلمان والمجلس الأوروبيين في مارس ٢٠٢٠. وكانت المفوضية الأوروبية قد قدمت هذه الاستراتيجية المقترحة قبل إصدارها في اجتماع المفوضتين الأوروبية والأفريقية في أديس أبابا^(٤)، ورحب بها مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه في يونيو من نفس العام، داعياً إلى تقوية شراكة الاتحاد مع أفريقيا في المجالات المذكورة باعتبارها أولوياته تجاه أفريقيا في المرحلة القادمة^(٥).

وحددت الاستراتيجية أهم أهداف هذه الشراكة في: تعظيم الاستفادة من التحول إلى الطاقة الخضراء، والحد من

أكثر عدالة في سبعينيات القرن الماضي. ورغم تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه الدعوة، ونجاح النموذج الذي قدمته الدول المصدرة للبترول في فرض شروطها على الدول المستوردة له ولو لفترة قصيرة، فإن الدول الغنية بموارد طبيعية أخرى لم تنجح في هذا المسعى. فمثلاً فشل مجلس الدول المصدرة للنحاس الأحمر الذي تشكل بمبادرة أفريقية عام ١٩٦٧ في تحسين شروط تجارته مع الدول المستوردة له^(١).

ورغم ضعف موقف دول أفريقيا تجاه دول أوروبا، فإنها واصلت محاولات التخلص من التبعية الاقتصادية، لا سيما بعد إنشاء الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٢ (وذلك كتطوير لمنظمة الوحدة الأفريقية)، وإن خفضت طموحاتها وغيرت وجهتها وأسلوبها. ويتضح ذلك في مبادرة الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٣ لحوكمة الموارد الطبيعية المعروفة باسم "رؤية التعدين الأفريقية"، ودور المركز الأفريقي لتنمية المعادن في تطبيق هذه الرؤية التي تهدف فقط إلى إصلاح نظم حوكمة الموارد في الدول الأفريقية الغنية لتحسين موقفها تجاه الدول المستوردة؛ أي أن هذه المبادرة لا تطمح لتغيير الشروط العالمية لتجارة الموارد الطبيعية. ويمكن تفسير تواضع هذا الهدف بخضوع المركز الأفريقي لتنمية المعادن لتأثير قوى الرأسمالية العالمية نتيجة استضافته من جانب مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بأفريقيا وتمويله من جانب دول غربية مثل كندا وأستراليا^(٢).

(4) Eric Pichon, A new EU-Africa Strategy – A partnership for sustainable and inclusive development, European Parliamentary Research Service, March 2021.

(5) Council of the European Union, Outcome of Proceedings – Annex: Council conclusions on Africa, Brussels, 30/6/2020, available at: <https://cutt.us/PPQc9>

(1) Duncan Money, Hans Otto Frøland and Tshepo Gwatiwa, "Africa–EU relations and natural resource governance: understanding African agency in historical and contemporary perspective," Review of African Political Economy, Vol 47, No 166, 2020, pp. 585-603.

(2) Ibid., pp. 585-603.

(3) Cotonou Agreement, Council of the European Union, available at: <https://cutt.us/YUZkb>

المخاطر التي تتعرض لها البيئة، وتعزيز تحول أفريقيا للاقتصاد الرقمي، وزيادة الاستثمارات المستدامة فيها بيئيًا واجتماعيًا وتمويليًا، ودعم فرص الاستثمار فيها، وتشجيع تكاملها الإقليمي والقاري، وحث دولها على تبني سياسات إصلاحية لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وتعزيز قدرات الأفارقة - خاصة من النساء والشباب - على التعلم والبحث والابتكار، والقضاء على عمالة الأطفال، وزيادة دعم الاتحاد الأوروبي لجهود السلام الأفريقية، والدمج عمليًا بين كلٍ من الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وحكم القانون والمساواة الجنسية، ومرونة التعامل مع الصراعات والأزمات، وشمولية التعامل مع ملف الهجرة وحركة الأفراد وتوازنه، وتقوية النظام الدولي وفي قلبه الأمم المتحدة^(٦).

٢- العلاقات الأوروبية - الأفريقية بين الثوابت والمتغيرات:

في ضوء ما سبق تناوله بشأن ملامح وأهداف الاستراتيجية الأوروبية للشراكة مع أفريقيا، يرى بعض الخبراء أن فرض أولويات أوروبا على أفريقيا ما هي إلا محاولة للسباحة ضد التيار وإعادة فرض ما كان مألوفًا تاريخيًا في علاقة أوروبا بمستعمراتها وعرقلة تحولات هذه العلاقة في زماننا الذي يسميه البعض "زمن ما بعد المؤلف". فبينما تزداد أهمية أفريقيا الاقتصادية والسكانية نسبيًا يتراجع تميز أوروبا عالميًا في هذين المجالين، كما تتزايد محاولات دول أفريقيا للتأثير على أوروبا وغيرها من القوى الدولية^(٧). ولا يعني ذلك بآية حال حتمية تحول العلاقات الأوروبية- الأفريقية نحو مزيد من العدالة، فهذا التحول ليس إلا إحدى النتائج المحتملة للصراع بين قوى التغيير وقوى المحافظة على الوضع القائم. فكما أن هناك مؤشرات لتحول

ورغم تقديم أهداف الاتحاد الأوروبي وأولوياته باعتبارها تمثل مصالح وقيمًا مشتركة بين أوروبا وأفريقيا، فإنها عكست استمرار رؤية الاتحاد الاستعمارية في التعامل مع مستعمرات أعضائه القديمة، ومنها الدول الأفريقية، باعتبار أوروبا أسى منها أخلاقيًا، وقوة عظمى معيارية تحدد للأخريين الصواب والخطأ^(٨). ولعل سياسة فرنسا الأفريقية نموذج بارز لهذه الرؤية؛ فدائمًا ما تدعي فرنسا خصوصية علاقتها بأفريقيا كمدخل لفرض الوصاية عليها، ليس فقط لنشر قيمها الثقافية فيها بل أيضًا للظهور كلاعب مؤثر في

Relationship between Europe and Africa," *Studia Ubb. Europaea*, Vol. 64, No. 2, 2019, p. 182.

(8) Ana Pantea, op. cit., pp. 178-179.

(9) Pernille Rieker, Making Sense of the European Side of the Transatlantic Security Relations in Africa, *Politics and Governance*, Vol. 10, No. 2, 2022, pp. 144-153.

(10) Robin Bourgeois, Frank Mattheis and John Kotsopoulos, "Post-normal times: re-thinking the futures of the EU-Africa relationship," *European Journal of Futures Research*, Vol 8, No 9, 2020, p.11.

(6) European Commission and High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy, Towards a comprehensive strategy with Africa, Brussels, 9/3/2020, available at: <https://cutt.us/rAT5E>

(7) Look at:

- M. Langan, "Normative Power Europe and the Moral Economy of Africa-EU Ties: A Conceptual Reorientation of 'Normative Power'" in *New Political Economy*, no. 17, 2011, p. 263

- John Kotsopoulos and Frank Mattheis, "A Contextualisation of EU-Africa Relations: Trends and Drivers from a Reciprocal Perspective" in *South African Journal of International Affairs*, no. 25(4), 2018, p. 450, quoted in: Ana Pantea, "On the Dialectical

والمواد الخام. ورأى "كوهلر" أن هذه فرصة للاتحاد الأوروبي لإثبات مصداقية شراكته مع أفريقيا^(١٢).

وانتقد "كوهلر" غطرسة أوروبا واستعلاءها في التعامل مع أفريقيا في وقتٍ تفشل فيه أوروبا في حل مشاكلها، ولم تعد نموذجاً براقاً أمام الأفارقة. فهذه الرؤية الأوروبية ليست فقط مهينة للأفارقة بل وبالجملة في ظل تزايد ثقة الأفارقة في أنفسهم، وتزاحم قوى دولية صاعدة على الشراكة معهم، كالصين وروسيا والهند، فضلاً عن الولايات المتحدة. لذلك دعا "كوهلر" دول أوروبا لمواجهة هذا الواقع الجديد بصراحة، ومن ثم تجنب التعامل مع أفريقيا باعتبارها مصدرًا للمشاكل التي يجب على أوروبا المساهمة في حلها من باب العمل الخيري، بل يجب على دول أوروبا تنسيق سياساتها تجاه أفريقيا في إطار الاتحاد الأوروبي والتعامل مع القارة كشريكٍ سياسيٍ تتطلب شراكته تقديم تنازلات مهمة، مثل رفع الحماية عن المنتجات الزراعية الأوروبية، وقبول حماية أفريقيا لصناعاتها الوليدة تمامًا كما تفعل أوروبا لمواجهة المنافسة الأمريكية والصينية^(١٣).

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي بدأ يدرك هذا الواقع الجديد، حيث أطلق عام ٢٠٢١ مبادرة "البوابة العالمية لإعادة بناء علاقات أوروبا بالعالم" استناداً للعناصر قوتها غير الصلبة^(١٤)، وانعقدت القمة السادسة للاتحادين الأوروبي والأفريقي في فبراير ٢٠٢٢ كخطوة أولى لتنفيذ هذه المبادرة. وقبيل تولي فرنسا رئاسة مجلس الاتحاد مطلع العام أعلن رئيسها عن التزامه بما أسماه صفقة جديدة مع أفريقيا لدعم اقتصادها الذي يعاني الكساد لأول مرة خلال ربع قرن. وحين ترأست فرنسا مجلس الاتحاد سعت لرفع سقف الشراكة مع أفريقيا لمستوى

العلاقات الأوروبية-الأفريقية، لا تزال هناك مؤشرات أخرى على استمرار ما كان مألوفاً فيها.

فمن مؤشرات تحول هذه العلاقات: تراجع اعتماد دول أفريقيا على المساعدات الأوروبية رغم الزيادة المطردة في التمويل المقدم من جانب برنامج الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية. وفي المقابل لا تزال المؤشرات الاقتصادية تدل على تباين كبير بين أفريقيا وأوروبا رغم ما حققته أفريقيا من نمو وتنمية في العقود الماضية. وانعكس أثر هذا التباين في المفاوضات بشأن اتفاقية الشراكة الجديدة عام ٢٠٢١؛ فحين طالبت دول أفريقية بفصل العلاقات الأفريقية-الأوروبية عن علاقات الاتحاد الأوروبي بدول الكاريبي والمحيط الهادي، والسماح للاتحاد الأفريقي بتمثيل القارة في أي اتفاقٍ جديد مع الاتحاد الأوروبي، تجاهل الاتحاد الأوروبي هذا المطلب، بل وساهم في تأجيج خلافات دول الاتحاد الأفريقي حوله، مما عزز اهتمام الاتحاد الأوروبي بالسعي لتقويض التكامل الإقليمي في أفريقيا والحرص على تعزيز شروط التجارة الملائمة له فقط^(١٥).

ومن هنا جاءت دعوة الرئيس الألماني السابق "هورست كوهلر" لتحسين مصداقية الاتحاد الأوروبي في علاقته بأفريقيا، لا سيما في ضوء حاجة كلٍ منهما للآخر للتصدي لجائحة كورونا التي أكدت ارتباط مصيريهما ارتباطاً وثيقاً، بحيث يستحيل أن تنعم أوروبا بالرخاء بينما تستمر المعاناة في أفريقيا. فقد فاقمت الجائحة من التحدي الهائل أمام دول أفريقيا لحل مشكلة البطالة، لا سيما بين الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم الخامسة والعشرين عاماً. وبات يتحتم عليها خلق نحو عشرين مليون وظيفة جديدة كل عام وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وكثير منها في قطاعات لا تزال ناشئة في القارة، وكل ذلك في ظل تراجع السياحة والطلب الصيني والأوروبي على السلع

(13) Ibid., pp. 12-14.

(14) European Commission and High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy, The Global Gateway, 1/12/2021, available at: <https://cutt.us/IYOZk>

(11) Ibid., pp. 10-11; Ana Pantea, op. cit., pp. 179-180.

(12) Horst Köhler, "Crisis and Credibility – Towards New Honesty in EU-Africa Relations," CESifo Forum, Ifo Institute – Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, Vol 21, No 02, 2020, p. 11.

الآن نظرًا لقدرتهم على الاختيار بين شركاء متنافسين، لا سيما الصين وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة التي كان يأمل أنصار خروجها من الاتحاد أن تتوطد علاقاتها بدول القارة، خاصةً أعضاء الكومنولث البريطاني، لكن تواضع حجم تجارتها مع دول القارة مقارنةً بمنافسيها حرمها من الاستفادة من تلك الميزة النسبية. ومن غير المستبعد في هذا السياق أن يحاول قادة الدول الأفريقية التلاعب بشركائهم للحصول على أفضل ما لديهم^(١٧).

ثانيًا- تطور سياسات الولايات المتحدة تجاه أفريقيا:

ليس للولايات المتحدة تاريخ استعماري في القارة الأفريقية، ولم تنخرط عسكريًا فيها خلال الحرب الباردة، بل سعت لكسب دول القارة حديثة الاستقلال في صراعتها الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي، وغالبًا ما اعتمدت على دور حلفائها الأوروبيين في التعامل مع مستعمراتهم السابقة. ثم تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالقارة بعد نهاية الحرب الباردة، خاصةً بعد فشلها العسكري المريع في الصومال عام ١٩٩٣ الذي جعلها تُحجم عن أي تدخل عسكري في أفريقيا لفترة طويلة. لكن أهمية القارة أمنياً للولايات المتحدة ازدادت منذ بداية القرن الحالي، لا سيما مع بدء حربها على ما تُسميه الإرهاب، وزيادة نمو اقتصاد القارة حتى بلغ مجموع ناتج دولها المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ نحو تريليوني دولار أمريكي^(١٨).

١- أفريقيا والأولويات الأمنية والاقتصادية في

الاستراتيجيات الأمريكية:

تتضح زيادة أهمية القارة من استقراء استراتيجيتي الأمن القومي الأمريكي لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، ثم إنشاء القيادة

التحالف بهدف تحقيق التضامن والأمن والاستقرار والرخاء المستدام في القارتين^(١٥).

وجاء البيان الختامي للقمة الأوروبية الأفريقية السادسة يحمل رؤية الاتحادين المشتركة لتجديد الشراكة بينهما ومواجهة التحديات والفرص العاجلة والأجلة، حيث التزم قادتهما بتحقيق الرخاء والاستدامة والشراكة المتبادلة في مجال الهجرة، وتعزيز التعاون من أجل السلم والأمن، والشراكة متعددة الأطراف في إطار النظام الدولي. ولمواجهة جائحة كورونا، تعهد الاتحاد الأوروبي بدعم الإجراءات التي تتخذها الدول الأفريقية للحصول على المنتجات الطبية بما في ذلك تقديم مبلغ ٤٢٥ مليون يورو لتسريع وتيرة التطعيم ضد الفيروس، ودعم سيادة أفريقيا في مجال الصحة لتمكين القارة من الاستجابة للأزمات الصحية في المستقبل. لكن الاتحاد لم يتنازل عن حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالتطعيمات كما طالبت دول أفريقيا، واكتفى بالالتزام بالتفاوض للتوصل إلى اتفاق بهذا الشأن في إطار منظمة التجارة العالمية. ورحب البيان بتعهد بعض الدول الأوروبية بتقديم مبلغ ١٣ مليار دولارًا أمريكيًا كمساهمة في علاج الآثار الاقتصادية للجائحة في الدول الأكثر احتياجًا، وكثير منها في أفريقيا، كما دعا البيان إلى زيادة هذه المساهمة للوصول إلى الهدف الطموح المعلن وهو ١٠٠ مليار دولار أمريكي^(١٦).

ولا تعني مبادرة البوابة العالمية بالضرورة تغيير رؤية

الاتحاد الأوروبي لأفريقيا بقدر ما تعكس قلقه المتزايد من المنافسة الصينية والروسية في أحد أفنيته الخلفية التقليدية، وهي منافسة يمكن أن تخدم المصالح الأفريقية إذا أحسنت الدول الأفريقية استغلالها. فقادة أفريقيا في وضع مريح

(17) Dirk Kohnert, More Equitable Britain—Africa Relations Post-Brexit: Doomed to Fail?, Africa Spectrum, Vol. 53, No. 2, 2018, p. 119, pp. 126-127.

(18) Robert J. Griffiths, U.S. Security Cooperation with Africa: Political and Policy Challenges, New York: Routledge, 2016, pp. 2-3.

(15) Ramona Bloj, The European strategy for a 'New Deal' with Africa, European issues, no. 622, 15 February 2022, available at: <https://cutt.us/E7Z2i>

(16) European Council, Sixth European Union - African Union Summit: A Joint Vision for 2030, Press Release, the Council of the EU and the European Council, 18 February 2022, available at: <https://cutt.us/R4X8c>

لضمان أمن القارة^(٢٢). فلا يمكن تحقيق الهدف الذي من أجله أنشئت هذه القيادة دون التصدي لقضايا الأمن الإنساني والتنمية البشرية التي تؤثر في الأفارقة تأثيرًا مباشرًا، مثل الفقر والتهديد الذي يشعر به الأفراد والجماعات سواء تجاه بعضهم بعضًا أو تجاه حكوماتهم. لذلك نصح بعض الخبراء الإدارات الأمريكية بتشجيع الدول الأفريقية على بناء مؤسسات حكم ديمقراطي دستوري وتبني سياسة تعليمية ولغوية وثقافية تحترم التنوع البشري، كذلك أشار بعضهم إلى إمكانية الاستفادة من الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية في تحقيق المصالح الأمنية الأمريكية في القارة^(٢٣).

غير أن الإدارات الأمريكية لا تدعو إلى إصلاح نظم الحكم إلا للضغط على الحكومات لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمنية والاقتصادية المباشرة. فنشر الديمقراطية والحكم الرشيد يُستخدم كأداة لدعم اقتصاديات السوق وتعزيز الرأسمالية العالمية وهيمنتها على النظام الدولي^(٢٤). ولا مكان لنشر الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية إذا تعارضت مع مصالح الولايات المتحدة الأمنية والاقتصادية المباشرة، وما تردد إدارة الرئيس الأسبق "أوباما" وغموض سياستها تجاه ثورات الربيع العربي في شمال أفريقيا منا ببعيد^(٢٥). وتتضح أولوية المصالح الأمنية والاقتصادية على الأهداف السياسية في استراتيجية الأمن القومي التي أصدرتها إدارة الرئيس السابق "ترامب" عام ٢٠١٧^(٢٦)، واستراتيجية أفريقيا الصادرة بعد ذلك

العسكرية الأمريكية في أفريقيا رسميًا عام ٢٠٠٧ وعمليًا في العام التالي. وتهدف هذه القيادة إلى ردع التهديدات العابرة للحدود ودحرها، ومنع الصراعات في المستقبل ودعم جهود الإغاثة الإنسانية، وحماية مصالح الولايات المتحدة الأمنية عمومًا. وسمحت هذه العمومية الفضفاضة في أهداف القيادة بتوسيع عملياتها لتشمل تدريب قوات أفريقية لتنفيذ مهام حفظ السلم والتدخل الإنساني ومواجهة أنشطة الجماعات الموسومة بالإرهابية وتأمين طرق المواصلات لنقل الطاقة والموارد المعدنية إلى الولايات المتحدة^(١٩).

لكن الزعماء والضباط الأفارقة لم يتحمسوا لتدخل الولايات المتحدة عسكريًا في القارة لشعورهم بعدم الاحترام؛ نتيجة عدم إشراكهم في التخطيط لإنشاء هذه القيادة والإعلان عنها وتفعيلها^(٢٠). كما اعتبر كثير من الأفارقة أن هدف إنشاء هذه القيادة هو مواجهة الوجود المتزايد لقوى دولية منافسة للولايات المتحدة في القارة كالصين، وتأمين الوصول إلى المواقع الغنية بالموارد المعدنية في أفريقيا بما فيها النفط. كما ذهب البعض لاتهم الولايات المتحدة بمحاولة عسكرة الدبلوماسية والتحكم في القارة عسكريًا^(٢١).

وقد عكست المهام التي نفذتها هذه القيادة رؤية الإدارات الأمريكية المحدودة لما يهدد أمن القارة وتجاهلها لتعقد بيئتها الأمنية التي تشمل تحديات بناء دولها وتكامل جهودها الأمنية وتوفير أمن شعوبها. فبناء الجيوش المحترفة الخاضعة للمحاسبة والقادرة على مواجهة ما يسمى الإرهاب لا يكفي

(24) Rita K. Edozi, Rethinking US-Africa Democracy Relations in Obama's First Term, (in): Cassandra Veney (ed.), op. cit., p. 30.

(25) Ahmed A. Salem, Promoting or Resisting Change? The United States and the Arab Spring in North Africa with emphasis on Egypt's Transition Period, (in): Cassandra Veney (ed.), op. cit., pp. 75-98.

(26) National Security Strategy of the United States of America, Washington, D.C.: The White House, December 2017, pp. 52-53, available at: <https://cutt.us/F6wdT>

(19) Ibid, pp. 3-4.

(20) Kelechi A. Kalu and George Klay Kieh, Jr. (eds.), United States—Africa Security Relations, New York: Routledge, 2014, p. 23.

(21) Edmond J. Keller, US-Africa Relations and AFRICOM: Possibility, Problem and Limitation, (in): Cassandra R. Veney (ed.), US-Africa Relations: From Clinton to Obama, Lanham, MA, USA: Lexington Books, 2014, p. 67.

(22) Robert J. Griffiths, op. cit., p. 5.

(23) Kelechi A. Kalu and George Klay Kieh, Jr. (eds.), op. cit., p. 24.

الجديد تغذي شكوكها حول رغبة الولايات المتحدة في أن تفرض تفضيلات سياساتها الأمنية على الأفارقة^(٢٨).

أما الأهداف الاقتصادية في الاستراتيجية فشملت: دعم النمو والتكامل الاقتصادي بين دول أفريقيا، وتشجيع اندماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي، وخلق ظروف مناسبة لتحسين مناخ الأعمال فيها، والتوسع في تجارة الولايات المتحدة مع الدول الأفريقية لزيادة أرباح الأمريكيين والأفارقة، وخلق فرص عمل لهم، وزيادة الصادرات الأمريكية التي توفر سلعةً وخدمات عالية الجودة في القارة وتتيح بدائل أفضل من المنتجات الصينية.

وأكدت الاستراتيجية عزم الإدارة الأمريكية على العمل مع الحكومات والمنظمات الإقليمية لعلاج الأسباب الجذرية لمعاناة الناس. ولتحقيق هذه الأهداف وظفت إدارة "ترامب" "قانون النمو الأفريقي والفرصة" الذي أقره الكونجرس عام ٢٠٠٠ ثم جرده عام ٢٠١٥ لمدة عشرة أعوام واستفادت منه حتى عام ٢٠١٧ نحو أربعين دولة أفريقية جنوب الصحراء لتصدير ما يقرب من سبعة آلاف منتجًا بلا جمارك ودون التزام بحصص محددة^(٢٩). علمًا أن اكتفاء إدارة "ترامب" باستخدام هذا القانون المحلي دون عقد اتفاقات مع دول أفريقيا يعكس نفور "ترامب" من الاتفاقات الدولية كأداة لتنفيذ السياسات الخارجية لأنها في رأيه تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة^(٣٠).

كذلك أشارت الاستراتيجية الخاصة بأفريقيا إلى مبادرة "ازدهار أفريقيا" التي طرحتها إدارة "ترامب" لتعميق الروابط التجارية مع دول القارة، وفتح أسواقها أمام الشركات الأمريكية، وتشجيع نمو الطبقة الوسطى فيها، وزيادة فرص توظيف الشباب. وتعمل هذه المبادرة على تنسيق برامج وموارد وإمكانات ١٧ وزارة ووكالة رسمية أمريكية بما فيها وكالة التنمية الدولية وهيئة تمويل التنمية الدولية وبنك التصدير والاستيراد. وقد دعت إدارة "ترامب" القادة الأفارقة إلى الاستفادة من

بعام^(٢٧)، واللذان قامتا على تصورات قاصرة لدى الإدارات السابقة، ورؤية إدارة "ترامب" لإنجازات القارة وإخفاقاتها، والتوسع الصيني فيها اقتصاديًا وعسكريًا، وقد حددتا أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية تجاه أفريقيا في مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة بحيث تخدم السياسة الأهداف الأمنية والاقتصادية وليس العكس.

فمن الناحية الأمنية هدفت الاستراتيجية لتحقيق أمن الولايات المتحدة وأفريقيا من خلال تعزيز قدرات دولها على سد حاجات مواطنيها، والتعامل مع كل ما يهدد الأمن والسلم. وتعهدت الإدارة الأمريكية بالعمل مع شركائها الأفارقة ليتولوا بأنفسهم التعامل مع التهديدات الأمنية في أقاليمهم ومنع انتشار الأمراض المعدية الفتالة فيها، وتحسين قدرات أجهزتهم الأمنية على مواجهة التنظيمات الإرهابية لدحر كل من يهدد أمن الولايات المتحدة ومواطنيها. وبينما أكدت إدارة "ترامب" دعم عمليات حفظ السلم الفعالة التي تشرف عليها الأمم المتحدة فإنها التزمت بإنهاء دعم تلك التي لا تحقق أهدافها أو تفشل في تحقيق سلام دائم، والتزمت بدعم الدول التي يهدد فشلها أمن الولايات المتحدة، واتخاذ إجراءات منفردة لحماية أمن الأمريكيين وسلامتهم متى لزم الأمر.

غير أن أحد التحديات التي تواجه السياسة الأمنية للولايات المتحدة في القارة هو إدارة اختلافها مع شركائها في تحديد أولويات الأمن. فالتفاوت بين الولايات المتحدة وشركائها كبير ليس فقط في القدرات بل والمصالح أيضًا. فهم لا يشتركون في نفس النظرة لطبيعة التهديدات الأمنية ونطاقها، وتختلف رؤاهم حول التهديد الذي يمثله ما يُسمى الإرهاب الدولي. ومن ثم، فإن دول القارة قد لا تكون قادرة أو مستعدة لتلبية توقعات الولايات المتحدة، خاصةً أن تصور تلك الدول عن الاستعمار

(29) Olufemi Babarinde and Stephen Wright, Africa and the United States: Assessing AGOA, Africa Today, Vol. 64, No. 2, Winter 2017, p. 28.

(30) Ibid, p. 38.

(27) President Donald J. Trump's Africa Strategy Advances Prosperity, Security, and Stability, Foreign Policy, The White House, 13 December 2018, available at: <https://cutt.us/rYmCH>

(28) Robert J. Griffiths, op. cit., p. 7.

لمواطنيها وترتكب بحقهم أعمالاً وحشية ومعاقبة مسؤوليها. وأعطت الإدارة الأولوية لتشجيع الإصلاح في الدول التي وصفتها بالواعدة، والعمل معها لزيادة كفاءة نظم الإدارة فيها، ودعم حكم القانون، وبناء مؤسسات تخضع لمحاسبة مواطنيها وتستجيب لمطالبهم.

ورغم أن الاستراتيجيتين أوحتا بأن المساعدات الخارجية عمل خيري، فإن الحقيقة هي أن هذه المساعدات لم تكن أبداً كذلك، بل ظلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تستخدمها كأداة ضغط سياسي لضمان ربط اقتصادات الدول المتلقية للمساعدات وسياساتها الخارجية بسياسات الولايات المتحدة واقتصادها، وإبعاد هذه الدول عن التحالف مع خصوم الولايات المتحدة، وهو الدور الذي لعبته المساعدات الأمريكية للدول الأفريقية خلال الحرب الباردة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وتؤديه حالياً في التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة ومنافسيها، لا سيما الصين وروسيا. لكن حتى لو قدمت الولايات المتحدة مساعداتها لدول القارة كعملٍ خيري فستظل هي ودول الغرب الأخرى مدينة للأفارقة نتيجة دورها التاريخي والحالي في إفقارهم بسياساتها الرأسمالية التوسعية. فدول الغرب الثرية راكمت ثرواتها بفضل النظام الاقتصادي الدولي غير المتكافئ بشكلٍ صارخ، حيث ظلت هذه الدول تحصل على السلع والموارد الطبيعية الأساسية من الدول الفقيرة وتفرض عليها امتيازات تعيق التجارة والهجرة. وتعود هذه العلاقات غير المتكافئة إلى عصر تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي التي أفادت دول الغرب الثرية بمليارات ساعات العمل التي أُجبر عليه من وقع في أسرها.

ولا فرق في تجاهل هذه الحقائق، ومن ثم خطاب الاستعلاء بالمساعدات على الأفارقة وغيرهم، بين إدارتي "ترامب" و"بايدن". فخلال قمة مجموعة السبعة في ألمانيا في

الاستثمارات المستدامة التي توفرها هذه المبادرة لمساعدة دولهم في الاعتماد على ذاتها، بعكس التعاون الاقتصادي مع الصين الذي يفرض تكاليف لا داعي لها وفقاً لإدارة "ترامب".

ومنذ دخول هذه المبادرة حيز التنفيذ في منتصف عام ٢٠١٩ وحتى منتصف عام ٢٠٢٢ دعمت الإدارة الأمريكية إبرام ٨٠٠ صفقة مع ٤٥ دولة بقيمة ٥٠ مليار دولار من الصادرات والاستثمارات، لا سيما في قطاعات الطاقة وتجارة المحاصيل والزراعة والرعاية الصحية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات^(٣١). ورأى بعض الخبراء الاقتصاديين في الكونجرس أن جانب من أهداف هذه المبادرة يحتاج وقتاً طويلاً لتحقيقه، مثل توسيع القطاع المالي وتحسين بيئة الأعمال وبناء قدرات الدول الأفريقية لضمان الشفافية وحكم القانون. كما أن هناك عقبات بنيوية تعيق التجارة بين الولايات المتحدة وأفريقيا، مثل الفجوة بينهما في البنية التحتية ومعدلات التصنيع^(٣٢).

وجاءت الأهداف السياسية في الاستراتيجيةتين لخدمة الأهداف الأمنية والاقتصادية، حيث دعنا لإصلاح نظم الحكم الأفريقية لدعم التنمية والفرص الاقتصادية، وتقليل رغبة السكان في الهجرة غير القانونية، وتقوية الدول الأفريقية أمام الجماعات المتطرفة، ومن ثم زيادة استقرارها. ولتحقيق هذه الأهداف، التزمت إدارة "ترامب" ببناء شراكات تجارية مع الحكومات الساعية للإصلاح وليس الاعتماد على المساعدات الخارجية، ومراجعة برامج المساعدات وإعادة تنظيمها لضمان فعاليتها لتحقيق الاستقرار والحكم الرشيد والنمو الاقتصادي واعتماد دول القارة على ذاتها. وتعهدت الإدارة بعدم إنفاق أموال دافعي الضرائب الأمريكيين لدعم زعماء فاسدين ينتهكون حقوق الإنسان، وقصر المساعدات على الدول التي تشجع مثل الديمقراطية العليا والشفافية المالية والإصلاح الاقتصادي، ووقف المساعدات المقدمة للحكومات والمؤسسات التي تُسيء

(32) The Trump Administration's Prosper Africa Initiative, Congressional Research Service, Updated Report IF11384, Version 6, 17 November 2020, available at: <https://cutt.us/MLzc2>

(31) Prosper Africa Fact Sheet (Arabic), Prosper Africa (an official website of the United States government), available at: <https://cutt.us/E0qTc>

ذاتها تراجع قيمة الصادرات الأمريكية لأفريقيا بنسبة ٢٨٪، وهو أكبر تراجع لها^(٣٤).

ورغم تفوق الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أفريقيا على نظيرتها الصينية، إلا أن الأخيرة كانت تزداد باطراد. فبينما مثلت استثمارات الصين ٢٪ فقط من الاستثمارات الأمريكية عام ٢٠٠٣، بلغت هذه النسبة ٥٥٪ عام ٢٠١٥^(٣٥). أما في مجال الإقراض، فقد تفوقت الصين على الولايات المتحدة تفوقاً ملحوظاً؛ إذ بلغت قروض بنك التصدير والاستيراد الصيني لأفريقيا ٦٣ بليون دولارًا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، بينما بلغت قروض نظيره الأمريكي في الفترة نفسها ١,٧ بليون دولارًا فقط. واستحوذ قطاع المواصلات على نحو نصف القروض الصينية لا سيما قرض تمويل خط السكة الحديد بين مومباسا ونيروبي، وقرض تمويل خط السكة الحديد بين جيبوتي وأديس أبابا^(٣٦).

لكن سياسات إدارة "ترامب" الاقتصادية لم تفلح في وقف تدهور وضع الولايات المتحدة أمام الصين في أفريقيا. فبينما بلغ حجم تجارة الصين مع أفريقيا ٢٠٦,٨ بليون دولارًا عام ٢٠١٩، بزيادة سنوية قدرها ١,٤٪، تراجع حجم تجارة الولايات المتحدة مع أفريقيا بنسبة ٨,١٪ في نفس الفترة وانخفضت قيمتها من ٦١,٩ بليون دولار عام ٢٠١٨ إلى ٥٦,٩ بليون دولارًا عام ٢٠١٩. وفي العام نفسه بلغت الاستثمارات الصينية في أفريقيا ٥٠ بليون دولار، متجاوزةً بذلك لأول مرة الاستثمارات الأمريكية التي

يونيو ٢٠٢٢ رفض الرئيس "بايدن" اعتبار الأموال التي تعهد قادة المجموعة بجمعها لتمويل البنية التحتية في أفريقيا وغيرها من الدول النامية والتي بلغت ستمائة بليون دولارًا عملاً خيرياً أو حتى مساعدات وإنما فرصة للدول الديمقراطية لإظهار ما تستطيع فعله ومن ثم الانتصار على منافسيها، في إشارة واضحة للصين^(٣٣).

٢- التنافس الأمريكي - الصيني في أفريقيا:

يُعد تنافس الولايات المتحدة مع الصين مفتاح أساسي لفهم سياساتها تجاه أفريقيا، إذ يتبين من استراتيجية الأمن القومي والاستراتيجية الخاصة بأفريقيا أن تحقيق مصالح الأفارقة كان هدفاً ثانوياً لإدارة "ترامب" مقارنةً بتحقيق مصالح الأمريكيين وضرب مصالح الصين في القارة. وإذا كان من المنطقي أن تقدم حكومة أية دولة تحقيق مصالح مواطنيها على ما سواها من أهداف سياستها الخارجية، فإن حرص إدارة "ترامب" على ضرب مصالح الصين في أفريقيا يعكس رؤيتها لتعاظم هذه المصالح على حساب المصالح الأمريكية، خاصةً من الناحية الاقتصادية. إذ دلت البيانات الاقتصادية في بداية عهد إدارة "ترامب" على استمرار تفوق الصين على الولايات المتحدة كأكثر شريك تجاري لأفريقيا منذ عام ٢٠٠٩، رغم تراجع قيمة صادرات أفريقيا النفطية للصين بنسبة ٥٠٪ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ نتيجة انخفاض سعر النفط. وفي المقابل شهدت الفترة

بينما تصدرت أنجولا قائمة الدول المصدرة للصين، وتصدر الوقود المعدني قائمة صادرات أفريقيا إلى كلا البلدين، وتصدرت الآلات قائمة وارداتها منهما المرجع ذاته، ص ٧.

(٣٥) استحوذ قطاعا التعدين والبناء على ٥٥٪ من استثمارات الصين بينما استحوذ قطاع التعدين على ٦٦٪ من الاستثمارات الأمريكية، لاسيما في نيجيريا التي تصدرت قائمة الدول الجاذبة للاستثمارات الأمريكية واستحوذت على ما يزيد عن مجموع الاستثمارات الأمريكية في الدول الأربعة التالية لها وهي مصر وموريشيوس والكونغو الديمقراطية وغانا. أما أكثر دول أفريقيا جاذبية لاستثمارات الصين فكانت غانا وكينيا وجنوب أفريقيا وتزانيا، ولم تكن الفروق في قيمة الاستثمارات الصينية فيها كبيرة، المرجع ذاته، ص ٣-٤، ص ٨.

(36) Ibid, pp. 4-6.

(33) Howard W. French, What the U.S. Still Doesn't Get About Countering China: Self-interest, not altruism, is driving Beijing to invest in the global south, Foreign Policy, 7 July 2022, available at: <https://cutt.us/S7W2l>

(34) Janet Eom, Jyhjong Hwang, Lucas Atkins, Yunnan Chen, and Siqi Zhou, The United States and China in Africa: What does the data say?, Policy Brief, No. 18/2017, China Africa Research Initiative (CARI), School of Advanced International Studies (SAIS), Johns Hopkins University, Washington, DC, p. 1, available at: <https://cutt.us/OfLvX>

تصدرت جنوب أفريقيا عام ٢٠١٥ قائمة الدول الأفريقية المستوردة من الصين والولايات المتحدة وكذلك قائمة الدول المصدرة للولايات المتحدة،

هذا التنافس المحتدم بين الولايات المتحدة والصين في أفريقيا يصاحبه منافسات مع قوى دولية أخرى تسعى لتبادل المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية مع دول القارة. ومن هذه القوى روسيا والهند والبرازيل وتركيا وإيران وكوريا الجنوبية^(٤٠). وربما لا تُحسم هذه المنافسات خارج القارة كما حدث في حقبة الاستعمار القديم في نهايات القرن التاسع عشر، بل قد تحسمه دول القارة وشعوبها في الترجيح بين المتنافسين. ومن هنا تبرز أهمية دراسة السياسات الأفريقية تجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة جنبًا إلى جنب مع دراسة سياساتهما تجاهها.

خاتمة: هل من سياسات للدول الأفريقية تجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؟

لا يكتمل الحديث عن سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاه أفريقيا إلا بذكر سياساتها تجاهها. فقد مضى زمن النظر إلى القارة باعتبارها مجرد موضع لأفعال الآخرين وعبئهم بمواردها ومصائر شعوبها. وتدل دراسة سياسات الدول الأفريقية الخارجية على أنها ليست مجرد انعكاسات لسياسات القوى الدولية، بل أيضًا استجابات لأوضاع محلية أنتجت إرادات ومصالح سياسية وطنية وقارية. ولإدراك ذلك لا بد من إعادة الاعتبار للعناصر غير المادية في العلاقات الدولية كالثقافة والهوية والقيادة والأيديولوجيا والفكر الاستراتيجي، ومن ثم إعادة تركيز بؤرة التحليل بعيدًا عن العناصر المادية لتلك البنية كالقوتين العسكرية والاقتصادية اللتين تجعلان أفريقيا مجرد تابع للغرب المهيم^(٤١).

تراجعت إلى ٤٩ بليون دولارًا فقط^(٣٧). وبينما أعطت إدارة "ترامب" الأولوية للشركاء الأفارقة الذين يشجعون قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لم تشتت الصين على شركائها سوى الالتزام بسياسة الصين الواحدة وهو ما التزمت به كل دول أفريقيا عدا واحدة حتى عام ٢٠١٦^(٣٨). فاكْتفاء الصين بهذا الشرط الذي لا يعني الشيء الكثير لمعظم الدول الأفريقية يُعد ميزة نسبية للصين في مقابل الشروط الأمريكية التي لا تقبلها بعض نظم الحكم الأفريقية أو تمثل لها هدفًا مثاليًا متحركًا يستحيل الوصول إليه.

وحتى الوجود العسكري والأمني للولايات المتحدة في أفريقيا والذي يمثل لها ميزة نسبية في مواجهة الصين، فقد بدأ يتراجع في وقتٍ يزداد فيه الوجود الصيني العسكري والأمني. فبينما انتشر الوجود العسكري الأمريكي في نحو ٣٠ دولة في صورٍ شتى بعد إنشاء القيادة الأمريكية في أفريقيا في نهاية عهد الرئيس "بوش الابن" كجزء مما يُسمى الحرب على الإرهاب، تراجع هذا الوجود في عهدي "أوباما" و"ترامب" إلى أن وصل عام ٢٠١٩ إلى ٢٩ قاعدة عسكرية في ١٥ دولة معظمها في إقليمي الساحل والقرن الأفريقي. وفي المقابل زادت الصين من وجودها العسكري في أفريقيا بشكلٍ ملحوظ، بدايةً من بروز دور بحريتها في محاربة القرصنة في خليج عدن منذ عام ٢٠٠٨، ولاحقًا في خليج غينيا، ومرورًا بتقديم مائة مليون دولارًا أمريكيًا كمساعدات عسكرية للاتحاد الأفريقي لدعم إنشاء قوة أفريقية دائمة عام ٢٠١٥ تزامنًا مع إنشاء قوة حفظ سلام صينية دائمة قوامها ثمانية آلاف فرد، ووصولًا إلى إنشاء القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي عام ٢٠١٧^(٣٩).

(39) Ibid, pp. 130-132.

(40) John M. Mbaku, Fighting Poverty and Improving Human Development in Africa: Opportunities for US Engagement, (in): Cassandra R. Veney (ed.), US-Africa Relations: From Clinton to Obama, Lanham, MA, USA: Lexington Books, 2014, p. 40.

(41) Paul-Henri Bischoff, Introduction: African Foreign Policy Studies – selecting signifiers to explain agency, (in) Paul-Henri

(37) Wang Lei, China and the United States in Africa: Competition or Cooperation?, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 6, No. 1, 2020, pp. 126-127.

يرى هذا الباحث أن التنافس الأمريكي الصيني في أفريقيا ليس حتمياً ولا خياراً جيداً لأي من البلدين، بل إن هناك مجالاً واسعاً للتعاون والتكامل بينهما بما يخدم مصالح كل منهما ويساعد على تحقيق التنمية في القارة.

(38) Ibid, pp. 128-130.

مع المحتل، وكل هذه من صور الفعل التي أهملتها نظريات العلاقات الدولية لفترة طويلة، حيث اهتمت فقط بما يصدر عن القوى الكبرى، سواء تجاه بعضها أو تجاه الدول الأخرى^(٤٣). لكن اتجاهاً جديداً ظهر في العقد الماضي لبناء علم علاقات دولية عالمي لا يركز فقط على القوى الكبرى أو خبرة الغرب ونظرياته عن العلاقات الدولية، وإنما يدعو إلى الاعتراف بتعدد صور الفعل الدولي وشموليته لأفعال لا تعكس بالضرورة القوة المادية لأصحابها، كالفعل القيمي ودور القوى المحلية في إعادة صياغة النظام العالمي في محيطها الإقليمي^(٤٤).

وقد عبر "أميتاف أشاريا" في خطابه الرئاسي في الاجتماع السنوي لجمعية الدراسات الدولية عام ٢٠١٤ عن الحاجة إلى إطار جديد لفهم الفعل الدولي، بما فيه الفعل الرفض للوضع القائم والمقاوم له، وليس فقط الفعل الداعم له. فمن خلال هذا الإطار يمكننا فهم الكيفية التي تستطيع من خلالها القوى الفاعلة بناء النظم الدولية العالمية والإقليمية أو رفضها وإعادة بنائها وتغييرها. كما يستوعب هذا الإطار مفاهيم الأمن والتنمية الجديدة التي طرحتها وطبقتها قوى دولية فاعلة غير غربية بما يعكس مخاوف ضحايا الفقر وانعدام الأمن وغياب المساواة وأحوالهم الصعبة. فالفعل الدولي ليس حكراً على القوي، بل قد يكون سلاحاً في يد الضعيف. ويقود الاعتراف بدول الجنوب كقوى فاعلة دولياً إلى وضع رؤاها للنظام العالمي وتحولات علاقتها بدول الشمال في مكان مركزي في علم العلاقات الدولية^(٤٥). ويرى "أشاريا" أن أفريقيا قادرة على المساهمة في صياغة النظام العالمي في المستقبل شريطة تحقيق التنمية

وحتى السياسات الخارجية التي يسهل تفسيرها بفارق القوة العسكرية والاقتصادية بين الدول الأفريقية من جهة والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جهة أخرى، يمكن أيضاً تفسيرها بعناصر غير مادية. فنجد مثلاً أن ضعف تونس العسكري واعتمادها على الاستثمارات والسياحة الفرنسيين يغريان الباحثين لاعتبارهما سبب سياستها الناعمة تجاه فرنسا حتى عقب الثورة التونسية على حكم الرئيس "بن علي" الذي ظلت فرنسا تدعم سياساته المحلية المستبدة لأكثر من عقدين. فبينما كان متوقعاً من حكومات ما بعد الثورة أن تتخذ موقفاً حازماً تجاه الحليف الدولي الأكبر للحاكم المستبد السابق، كحال الحكومات الثورية في كل مكان، إذا بتلك الحكومات تتبنى سياسات ذرائعية (براجماتية) تجاه فرنسا بهدف جذب مزيد من الدعم المادي. ولا تُستثنى من ذلك حكومتا حزب النهضة ذي التوجه الإسلامي خلال المرحلة الانتقالية. غير أن المدقق في هذه السياسات يدرك أنها لا تعود فقط لتبعية تونس الاقتصادية لفرنسا، بل أيضاً لبراجماتية قيادة الحزب ونزعتها الإصلاحية غير الثورية السابقتين على توليه السلطة، فضلاً عن تخوفها من دعم فرنسا لقوى محلية معارضة لها بما قد يؤدي للإطاحة بحكم الحزب وعودة قاداته إلى السجون والمنافي. ويغفل أنصار التحليل المادي عن هذه العوامل، ومن ثم يعيدون إنتاج التفسيرات القائمة على التبعية الاقتصادية^(٤٦).

وتعود فاعلية وتفاعل الأفارقة تجاه القوى الخارجية إلى ما قبل استقلال دولهم، حيث مارسوا المقاومة بكل أشكالها العنيفة والسلمية في زمن الاستعمار، كما كان بعضهم يتعاون

Responses, (in): Paul-Henri Bischoff, Kwesi Aning and Amitav Acharya (eds.), Africa in Global International Relations: Emerging Approaches to Theory and Practice, London: Routledge, 2015, pp.22-23.

(44) Amitav Acharya, Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies, International Studies Quarterly, vol. 58, No.4, 2014, p. 649.

(45) Ibid., pp. 651-652.

Bischoff (ed.), Enhancing Foreign Policy Understandings: Selective Contemporary African Foreign Policy Concepts and Practices, London: Routledge, 2020, p. 5.

(42) Ahmed A. Salem, Tunisia's Foreign Policy Towards France Before and After an Undemanding 'Revolution': A Theoretical Explanation of the Annahdha-led interim governments' Soft Policy," (in) Paul-Henri Bischoff (ed.), Ibid, pp.158-178.

(43) Ahmed A. Salem, A Critique of Failing International Relations Theories in African Tests, with emphasis on North African

تقضي هذه الرؤية بأن محاولات القوى غير الغربية لتغيير الوضع القائم في ذلك النظام الذي أقامته الدول الغربية تخل بنظام أخلاقي يمثل التقدم الحضاري^(٤٨). ولا شك أن ذلك الموقف يمثل ضغطاً كبيراً على الدول الهامشية في النظام الدولي حين تضع سياساتها المخالفة لمبادئه وأعرافه، حيث يقع على عاتقها عبء الدفاع عن أخلاقية هذه السياسات ومن ثم شرعيتها.

ورغم أن معظم الدول تؤثر السلامة، فتلتزم بالمبادئ والأعراف السائدة في النظام الدولي التي وضعتها القوى الكبرى، فإن الدول الأفريقية تستطيع الآن مواجهة هذا الموقف المتحيز وتحويله إلى فرصة لتحقيق مصالحها وفق رؤاها للأمن والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. فقد ولت مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي لم يكن فيها أمام تلك الدول بدائل من الشركاء الدوليين فرضت لإرادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أما الآن، فقد ظهر منافسون للولايات المتحدة وأوروبا يختلفون مع رؤيتهما لفضائل نظامهما الرأسمالي وأيديولوجيتهما الليبرالية. وتستطيع الدول الأفريقية استغلال هذا الوضع الجديد إذا لم تستسلم لتأثير عوامل القوة المادية في بنية النظام الدولي، وتبنت استراتيجيات لتوظيف قواها المادية والمعنوية في علاقاتها الخارجية، وأدركت أن جانباً من قوتها يكمن في ضعفها في النظام الدولي وتكالب المتنافسين عليها.

الاقتصادية والتحرك في إطار جماعي إقليمي، سواء من خلال الاتحاد الأفريقي أو غيره^(٤٦).

ولا مجال هنا لبحث سياسات الدول الأفريقية تجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولكن تكفي الإشارة إلى بعض معضلاتها: المعضلة الأولى سعي الدول الأفريقية للتعامل مع القوى الكبرى في النظام الدولي على قدم المساواة رغم فارق القوة البنوية الهائل بينهما. فبينما تحاول بعض الدول الهامشية في ذلك النظام تحقيق هذه المساواة من خلال التزامها بمبادئ النظام الدولي وأعرافه التي وضعتها القوى الكبرى، فإن دولاً هامشية أخرى تحاول الوصول لنفس الهدف بالسير في الاتجاه المعاكس، أي بمخالفة المبادئ والأعراف السائدة في النظام الدولي. وللمفارقة، فإن كلا الطرفين غير مضمون العواقب، وقد يقود إلى تعزيز عدم التكافؤ في المعاملة بين القوى الكبرى والدول الهامشية في النظام الدولي. ولعل هذا يفسر تأرجح الدول الهامشية في السير بين المسارين^(٤٧).

والمعضلة الثانية تتعلق تحديداً بالقوى الصاعدة في النظام الدولي التي تخالف المبادئ والأعراف السائدة فيه، حيث تنظر إليها القوى المهيمنة على ذلك النظام ومعظم أدبيات العلاقات الدولية كقوى تسعى لتغيير الوضع القائم فيه، ومن ثم تسم سلوكها بالرجعية والخروج عن الأخلاق. ويرجع ذلك الموقف السياسي والفكري إلى التحيز الأصيل في الرؤية الغربية بشأن مفهومي الوضع القائم والتغيير في النظام الدولي، حيث

(48) Oliver Turner and Nicola Nymalm, Morality and progress: IR narratives on international revisionism and the status quo, Cambridge Review of International Affairs, Vol. 32, No. 4, 2019, p. 407

(46) Interview with Amitav Acharya: The New "Multiplex" World, The Journal of the Helen Suzman Foundation, no. 84, June 2019, p. 14, available at: <https://cutt.us/6lo3C>

(47) Sophia Sabrow, Peripheral states and conformity to international norms: the dilemma of the marginalised, Third World Quarterly, Vol. 41, No.2, July 2019.

الشرق وإفريقيا

سياسات روسيا والصين تجاه إفريقيا: تنافس على النفوذ والموارد

ماجدة إبراهيم عامر (*)

الدولية المتلاحقة خلال سنوات قريبة شهد خلالها العالم أزمات وتغيرات كبيرة كان أبرزها جائحة كورونا التي خلفت أزمات اقتصادية في دول كبرى وقوى تقليدية كأوروبا الغربية التي انكمش دورها الخارجي وفي مناطق نفوذها التقليدي كإفريقيا، بينما برزت قوة وتنفوذ قوى أخرى كالصين التي برز دورها وقواها المادية (المالية والتكنولوجية والطبية) والناعمة (الدعم الصحي وباللقاحات وكنموذج متقدم يُحتذى به) عبر العالم، ثم جاء مطلع العام ٢٠٢٢ ومعه تطورات الأزمة الأوكرانية والحرب الروسية عليها وتداعياتها الكبيرة على الاقتصاد الدولي، ثم احتدام أزمة تايوان بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكيف تؤثر هذه المتغيرات على سياسات الصين وروسيا تجاه القارة السمراء، وهل تتعارض مصالحهما وأهدافهما من القارة، رغم ما أبدياه كأكبر حليفين في مواجهة الغرب (الولايات المتحدة وأوروبا) عالمياً؟

أولاً- استراتيجية جنوب- جنوب: موضوعة إفريقيا في استراتيجية الصين العالمية:

بالطبع تربط الصين بإفريقيا علاقات ولها أهداف في القارة منذ أمد بعيد، وبعد تشكل جمهورية الصين الشعبية كان أول لقاء رسمي للصين مع إفريقيا في مؤتمر باندونج، عام ١٩٥٥ ضمن موجة التقارب الدولي بين الدول حديثة الاستقلال والدول ذات التوجه اليساري عالمياً. واستطاعت الصين موضوعة إفريقيا في رؤيتها الاستراتيجية وفق طبيعة مراحل هذه الاستراتيجية وتطورها مع تطور الوضع والمكانة الدولية للصين. فعلى سبيل المثال: قدمت الحكومة الصينية خط السكك الحديدية الذي بُني في السبعينيات لحصول زامبيا على منفذ

تمهيد:

لطالما كانت قارتنا الإفريقية محط تنافس القوى الكبرى نظراً لثرائها بالموارد الطبيعية من جهة وضعف قوة نظمها الحاكمة وإمكانات دولها في مقومات التنمية والنهوض من جهة أخرى. ورغم تسبب القوى الكبرى تاريخياً في سهم كبير من عوامل ضعف دول القارة، فإن ديناميات الهيمنة والنفوذ ما زالت تتحقق بجدارة، ولما لا والعالم على حافة تحول دولي وقد بات نظامٌ متعدد الأقطاب بديناميات التحالفات واضحاً للعيان في المشهد العالمي. وعليه، تظل القارة الإفريقية مجالاً طبيعياً للتنافس وبسط النفوذ والتمدد لمختلف القوى الكبرى. وقد نرى بعض القوى المتحالفة في بعدٍ دولي متنافسين في التكالب على القارة حينما تتعارض مصالحهم أو تتنافس استراتيجياتهم الخارجية المتوجهة لضم مزيد من دول الجنوب والعالم النامي لرقعة النفوذ. وهو ما يحدث في حالة تنافس روسيا والصين على نطاق التمدد الاقتصادي والنفوذ السياسي بالقارة الإفريقية.

فلماذا تتجه كلٌّ من الصين وروسيا إلى أفريقيا؟ وفيم تتفان أو تختلفان في سياساتهما تجاه القارة ودولها؟ وما الذي يميز سياسات الشرق تجاه أفريقيا عن سياسات الغرب؟ وهل تتنافس روسيا فعلاً مع الصين في إفريقيا؟ أم أن لكل منهما مجال تمدد ونفوذ متمايز أو مغاير عن الأخرى؟ أين تتقاطع وأين تتقابل مصالحهما في القارة؟ الأمر الذي يجعلنا نلقي نظرة تحليل على خريطة مشروعات واستثمارات كل منهما في القارة.

وهذا يعتمد ابتداءً على الاستراتيجية الخارجية لكل منهما، فضلاً عن إعادة ترتيب كل منهما لأولوياتها نتيجة التغيرات

(*) باحثة دكتوراه العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الافريقي (FOCAC)، وهو منتدى استشاري وآلية حوار بدأتها الصين لتعزيز التعاون الصيني مع إفريقيا في مختلف القطاعات، ومنذ إنشاء المنتدى حتى ٢٠٢١ تحرص الصين على انعقاده بانتظام (فأضحى يدعى كذلك "منتدى بكين")؛ حيث تم تنفيذ "عشرة برامج رئيسة للتعاون" و"ثمان مبادرات كبرى"، وارتفع حجم التجارة بـ ٢٠ ضعفاً، وزاد الاستثمار المباشر للصين في إفريقيا بمقدار ١٠٠ ضعفاً^(٣) ومن أهم إنجازات المنتدى إسقاط ١,٢ بليون دولار من ديون القارة^(٤).

فيحلول ٢٠٠٥ أصبحت الصين الشريك التجاري الثالث للقارة الإفريقية، ومع بداية عام ٢٠٠٦، انعقدت القمة الصينية- الإفريقية في بكين ووعد خلالها بخصم مئة مليار دولار بحلول ٢٠١٠، وبلغ حجم التبادل الصيني الإفريقي سنة ٢٠٠٦ م ما يزيد على ٥٥ مليار دولار. وأصبحت الصين الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية الأول بحلول عام ٢٠٠٩^(٥).

وقد زادت الاستثمارات الصينية نحو إفريقيا بشكل حاد بعد قمة المنتدى عام ٢٠١٥، وفي اجتماعه السنوي ٢٠١٨، أعلن الرئيس الصيني في الافتتاح، أن الصين ستقدم ٦٠ مليار دولار من الدعم المالي لإفريقيا، توزيعها كالتالي: ٢٠ مليار دولار في

بحري كبديل للطريق التقليدي عبر زيمبابوي، وذلك كمساعدة خارجية في إطار تنافس الصين مع الاتحاد السوفيتي وقتها على ولاء واجتذاب الدول النامية وحديثة الاستقلال واكتساب شرعية دولية لنظامها الشيوعي عبر سياسة المعونات التي قد أكسبتها علاقات دبلوماسية مع ٤٤ دولة إفريقية حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين^(١). ثم أخذت العلاقات التعاونية الصينية الإفريقية منحى تصاعدياً منذ مطلع عام ١٩٩٠ م، من خلال توسيع حجم الاستثمارات الصينية المباشرة، وتقديم المساعدات التقنية، وثمة تقليد للخارجية الصينية منذ عام ١٩٩١؛ يجعل إفريقيا في مقدمة الوجهات التي يزورها أكبر دبلوماسي البلاد كجزء من أجندتهم السنوية*. وقد زارها رئيس البلاد ووزيره الأول ووزير الخارجية عام ٢٠٠٦ في جولة شملت ١٧ دولة إفريقية حينها، وكانت الوجهة الأولى خارجياً التي زارها الرئيس الحالي بعد بدء ولايته الجديدة في مارس ٢٠١٣، كما توجه هذا العام ٢٠٢٢ وزير خارجيتها إلى كل من إريتريا وكينيا وجزر القمر^(٢).

لتتحول لعلاقات استراتيجية (متعددة الأبعاد وطويلة المدى) بحلول عام ٢٠٠٠؛ بإنشاء منتدى التعاون الصيني-

Corporation, 15 March 2014, pp.45, available at: <https://cutt.us/WNK25>

(٣) مصطفى جالي، مصدر سابق.

(٤) بوحنية قوي، الصين وإفريقيا: الشراكات غير المقيدة، مركز الجزيرة للدراسات، ١ ديسمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/vrQ1k>

وهناك أيضاً مجلس الأعمال الصيني- الإفريقي الذي أنشئ في نوفمبر ٢٠٠٤ بغرض دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في كل من الكاميرون، وغانا، وموزمبيق، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، وتزانيا، كما أن التجارة المتبادلة بين الصين وإفريقيا تخطت الثلاثين بليون دولار.

(٥) فريدة روطان، التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية، رؤية تركية، السنة ٧، العدد ٢، ربيع ٢٠١٨، ص ص١٤١-١٥٦، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/vm941>

نقلا عن:

- Etienne Girouard, China in Africa, Neocolonialism or a New avenue for South-South cooperation, April 2008, pp1-13.

(١) مصطفى جالي، الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ سبتمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/svX9z>

* مفسر نقطة الارتكاز زمنيا في مركزية القارة الإفريقية في الاستراتيجية الصينية الخارجية منذ ١٩٩٠ أمران: أولهما أنه في أعقاب أحداث ميدان تيانانمين، في عام ١٩٨٩، واجهت بكين عزلة دولية وعقوبات غربية، ومما ساعدها للخروج من هذه الأزمة أن ستة دول إفريقية دعت وزير الخارجية الصيني إلى زيارتها، وكان أول رئيس دولة وزير خارجية كسر عزلة الصين أثناء تلك الأزمة بزيارة رسمية من إفريقيا أيضاً. والثاني هو انهيار الاتحاد السوفياتي وخوف الغرب من أن تحل الصين محل الاتحاد السوفياتي في دور العدو، مما دفع الصين للتوجه نحو إفريقيا ذات الكثافة العددية والسكانية بما تملك من موارد وثقل عددي في التصويت في المحافل الدولية لمقاومة الضغوط الغربية على الصين وقتها.

(2) Larry Hanauer and Lyle J. Morris, The Impact of Chinese Engagement on African Countries, in: Chinese Engagement in Africa: Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy, RAND

المسيطرة عليه. فتعلن الصين عن نفسها باعتبارها الناطق باسم الدول النامية التي تدعو إلى خلق بيئة دولية تعددية، وإعادة النظر في الاقتصاد الدولي الذي تراه غير عادل، وينهب حقوق الفقراء. وهو ما يلقى صدى إيجابياً لدى صناع قرار في دول القارة الإفريقية؛ وقد صرح الرئيس السنغالي عبد الله واد: "إنّ فهم الصين لاحتياجاتنا أفضل من الفهم البطيء، والتغطرس في بعض الأحيان للمستثمرين الأوروبيين، والمنظمات المانحة، والمنظمات غير الحكومية. ليست إفريقيا فقط هي التي يجب أن تتعلم من الصين، بل الغرب أيضاً"^(٨). وجاء ذلك التوظيف الصيني للقوة الناعمة انطلاقاً من عدة منطلقات:

أ- تؤكد أنها لا تقبل التدخلات في الشؤون الداخلية للدول ولا تتخذ من قضايا البيئة وحقوق الإنسان ذريعة للتدخل أو التحكم في الدول، مخالفةً لسياسات الغرب في القارة الإفريقية وغيرها من دول الجنوب، وفي ذلك يقول سفير سيراليون في الصين: "إن الصينيين يأتون وينجزون العمل المطلوب تمامًا، من دون أن يعقدوا اجتماعات حول تقويم الآثار البيئية، وحقوق الإنسان، والحكم السيئ والرشيد. ولا أقول إن هذا الأمر صائب، لكن الاستثمار الصيني ناجح؛ لأن الصينيين لا يضعون معايير صارمة".

ب- كما عمدت الصين -ترسيخاً للصورة الذهنية الطيبة عنها- إلى تقديم الدعم الاقتصادي والفني لعدد من الدول الإفريقية في العديد من المجالات الاقتصادية والفنية والبنية التحتية؛ حيث قامت الصين منذ عام ٢٠٠٦ ببناء

شكل ائتمان، و١٥ مليار دولار في شكل منح وقروض بدون فوائد وقروض ميسرة، و١٠ مليارات دولار في تمويل الاستثمار. وهو ما عكّب عليه محللون بأنه وعد بالمزيد من إثقال كاهل الدول الإفريقية بمستويات لا يمكن تحملها من الديون^(٦).

١) منطلقات الرؤية الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة:

عنصر أساسي في مبادرة الحزام والطريق الصينية المنطلقة عام ٢٠١٣، التي أضحت استراتيجية الصين العالمية، يقوم على إعادة وضع مفهوم "طريق الحرير القديم" على خارطة المجتمع المعاصر؛ إذ قال أحد الدبلوماسيين: "الصورة التي تخطر في بالنا هي التواصل بين مختلف الحضارات... عندما نقول: طريق الحرير، نعني طريق السلام". ومن ثم، فالصين تحرص على توظيف القوة الناعمة جنباً إلى جنب قواها المادية لتحقيق استراتيجيتها العالمية. وتسخر كافة قواها لضمان تدفق الأموال والاستثمارات والأفراد من جهة، ورسم صورة ذهنية في مخيلة العالم النامي ومنه إفريقيا عن نفسها باعتبارها النموذج المناقض للغرب الاستعماري المستغل للدول النامية^(٧).

أجادت الصين الترويج لنفسها عبر أدوات القوة الناعمة، واعتماد خطاب (جنوب- جنوب)، فالصينيون يتصورون القارة على أنها جزء أساسي في تصعيد المنافسة الجيوستراتيجية على النفوذ العالمي بين الصين والغرب الذي تقوده الولايات المتحدة. تهدف استراتيجية بكين إلى جعل القارة جزءاً من نظام دولي فرعي يضم الكثير من "الجنوب العالمي" تكون الصين هي

تخفيض الانخراط العسكري الأمريكي في إفريقيا بما فيها الصومال والأفريقيوم.

(٨) انظر ما يلي:

- Lloyd Thrall, China's Expanding African Relations: Implications for U.S. National Security, RAND Corporation, May 29, 2015, pp.49-51, available at: <https://cutt.us/xdH2s>

- ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٤٠، عدد ٤٦٦، ديسمبر ٢٠١٧، ص ١٢٥-١٤٣، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/if6Ng>

(6) Mariama Sow, Africa in Focus: Figures of the week: Chinese investment in Africa, 6 sep. 2018, available at: <https://cutt.us/Usaop>

(٧) الدبلوماسية الأمريكية في إفريقيا كانت تتركز على المنافسة مع الصين التي وظفت استثمارات مهمة في البنى التحتية في القارة الإفريقية بدون أن ترفق استثماراتها بمطالب على صعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان كما تفعل الولايات المتحدة. وبعد أن تأكدت الولايات المتحدة من انسحاب بساط نفوذها في إفريقيا من تحت قدمها لصالح الصين، أعاد الرئيس الحالي "بايدن" التأكيد على الالتزام الأمريكي حيال الشركاء الأفارقة، وإعادة النظر في الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها سلفه ترامب الذي أعلن

المناطق بغض النظر عن نتائج ذلك على تلك الدول، ومنها دول في إفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. وثمة خطر كبير محقق على بعض الدول الإفريقية لوقوعها ضمن قائمة الدول ذات الدين بما يفوق المعدل الذي يمكن أن تتحمله تلك الدول، وعلى رأسها جيبوتي. ومصر بدرجة أقل خطورة نسبيًا لكنها محفوفة بمخاطر حيث احتلت المرتبة الأولى في دول شمال إفريقيا من حيث مجموع قروضها من الصين من العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠١٧ (٣٤٢١,٦٠ مليون دولار أمريكي)^(١١).

٢) محاور الاستراتيجية الصينية في إفريقيا:

تتمحور السياسة الصينية في إفريقيا حول ثلاثة محاور متكاملة: المصالح الاقتصادية خاصة الموارد والثروات الطبيعية، والوصول إلى الأسواق الأفريقية. والمصالح السياسية: وفي مقدمتها النفوذ وغرس سوابق إيجابية الأثر لدى الأفارقة كنموذج مغاير للقوى الغربية، فضلًا عن محورية قضية تايوان بالنسبة للتوجهات الصينية تجاه القارة. وكذلك المصالح الأمنية: بالتواجد والرد على التحديات الناشئة في هذه البقعة المهمة من العالم مع تمدد قوة ومصالح الصين كقوة عالمية^(١٢). هذه المحاور تمثل أبعادًا استراتيجية؛ ذلك بما لها من عمق أثر وطول أمد زمني وتقاطعها في بعض عناصرها: فقضية تايوان هي قضية وجود وأمن قومي صيني، والمصالح والأدوات الاقتصادية جزء محوري من استراتيجية وقوة النموذج الصيني عالميًا، وتوفير الموارد والمواد الخام والحبوب من القارة الإفريقية وغيرها هو محض أمن طاقة وأمن غذائي في الرؤية الصينية؛ وكلها أبعاد استراتيجية مهمة تجعل لمصالحها مع القارة الإفريقية ثقلًا وحيوية في التوجه الصيني واستراتيجيته عالميًا.

أكثر من ١٠٠ مدرسة و ٣٠ مستشفى و ٣٠ مركزًا لمكافحة الملاريا و ٢٠ مركزًا لعرض التكنولوجيا الزراعية في إفريقيا. ثم إبان أزمة كورونا كان للصين دورٌ كبيرٌ في توزيع اللقاحات والملابس الواقية على عدد من الدول الإفريقية^(٩).

ت- التغلغل الاقتصادي الصيني في إفريقيا الذي بدأت بعض المؤسسات المدنية نقده ووصفه بالاستعمار الجديد للقارة. بينما كان رد فعل القوى الأخرى سواء روسيا أو القوى الغربية كأوروبا ذات النفوذ التاريخي في القارة، والولايات المتحدة الأمريكية ذات التغلغل الفعلي واسع النطاق أن اضطروا لإفساح المجال لاقتحام الصين وشركاتها العملاقة لمساحات كثير منها لم يكن مستغلا من قبل وبأسلوب وآليات مغايرة عن الخبرة الغربية نوعًا وإن لم تختلف عنها مقصداً وهدفاً. ولسبب آخر يتعلق بأن مقاصد القوى الكبرى وتوجهاتها الاستراتيجية تجاه الدول النامية ومنها دول قارتنا، ليست بالضرورة تصادمية فبعضها يتم بتكتيك توزيع الأدوار وآخر يتم بتدافع القوى أيها أذكى وأسرع قدما في وطء مساحات نفوذ وتمدد^(١٠).

ث- يهتم طريق الحرير الجديد بالقارة الإفريقية ككل اقتصاديا وسياسيا، ولكن لشمال إفريقيا والقرن الإفريقي على وجه الخصوص أهمية أكبر لاعتبارات جيوسياسية جانب منها اقتصادي وآخر أممي كما سنوضح.

ج- تتوجه الصين لتطويق الدول حول العالم بحزامها الاقتصادي وأذرعها التجارية والاقتصادية، والتي وإن بدت بوجه مسالم وديع، لكن لا أحد يعرف إلى أي حد سيتحول هذا الوجه مع تطور صعودها وبسط هيمنتها عالميًا! وتمثل "دبلوماسية الدَّين" واحدة من أهم أدواتها في اجتذاب الدول النامية في مناطق مختلفة من العالم لبسط النفوذ الصيني عليها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في تلك

(٩) بوحنية قوي، مصدر سابق.

(١٠) راجع في ذلك على سبيل المثال تقرير مؤسسة راند:

- Larry Hanauer, Lyle J. Morris, China in Africa: Implications of a Deepening Relationship, research prief, 2014, available at: <https://cutt.us/1n8xw>

(١١) عادل عبدالغفار وأنا جاكوبس، بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال إفريقيا، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩، ص ٦. معهد بروكنجز الدوحة، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/KzaGA>

(12) Lloyd Thrall, Op. Cit., pp. 16-19.

وذلك فضلا عن حاجة الصين لدعم دول القارة لها تصويتها في المحافل الدولية المختلفة عند الحاجة في إطار منافستها مع الغرب عالميا وفي المؤسسات الدولية.

ب- الاقتصاد قاطرة العلاقات الصينية الإفريقية:

إنّ العلاقات بين الصين ودول شمال إفريقيا قديمة، وقد ازدادت وتعمّدت أكثر عبر علاقات وأدوات اقتصادية بالأساس؛ حيث يقوم اهتمام بكين على أساس التنمية الاقتصادية المتبادلة، وتوسيع حجم الاستثمارات، ومن هذا المنطلق حققت الصين استثمارات هائلة في القارة السمراء.

وتعتمد الصين في تواجدها الاقتصادي في القارة السمراء على عدة آليات وأدوات اقتصادية مميزة، فهي تنوع بين الاستثمارات المباشرة والمشروعات والمناطق الاقتصادية الخاصة والقروض والمعونات والمساعدات الخارجية الصينية للقارة^(١٥). كما تعتمد فكرة تنوع الفاعلين؛ من مشروعات وصفقات حكومية صينية رسمية ووجود شركات صينية خاصة ودور الأفراد. تحظى إفريقيا - في هذا الإطار - بأكبر نسبة مساعدات صينية رسمية للخارج تتنوع بين مساعدات ومعونات مالية، فضلا عن القروض، كما سلف بيان جهودها في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي.

والصين تستخدم استراتيجية ذكية تعتمد على ضخ المعونات عبر مشاريع تنموية تقوم بها شركات صينية، الأمر الذي يحقق لها ثلاثة مكاسب: مجال عمل لشركاتها الوطنية، وتجنب ضياع الأموال في مستنقع الفساد في الدول الإفريقية، وعوائد الاستثمار لشركاتها ومواطنيها وتشغيل نسبة عمالة صينية كبيرة في تلك المشروعات؛ حيث أفادت تقارير دولية بأنها لا تكتفي بتوظيف العمالة الصينية المدربة بأجور أعلى من مواطني الدول المضيفة، بل وتجلب صينيين من السجون للقيام بالأعمال التي لا تحتاج لأيدي ماهرة في إفريقيا، حتى وصل حجم

ولتحقيق هذه الاستراتيجية ثمة ثلاثة أنماط من الفاعلين الصينيين في إفريقيا، وهي: الحكومة المركزية، والشركات الصينية الخاصة، والأفراد.

وفيما يلي نلقي الضوء على أهم محاور الاستراتيجية الصينية في قارة إفريقيا..

أ- الحشد السياسي في المحافل الدولية وضد تايوان:

كان البعد السياسي هو الأسبق في توجه الصين نحو إفريقيا خلال عقود مضت. تمثل قضية تايوان واحدة من أهم مرتكزات استراتيجية الصين تجاه إفريقيا، بل والاستراتيجية الصينية بالإجمال؛ إذ ترى أن تايوان جزء من "الصين الموحدة" التي تشمل الصين وتايوان وهونغ كونغ^(١٣)، وترغب الصين كذلك في ضمّ تايوان خلال السنوات المقبلة. ولكن ما علاقة تايوان بإفريقيا؟ الإجابة تكمن في أن دول القارة الإفريقية لطالما ربطتها بتايوان علاقات وثيقة لعقود، ومنذ كانت تايوان تحتل المقعد الدائم للصين في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٩، كان الاعتراف الإفريقي بها والذي استمر حتى عام ١٩٧١، ثم انتقل من تايوان الوطنية إلى الصين الشعبية التي أصبحت الممثل الشرعي للصين في الأمم المتحدة وحظيت باعتراف أغلب الدول الإفريقية. فالدول الاثنتان والعشرون التي كانت تعترف بتايوان قبل عام ١٩٧١ انخفض عددها في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى أربع دول فقط. وهو ما مثل تهميشا سياسيا ودبلوماسيا لتايوان بعد ثقل سابق في العلاقات؛ حيث كانت تايوان تمد كثيرا من دول القارة بالمساعدات التكنولوجية والطبية والزراعية... وذلك في مقابل تعزيز الوجود الصيني على جميع المستويات، بالأدوات الاقتصادية من جهة، وسلاح المساعدات من جهة. تلك السياسة كانت موجهة إلى عموم إفريقيا، وكان تركيزها الأكبر موجهاً بالأساس نحو الدول الإفريقية الأكثر أهمية وفاعلية إقليمياً ودولياً^(١٤).

(١٤) حكمت عبد الرحمن، استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢٢، سبتمبر ٢٠١٦، ص ص ٧٤-٧٥.

(١٣) وليد الطيب، التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا، رؤية تركية، العدد ٤، السنة ٤، شتاء ٢٠١٥، ص ص ١٨٧-١٩٩، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/khM6y>

(15) Lloyd Thrall, Op. Cit., pp.30-43.

وارتفعت الاستثمارات من ٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٠. وكانت أهم خمس وجهات إفريقية للاستثمار الصيني المباشر في عام ٢٠٢٠ هي كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا واثيوبيا ونيجيريا.

- عقود المشاريع: شكل آخر تتخذه المشاركة الصينية في إفريقيا ويتم من خلال مشاريع متعاقد عليها في الخارج لا تنطوي على استثمارات مباشرة. وقد زادت الأرقام الصينية الرسمية لقيمة المشاريع المنجزة بأكثر من عشرين ضعفاً بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٥. ومنذ عام ٢٠١٠، شكّلت إفريقيا حوالي ٣٠٪ من القيمة الإجمالية للمشاريع المتعاقد عليها من الصين في جميع أنحاء العالم، وتم توظيف أكثر من ١٣٠ ألف عامل صيني في مشاريع في إفريقيا في نهاية عام ٢٠١٥.

وبذلك كله، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا ككل عام ٢٠٠٩ (على الرغم من أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي مجتمعاً). وتمثل العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية بشكل عام أهمية أكبر للجانب الأفريقي أكثر من الصين؛ إذ تمثل فقط نسبة ٥٪ من إجمالي تجارة الصين، بينما تمثل التجارة البينية الصينية- الإفريقية ١٥٪ من إجمالي الميزان التجاري للدول الإفريقية^(١٨).

ت- مجالات الاستثمار والتجارة البينية للصين مع إفريقيا:

تتعدد مجالات الاستثمار والتمويل والإقراض للأنشطة الاقتصادية المتبادلة بين الصين والقارة، لعل أهمها^(١٩):

- Larry Hanauer and Lyle J. Morris, Op. Cit., pp.45-48.

- فريدة روطان، التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص ١٤١-١٥٦

- حسين قوادرة، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية، الفرص والمخاطر بالنسبة لدول المنطقة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مارس ٢٠١٧، ص ٦٤-٧٤.

العمالة الصينية في أفريقيا أكثر من ١٨٢٧٠٠ عامل، وتجاوز عدد الشركات الصينية المتواجدة في القارة ما يقارب ١٠,٠٠٠ شركة في ٢٠٢٠. وأصبحت الصين تدعم مشروعاً من كل خمسة مشاريع في أفريقيا، وبناءً واحدًا من كل ثلاثة.

ومن الآليات والأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الصين في علاقاتها بالقارة الإفريقية:

- التمويل بالقروض: "الموارد مقابل البنات التحتية"؛ حيث يتم سداد القروض من خلال تصدير الموارد الطبيعية والمواد الخام من القارة إلى الصين. وبحسب تقدير لتلك القروض المقدمة إلى إفريقيا، فإن المبلغ الإجمالي للفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ بلغ نحو ٣٠ مليار دولار. وأصبحت الصين هي أكبر دائن وأكبر ممول منفرد للبنية التحتية الأفريقية، ففي الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩ وقّعت الصين ٥٤٤ عقد بناء في إفريقيا بقيمة إجمالية بلغت ٢٦٧,٧ مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي ثلث القيمة الإجمالية لمشاريع البناء للصين في جميع أنحاء العالم.

- الاستثمارات المباشرة^(١٦): بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين إلى إفريقيا ٩٥,٧ مليار دولار في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩، وهو ما يمثل ٧,٨٪ فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر للصين على مدى فترة الـ ١٥ عامًا. وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في إفريقيا عام ٢٠١٨ وحده ٤٦ مليار دولار. وحظيت دولة جنوب إفريقيا بنحو ثلث الاستثمار المباشر للصين بالقارة. وذلك وفق تقرير الكتاب الأبيض الصيني حول الأبعاد الخارجية لاستراتيجية التنمية الصينية الصادر عن وزارة الدفاع الصينية ديسمبر ٢٠٠٥^(١٧).

(16) Chinese Investment in Africa, China Africa Research Initiative, available at: <https://cutt.us/Lq711>

(17) Lloyd Thrall, Op. Cit., pp. 12-13.

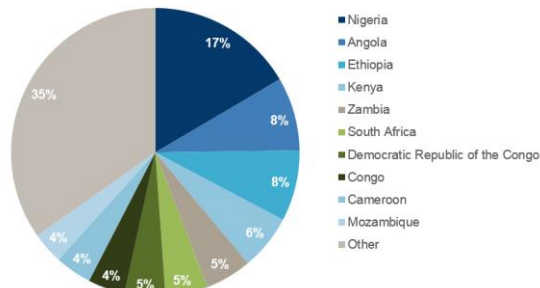
- Information Office of the State Council, China's Peaceful Development Road, White Paper, Beijing: Ministry of National Defense of the People's Republic of China, 22 December 2005.

(18) Lloyd Thrall, Op. Cit., pp.12-13.

(١٩) راجع كل من:

الأميركية على الاستثمارات النفطية، وبالفعل نجحت في حجز موطن قدم لها في أنجولا ونيجيريا والجابون وغينيا الاستوائية^(٢٢). كما تهتم الصين بالاستحواذ على الغاز واليورانيوم، والذهب، والألماس...

يتضح من توزيع حجم الاستثمار الصيني في مجال الطاقة والنفط بين دول القارة الإفريقية أن الاستثمارات (التي وعد بها الرئيس الصيني في قمة منتدى التعاون ٢٠١٨) قد تركزت جغرافيًا في البلدان الغنية بالنفط، مثل نيجيريا وأنغولا، وفي قطاعي النقل والطاقة. كما هو موضح بالشكل (٢)^(٢٣):



Source: Chinese Investment Tracker, AEI

BROOKINGS

الشكل (٢) يوضح حجم الاستثمار الصيني ٢٠١٨ وتوزيع نسبه على الدول الإفريقية (المصدر: موقع معهد بروكنجز).

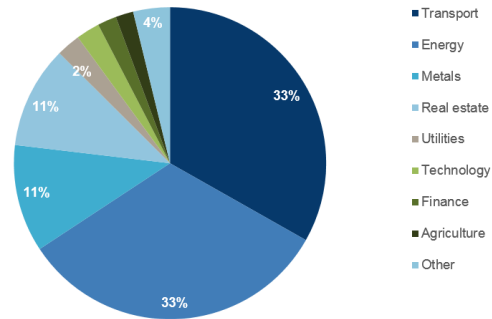
المجال الزراعي ومحك الأمن الغذائي الصيني: ركزت الاتفاقيات على الوعود بإنشاء استثمارات زراعية لتأمين الأمن الغذائي للدول الإفريقية، إلا أن الأكثر وضوحا هو استفادة الصين من المحاصيل والزراعات الإفريقية؛ حيث تتجه بكين إلى إفريقيا لشراء أراض زراعية شاسعة بهدف استثمارها لإطعام سكانها الذين سيتجاوزون ١,٥ مليار شخص بحلول عام ٢٠٢٥. وقد زادت الواردات الصينية من المنتجات الزراعية الإفريقية في ٢٠٢٠ بنسبة ١٤٪، مما جعل الصين ثاني أكبر

(20) Mariama Sow, Op. Cit.

(٢١) راجع لمزيد من التفصيل: سمير قط، مرجع سابق، الفصل الثاني.

(٢٢) بوحنية قوي، مصدر سابق.

(23) Ibid.



Source: Chinese Investment Tracker, AEI

BROOKINGS

الشكل (١) يوضح حجم الاستثمارات الصينية في القارة لعام ٢٠١٨ موزعة قطاعيا بين دول القارة الإفريقية (المصدر: موقع معهد بروكنجز)^(٢٠).

مجال التعدين والنفط: تحصل الصين على نسبة ٩٪ من نفط إفريقيا جنوب الصحراء بينما يتجه ٣٠٪ منه إلى أوروبا، وتتطلع الصين إلى الاستفادة من حصص أعلى. واستطاعت شركاتها العملاقة الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في مساحات واسعة من تشاد، كما استثمرت في عام ٢٠٠٥م أكثر من نصف صادرات السودان النفطية، وتمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء ٤٠٪ من أسهم شركة النيل الأعظم في السودان التي تنتج ٣٠٠ ألف برميل يوميًا، واستوردت الصين ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية عام ٢٠٢٠م من خليج غينيا والسودان. ووقعت شركات النفط الصينية عقودًا مع الكونغو (برازافيل) لبدء استكشاف النفط البحري وإنتاجه، ولبدء عمليات الاستكشاف النفطي في شمال ناميبيا. كما قامت شركة "سينوبك" الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول ألف وخمسمئة كيلومتر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورتسودان على البحر الأحمر ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة إلى الصين. وتولي الصين اهتماما كبيرا بدول خليج غينيا الغني بالنفط منذ مطلع الألفية^(٢١)، وتسعى لمنافسة الولايات المتحدة

- سمير قط، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة، قطاع النفط أنموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ٢٠٠٨، ص ٦٤.

- سمية صحراوي، السياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ سنة ألفين، مجلة قضايا معرفية، مجلد ١، خريف ٢٠١٨، ص ص ٨٨-١٠٤.

باعث السلاح لأطراف الصراع في دارفور، فباعث للسودان وحده أسلحة بقيمة ١٤٣ مليون دولار في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٩، وفي المقابل اعترضت على قرارات مجلس الأمن ضد السودان بشأن دارفور حمايةً لمصالحها واستثماراتها الاقتصادية والعسكرية هناك. وفعلت شبيه ذلك مع نظام موجابي في زيمبابوي الذي صدرت له الأسلحة المتطورة والثقيلة وغضبت الطرف عن استخدامه السلاح في مواجهة المعارضة الداخلية في بلاده، بل وحمته بنفس الاعتراض وعرقلة إدارته في مجلس الأمن الدولي. مما أعطى انطبعا يتأكد مع الوقت أن الصين -مثلها مثل الدول الغربية- تحركها مصالحها في القارة، وإن ساهم ذلك في دعم وترسيخ فساد أنظمة الحكم والتغطية السياسية عليها^(٢٧).

وتنوعت الأنشطة والاستثمارات العسكرية الصينية في القارة الإفريقية، وفقما يلي:

- برامج التدريب العسكري: فعلى سبيل المثال تم ابتعاث حوالي خمسين عسكرياً من ساحل العاج يتلقون تدريباً في الصين سنوياً، والتدريبات العسكرية المشتركة لاسيما تدريبات مكافحة القرصنة مع البحرية الكاميرونية، والتدريبات مع القوات البحرية الغانية والنيجيرية، فضلاً عن المنح العسكرية التي قدمتها الصين للعديد من دول غرب إفريقيا لاسيما سيراليون وليبيريا وغانا وساحل العاج^(٢٨).

- الدبلوماسية العسكرية، فتم تكثيف الزيارات الدبلوماسية العسكرية المتبادلة، وزيادة عدد الملحقين العسكريين؛ حيث زادت الصين عدد الملحقين في إفريقيا إلى ١٧ ملحقاً ومن بينهم ستة ملحقين في دول منظمة الإيكواس، بالإضافة إلى الكاميرون وتشاد ولدى دول المنطقة عشرة ملحقين عسكريين في بكين. فضلاً عن الزيارات العسكرية

وحول توجهها واستراتيجيتها الراهنة، راجع:

- Nadège Rolland, Op. Cit., PP. 9-20.

(26) Lloyd Thrall, Op. Cit., pp. 13-15, 53-59.

(27) Larry Hanauer and Lyle J. Morris, Op. Cit., pp.46-48.

(٢٨) بوحنية قوي، مصدر سابق.

مستورد في هذه الفئة؛ وتعد جنوب إفريقيا ونيجيريا وأنغولا ومصر والكونغو الشركاء الرئيسيين الخمس للصين من حيث واردات المنتجات الزراعية^(٢٩).

أ- البعد الأمني والعسكري:

يرتكز هذا البعد على توسيع مصالح الصين العالمية مع توسع دورها كقوة عالمية^(٣٥)، فحماية مصالحها وأصول مشروعاتها في العالم وفي إفريقيا المنخرطة بها اقتصادياً بشكل كبير أمر مهم لها في واحدة من أكثر المناطق غير المستقرة في العالم، فضلاً عن رغبتها في تعزيز دورها في "حماية السلام العالمي والتنمية المشتركة". ومن هنا حرصت على مشاركة جيش التحرير الشعبي الصيني في سبع من بعثات الأمم المتحدة الثماني في إفريقيا. وقام جيش التحرير الشعبي أيضاً بتوسيع الدبلوماسية العسكرية الثنائية عبر عمليات عسكرية لجيشها والانتشار المستمر لمكافحة القرصنة في خليج عدن، وأنشأت الصين قاعدتها العسكرية الأولى خارج حدودها في دولة جيبوتي سنة ٢٠١٧. وتظل الصين حذرة بشأن التورط السياسي والعسكري في القارة وتقدم سياسة عدم التدخل في النزاعات^(٣٦)، إلا أن ذلك التكتيك يبدو مرحلياً؛ لوعي صناع القرار الصيني بعدم الحاجة للتدخل بثقل في مشكلات العالم وذلك اتباعاً للاستراتيجية الصينية الخارجية الكبرى التي تعتمد "الصعود السلمي"، والتي يتم التعديل النسبي فيها ولكن لم يتم العدول عنها بالكلية رغم تحول القوة الرهيب لصالح الصين في السنوات الأخيرة.

وتفضل الصين المساهمة باستثمارات مباشرة في مجال التسليح؛ فالصين مازالت أكبر مصدر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للدول الأفريقية. بغض النظر عما تُستخدم فيه ما دام ذلك لن يعرقل مصالحها المباشرة في القارة؛ فقد

(٢٤) مصطفى جالي، مصدر سابق.

(٢٥) وهو أمر ليس بجديد في الرؤية الاستراتيجية للصين، فهي تعد نفسها كقوة كبرى صاعدة عالمية وإن لم تعلن عن ذلك منذ انتهاء الحرب الباردة ١٩٩٠، ولكن هذه الاستراتيجية العالمية تطورت وتبلورت مع تطور وضع ومكانة الصين عبر سنوات. راجع في ذلك ببعث تاريخي نسيباً: سمير قط، مرجع سابق، ص ٥٦-٦٥.

ظل احتدام التنافس مع إعادة بوتين تثبيت قدم روسيا كقطب دولي، ومن ثم فقد توسعت التجارة الروسية في القارة الإفريقية في الأعوام الأخيرة، بل حتى القوات العسكرية الروسية انتشرت في القارة، وخاصة في القرن الإفريقي المتاخم لخليج عدن ذي الأهمية الجيوستراتيجية واللوجستية لروسيا باعتباره ممراً أساسياً لعبور إمدادات الطاقة والنفط والتجارة الدولية، مما دفع روسيا للسعي لزراعة قواعد عسكرية لها في مضيق باب المندب، وتوسيع حضورها في القرن الإفريقي والسودان.

كما أن روسيا التي تصر بقيادة بوتين على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي، لا يفوتها تثبيت موطئ قدم لها في واحدة من أهم ساحات النفوذ الغربي - خاصة الأمريكي - في العالم وهي القارة الأفريقية، وهي في ذلك تركز على الأبعاد الأمنية والعسكرية. لذلك نجد جُل اهتمامها بالقارة مرتكزاً على منطقة القرن الإفريقي الذي لطالما كان للولايات المتحدة فعل وتمركز فيه^(٢٩).

(١) على المستوى السياسي: المصالح الروسية مقابل الدعم الإفريقي: جولة لافروف ٢٠٢٢ نموذجاً:

بعد التطورات العالمية إثر الغزو الروسي لأوكرانيا، استشعرت الحكومة الروسية ضرورة تعزيز التعاون والنفوذ الروسي في إفريقيا، فكانت جولة وزير خارجيتها سيرغي لافروف إلى إفريقيا في نهاية يوليو ٢٠٢٢، والتي شملت الكونغو وأوغندا ومصر وإثيوبيا؛ فعلاقات روسيا مع دول شمال إفريقيا تمثل مرتكزاً دائماً اقتصادياً وتسليحياً. ويتضح أن موسكو تحاول تطوير حضورها في إفريقيا؛ حيث عكست جولة لافروف للقارة وجود جملة من الأهداف التي تسعى موسكو لتحقيقها: بالجمع

للقوات البحرية الصينية للموانئ البحرية في ساحل العاج وغانا والسنغال ونيجيريا والكاميرون لاسيما أن هناك سبعة موانئ تديرها كيانات صينية على الساحل الغربي لإفريقيا.

- تكثيف الدعم اللوجستي للمنظمات الإقليمية الإفريقية تعزيزاً لدورها في مكافحة الإرهاب و لاسيما الاتحاد الإفريقي، من خلال استثمار مئة مليون دولار في القوة الإفريقية الجاهزة والقوة الإفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، وتخصيص جزء من تمويل صندوق السلام والأمن الصيني الإفريقي لتعزيز دور فرقة العمل المشتركة متعددة الجنسيات ضد تنظيم بوكو حرام، كما قدمت الصين حوالي ٢٥ مليون دولار أميركي للمعدات العسكرية للقاعدة اللوجستية للاتحاد الإفريقي في ياوندي بالكاميرون.

- تدشين منتدى الدفاع والأمن الصيني الإفريقي، الذي استضافته بكين لأول مرة عام ٢٠١٩، وأكد على ضرورة تكثيف تبادل المعلومات الاستخبارية وتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية الأمن العام ومكافحة الإرهاب ووضع خطة عمل (٢٠١٩-٢٠٢١)، تتضمن تقديم مساعدات عسكرية للاتحاد الإفريقي والجهود الأمنية في منطقة الساحل وخليج غينيا.

ومع ذلك كله تحرص الصين أن تظهر بدور القوة الداعمة لكل ما فيه أمن وصالح دول القارة الإفريقية، فشاركت من جهة أخرى في عدد من المبادرات الأمنية دولياً وبعثات حفظ السلام والجهود الدولية لمكافحة القرصنة؛ مما يدعم قوتها الناعمة بالقارة.

ثانياً- التوجه الروسي نحو إفريقيا: مزاحمة الغرب وألوية الأمن والمصالح:

لا تمثل إفريقيا هدفاً مركزياً في الاستراتيجية الخارجية الروسية، ولكنها تمثل رافداً مهماً لبسط النفوذ الروسي عالمياً في

(٢٩) الجدير بالذكر أنه في يوليو ٢٠٢٢ زارت "سامانثا باور" (مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) كينيا والصومال، وتعهدت بتقديم ٤٧٠ مليون دولار أميركي إلى الصومال؛ للمساعدة في مواجهة الأزمات الناجمة عن الجفاف؛ فضلاً عن إعادة التأكيد على التزام الولايات المتحدة بمكافحة

الإرهاب وعدم الاستقرار في القرن الإفريقي. وذلك في ظل استراتيجية جديدة للولايات المتحدة في إفريقيا قوامها عودة أمريكا في ظل حكم "بايدن" إلى الاضطلاع بدور مؤثر بالقارة.

نطاق علاقة روسيا مع دول القارة على حدة، مما يفتح لها آفاقا كبيرة من ناحية النمو وزيادة الصادرات والتبادل التجاري.

وكذلك تتبع روسيا آلية المساعدات لإبقاء نفوذ لها في إفريقيا، ومن ذلك ما أعلن عنه الرئيس بوتين في سبتمبر ٢٠١٧ عن تقديم موسكو مساعدات إنسانية في إفريقيا؛ حيث ذكر أنه تم تقديم مساعدات غذائية تقدر بنحو ٥ ملايين دولار في إطار مساعدة الدول الأكثر فقراً للدول المعنية بهذه التبرعات، وهي: إثيوبيا والصومال، وغينيا، وكينيا وجيبوتي. كما أسقط بوتين ٢٠ مليار دولار، من الديون لعدة بلدان إفريقية مختلفة، كجزء من مبادرة لمساعدة البلدان الأشد فقراً العاجزة عن تسديد ديونها^(٣١).

٢) البعد الاقتصادي لتوجه روسيا نحو القارة الإفريقية:

المتابع لاستثمارات روسيا في القارة يجدها تتمركز حول مجالات النفط والطاقة ومناجم الثروة المعدنية بالقارة:

- في مجال النفط والغاز: تقوم شركة "لوك أويل" بإنتاج النفط في دول غرب إفريقيا، وخاصة في نيجيريا والكاميرون ودول خليج غينيا، ويقدر الحجم الإجمالي لاستثماراتها في هذا المجال بأكثر من مليار دولار. وفي موزمبيق فاز الكونسورتيوم المتكون من شركة "إكسون موبيل" وشركة "أر أن أكسيلوريشن" التابعة لـ "روس نفط" الروسية في عام ٢٠١٥ في المناقصة لإنتاج الغاز بشمال البلاد. ويقدر حجم الاحتياطيات من الغاز في الحقول التي من المقرر استثمارها بـ ٢,٢ تريليون متر مكعب. ووقعت شركة "روس نفط" في أكتوبر ٢٠١٧ مذكرة تفاهم مع وزارة النفط في الغابون، كما تم توقيع مذكرة ماثلة بين شركة "زاروبيج نفط" الروسية مع شركة نفط الغابون. وتتضمن استثمارا مشتركا لحقول النفط في الغابون وبناء البنية التحتية للنفط والغاز. أما في الجزائر فقد

بين الأبعاد الاقتصادية والتسليحية والحشد السياسي والقوة الناعمة^(٣٠).

- على المستوى السياسي: تأكيد النفوذ الإقليمي مع العرب والأفارقة، والعمل على استبدال النفوذ الأمريكي والغربي عامة، ومن أبرز الرسائل التي عمد وزير الخارجية الروسي إلى بثها خلال جولته، هو ما يتعلق بالوضع الجيوسياسي الراهن في النظام الدولي، وضرورة تغييره. ومحاولة كسر العزلة الغربية على روسيا. ومواجهة اتهامات أزمة الغذاء المثارة من جراء الحرب.

- وعلى المستوى الاقتصادي: عمل لافروف خلال جولته الإفريقية على محاولة تخفيف حصة الدولار في التجارة البينية مع الدول الإفريقية، والعمل على استبداله العملات المحلية بالأخير.

- وتحاول روسيا تطبيق استراتيجيتها العالمية على نطاق علاقاتها مع إفريقيا؛ حيث تسعى من خلالها إلى تقديم نفسها كبديل أكثر موثوقية عن الغرب، وتستغل في ذلك حالة السخط لدى بعض الدول الإفريقية من الوجود الغربي مقابل تعاطف هذه الدول مع الموقف الروسي.

• تطور توظيف القوة الناعمة الروسية في القارة الإفريقية:

مازلت روسيا تحاول تأسيس قوة ناعمة في إفريقيا على أصداء ماضي خبرة الاتحاد السوفيتي التي تركزت حول صورته كقطب دولي يناهض الهيمنة الغربية على القارة ودول الجنوب، قامت روسيا في السنوات الأخيرة بمد جسور التواصل الدبلوماسي المكثف والثقافي عبر مراكزها الثقافية وطرح منح دراسية في دول القارة، لكنها خطوات تحتاج للتراكم عبر سنوات قادمة. كما توظف روسيا المحافل الدولية والإقليمية لتعزيز سبل التعاون مع القارة ليس فقط في الأطر الجماعية بل وعلى

(٣١) هايدي صبري، روسيا تكثف استثماراتها في إفريقيا.. ماذا يريد بوتين؟، العين الإخبارية، الخميس ٢٠١٧/١٢/٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/X0shq>

(٣٠) جوزيف رامز أمين، أبعاد وتداعيات زيارتي وزيرى الخارجية الأمريكى والرسمى لإفريقيا، مجلة السياسة الدولية، ٢٤ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/ijhAN>

الحديدية في غانا، بتكلفة تقديرية ٢,٤ مليار دولار، فاستثمرت الشركة الروسية "جيوسيرفيس ليمتد" نحو ١٢,٥ مليار دولار في قطاع السكك الحديدية في غانا، ويمثل هذا المبلغ نسبة ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لغانا للعام ٢٠١٧. وفي أنجولا، استثمر الروس أموالاً طائلة، خصصها البنك العام الروسي "روسكسيم بنك" لتمويل أول قمر صناعي أنجوسات-١، كما شمل التمويل الروسي في أنجولا، استئناف المساعدات العسكرية^(٣٥).

- كما شاركت مؤسسة "روس أتوم" الحكومية الروسية للطاقة الذرية في إنشاء مركز للطاقة الذرية والعلوم والتكنولوجيا في زامبيا. بالإضافة إلى ذلك تعمل المؤسسة على مختلف المشاريع في جنوب إفريقيا؛ حيث تبني ٩ كتل لتوليد الطاقة وتقوم باستخراج اليورانيوم^(٣٦).

- ووصل التبادل التجاري مع الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء إلى ٣ مليارات دولار في ٢٠١٨. ومن المتوقع أن تتنامى قدرات تلك الدول، ويرتقب وصول الناتج المحلي الإجمالي لها إلى تريليوني دولار بحلول عام ٢٠٥٠، وبالتالي من المهم بالنسبة لروسيا أن تعزز مواقعها في هذه الأسواق^(٣٧).

٣) الأبعاد الأمنية والعسكرية: أفريقيا سوق سلاح

روسي:

تركز روسيا في البعد العسكري على مبيعات السلاح لدول إفريقيا، فضلاً عن اهتمامها الجزئي ببعض المناطق ذات الاهتمام الجيوستراتيجي لها كخليج عدن مثلاً.

ففي مجال التسليح وتجارة الأسلحة والطائرات تسعى روسيا إلى فرض نفسها بوصفها مصدرًا أساسيًا للأسلحة في إفريقيا؛ ذلك أن معظم عملاء روسيا في مجال التسليح من الدول الإفريقية، أبرزهم الجزائر التي تعد أكبر مستورد للسلاح الروسي في إفريقيا؛ حيث استوردت خلال عام ٢٠١٦ بنحو ٩٢٤ مليون

استثمرت من خلال الشركة الوطنية الجزائرية للغاز والنفط سوناطراك، وبلغت عائداتها ٤,٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٦م^(٣٢)، ووقعت مذكرة تفاهم مع لوك أول الروسية في ٢٠٢٠ للشراكة في التنقيب عن النفط والغاز في الجزائر. واستثمرت شركة "غازبروم" نحو ٥٠٠ مليون دولار في مشاريعها في إفريقيا، من بينها إنتاج الغاز في ناميبيا ومشاريع بناء الأنابيب والبنية التحتية في مختلف الدول.

- في مجال التعدين: ففي زيمبابوي قامت شركة "غريت دايك إنفستمنس ليمتد" الروسية-الزيمبابوية المشتركة في مشروع ضخيم، قيمته نحو ١,٦ مليار دولار، باستثمار أحد أكبر مكامن البلاتين في العالم "داردنفل"، وهو أكبر مشروع روسي في إفريقيا. وتعتبر أنغولا من أهم شركاء روسيا الاقتصاديين في إفريقيا، حيث تشارك شركة "ألروسا" لاستخراج أحجار الألماس في مشروع "كاتوكا" الكبير، وتقدر الاستثمارات في هذا المشروع بنحو ٥٠٠ و ٧٠٠ مليون دولار، وتمتلك الشركة الروسية حصة ٥٠,٥٪ في المشروع. وتقوم شركة "رينوفا" باستخراج المعادن في جنوب إفريقيا والغابون وموزمبيق، ويبلغ الحجم الإجمالي لاستثماراتها أكثر من مليار دولار. وفي غينيا تقوم شركة "روسال" الروسية لإنتاج الألمنيوم باستخراج البوكسيت في مكن "فريغيا"، بالإضافة إلى استثمار مكن "ديان ديان"، وقد استثمرت الشركة الروسية في مشاريعها أكثر من ٣٠٠ مليون دولار^(٣٣). وجلبت حقول الذهب في جنوب إفريقيا حوالي ١,١٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٤م، وبلغت عائداتها من ١٠-٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦م، وبلغت عائدات الاستثمار في الفحم في كوديفوار وغانا ٩٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٠م^(٣٤).

- في مجالات البنية التحتية والمواصلات: ساهمت روسيا في تطوير شبكات البنية التحتية والمواصلات في سلسلة من المشروعات المتعلقة بتحديث وتوسيع شبكة السكك

(٣٥) روسيا تكثف استثماراتها في إفريقيا.. ماذا يريد بوتين؟، مصدر سابق.

(٣٦) أبرز المشاريع الاقتصادية الروسية في إفريقيا، ٢٩ يوليو ٢٠١٨، موقع

(٣٧) المصدر السابق.

(٣٢) فريدة روطان، مرجع سابق، ص ١٤١-١٥٦.

(٣٣) أبرز المشاريع الاقتصادية الروسية في إفريقيا، ٢٩ يوليو ٢٠١٨، موقع

حرير، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/Bfakl>

(٣٤) فريدة روطان، مرجع سابق، ص ١٤١-١٥٦.

عملية صاعدة، إلا أن الميزان يرجح كفة الصين دون شك على كافة المستويات. فضلا عن غياب استراتيجية روسية واضحة المعالم تجاه القارة الإفريقية، وعدم التوازن بين الشعيين الروسي والإفريقي.

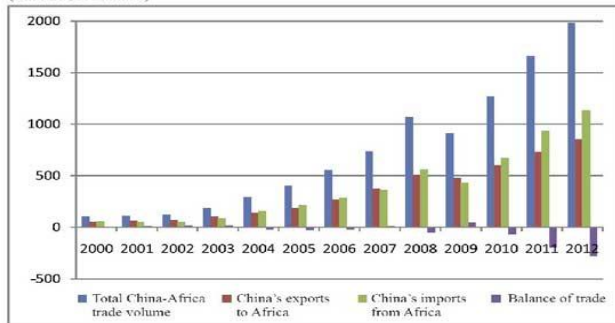
ثالثاً- نحو استراتيجية سمراء: فرص إفريقيا الواعدة وتحديات لعب الكبار:

هل حتما تظل القارة الإفريقية مفعولا به دوليا لعقود قادمة، أم أن فرصا تلوح من قلب التحديات، وتحديات كامنة في الفرص؟ سيحاول هذا الجزء من الورقة بيان بعض هذه الفرص والتحديات في علاقات إفريقيا مع قوى الشرق الصاعدة.

أ) على مستوى استراتيجية بكين ممتدة النفوذ في القارة:

الواقع يشير لاكتساب الصين أرضية أوسع لإزاحة القوى الغربية من جانب كبير من إفريقيا؛ ففي عام ٢٠١٨ بينما كانت الصين الشريك التجاري الأول لإفريقيا، والهند في المرتبة الثانية، تراجعت الولايات المتحدة للمرتبة الثالثة، وكانت فرنسا ذات النفوذ الامبريالي الأوسع تاريخيا في القارة- في المرتبة السابعة^(٤٠).

Figure 1: China-Africa Trade Volume (2000-2012)
(Unit: US\$ 100 million)



(شكل ٣) يوضح نمو حجم التجارة البينية بين الصين وإفريقيا في الفترة من ٢٠١٢-٢٠٠٠

(٣٩) عمار رواجي، التمدد الروسي في أفريقيا: السودان إنموذجا، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٨ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/uqLDY>

(٤٠) مصطفى جالي، مصدر سابق.

دولار. وتتعاون مع روسيا كذلك في المجال العسكري، أوغندا والسودان، وبروندي وجنوب إفريقيا، وزيمبابوي. وتعدّ دول شمال إفريقيا، كمصر والجزائر وليبيا، من أهم حلفاء روسيا عسكريا؛ حيث وُقعت اتفاقية بين القاهرة وموسكو عام ٢٠١٣ لتحديث نظام الدفاع الجوي المصري، وفي عام ٢٠١٦ لشراء طائرات التمساح الروسية، وفي ٢٠٢١ اشترت الجزائر ب٧ مليار دولار أسلحة من روسيا. وقبل ذلك، أفرج الموقع الروسي "أفيا برو" عن خبر توقيع الجزائر عقداً مع روسيا بقيمة مليار دولار، لاقتناء ١٤ طائرة مقاتلة من نوع "سوخوي ٥٧" الجيل الخامس، المعروفة بـ "الشيخ"^(٣٨).

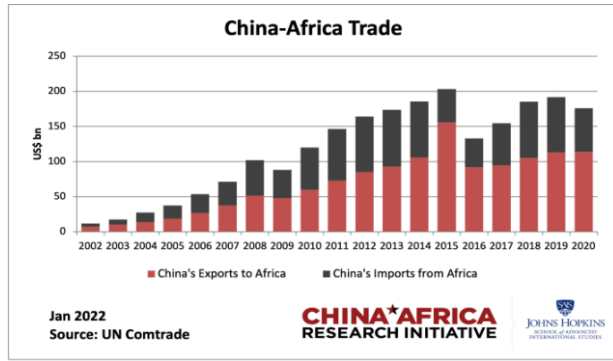
تتجه روسيا عادةً إلى بؤر وقضايا محددة في القارة الإفريقية غالباً يتمحور حول الأبعاد الأمنية؛ ليس فقط أمن روسيا ووجود أذرع لها في مناطق عدة في العالم ومنها سواحل القرن الإفريقي، ولكن أيضا التعاون في القضايا الأمنية لدول محددة كالرد الروسي في بعده الاستشاري للأمن السيبراني للسودان خلال احتجاجات العام ٢٠١٩ الذي أدى لفتح العديد من القنوات الاقتصادية بين البلدين بعدها، وإبرام تعاقدات بين الحكومة السودانية وشركات روسية مثل ميرو غولد وكوش، تتضمن أحقية هذه الشركات في بناء مطارات واستخدام المطارات والموانئ والبني التحتية السودانية^(٣٩).

فضلا عن اهتمام روسي بشمال إفريقيا وحرصها على وصل دائم بدوله؛ فمصر والجزائر وتونس وليبيا من أهم الدول الصديقة لروسيا في القارة. ولما لا وهي تحصل منهم على مكاسب سياسية واقتصادية باستثمارات الطاقة، وعسكرية بصفقات التسليح.

لكن هناك العديد من العقبات تجعل من الوجود الروسي في إفريقيا ما زال لا يرقى لوصفه تنافسا حقيقيا مع الوجود الصيني الأكثر كثافة في القارة، ذلك نتيجة: التفاوت الطبيعي بين ثقل وقوة الصين وروسيا، وإن كانت كل منهما تمثل قوة

(٣٨) لماذا تتسلح الجزائر بقطع حربية هجومية نوعية؟، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠، موقع انديبننت عربية، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/LaYac>



شكل(٤): التجارة البينية: الصين-إفريقيا: ٢٠٢٠-٢٠٠٢

(المصدر: مبادرة بحوث الصين-إفريقيا، بجامعة هوبكنز، نقلا عن

UN comtrade 2022*)



شكل(٥): التجارة البينية: إفريقيا-الصين مقابل إفريقيا-الولايات

المتحدة: ٢٠٢٠-٢٠٠٢

(المصدر: مبادرة بحوث الصين-إفريقيا، بجامعة هوبكنز، نقلا عن UN

comtrade 2022)

كلّ هذا من شأنه أن يخلق فرصًا للتنمية في دول شمال إفريقيا، ففي أبريل ٢٠١٣، قامت وزارة الخارجية الصينية بتقييم المساعدات والاستثمارات الصينية لدول القارة بأنها دعمت نموها المباشر بأكثر من ٢٠٪ منذ عام ٢٠٠٠.

لكن هذا لا يخلو من محاذير من توسع النفوذ الاقتصادي الصيني بالقارة، كالمبادلات التجارية غير المتكافئة،

(*) UN comtrade هي قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الدولية للأمم المتحدة. تضم أكثر من ١٧٠ دولة/منطقة تزود شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD) ببيانات إحصاءات التجارة الدولية السنوية المفصلة حسب فئات السلع أو الخدمات والبلدان الشريكة.

(المصدر: تقرير بياني صادر عن الحكومة الصينية في ٢٩ أغسطس

٢٠١٣^(٤١))

الشكل السابق يوضح نمو حجم التجارة البينية بين الصين وإفريقيا في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢، فارتفعت كجزء من إجمالي حجم التجارة الخارجية للصين من ٢,٢٣٪ إلى ٥,١٣٪، وارتفعت واردات الصين من إفريقيا من ٢,٤٧٪ إلى ٦,٢٣٪، وصادرات الصين إلى إفريقيا من ٢,٠٢٪ إلى ٤,١٦٪. وترجمة ذلك على الجانب الأفريقي يظهر التغييرات بشكل أكبر في نفس الفترة الزمنية؛ حيث ارتفعت نسبة حجم التجارة بين الصين وإفريقيا كجزء من إجمالي حجم التجارة الخارجية لإفريقيا من ٣,٨٢٪ إلى ١٦,١٣٪، وارتفعت النسبة التي تساهم بها صادرات إفريقيا إلى الصين من ٣,٧٦٪ إلى ١٨,٠٧٪، والواردات من الصين لإفريقيا من ٣,٨٨٪ إلى ١٤,١١٪.

وشهدت الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٠٢ نمو حجم التجارة البينية الصينية الأفريقية باطراد واضح، ويظهر تأثرها الصاعد في عام ٢٠٠٨ نتيجة اتجاه الصين لإفريقيا بعد انكماش السوق الأوروبية والغربية نتيجة الأزمة المالية العالمية. وزيادة صادرات الصين للقارة بشكل ملحوظ من ٢٠١٤ فصاعداً مقابل تراجع وارداتها من القارة؛ واختلال الميزان التجاري لصالح الصين، أما في ٢٠٢٠ فكان تأثير جائحة كورونا التي خفضت نسبياً من حجم التبادل التجاري بين الطرفين. وهو ما يوضحه الشكل (٤)^(٤٢). وللمقارنة، فالشكل التوضيحي التالي (شكل ٥) يوضح نسب نمو حجم التجارة البينية للصين مع إفريقيا مقابل تراجع مثيلتها الأمريكية من ٢٠٠٢-٢٠٢٠^(٤٣):

(41) Promoting Sustainable Development of Trade, available at: <https://cutt.us/1Zcpl>

(42) China- Africa Trade, Op.Cit.

(٤٣) مصدر الشكل التوضيحي ٥:

- China Africa Research Initiative, Johns Hopkins University's, School of Advanced International Studies, 2022, available at: <https://cutt.us/O1U77>

في السوق إثر زيادة صادرات الملابس الصينية لهم؛ حيث نمت حصة المنتجات الصينية في نوع معين من الملابس من ١٩٪ من إجمالي واردات جنوب إفريقيا عام ١٩٩٦ إلى ٧٦٪ عام ٢٠٠٥، وخلال هذا الوقت انخفضت حصة ملاوي في نفس البند من ٣١٪ إلى ٣٪ على الرغم من عدم فرض رسوم على الواردات من المنتجات الملاوية.

وفي مجال البنية التحتية، أشار تقرير صادر عن البنك الدولي ٢٠١٠ أن الاستثمارات الصينية في هذا المجال ساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي، وأن نصف أداء النمو المحسّن في إفريقيا يعود لرفع كفاءة البنية التحتية في بلدان القارة التي ساهمت الاستثمارات الصينية بنصيب الأسد منها. لكن نتيجة غياب الشفافية والحوكمة وتفشي الفساد في غالب الدول الإفريقية، أصبحت مشروعات البنية التحتية والقومية كالمدين الجديدة، مجالاً لتدخل آليات الفساد الحكومي؛ فالمسؤولون الحكوميون لديهم سلطة التوقيع على مختلف الاتفاقات ومذكرات التعاون، وإنفاق أموال الدولة... مما يخلق فرصاً لطلب العمولات. كما أكد الواقع أن قيام الشركات الصينية ببناء القصور الرئاسية في عدد من دول القارة (كما حدث في السودان وبوروندي وتوجو) لا يعدو كونه رشوة سياسية لبعض الحكام الأفارقة لتمير الموافقة على مشروعاتها هناك، فضلا عن إهدار موارد الدول في مشروعات ضخمة ذات تكلفة عالية بغض النظر عن جدواها الاقتصادية^(٤٥).

هكذا نجد أن الصين وروسيا تحرص كل منهما على الاستحواذ على الموارد الطبيعية والحظو بصفقات البنية التحتية بالقارة وأسواق التصدير، في ظل ترحيب صناعات القرار الأفارقة بهذا التغلغل الصيني لأسباب عدة لعل في مقدمتها العمولات والفساد وتحقيق مشروعات ومؤشرات نمو وهمية؛ في حين أن ذلك يمثل النهج الاستعماري الجديد.

ومن ثم تتضح ضرورة أن يدرك صناعات القرار في القارة أن من أهم مطالب الاستراتيجية الصينية في التوجه نحوها هو تعدد الجهات التجارية الفاعلة؛ إذ أن توسع الشركات الخاصة غير

فالصين تصدّر منتجات متنوعة للمنطقة، بينما تقتصر صادرات دول القارة على المعادن والنفط، ومن ثمّ عدم إمكانية المنافسة، وتحويل دول القارة إلى مجرد سوق كبير لصرف المنتجات الصينية، وخلق إشكالية القدرة التنافسية للمستثمرين المحليين، ومنه سيطرة الشركات الصينية على المستوى البعيد على الاستثمارات الوطنية في القارة.

فقد دعم الاستثمار الصيني وتوجه الصين المكثف نحو الموارد الطبيعية والمواد الخام في إفريقيا نمو نشاط تجاري واستثماري في القارة وأوجد لصادرات أفريقيا سوقاً كبيرة. وساهم وحده بنسبة تصل إلى نصف بالمائة سنوياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الإفريقية خاصةً إفريقيا جنوب الصحراء، مما ساعد تلك الدول على تجاوز جانب مهم من آثار الأزمة المالية العالمية؛ حيث خلقت الشركات الصينية بالفعل آلاف الوظائف في مجالات التعدين والبناء والتصنيع وغيرها من القطاعات. لكن في المقابل وُجد أن غالبية المديرين والمسؤولين من الصينيين، بينما انحسرت فرص الأفارقة في نسبة معدومة كان غالبها في توظيف العمالة غير الماهرة، وحتى بالنسبة للوظائف غير الماهرة، جلبت الشركات الصينية من جانبها آلاف العمال من الصين الذين يتقاضون رواتب أكثر من نظرائهم الأفارقة.

كما أن إفريقيا تمثل سوقاً واسعة للمنتجات الصينية؛ فالإنتاج الصيني الاستهلاكي بسيط والقدرة الشرائية للمستهلك الإفريقي متواضعة لكنها في ازدياد مضطرد مع تحسّن مستويات الدخل وزيادة السكان. وتأمل الصين أن تكون الشرك المهيمن على تجارة القارة السمراء في العقود المقبلة، ولاسيّما أن حجم الاقتصاد الإفريقي قُدّر بحوالي ١,٥١٥ تريليون دولار في نهاية ٢٠١٣^(٤٤). فعلى سبيل المثال، أدى استيراد الأقمشة الصينية الرخيصة إلى عدم تمكن المصنّعين المحليين من التنافس على السعر مع واردات صينية أقل تكلفة؛ حيث اضطرت مئات من مصانع النسيج إلى الإغلاق، وخسارة آلاف الوظائف في بلدان مختلفة. وخسر مصنّعو الملابس في البلدان الإفريقية حصتهم

(45) Larry Hanauer and Lyle J. Morris, Op. Cit., P.53-54.

(٤٤) وليد الطيب، مرجع سابق، ص ص ١٨٧-١٩٩.

التوسع لدى كل منهما في هذه المنطقة الحيوية لنفوذهما تنذر بتنازع المصالح ومد كل منهما يدها لتقتنص جانبا من نفوذ الأخرى في فترات لاحقة...

ولكن هل تظل القارة الطرف المستضعف عالميا بهذا النمط، أم أن حالة التنافس العالمي بين الأقطاب الدولية تفسح لها قدرا من الحركة والفعل موجب الأثر تجاه مصالحها وتنميتها الذاتية؟ وهل يدعم ذلك مقومات القارة ودولها التي بدورها تمثل رقما مهما في معادلة قوة وإمداد القوى الكبرى بالموارد الطبيعية؟

بالطبع دول القارة تستفيد من المشروعات والاستثمارات الدولية التي تنهال عليها من الشرق والغرب، وقد حرصت كل من الصين وروسيا على رسم صورة ذهنية مغايرة عن مثيلتها الغربية التي ارتبطت بأطماع المستعمر وأذيال الاحتلال، ولكنهما في المقابل لا يقدمان منحا دون مقابل ولا تمثلان مؤسسات خيرية، بل لكل منهما مقابل بتبغية صرحت عنه أو وارتته خلف ستار المعونات والاستثمارات. وهذا طبيعي، لكن هل تجيد دول القارة المستضعفة توظيف ذلك لتحقيق استراتيجيات تنمية ونمو للقارة ودولها؟!

فلماذا لا تسعى الدول الإفريقية لأخذ الصين ذاتها أنموذجا في النهوض؛ ففي الماضي القريب انكب الغرب تجاه الصين استغلالا لفرص التصنيع والأيدي العاملة حتى توطنت الصناعات وارتفعت الكفاءات الصينية حتى باتت أكبر منافس للغرب نفسه.

ومن التطورات التي تدعو للتفاؤل ما يتردد بين الحين والآخر عن التفات صناع قرار أفارقة لذلك على المستويين الفردي أو الجماعي، مثل الإشارة لربط تعاون ثنائي مصري صيني باستراتيجية القارة الإفريقية ٢٠٦٣ والتوجه لمشروعات تنمية لنقل التكنولوجيا المرتبطة بصناعات وقطاعات مختلفة، ولكن لا بد لصناع القرار هؤلاء التأكد من أن الأمور يجب أن تتجاوز الوعود والتصريحات الدبلوماسية البراقة في

الحكومية لا يجعلها ملزمة تجاه الدول والمجتمعات الإفريقية بل تتبع نموذجها التشغيلي الخاص في السعي وراء التكاليف المنخفضة، وعدم احترام القضايا الاجتماعية والبيئية، وسوء ظروف وأخلاقيات العمل... الأمر الذي يحد من قدرة دول القارة على متابعة ذلك^(٤٦).

وكذلك ضرورة أن يضطلع المجتمع المدني الناشيء والأكاديميون في القارة بدورهم في نشر الوعي وطرح أفكار وآليات للاستفادة من الحاجة الصينية والروسية الملحة للقارة مقابل حاجة القارة لمشروعات واستثمارات ومساعدات الدولتين.

ب) توظيف التوجه الصيني الروسي نحو إفريقيا لصالح القارة:

يُعدّ التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية تنافسًا اقتصاديًا بخلفية سياسية؛ فكلا الدولتان ترغبان في جعل القارة الإفريقية خط الدفاع الأول عن حدودهما الجيوستراتيجية، باعتبارها تتوسط العالمين القديم والجديد، وهناك أرضية خصبة للتغلغل في القارة الإفريقية؛ لما تشهده من توترات ونزاعات محتدمة، وتُعدّ أسهل المناطق للتغلغل قوى خارجية في القارة: القرن الإفريقي، والساحل الإفريقي غرب إفريقيا، ويمكن ترشيح منطقة البحيرات الكبرى كذلك^(٤٧)، وهو الأمر الذي تستثمر فيه الصين بقوة، مع عوائد ضئيلة جدًا، مقارنة بما تقدّمه القارة من امتيازات متعدّدة للصين^(٤٨).

هكذا تظل قارتنا محط الأنظار والتوجهات، كما تظل منجم الفرص والإمكانات إذا ما أحسن صناع قرارها وضع الاستراتيجيات وتفعيلها تجاه ذلك.

إن ما ينظر له أنه تنافس قوى بين الصين وروسيا على إفريقيا ما هو إلا نوع من تقاسم النفوذ؛ حيث يفسح كل منهما للآخر مجالًا ومساحة لمد النفوذ مقابل سماحه له بمساحات أخرى. وهو ما تفعله هاتان الحليفتان اللدودان في منطقة آسيا الوسطى مثلا بتقسيم النفوذ تضطلع فيه الصين بالجانب الاقتصادي، وروسيا بالجانب الأمني، وإن كانت طموحات

(٤٨) المرجع السابق.

(٤٦) مصطفى جالي، مصدر سابق.

(٤٧) فريدة روطان، مرجع سابق، ص ١٤١-١٥٦.

فعلي، بل يمكن القول إن القوى والكبير ينمو ويتعمق والضعيف يحصل على الفتات.

وبالتالي فالقوى الكبرى المستثمرة في قارة فقيرة كإفريقيا من الضروري لها أن تسهم في نمو هذه البلاد لتوسيع السوق وخلق المزيد من الطلب على ما تغمر به الأسواق من منتجاتها.

إن خبرة الصين وروسيا مع إفريقيا تشير إلى أهمية إفريقيا كسوق للصين بشكل كبير نتيجة للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وتأثيرها على انكماش الطلب على السلع الصينية من الاقتصادات الغربية الراكدة، فاضطرت صناعات التصدير في الصين إلى اللجوء إلى أسواق بديلة ملء الفراغ ومنها السوق الإفريقية الناشئة. ولعل أصداء الأزمة العالمية الراهنة منذ الغزو الروسي لأوكرانيا ثم أزمة تايوان من حالة ركود تضخمي تخيم على العالم وأكثر ما يكون على دول أوروبا، فإن الصين بلا شك لن تترك فرصة تعويض صادراتها الصناعية بسوق تسد العجز كإفريقيا.

إن الصين أثبتت بجدارة عبر عقود، وخاصة في السنوات الأخيرة، تفوقها على روسيا في توظيف القوة الناعمة والذكية، وقدمت نموذجا مختلفا نسبيا عن القوى الغربية في التغلغل اقتصاديا وسياسيا في قلب عمليات التنمية في دول القارة.

والورقة هنا لا تدعم اتجاهاً من الاتجاهين الشائعين في تقييم الوجود الصيني بالقارة: "معانقو الباندا"؛ ممن ينظرون للصين كوجه لدولة من الجنوب لا تحبذ التدخل في شؤون الدول، ولا "مهاجمو التنين" الذين ينظرون للصين كتهديد استعماري محقق على القارة ويحولونها لساحة نزاع أو صراع محتمل مع القوى الغربية ذات النفوذ الأقدم بالقارة. فتلك رؤى القادم من الخارج، بينما الأولى النظر من منظورنا نحن الأفارقة؛ فالقارة ما زالت تحتاج للمساعدات والتمويلات والقروض الخارجية بلا شك، ولكن حاجتها لتطوير استراتيجية أفريقية متماسكة (أو حتى إقليمية لكل إقليم في القارة) تحسن رؤية وتقييم احتياجات وأولويات التنمية في القارة أولاً، وتقييم

اللقاءات والمؤتمرات الصحفية إلى تفعيل حقيقي في عقود الشراكات والاستثمارات تلك؛ فإذا كانت دولة إفريقية مهمة كمصر تدفع لتوظيف الموقع الاستراتيجي لمحور قناة السويس حتى يصبح مركزا لوجيستيا واقتصاديا عالميا، فإن وعياً بخطورة تطويق القناة ومحورها بأذرع الحزام والطريق الصيني عالميا أمر مهم في المقابل!

وبشكل أعم وأوسع يمكن لدول القارة الاستفادة من الوضع العالمي الراهن لتكون مصدرا مهما للطاقة والموارد ومكانا بديلا للتصنيع، وكذلك بديلا سياحيا طبيعيا دافئا ليس فقط لسياح أوروبا والغرب الهارين من زمهرير قارتهم شتاءا بلا وسائل تدفئة، بل وكذلك بديلا أكثر تميزا وأرخص تكلفة للسياح الروس والصينيين ذوي الدخول المتصاعدة ماديا في السنوات الأخيرة مقارنة بغيرهم من شعوب العالم.

فالتنافس بين روسيا والصين على الاستحواذ والانفراد بموقع جيوسراتيجي مهم في القارة يعدّ من أولوياتهما، مما يوسع خيارات القارة الإفريقية في اختيار أهم شريك لها مستقبلاً، وإثراء مجالات الاستثمار، والتبادلات التجارية المتنوعة^(٤٩).

خاتمة:

إلى حدٍ كبير يصدق النظر إلى استراتيجيات وسياسات القوى الشرقية الصاعدة كالصين وروسيا تجاه إفريقيا كنوع من الاستعمار الجديد تسعى من خلاله كل منهما إلى استغلال ثقل القارة سياسيا وسكانيا، واستغلال ثروتها واستنزاف مواردها الخام المصدرة للصين وروسيا (الطاقة، والمعادن، الأخشاب...) وإقامتها علاقات تجارية غير متكافئة؛ فمقابل استيراد الصين وروسيا للمواد الأولية، تعمل على إغراق القارة بمنتجاتهم المصنعة: المنتجات الاستهلاكية الصينية والأسلحة الروسية بالأساس. دون الأخذ بعين الاعتبار حاجة الدول الإفريقية إلى خلق اقتصاد حقيقي منتج. وبالتالي، فإن فكرة "الجميع ينمو" التي تروج لها القوى الصاعدة وتجمعاتها الاقتصادية كالبريكس في السنوات الأخيرة غير متحققة بشكل

(٤٩) المرجع السابق.

الراهنة؛ ليس لضعف إفريقيا وإنما استغلالا لمواردها وأبعاد ثقلها الدولي. كلٌّ من منطلقه الخاص، كلٌّ تعلم درس المعادلة الدولية ويبحث عن تعزيز مكانته من زاويته، ولكن الأجدر بأن يتعلم هذا الدرس هم الأفارقة أنفسهم.

أهداف وتوجهات ومزايا ما يقدمه كل طرف دولي من القوى الكبرى المتكالبه على القارة، ذلك هو الأجدى. لقد هرولت الصين وروسيا تجاه قارة إفريقيا منذ مطلع التسعينيات ثم مع الأزمات العالمية المتتالية كأزمة ٢٠٠٨، وتحتاج إلها الآن في الأزمة الاقتصادية والسياسية العالمية

العرب وإسرائيل وأفريقيا: بين سياسات الإغفال وسياسات الاستغلال

وليد القاضي (*)

وإذا كان التنافس على تعزيز النفوذ في أفريقيا مُتجلاً بوضوح على خريطة الصراعات الاستراتيجية بين القوى الكبرى، فلا ريب أنه من الأولى بالدول الصغرى والمتوسطة، القريبة جغرافياً من القارة السمراء أو تلك التي تتمتع بوجودها، البحث عن الآليات الموصلة إلى تعظيم الاستفادة منها كذلك، بما يمكن تلك الدول من تعزيز فرص وجودها على الأقل، لا سيما عند مراعاة التداعيات الناجمة عن التحديات المذكورة أعلاه. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري - إن لم يكن واجباً - التطرق إلى بحث حجم الوجود العربي ومدى فاعليته في هذه القارة المتنامية الأهمية، مقابل ذلك الإسرائيلي وتأثيره هو الآخر، والذي أخذ يتوسّع في القارة بشكلٍ لافت على مدى السنوات الأخيرة دبلوماسياً وتقنياً وأمنياً، والذي لا ريب يُعدُّ خصماً استراتيجياً من الرصيد العربي بها. ومن ثمّ، تسعى هذه الورقة الموجزة إلى التعرّض لهذه المسألة بشيءٍ من التفصيل، وذلك على مدى الصفحات القليلة التالية.

أولاً- العلاقات العربية / الأفريقية .. أطواراً ومآلات:

من المعلوم جغرافياً أنه من بين اثنتين وعشرين دولة عربية، توجد عشر دول بالقارة الأفريقية؛ تقع سبع منها في

مقدمة:

رغم أوضاعها التنموية المتواضعة، مقارنةً بنظيراتها من قارات العالم الأخرى، ناهيك عن انتشار الفساد والإرهاب والنزاعات المسلحة في كثيرٍ من أوصالها، إلا أن أفريقيا لم تزل تجذب إليها الأنظار من كل حدبٍ وصوب؛ من الشرق والغرب، ومن الشمال بالطبع؛ لمواردها الطبيعية ومقدّراتها الهائلة، التي قد تساعد القوى المتنافسة عليها في تعزيز أقدامها على الساحة الدولية، أو إعانتها - على أقل تقدير - على معالجة بعض قضاياها الداخلية التي لا تكاد تسلم منها دولة ما اليوم. فالقارة التي استنزفت كثيرٌ من مواردها على مرّ العقود من قبل الغير لا تزال تزخر باحتياطيات متميزة من الثروات^(١)، كما تتمتع بثقلٍ سياسي مؤثّر في العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. تلك الأمور التي تُغري بشدّة للتكالب عليها، خاصةً عند الأخذ في الاعتبار التحديات المتنامية التي باء بها العالم على مدى السنوات القليلة الماضية؛ جرّاء التغيرات المناخية ووباء Covid-19، وكذا التنافس الاستراتيجي الأمريكي / الصيني، والنزاع العسكري المفصلي الروسي / الغربي في أوكرانيا منذ فبراير الماضي.

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) إذ تنعم القارة بـ ٧٥ مليار برميلاً من احتياطي النفط العالمي، ونحو ٤٨٠ تريليون قدمًا مكعبًا من الغاز، كما أن لديها ٤٠٪ من احتياطي الذهب العالمي، ونحو ٩٠٪ من الكروم والبلاطين، و ٩٥٪ من الألماس، كما تحظى القارة أيضًا بأكبر الاحتياطيات من الكوبالت واليورانيوم في العالم، فضلاً عن احتياطيات أخرى من الحديد والمنجنيز والفوسفات والنحاس تُقدّر ما بين ١٥ إلى ٤٠٪، هذا إلى جانب استثنائها بـ ٦٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة عالمياً، ونحو ١٠٪ من مصادر المياه العذبة المتجددة الداخلية، وكذا "الصحراء الكبرى" أكبر وأوسع صحارى العالم التي تُعد المصدر الأساس لتوليد الطاقة الشمسية المتجددة. للمزيد، انظر الآتي:

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة - أفريقيا، تاريخ الاطلاع: ٢٥ يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/3BhTi>

- ثروات أفريقيا.. كنوز ترسم خارطة أطماع أردوغان، موقع العين الإخبارية، ١٥ يوليو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع ٢٥ يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://cutt.us/sd6tz>

- نهى الطويل، يوم أفريقيا.. ذهب ومعادن وثروات أخرى تكشف الحجم الحقيقي لكنوز القارة السمراء، موقع اليوم السابع، ٢٥ مايو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٥ يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.youm7.com/5775261>

ومع ذلك، أدت سياسات التغريب والتقسيم والاستغلال إلى تعزيز شعور العالم العربي والقارة الأفريقية تدريجياً بأنهما يواجهان مصيراً مشتركاً وتهديداً واحداً. ومن ثم، شهدت العقود الوسطى من القرن الماضي درجةً عاليةً من التنسيق والتضامن العربي / الأفريقي في أروقة التنظيمات الدولية كالأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، وكذا توفير الدعم السياسي المتبادل في قضايا مصيرية للطرفين، من أبرزها مناهضة الاستعمار، والفصل العنصري، وأيضاً الوجود الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة^(٤).

وفي هذا السياق، حرص مؤتمر القمة العربي الذي عُقد بالجزائر في نوفمبر ١٩٧٣ على الإشادة بمواقف الدول الأفريقية الداعمة للمساعي العربية، خاصةً في ضوء حرب أكتوبر ١٩٧٣. وخلال الفترة التي تلت انعقاد ذلك المؤتمر، أُنتِج عدد من المؤسسات الهادفة إلى تعزيز وتنمية التعاون بين الجانبين، من بينها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية^(٥). وقد مهّدت تلك الخطوات الإيجابية بدورها لانعقاد أول مؤتمر قمة عربي / أفريقي بالقاهرة في مارس ١٩٧٧، والذي صدر عنه عدّة وثائق تغطّي الأسس التاريخية والحضارية والأيدولوجية للعلاقات العربية / الأفريقية المتنامية آنذاك، بما في ذلك تحديد مجالات التعاون وآلياته الفنية والمؤسسية^(٦).

شمال الأخيرة، وهي مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا؛ وثلاثٌ أخرى في شرقها، هي الصومال وجيبوتي وجزر القمر. ومع ذلك، لم يكن ذلك الوجود في حدّ ذاته كافياً للحفاظ على حيوية ونشاط العلاقات العربية / الأفريقية في الوقت الراهن، بذات القدر الذي كانت عليه منذ عقود قلائل، إبّان عمليات تصفية الاستعمار وحصول العديد من البلدان العربية والأفريقية على استقلالها؛ وذلك لأسبابٍ سيأتي الذكر عليهما في طيّات هذه الورقة. وبغضّ النظر عن هذه الحال الراهنة، فقد يكون مفيداً الوقوف على لمحة تاريخية موجزة للعلاقات العربية / الأفريقية؛ للتأكيد على مدى أهميتها ووجوب تعزيزها، خاصة في ظل التقلبات العالمية الحالية.

لقد اتّسمت العلاقات العربية / الأفريقية بروابط ثقافية وبشرية متميزة، نسجتها قرون طويلة من الحراك الاجتماعي والتفاعل الحضاري^(٧). ثم شهد الاتصال العربي / الأفريقي إطراداً عقب ظهور الإسلام؛ بفضل الأنشطة التجارية والهجرة والفتوحات الإسلامية في القارة السمراء^(٨). بيد أن الوجود العربي والإسلامي في القارة السمراء أخذ يواجه تهديداتٍ متنامية، منذ أواخر القرن الخامس عشر؛ بفعل التنافس الاستعماري الأوروبي، حيث ساعدت سياسات القوى الأوروبية، على مدى قرابة خمسة قرون تالية، على تمزيق الروابط العربية / الأفريقية، وطمس معالم تاريخ العرب في أرجاء عدّة من أفريقيا.

الحرب، بلغ عدد الدول الأفريقية تلك ٢٩ دولة، ولم يتبق سوى أربع دول أعضاء في المنظمة لها علاقات مع الكيان الصهيوني، هي ملاوي وموريشيوس وليسوتو وسوازيلاند. للمزيد، انظر: إبراهيم محمد، العلاقات العربية الأفريقية، مرجع سابق.

(٥) التعاون العربي الأفريقي: واجبات ومسؤوليات، موقع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، تاريخ الاطلاع: ٨ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/rt5By>

(٦) انظر النص الكامل لوثائق ومقررات مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول (القاهرة: ٧-٩ مارس ١٩٧٧)، موقع جامعة الدول العربية، تاريخ الاطلاع: ٨ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yckwhfee>

(٢) إبراهيم محمد، العلاقات العربية الأفريقية، الحوار المتمدن، العدد ٦٧٩٣، ٢٠ يناير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/Hh5d4>

(٣) المرجع السابق.

(٤) فقد ساعدت الموقف العربية / الأفريقية المشتركة على إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠، المعني بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة. كما أيدت البلدان الأفريقية القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، والذي قضى بسحب القوات الصهيونية من الأراضي التي احتلتها، فيما دعم العديد من تلك البلدان القرار رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥، باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣، تضامنت حكومات الدول الأفريقية المستقلة ومنظمة الوحدة الأفريقية مع الشعوب العربية، عبر قطع علاقاتها مع إسرائيل. وبانتهاء

- اتساع دور الدول المانحة الأوروبية والأمريكية في ميدان القروض والمنح والمساعدات، وكذا دور المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد في دعم اقتصاديات العديد من دول أفريقيا، الأمر الذي وُضِعَ حجم المساعدات العربية لتلك الدول في مقارنة صعبة، ممَّا دفع كثيرًا منها إلى التشكيك في جدوى التعاون العربي / الأفريقي ومدى حماس الجانب العربي للانخراط فيه. وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على اجتماعات أجهزة التعاون المشتركة ووتيرة انتظامها، حيث لم تُعقد أية اجتماعات للجنة التعاون الدائمة طيلة حقبة التسعينيات^(١٠).

هذا، وفي ظلِّ تنامي مفاهيم العولمة وتحدياتها مع مستهل القرن الجاري، وإيمانًا بأهمية العمق الأفريقي للعالم العربي، فقد بادرت الجامعة العربية، في قمَّتها المنعقدة بالعاصمة الأردنية عمَّان في مارس ٢٠٠١، بالدعوة إلى إحياء التعاون العربي / الأفريقي، فيما استأنفت لجنة التعاون الدائمة اجتماعاتها، وعقدت دورتها الثانية عشرة في الجزائر في أبريل من العام نفسه بعد انقطاعٍ لأكثر من عشر سنوات. وأصدرت اللجنة في ختام أعمالها بيانًا يعكس مدى حرص الجانبين العربي والأفريقي على تفعيل التعاون بينهما في مجالاته المختلفة، والارتقاء بمستوى العمل المشترك للوصول به إلى الشراكة الكاملة^(١١). كما نجح الطرفان في عقد القمة العربية / الأفريقية الثانية بمدينة سرت الليبية في عام ٢٠١٠، تحت شعار "نحو شراكة استراتيجية عربية أفريقية"، وذلك بعد مرور أكثر من ٣٠ عامًا على انعقاد القمة الأولى في عام ١٩٧٧، فيما توالى انعقاد قمَّتين أُخريَّين بالكويت وغينيا الاستوائية في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، على التوالي،

ومع ذلك، لم يلبث أن شهدت تفاعلات الطرفين منجًى مغايرًا، وأواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، نتيجة اتفاقات كامب ديفيد وإبرام معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية في مارس ١٩٧٩؛ ذلك أن تلك المعاهدة قد شكَّلت في ظاهرها مفارقة، أحدثت بدورها شكوكًا بين الجانبين العربي والأفريقي، والتي دعمتها حالة الارتباك والتشُّتُّ داخل النظام العربي ذاته آنذاك، حتى إن قضية عضوية مصر في منظمة الوحدة الأفريقية وفي اللجنة الدائمة للتعاون العربي / الأفريقي المؤسَّسة بقرار قمة مارس ١٩٧٧، أثارت كثيرًا من الجدل، كما حدث توقُّفٌ في اجتماعات اللجنة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢^(٧). والواقع أن الفتور قد شرع يسري في مجمل العلاقات العربية / الأفريقية منذئذٍ، وعلى مدى نحو ثلاثة عقود لاحقة، لأسبابٍ منها:

- تراجع دور القاهرة التاريخي في العالمين العربي والأفريقي، نتيجة المعارضة التي شهدتها، ثم تركيزها على قضاياها الداخلية، بما أفضى إلى انزواء ركنٍ محوري من أركان التفاعل العربي / الأفريقي، والذي كان له دوره المؤثر في تعزيز وتنشيط ذلك التفاعل من قبل^(٨).

- الأثر السلبي لانضمام كِلِّ من مصر والسعودية والمغرب إلى ما سُمِّيَ بـ"نادي السفاري" الذي ترعاه واشنطن، جنبًا إلى جنب مع إسرائيل وإيران الهلوية، والذي استهدف محاربة الأنظمة الأفريقية التي تنتهج الشيوعية والاشتراكية والأفكار الثورية وتتحالف مع الاتحاد السوفيتي، والذي يُنسَبُ له تدخله العسكري في زائير (الكونغو الديمقراطية حاليًا)، وتزويد الصومال بالسلاح في نزاعها مع إثيوبيا؛ ما ولَّد نظرة أفريقية مضادة إزاء النادي الذي يضم دولًا عربية^(٩).

(١٠) راوية توفيق، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، موقع الجزيرة نت، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤، تاريخ الاطلاع: ٦ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/dPMu6> (١١) المرجع السابق.

(٧) إبراهيم محمد، العلاقات العربية الأفريقية، مرجع سابق.
(٨) محمد العربي، حين أقل نجم القاهرة.. هكذا توغَّلت إسرائيل في أفريقيا، موقع ميدان، ٢٢ أغسطس ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٨ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/4sha8hj3>
(٩) المرجع السابق.

الأجنبي أثره أيضًا في تعزيز معضلة الأمن المائي لمصر، بصورة خاصة، عبر التأثير الذي يُمارَس على منبع ومجرى شريانها النيلي.

وفي هذا الصدد، عمدت البلدان العربية، لاسيما المُعرَّضة لأغلب تلك التهديدات، كالبلدان الخليجية ومصر، إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للقارة السمراء وتعزيز علاقاتها بها على كافة الأصعدة؛ حيث أعلنت الإمارات على سبيل المثال ضخَّ استثمارات مباشرة في أفريقيا بقيمة ١٠ مليارات دولار إبان انعقاد معرض أفريقيا التجاري الذي أُقيم في يونيو ٢٠١٩ بجوهانسبرج، كما طرحت في فبراير ٢٠٢٠ مبادرة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، بهدف الإسهام في تحقيق رؤية استثمارية شبابية في القارة. ومن جانبها، استحدثت الرياض وزارة للشئون الأفريقية في عام ٢٠١٨، كما أعلن ولي العهد السعودي في ذات العام أثناء زيارته لجنوب أفريقيا عن اتجاه المملكة لاستثمار ما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار في العاصمة "كيب تاون" معظمها في قطاع الطاقة، هذا إلى جانب توجُّه الرياض إلى إقامة خطوط ملاحية مباشرة بين جيبوتي وجدَّة لدعم التبادل التجاري بين البلدين، وتعزيز وجود المنتجات السعودية في منطقة القرن الأفريقي. ومن قبل، طرحت الكويت التي استضافت أعمال "القمة العربية / الأفريقية" الثالثة في عام ٢٠١٣، عدَّة مبادرات اقتصادية في أفريقيا، من بينها أعمال استثمارية وقروض ميسرة

١٦- دولة تمتلك قواعد عسكرية في القرن الأفريقي، موقع Sputnik عربي، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٠ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/3b8m9ery>

- بدر حسن شافعي، الدور الإيراني في أفريقيا: المحددات التحديات، المعهد المصري للدراسات، ١٤ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٠ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/3vwjthww>

- سرحات أوراكشي، بروز دور تركيا في أفريقيا الصاعدة، موقع الجزيرة نت، ١٦ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٠ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/5n8v37ed>

(١٤) محمود ضياء، الوجود الأجنبي في أفريقيا وأثره في الأمن القومي العربي، موقع مركز الناطور للدراسات والأبحاث، ١٢ أغسطس ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٦ يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/t43vtytt>

حيث اتَّخذت الأولى شعار "شركاء في التنمية والاستثمار"، والثانية "معًا لتنمية مستدامة وتعاون اقتصادي"^(١٢).

وحرَّيَّ بالذكر في هذا السياق أنه إلى جانب المقترضات الاقتصادية والتنموية المتنوعة التي هيمنت على آخر قَمَتَيْن، فإن هناك دواعٍ أمنية وجيوستراتيجية مُلِحَّة أوجبت ضرورة الانخراط العربي في تعاون فعَّال مع الجانب الأفريقي لمحاولة تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق نوع من التوازن الإقليمي. لعلَّ من أبرزها النزاعات العسكرية وإشكالية تغلغل التنظيمات الإرهابية واتِّساع رقعتها خلال العقد الأخير على الأقل، وكذا تعاظم الوجود الأجنبي بوتيرة متسارعة في أرجاء القارة عمومًا والمنطقة الشرقية منها خصوصًا، بما في ذلك حضور دول عمِلت على مناهضة بعض الحكومات العربية لفرض أجندتها وبسط نفوذها، كإيران وتركيا تحديدًا، وكذلك إسرائيل كما سيأتي^(١٣). ولا ريب أن كثافة الوجود الأجنبي غير العربي، سواء كان عسكريًا أو مدنيًا، يمثِّل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي بشكلٍ عام؛ إذ إن من شأنه أن يفرض قيودًا نسبية على إمكان التنسيق العربي لتأمين الملاحية، خاصة في البحر الأحمر، وأيضًا على حركة التجارة العالمية في قناة السويس، وعلى فرص الحدِّ من تهريب الأسلحة والذخائر للعناصر الإرهابية في جيوبٍ متفرقة في المنطقة، سواء كان ذلك على ضفَّتي البحر الأحمر أو في منطقة الساحل والصحراء^(١٤). فضلًا عن ذلك، فإن لذلك الوجود

(١٢) للمزيد حول تلك الدورات، انظر: دورات القمم العربية الأفريقية، موقع جامعة الدول العربية، تاريخ الاطلاع: ٨ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/2d8d93hs>

(١٣) راجع في ذلك ما يلي:

- نجم الدين محمد عبد الله جابر، الجهود الإقليمية والدولية لمجابهة ظاهرة الإرهاب في إفريقيا، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد الثالث، العدد الثاني، نوفمبر ٢٠٢٠، ص ص ٢٦٤-٢٨٠، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yxf8tmyw>

- الشيماء عرفات، ٢٣ حربًا دائرة، ماذا تعرف عن خريطة الصراعات في إفريقيا؟، موقع إضاءات، ٦ فبراير ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ١٠ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/bdckphp4>

بعضوية المجلس الأفريقي مرتين في يناير ٢٠١٦ وأكتوبر ٢٠٢٠. وخلال رئاستها للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩، دخلت اتفاقية التجارة الحرّة الأفريقية حيّز النّفّاذ، وأبرم اتفاقاً مع الصين لإيصال الكهرباء لـ ٦٠٠ مليون أفريقي، كما طرحت القاهرة إبتان ذلك العديد من المبادرات مثل إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في أفريقيا، ومنتدى أسوان للسلام والتنمية، ومنتدى الشباب العربي / الأفريقي، والمنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد، ومبادرة ١٠٠ مليون صحة الأفريقية، ومبادرة علاج مليون أفريقي من فيروس سي. يُصاف إلى ذلك نجاح مصر في استضافة المقرّات الدائمة لوكالة الفضاء الأفريقية، ومركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات، ومركز مكافحة الإرهاب لتجمّع دول الساحل والصحراء^(١٧).

هذا فيما برزت جهود مصرية دؤوبة لتوثيق العلاقات مع العديد من البلدان الأفريقية عبر مختلف القنوات. فقد ساهمت مصر، على سبيل المثال، بدورٍ قيّم نحو توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة السودانية والفصائل المسلحة في جوبا في أكتوبر ٢٠٢٠، كما شهدت القاهرة في أبريل ٢٠٢١ أول اجتماع للجنة العسكرية المصرية / البوروندية لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، كما قامت بتوقيع مذكرة تفاهم لتأسيس شركة طيران وطنية في غانا، ودعم جهود التنمية في تنزانيا عبر إنشاء سد ومحطة "جيوليوس نيريري" لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهر "روفيجي"، وإنشاء محطة "بوسيا" للطاقة الشمسية في أوغندا، وذلك إلى جانب اتفاقاتٍ مع كينيا لإنشاء مزارع بها لإنتاج محاصيل استراتيجية لصالح مصر، وكذا تصدير الأمصال واللقاحات البيطرية إليها^(١٨).

للدول الأفريقية تبلغ مليار دولار على مدى ٥ سنوات، وكذا تخصيص جائزة مالية سنوية بمبلغ مليون دولار للأبحاث التنموية في القارة^(١٥).

في سياقٍ متّصل، استضافت الرياض مقرّ "مجلس الدول العربية والأفريقية المُطلّ على البحر الأحمر وخليج عدن" الذي تمّ الإعلان عنه في يناير ٢٠٢٠، كما احتضنت مدينة جدّة اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا في سبتمبر ٢٠١٨، فيما لقيت الوساطة السعودية آنذاك لتطبيع العلاقات بين جيبوتي وإريتريا ترحيباً حارّاً من كلا البلدين، بل وأسفرت عن مشاركة إريتريا في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن ضد الحوثيين، فضلاً عن استضافتها لقاعدة عسكرية إماراتية على مقربة من ميناء "عصب" الإريتري الذي يقع على مضيق باب المندب ولا يفصله عن الساحل اليمني سوى ٦٠ كم فقط، فيما سعت شركة موانئ دبي العالمية إلى الاستثمار في هذا الميناء التجاري، وميناء "مصوع" أيضاً، وكذلك في ميناء "بربرة" الواقع في إقليم "أرض الصومال" والذي حصلت على امتياز إدارته في عام ٢٠١٥ لمدة ٣٠ عامًا. تُصاف تلك الجهود إلى المشروع الإماراتي المُعلن عنه في أغسطس ٢٠١٨ لمّد خط أنابيب بين "عصب" والعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، والذي من المتوقّع أن يتيح لكلّ من الإمارات والسعودية وصولاً أكبر إلى الإنتاج الزراعي الإثيوبي، ارتباطاً بأمهما الغذائي^(١٦).

هذا، ومن جانبها، حرصت مصر في إطار سياستها الخارجية منذ عام ٢٠١٤ على استعادة دورها الفعّال داخل القارة، وكان من فيض ذلك أن أطلقت المبادرة الأفريقية للطاقة المتجدّدة، خلال تمثيلها للقارة في مؤتمر المناخ بباريس في نوفمبر ٢٠١٥، كما نظّمت أول اجتماع استشاري بين مجلس السلم والأمن الأفريقي ونظيره العربي في مايو ٢٠١٦، حيث ظفرت

(١٧) مصر وقارة أفريقيا، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٦ يونيو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٩ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/2cfmbbmu> (١٨) المرجع السابق.

(١٥) العلاقات الخليجية-الإفريقية.. طموحات تتجاوز الخلافات، موقع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٧ مارس ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٩ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/bdcww9h5> (١٦) المرجع السابق.

ثانيًا- التأثير الإسرائيلي في أفريقيا وأدواته

في ٢٢ يوليو ٢٠٢١، أعلن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي "موسى فقي" قبول عضوية إسرائيل في الاتحاد بصفة مراقب، ليُثير بذلك انتقاداتٍ حادة داخل الكيان الأفريقي؛ باعتبار ذلك القرار -الذي اتخذته "فقي" منفردًا- خروجًا على تقاليد ومقررات الاتحاد الذي عكف تاريخيًا على تصنيف إسرائيل كنظام استيطاني عنصري ودولة احتلال. ولقد قامت سبع دول عربية، هي مصر والجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر، في الثالث من أغسطس التالي، بتقديم مذكرة اعتراض رسمية على تلك الخطوة، مُعتبرة إياها "تجاوزًا إجرائيًا وسياسيًا غير مقبول من جانب رئيس المفوضية لسلطته التنفيذية"، ومخالفة "للمعايير منح صفة مراقب ونظام الاعتماد لدى الاتحاد الأفريقي"^(١٩).

وفي ظل الانقسام غير المسبوق الذي أحدثته ذلك القرار بين بلدان القارة، قرّرت قمة الاتحاد الأفريقي الخامسة والثلاثون، في فبراير ٢٠٢٢، تجميد عضوية إسرائيل كمراقب لدى الاتحاد، وتعليق النقاش والتصويت حول سحب صفة المراقب منها، والإيعاز إلى لجنة سداسية بالنظر في أهلية وجدوى قرار "فقي" والبتّ فيه^(٢٠). وبينما واصل كلٌّ من الجزائر وليبيا

(١٩) حريٌّ بالذكر أن المذكرة المشار إليها تم تأييدها كذلك من قِبَل الأردن والكويت وقطر وفلسطين واليمن، وبعثة جامعة الدول العربية، فيما لاذت بقية الدول العربية الأعضاء في الاتحاد، وهي المغرب والسودان والصومال، بالصمت. انظر: قبول طلب إسرائيل الحصول على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي: كيف حصل الاختراق؟ ولماذا؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٥ أغسطس ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٩ يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yuh8z4c8>

(20) Lazar Berman, African Union suspends debate on Israel's observer member status, Times of Israel, 6 February 2022, Accessed: 15 August 2022, Available at: <https://tinyurl.com/2s3kutku>

(٢١) جهاء الدين عيَّاد، ما دلالات قرار الاتحاد الأفريقي تعليق منح إسرائيل صفة مراقب؟، موقع Independent عربية، ٧ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع:

وتونس ونيجيريا وناميبيا وجنوب أفريقيا رفضهم التام لقرار رئيس المفوضية، اعترضت عليهم كلٌّ من تشاد وليبيريا ورواندا والمغرب والكونغو الديمقراطية، حيث طالبوا بأن يُترك ذلك لتقدير اللجنة السداسية^(٢١). وفي الوقت الذي رحّبت فيه الجامعة العربية بقرار التجميد^(٢٢)، أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بيانًا تؤكد فيه استمرار مساعيها للانضمام إلى المنظمة الأفريقية، مُعتبرة "تشكيل الاتحاد الأفريقي لجنة لدرس مسألة ضمّها كعضو مراقب، هو رفض من المنظمة لمحاولات الجزائر وجنوب أفريقيا منع الانضمام الإسرائيلي"^(٢٣).

قد يُعني عن البيان هنا أن مجرد الوصول إلى هذه المرحلة يمثل انعكاسًا قويًا لمدى الاختراقات التي حقّقها تل أبيب في أفريقيا مؤخرًا، ولمستوى الاهتمام الإسرائيلي بها، لاسيّما إذا علّم أن صفة المراقب كانت قد نُزعت منها، بعد ضغوط من الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، لدى استبدال منظمة الوحدة الأفريقية بالاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢، وأن طلبها لاستعادة تلك الصفة قُوبل بالرفض منذئذٍ وعلى مدى عقدين من الزمان^(٢٤). ولعلّ من أبرز الأمثلة على الاختراقات المُشار إليها هو تمكّن إسرائيل من التطبيع مع غينيا (٢٠١٦)، وتشاد (٢٠١٩)، بل ومع الدولتين العربيّتين المغرب والسودان (٢٠٢٠)، وربما الصومال قريبًا^(٢٥)، حتى أضحّت إسرائيل تمتلك علاقات

٢٩ يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/55kcpk6c>

(٢٢) الجامعة العربية ترحب بتجميد عضوية إسرائيل كمراقب لدى الاتحاد الأفريقي، موقع Sputnik عربي، ٦ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٩ يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/5n9y8pr5>

(٢٣) جهاء الدين عيَّاد، ما دلالات قرار الاتحاد الأفريقي تعليق منح إسرائيل صفة مراقب؟، مرجع سابق.

(24) Olivier Caslin, Israel's return to African Union is creating division among member states, The Africa Report, 18 January 2022, Accessed: 15 August 2022, Available at: <https://tinyurl.com/y4tzftjk>

(٢٥) تقارير: الصومال يدرس إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، موقع جريدة الشرق الأوسط، ١١ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٥ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/2p9r3vvhb>

الوقت، أضافت إسرائيل إلى قائمة الأهداف تحييد المتغير الديني في الصراع العربي / الإسرائيلي، وفكّ الارتباط بينه وبين المتغير السياسي؛ بالنظر إلى أن توثيق التعاون مع أفريقيا، التي يحتل الإسلام فيها الديانة الأولى، قد يساعد على تذليل الصدام بين إسرائيل والعالم الإسلامي^(٢٩). فضلاً عن ذلك، تعاضمت رغبة إسرائيل في استغلال مُقدّرات القارة من الموارد الطبيعية، بما في ذلك السيطرة على تجارة الألماس والذهب واليورانيوم، وكذا الاستفادة من سوقها الضخم لتعزيز عوائد صفقاتها التكنولوجية وصادراتها من السلاح^(٣٠).

وفي هذا السياق، يشير التاريخ إلى اعتماد الحكومة الصهيونية خلال الخمسينيات والستينيات، خطة للتوغّل في أفريقيا، وكان من بينها تأسيس الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي (MASHAV) في عام ١٩٥٨، والتي استهدفت دعم الدول النامية المستقلة حديثاً، ما ساعد دولة الاحتلال آنذاك على إقامة علاقات رسمية وغير رسمية مع أكثر من ٣٠ دولة أفريقية جنوب الصحراء^(٣١). وباستغلال الضربة التي أحدثتها معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية للجدار العربي / الأفريقي في نهاية السبعينيات، نجحت تل أبيب في استعادة علاقاتها الدبلوماسية تبعاً مع معظم بلدان أفريقيا التي قاطعتها منذ حربَي ١٩٦٧ و١٩٧٣، بداية من زائر (١٩٨٢) وليبيريا وأفريقيا الوسطى (١٩٨٣)^(٣٢)، ليتنامى الانخراط الإسرائيلي تدريجياً في أفريقيا، وليزداد رسوخاً إبّان فترة بنيامين نتنياهو الثانية (٢٠٠٩-٢٠٢١)، حيث أصبح، لدى زيارته أوغندا وكينيا ورواندا وإثيوبيا في يوليو ٢٠١٦، أول رئيس وزراء إسرائيلي يطيء القارة منذ عام ١٩٩٤، بل وأول زعيم غير أفريقي يحضر القمة الحادية

دبلوماسية كاملة مع أكثر من ٤٥ دولة أفريقية من نحو ٥٥ دولة^(٣٣).

والواقع أن أفريقيا قد حظيت باهتمام قادة تل أبيب بعد الإعلان عن دولة الاحتلال بسنواتٍ قلّلت، خاصة بعد وصول الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى سُدة الحكم في خمسينيات القرن الماضي، والذي كان له تأثيره الخاص على أفريقيا. فقد وقفت مصر في مُقدّمة العشرات من الدول الأفريقية والآسيوية في مؤتمر "باندونج" باندونيسيا عام ١٩٥٥ لدعم حركات التحرّر الوطني والتخلّص من الاستعمار، بما ترتّب عليه من هجومٍ على إسرائيل لاحتلالها أراضٍ عربية، ورفض دعوتها لحضور المؤتمر. أضف إلى ذلك مشاركة مصر في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣، لتضع بذلك تحدياً صعباً أمام دولة الاحتلال للتغلغل في القارة التي حصل عددٌ كبير من دولها على استقلاله للتوّ، ومن ثمّ حازّ صوتاً في الأمم المتحدة، وهو تكتّل صنع تأثيراً في المحافل الدولية، لا سيّما والصراع العربي / الإسرائيلي كان من أبرز القضايا المطروحة للتصويت باستمرار في ذلك الوقت^(٣٤).

ومن ثمّ، سعت دولة الاحتلال إلى الانخراط في أفريقيا؛ رغبةً في كسر التأييد الأفريقي التلقائي للقضية الفلسطينية، والظفر بالكتلة التصويتية الأفريقية المؤثرة في الأمم المتحدة لصالحها، فضلاً عمّا تشكّله من أهمية لترسيخ نفوذ تل أبيب السياسي والجيوسراتيجي، وتطوير الدول العربية الأفريقية من الجنوب، مع إيلاء أهمية خاصة للدول الواقعة في منطقة شرق أفريقيا وحوض النيل، بما يساعد على تأمين الوصول إلى البحر الأحمر، وتهديد حصة مصر المائية للضغط عليها^(٣٥). وبمرور

(٢٦) انظر: قبول طلب إسرائيل الحصول على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي: كيف حصل الاختراق؟ ولماذا؟، مرجع سابق.

(٢٧) محمد العربي، حين أقل نجم القاهرة.. هكذا توغلت إسرائيل في أفريقيا، مرجع سابق.

(٢٨) محمود ضياء، الوجود الأجنبي في أفريقيا وأثره في الأمن القومي العربي، مرجع سابق.

(٢٩) علاء عامر، هل تكون أفريقيا "شرق أوسط" جديد؟، موقع مجلة السياسة الدولية، ٧ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٦ يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/OCVbl>

(٣٠) محمد العربي، حين أقل نجم القاهرة.. هكذا توغلت إسرائيل في أفريقيا، مرجع سابق.

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) راوية توفيق، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، مرجع سابق.

الإسرائيلية بوضع خطة شاملة لتطوير عملية الري في أراضيها. وفي كينيا، تتشارك إسرائيل مع ألمانيا في تطهير بحيرة فيكتوريا، أكبر خزان للمياه العذبة في أفريقيا، وهو ما وقّر الآلاف من فرص العمل في موقع البحيرة. كما أتاحت إمكانية الوصول إلى تقنياتها الأكثر تطوراً في مجال الطاقة لكليّ من أوغندا وتزانيا وجنوب أفريقيا، بما يساعد تلك البلدان على إيصال الكهرباء إلى عدد أكبر من مواطنيها^(٣٦). وفي ديسمبر ٢٠١٦، استضافت إسرائيل سبعة وزراء وعددًا من كبار المسؤولين الآخرين من أكثر من اثني عشرة دولة من غرب أفريقيا في مؤتمر حول سبل تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا الزراعية، والذي عُقد برعاية مشتركة من "ECOWAS" و "MASHAV". وإبان حضورهم قمة "ECOWAS" في ليبيريا في يونيو ٢٠١٧، وقّع المسؤولون الإسرائيليون مذكرة تفاهم لاستثمار مليار دولار لتطوير البنى التحتية الشمسية في دول المجموعة. وفي أكتوبر ٢٠١٨، نظّمت "MASHAV" دورة تدريبية طبية في دولة توجو، إحدى أعضاء "ECOWAS"، شارك فيها أطباء من بلدان غرب ووسط أفريقيا (الكامبيرون وبنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار والسنغال وليبيريا وغينيا كوناكري وتوجو)^(٣٧).

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة هو تبيّي تل أبيب مجال مكافحة الإرهاب كمدخل جديد يُعزّز روابطها بالبلدان الأفريقية. فلقد شارك نتنياهو، لدى زيارته للقارة في يوليو ٢٠١٦، في القمة الأفريقية الإقليمية المصغّرة التي عُقدت بأوغندا، بشأن تعزيز الأمن والتصدي للإرهاب، والتي حضرها رؤساء دول وحكومات كينيا ورواندا وإثيوبيا وجنوب السودان وزامبيا ومالاوي، حيث وُعدّ خلالها بتعزيز التعاون مع أفريقيا

أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://tinyurl.com/2p9hczru>

(37) Alhadji Bouba Nouhou, Israel's Diplomatic Offensive in Africa, Foundation pour Recherche Strategique, 21 December 2018, Accessed: 20 August 2022, Available at: <https://tinyurl.com/2p8tanrc>

والخمسین للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في يونيو ٢٠١٧، مُعلّناً: "إسرائيل تعود إلى أفريقيا.. أفريقيا تعود إلى إسرائيل"^(٣٣). هذا بالطبع إلى جانب نجاحه في إحراز التطبيع مع المزيد من الدول الأفريقية والعربية، كما مرّ. في الواقع، لقد بذلت إسرائيل جهوداً دبلوماسية وتعاونية كبيرة، لأجل توثيق علاقاتها ببلدان القارة السمراء، وتعزيز حضورها فيها، واضعةً نصب أعينها الأهداف سالفة الذكر. فعلى سبيل المثال، قامت تل أبيب منذ ستينيات القرن الماضي بإرسال خبراءها في مجالات الاقتصاد والأمن والاتصالات إلى إثيوبيا، التي تربطها بها علاقات لاهوتية، ودشّنت سفارتها، الأضخم بعد نظيرتها في الولايات المتحدة، بأديس أبابا، كما حرصت على تأييد الأخيرة بقوة في نزاعها المائي مع القاهرة، فيما تُقدّم دعماً تقنياً لها في مشروع سد النهضة، وتُدبر بها نحو ١٩٠ مشروعاً زراعياً^(٣٤). بالمثل، قامت تل أبيب بدعم انفصال جنوب السودان عن الشمال عام ٢٠١١، ووضعت مجموعة من ضباط الجيش الإسرائيلي تحت تصرّف قيادة المعارضة لتدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي أصبح فيما بعد القوات المسلحة الرسمية لجنوب السودان. وهو ما أتى أكله بأن أصبحت جنوب السودان اليوم حليفاً لإسرائيل في المحافل الأممية، وفي منطقة جغرافية ملتهبة تعتبرها مصر عمقاً استراتيجياً وموقعاً مهماً في الصراع مع أديس أبابا، وهو ما يُفسّر اتجاه مصر للاعتراف بجنوب السودان، رغم أنها عارضت سابقاً الانفصال، ورأت فيه خطراً على أمنها القومي^(٣٥).

في سياقٍ متّصل، ولصيت إسرائيل البرّاق في تكنولوجيا المياه والزراعة، فقد أوعزت رواندا إلى شركة "إيبوني"

(33) Samir Bhattacharya, Explaining Israel's Africa policy, Hindustan Times, 2 March 2022, Accessed: 15 August 2022, Available at: <https://tinyurl.com/4bf2rzbh>

(34) Ibid.

(٣٥) محمد العربي، حين أقل نجم القاهرة.. هكذا توغلت إسرائيل في أفريقيا، مرجع سابق.

(٣٦) إحدى دولها كانت مرشحة كوطن قومي للمود.. قصة تغلغل إسرائيل في القارة السمراء، موقع الجزيرة نت، ٧ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٥

وبناء السلام، فيما قدّمت العديد من المساعدات بعد الحرب الأهلية الثانية التي شهدتها البلاد في عام ٢٠١١^(٤١). وفي رواندا، أنشأت امرأة يهودية "مؤسسة المحرقة والإبادة الجماعية" لدعم الروابط بين إسرائيل ورواندا، عبر نشر الوعي بين طلاب المدارس، وتبادل الخبرات المشتركة بين ضحايا الاضطهاد. كما لا يمكن التقليل هنا من دور الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا، والتي تُعدّ واحدة من أغنى الجاليات في العالم، والتي تأتي مساهماتها في خزانة دولة الاحتلال -طبقًا لأحد التقديرات- في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة^(٤٢).

خاتمة- ما بين الإغفال والاستغلال.. تحديات وفرص

كما يتجلّى من العرض أعلاه، فإن التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء قد بلغ في الوقت الراهن مرحلة متقدمة لا يمكن تسطيحها أو اختزالها أو التقليل من شأنها بأي حال، خاصة وأن تلك المرحلة جاءت بعد شقاقٍ بين خصومة حادّة أسّس بها الخط العام للعلاقات الإسرائيلية / الأفريقية على مدى عقود. كما أنه ليس عسيرًا في الوقت ذاته ملاحظة أن هناك اهتمامًا عربيًا بأفريقيا، أخذ يتنامى على مدار السنوات القليلة الماضية، بعد فترة علاقات فاترة جرّاء عوامل سلف بيانها. ومع ذلك، لا بدّ من الإقرار بأن الجولة الراهنة هي لصالح إسرائيل، وليست للبلدان العربية. والعامل الرئيسي في ذلك ببساطة هو رغبة الضلع الثالث المتمثّل في البلدان الأفريقية، ومدى انفتاح الأخيرة على الجانبين الإسرائيلي والعربي. وليس خافيًا أن كثيرًا من تلك البلدان قد منحت إسرائيل ما هو أكثر من الحد الأدنى للتعاون

للقضاء على تلك الآفة، مضيّفًا أنه ليس هناك صديق أفضل من إسرائيل عندما تكون هناك حاجة لأمر عملية متعلقة بالأمن والتنمية، وهو ما تبعه حصوله على تعهد من هؤلاء بقبول إسرائيل عضوًا مراقبًا في الاتحاد الأفريقي^(٣٨).

كما شهد نتنهاهو أيضًا إصدار "إعلان مشترك لمحاربة الإرهاب" في ختام فعاليات قمة "ECOWAS" الحادية والخمسين في يونيو ٢٠١٧، والذي اقترن كذلك بالإعلان عن جملة اتفاقيات مشتركة بين إسرائيل ودول المجموعة، من بينها تعزيز التعاون في مجالات الزراعة والمناخ والمياه والتجارة والصحة والأمن والاتصالات والطاقة والعلوم^(٣٩). والواقع أن مثل تلك الصفقات قد ساهمت في دعم تل أبيب على الساحة الدولية، حيث دعمت عدّة دول أفريقية في عام ٢٠١٦ وصول مرشح إسرائيل لرئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة، كما امتنعت خمس دول أفريقية، هي جنوب السودان وأوغندا ورواندا وبنين والكاميرون، عن التصويت لإدانة القرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل عام ٢٠١٧، فيما رفضت توجو إدانته^(٤٠).

هذا، ولا بدّ من التنويه إلى الدور المتعاظم الذي تقوم به التجمعات والتنظيمات اليهودية في البلدان الأفريقية، كقنوات تساعد على تعزيز التواصل المجتمعي بين يهود إسرائيل والشعوب الأفريقية، وبما يفتح المزيد من آفاق التعاون مع إسرائيل. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يُشار إلى ما قام به أحدهم من إنشاء جماعة "Etz Hayim" بدولة كوت ديفوار في عام ٢٠٠٤، لتكون أول جماعة يهودية أرثوذكسية في البلاد، والتي نجحت في جذب أتباع لها تحت دعوى نشر مبادئ الإخاء

(٤٠) محمد العربي، حين أقل نجم القاهرة.. هكذا توغلت إسرائيل في أفريقيا، مرجع سابق.

(41) Francis Abugbilla, How the Jewish community in Côte d'Ivoire is helping to build peace after war, Stroum Center for Jewish Studies (University of Washington), 4 February 2020, Accessed: 15 August 2022, Available at: <https://tinyurl.com/3e9br38w>

(٤٢) علاء عامر، هل تكون إفريقيا "شرق أوسط" جديد؟، مرجع سابق.

(٣٨) يوسف أيوب، لماذا حضرت إسرائيل وغابت مصر عن دول حوض النيل؟.. نتنهاهو رفع شعار "هدفي فتح أفريقيا على إسرائيل" خلال جولته.. مكافحة الإرهاب لعبة تل أبيب لجذب الأفارقة.. و"التنمية" الفريضة الغائبة عن القاهرة، موقع اليوم السابع، ٩ يوليو ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ١٥ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/2p8728dc>

(٣٩) إحدى دولها كانت مرشحة كوطن قومي لليهود.. قصة تغلغل إسرائيل في القارة السمراء، مرجع سابق.

سلفت الإشارة إلى أن إسرائيل قد استغلّت هذه المسألة لاختراق قلوب حكومات وشعوب بعض البلدان الأفريقية، باعتبارها دولة صديقة لا ترغب سوى في تحقيق الأمن والازدهار في تلك البلدان، متغاضية بذلك عن الإرهاب والممارسات العنصرية التي تقوم بها تل أبيب نفسها في حق الفلسطينيين.

يتمثل التحدي الآخر في فقدان البلدان العربية القدرة على تنسيق الأجندات والأهداف، بما في ذلك عدم التوافق العربي / العربي إزاء بعض القضايا التي تتجاوز بالضرورة العالم العربي إلى الفضاء الأفريقي. وربما يُشارُ هنا على وجه الخصوص إلى الخلاف التاريخي بين الجزائر والمغرب إزاء قضية الصحراء الغربية. فعلى الرغم من أن عودة المغرب إلى عضوية الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٧، بعد غياب دام ثلاثة عقود، عدت خطوة مهمة، باعتبارها تشكّل تصالحاً للمغرب مع فضائه القاري، وتعزّز الحضور العربي في البيت الأفريقي، إلا أن فشل كلٍّ من الجزائر والمغرب في تصفية خلافاتهما، أضعف الدور العربي في الاتحاد، وفوّت على الدول العربية الأفريقية أن تكون جسر تواصل فعّال بين أفريقيا وباقي دول الجامعة العربية. ولقد انطوت القمة العربية / الأفريقية الرابعة عام ٢٠١٦، على ما يُسهم في تأكيد ذلك، حيث انسحبت منها المغرب، فيما قاطعتها كلٌّ من السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان والأردن واليمن والصومال، احتجاجاً على إصرار الاتحاد الأفريقي على مشاركة جبهة "البوليساريو"^(٤٣). وربما يمكن في هذا السياق استشفاف سبب عدم انعقاد القمة العربية / الأفريقية الخامسة حتى الآن، رغم أنه كان من المقرّر انعقادها في نوفمبر ٢٠١٩، بالعاصمة السعودية الرياض.

بالمثل، انخرطت الجزائر، إلى جانب إثيوبيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا، في المبادرة التي دعا إليها رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، لإنشاء كتلة "الأربعة الكبار" للتشاور والتنسيق من أجل إيجاد حلول عملية وفعّالة لمختلف القضايا التي تواجه

معها، وهو أمرٌ لا ريب يأتي على حساب البلدان العربية وفرص تقدّمها إجمالاً في البيئة الأفريقية كما هو معلوم.

قد لا تحتاج سمة الاستغلال التي تتسم بها الممارسات الإسرائيلية في القارة الأفريقية، لا سيّما في ظل الأهداف التي سيّقت أعلاه، إلى مزيد بيان. أمّا بالنسبة للإغفال الحاصل للجانب العربي، فلا بدّ من التنويه إلى أنه أمرٌ لا يتعلّق ببلدٍ عربيٍّ محدّد، بقدر ما هو متعلّقٌ بالبلدان العربية جميعاً. فعلى الرغم من الإجراءات والمبادرات الصادرة عن بعض البلدان العربية إزاء أفريقيا، والتي قد تسهم جزئياً، وبصعوبة، في مجابهة المدّ الإسرائيلي في القارة، إلا أنه لا يمكن الادّعاء بقدرتها على ترميم كافة مداخل العلاقات العربية / الأفريقية التي شهدت تراجعاً غير يسير، في الوقت الذي أخذت فيه العلاقات الإسرائيلية بالمقابل منحنى متصاعداً.

في السياق عاليه، قد يكون مفيداً الوقوف عند بعض التحديات التي تجابه العالم العربي إزاء علاقته بأفريقيا، ارتباطاً بإسرائيل، وكذا بعض الفرص التي يمكن من خلالها توثيق الروابط العربية / الأفريقية واستعادة فاعليّتها على النحو المنشود مرة أخرى. فبالنسبة للتحديات، يمكن القول بأن أولها هو ذلك التدهور المشهود الذي يعانيه العالم العربي حالياً، من اضطرابات عسيرة سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، ناهيك عن تدخّل العديد من القوى الدولية في شؤون بلدانه، وغني عن البيان أن هذا الوضع في حدّ ذاته كفيل بإبراز الضعف العربي أمام أفريقيا، مقارنةً بإسرائيل. أضف إلى ذلك أن فشل بعض البلدان العربية في السيطرة التامة على أقاليمها قد سمح بنشوء ومروق عدّة تنظيمات إرهابية ومرترقة أجنب إلى العمق الأفريقي، من أهمها تنظيم داعش، ليزداد الوضع سوءاً لدى عددٍ من البلدان الأفريقية غير العربية التي تُعاني أصلاً من عدم الاستقرار، الأمر الذي ربما يُسفر عن النظر إلى الشمال الأفريقي العربي باعتباره بوابة لمزيد من المتاعب في القارة. ولقد

(٤٣) سيدي ولد عبدالمالك، أفريقيا: التراجع العربي والنفوذ الإسرائيلي، موقع الجزيرة للدراسات، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/bdfbjc8j>

شكّلت تحولاً مهماً في العلاقات الإسرائيلية / الأفريقية، لا سيّما أن السودان كان يقود موقفاً حازماً مناهضاً لإسرائيل، كأحد المرّجحين الرئيسيين لقرار جامعة الدول العربية، والمعروف باسم "اللاءات الثلاثة": (لا سلام - لا اعتراف - لا مفاوضات)، ولأن السودان يلعب دوراً إقليمياً مهماً كجسر بين العالم العربي وأفريقيا جنوب الصحراء^(٤٦).

وربما يجوز القول في هذا السياق بأن قمة النقب التي استضافتها إسرائيل، أواخر مارس الماضي، والتي شارك فيها وزراء خارجية الولايات المتحدة والإمارات والبحرين والمغرب ومصر، تدعم بصورة غير مباشرة مسار التوغّل الإسرائيلي في أفريقيا، خاصة إذا برز تعاون عربي / إسرائيلي في الأخيرة، وذلك على شاكلة اتفاقية التعاون التي وقّعها الإمارات وإسرائيل في ٢١ يونيو الماضي لتقديم ضمانات للبنك الممول لمشروع الرعاية الصحية في غانا، ذي الـ ١٤٧ مليون دولار، بما يعزز سهولة الوصول إلى المرافق الطبية المتقدّمة لآلاف الغانيين. إذ لا شكّ أن ذلك يوفّر أيضاً المزيد من فرص التعرّف الأفريقي على إسرائيل، بالنظر إلى أن الاتفاقية المذكورة تُعدّ أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص في الإمارات وإسرائيل منذ توقيع اتفاق التطبيع في عام ٢٠٢٠^(٤٧).

أخيراً وليس آخراً، وعلى ضوء ما سبق، لا بد من استيعاب أمرين في غاية الأهمية: الأول هو أن مصير الأراضي الفلسطينية الذي اعتُبر منذ فترة طويلة خلافاً لا يمكن التغلّب عليه بين إسرائيل وأفريقيا، لم يعد تنظر إليه كثير من البلدان الأفريقية من زاوية التحرير الوطني، بقدر ما تقوم بالتركيز على السلطة الفلسطينية التي تُفهمُ تدريجياً على أنها سلطة مثل أي سلطة

القارة الأفريقية. ولا ريب أن تلك الخطوة تستهدف تحييد أية قوة عربية أخرى، لا سيّما مصر، من لعب دورٍ ما - أو تقزيم دورها- في قضايا القارة، ناهيك عمّا يتضمّنه ذلك من تعزيز لشوكة إثيوبيا في قضية سد النهضة أمام مصر. ورغم أن الجزائر لا تملك تأثيراً على إثيوبيا بالإيجاب أو السلب، إلا أن اقترابها الظاهر من أديس أبابا يوفر إحياءات سياسية تفيد بأنها تقف بجوارها على حساب الدولتين العربيتين، مصر والسودان. والمحصّلة أن انضمام الجزائر إلى ذلك التكتّل يصبّ في صالح إثيوبيا، بصرف النظر عن النتائج المباشرة على السدّ، وهو ما يجعل القاهرة في وضعٍ حرج، خاصة وأن أديس أبابا قد بنتُ جزءاً كبيراً من دعائم تحرّكاتها أمام المجتمع الدولي بأن مشروعها يحظى بدعم العديد من الدول وتفهمها، من بينها دول عربية^(٤٤)، كما تمثّل تلك الخطوة هدية مجانية لإسرائيل التي تربطها علاقات وثيقة بإثيوبيا.

في سياقٍ متّصل، تأتي عمليات التطبيع الإسرائيلي / العربي الأخيرة لتُضفي مزيداً من التعقيد أمام العالم العربي بشأن قدرته على منافسة إسرائيل -ككتلة عربية موحّدة- في أفريقيا؛ ذلك أنه قد أضحى معلوماً أنه كلّما زاد تقارب إسرائيل مع البلدان العربية، تأكلت المسافات بين إسرائيل والبلدان الأفريقية، ولو عن غير قصد. وقد كان ذلك الأمر في حدّ ذاته هو المُسوِّغ الرئيسي الذي برّر به "موسى فقي" قرار منحه إسرائيل عضوية المراقب بالاتحاد الأفريقي في يوليو ٢٠٢١، حيث أكّد أن "العنصر الأساس في اتخاذ هذا القرار هو اعتراف ما يقرب من ثلثي الدول الأعضاء بإسرائيل، بما فيها بعض الدول المُعتزّضة على القرار، وهو [ما] لا يستطيع أن يستوعبه"^(٤٥). كما يُشار هنا بصفة خاصة إلى اتفاقية التطبيع الإسرائيلية / السودانية والتي

(46) Israel-Africa Relations: New Challenges and Opportunities, Institut Montaigne, 6 April 2022, Accessed: 23 August 2022, Available at: <https://tinyurl.com/z3c38cjin>

(٤٧) اتفاقية بين الإمارات وإسرائيل "لدعم مشروع صحي بغانا بقيمة ١٤٧ مليون دولار، موقع الخليج أونلاين، ٢٢ يونيو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٤ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<http://khaleej.online/YezP33>

(٤٤) مصر تستوعب بتحفظ صدمات التقارب بين الجزائر وإثيوبيا، موقع العربية، ٧ سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/2svnwr74>

(٤٥) مهّاء الدين عياد، ما دلالات قرار الاتحاد الأفريقي تعليق منح إسرائيل صفة مراقب؟، مرجع سابق.

الحضور إلى جانب ممثلين من المغرب ومدغشقر وغانا ومالي ومصر، أن بلاده تتبني شعاراً دبلوماسياً جديداً هو "لا استثناء ولا حصرية": حيث "لا استثناء" تعني عدم وجود سبب لاستبعاد إسرائيل من العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية، خاصة وأن العديد من الأخيرة أفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع السلطة الفلسطينية، والأخيرة تتمتع بعضوية المراقب لدى الاتحاد الأفريقي منذ سنوات. أما جزء "لا حصرية"، فيعني تتبني المصلحة التي وُجِدَتْ، وأنه لا يوجد شيء مضمون في ساحة الأمم المتحدة؛ أي إن السنغال، على سبيل المثال، ملتزمة بتعزيز العلاقات الثنائية، لكنها لن تلتزم بالتصويت لصالح إسرائيل في الأمم المتحدة^(٥٠). من جهة أخرى، خاطب وزير الدفاع والخارجية المالي السابق -الدولة التي لا تعترف بإسرائيل- المؤتمر، فيما مثل إقليم أرض الصومال المتمتعة بالحكم الذاتي، والذي لا تربطه أيضاً علاقات رسمية بتل أبيب، وزير دفاعها، ما يعني انجذاب هذين البلدين للتعرف على ما يمكن لإسرائيل منحه لهما، كما يطلق العنان أيضاً لتصور احتمال استغلال إسرائيل للإقليم المذكور كأداة لتأليب الأمور ضد دولة الصومال العربية، أو حتى مساومة الأخيرة لإبرام اتفاق تطبيع. هذا، وقد شهد المؤتمر كذلك مشاركة رؤساء عدّة شركات أفريقية تنموية ناشئة من الكاميرون ونيجيريا، وتوقيع أحدهم مذكرة تعاون مع الجانب الإسرائيلي، في سياق ما برز من سمعة تل أبيب كقوة داعمة لمثل تلك الشركات^(٥١).

(٥١) كان من بين هؤلاء رجل الأعمال Iyinoluwa Eboyeji، صاحب شركتين ناشئتين في نيجيريا، وكذا Steve Tchomba الرئيس التنفيذي لشركة ActiveSpace، أكبر حاضنة للشركات الناشئة في الكاميرون. وأيضاً Uzoma Ayogu الشريك المؤسس لشركة Releaf المعنية بتقديم أحدث تقنيات معالجة الأغذية لمزارع زيت النخيل الصغيرة في أفريقيا، والذي وقّع مذكرة التفاهم المُشار إليها أعلاه مع شركة Volcani International Partnerships VIP الإسرائيلية ذات الخبرة الواسعة في مجال الزراعة. للمزيد انظر:

Lazar Berman, 'Israel is back': Revitalized ties in Africa touted at Paris conference, The Times of Israel, 4 June 2022, Accessed: 22 August 2022, Available at: <https://tinyurl.com/s326m2nr>

أخرى^(٤٨). ولعلّ هذا الأمر هو ما ساعد جزئياً على تغيير ميزان الأصوات الأفريقية ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، على حدّ قول نتيناهو في عام ٢٠١٧ لدى محادثته السفراء الإسرائيليين العاملين في أفريقيا، مضيفاً أنه "ليس بعيداً اليوم الذي سنحظى فيه بالأغلبية هناك"^(٤٩). الأمر الثاني هو تآكل الرصيد العربي في أرجاء أفريقيا؛ فعلى النقيض ممّا كان عليه الحال أيام الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، الذي ذاع صيته في البلدان الأفريقية لدعمه إياها بقوة في كفاحها ضدّ الاستعمار، فقد تبدّلت الأجيال، ونشأت أجيالاً أخرى ربما لا تعي كفاية -أو بالأحرى لا يهتمها تذكّر- ذلك الدور العربي الذي مَصَّتْ عليه عقود، بقدر ما يهتمها تحقيق أهداف جديدة فرضها الواقع، كالعيش الكريم والتنمية المستدامة والأمن والسلام الدائمين، وهذه أمور لا شك تنوء بالبلدان العربية الوفاء بها، بوضعها الراهن. كما أن غياب شخصيات عربية كان لها تأثير يُحْتَرَم في إقليمها، كالزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، منح الفرصة لبعض البلدان الأفريقية بالتحلّل من التزاماتها تجاه العالم العربي.

ومن ثمّ، يُلاحَظ أن المؤتمر الحاشد الذي أقامته السفارة الإسرائيلية بفرنسا في ٣١ مايو الماضي، تحت شعار "إسرائيل تعود إلى أفريقيا"، احتفالاً بمدى تطور العلاقات الإسرائيلية / الأفريقية، قد شهد مظاهر شتى تؤكّد الاستخلاصات السابقة. فلقد ذكر سفير السنغال لدى فرنسا، والذي كان من بين

(48) Alhadji Bouba Nouhou, Israel's Diplomatic Offensive in Africa, Foundation pour Recherche Strategique, 21 December 2018, Accessed: 20 August 2022, Available at: <https://tinyurl.com/2p8tanrc>

(49) William Shoki, Israel's Africa strategy, Africa is a Country, 30 January 2021, Accessed: 20 August 2022, Available at: <https://cutt.us/2nFNq>

(50) Rina Bassist, Abraham Accords accelerate Israel-Africa rapprochement, 1 June 2022, Al-Monitor, Accessed: 22 August 2022, Available at: <https://tinyurl.com/2ca7xhe7>

وفعالاً، بما في ذلك الضغط عليها بسبب ممارساتها في الأراضي المحتلة.

اتصالاً بذلك، لا بدّ من صياغة استراتيجية أمن قومي عربي، يتحدّد من خلالها وجهات التحرك العربي إجمالاً وأدواته، بما فيها تعزيز أدوات القوة الناعمة العربية في أنحاء أفريقيا، على مختلف الأصعدة الرسمية وغير الرسمية وفي مختلف المجالات، لا سيّما الأمنية والتنمية منها، بما في ذلك الإسراع في عقد القمة العربية / الأفريقية الخامسة التي لم تُعقد إلى اليوم، وكذا إنشاء صندوق استثماري عربي مشترك خاص بأفريقيا، وتحفيز القطاع الخاص لتعظيم استثماراته فيها، خاصة في ظلّ الفرص الهائلة التي توفّرها اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية التي دخلت حيّز النفاذ في أبريل ٢٠١٩، والتي أفضت إلى إقامة أكبر منطقة للتجارة الحرة منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية. في ذات السياق، ينبغي استغلال عضوية الكثير من البلدان العربية والأفريقية في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ + الصين، للتعبير الفعّال بصورة جماعية ومتعدّدة الأطراف عن آمال وطموحات تلك البلدان مُجمّعة، بدلاً من تبني سياسات تُعلى من آليات التعاون المنفردة.

من جهةٍ أخرى، يجب على الجامعة العربية النظر في دعوة تشاد للانضمام إليها، فاللغة العربية لغة رسمية بها ومعظم أهلها يدينون بالإسلام، ناهيك عن أنها تمثّل همزة وصل قوية بين الشمال الأفريقي العربي وباقي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وكان تنديها هو فخوراً باستعادة العلاقات معها بشكل خاص. هذا، وبالنظر إلى ما يردّده بعض المراقبين ارتباطاً بما كشفت عنه الأزمات الدولية الأخيرة، من تعطلّ سلاسل الإمداد العالمية بين القارات، واحتمال تعظيم الاعتماد على التكتّلات الإقليمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي "الإقليمي"، فينبغي على العالم العربي تعزيز روابطه بالتكتّلات الاقتصادية في القارة الأفريقية، وعدم إغفال ذلك لصالح تل أبيب. وفي هذا السياق،

أضف إلى ذلك رغبة بعض البلدان الأفريقية في توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة وبعض المنظمات الدولية الرفيعة عن طريق الوساطة الإسرائيلية، وهو ما تحقّق في حالة أوغندا التي زارها نتنياهو عام ٢٠١٦، حيث تبعها تقارب مفاجئ بين أوغندا والولايات المتحدة، فأرسلت أوغندا قواتها إلى الصومال والعراق وأفغانستان، وفي المقابل دفعت لها الولايات المتحدة ٧٥٠ مليون دولار سنوياً كمساعدات، بالإضافة لـ ١٧٠ مليون دولار على هيئة مساعدات عسكرية^(٥٢).

كما قامت رواندا، في أعقاب اتفاق رئيسها بول كاجامي ونتنهاهو على افتتاح سفارتين في كيجالي وتل أبيب في عام ٢٠١٩، بالتماس وساطة اثنين من كبار المسؤولين الإسرائيليين السابقين -المدعي العام السابق يهودا وينشتاين، والسفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة رون بروسور- لاتخاذ الخطوات اللازمة من أجل قبول رواندا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، حيث ستجعل العضوية النهائية رواندا أول دولة أفريقية تنضم إلى هذه المنظمة المكوّنة من ٣٦ عضواً، وستكون قادرة على زيادة تعاونها مع الجهات الفاعلة الرئيسية في جميع أنحاء العالم^(٥٣).

هذا، وبالنسبة للفرص والحلول التي يمكن من خلالها استعادة فاعلية العلاقات العربية / الأفريقية مرة أخرى، فلا بدّ من التأكيد بدايةً على ضرورة إحداث توافق عربي وتنسيق للمواقف بشأن مختلف القضايا، أو على الأقل التوصل إلى حدٍ أدنى من التوافق بشأن القضايا العالقة، والنأي عن إقحامها قدر الإمكان في الاتحاد الأفريقي. كما يجب التنسيق العربي أيضاً بشأن سقف العلاقات العربية / الإسرائيلية الذي لا يمكن تجاوزه، مع إعادة التأكيد على القضية الفلسطينية كأولوية لدى البلدان العربية، وإشعار إسرائيل بأن الاتفاقيات العربية التي وُقعت معها مؤخراً لا تُعدّ بأي حال تنازلاً عن تلك الأولوية، قولاً

(53) Alhadji Bouba Nouhou, Israel's Diplomatic Offensive in Africa, Website of Foundation pour Recherche Strategique, Op. cit.

(٥٢) عصام الزيات، من التجاهل إلى التملك: تطور نفوذ إسرائيل في أفريقيا، موقع إضاءات، ١٧ يوليو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١٦ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/dxhr3rf3>

وغني عن البيان أنه لا بدّ من تسلُّح البلدان العربية بالوعي الكافي للمخطّطات الإسرائيلية في أفريقيا، وعدم التماهي العربي مع سياسات تل أبيب في تلك القارة، تجنُّباً لإعطاء الفرص لمزيدٍ من الانفتاح الأفريقي على إسرائيل، وتحاشياً كذلك أن تزعم بعض القيادات الأفريقية بأن القضايا والمشكلات العربية التي كان يتمُّ إقحامها في الفضاء الأفريقي طوال العقود الماضية، قد منعت البلدان الأفريقية من التعرف بصورة أفضل على إسرائيل، بل ومن التمتع بثمار التعاون البناء معها، الأمر الذي من شأنه الإسهام في القضاء على مصداقية العالم العربي إزاء نظيره الأفريقي، خاصةً إذا فشل الأول في ترميم علاقاته بالأخير، وسط اختراقاتٍ لا تهدأ من قبيل تل أبيب.

يمكن دعم، والبناء على، رغبة صانعي القرار في المغرب وموريتانيا وتونس للانضمام إلى تكتل "ECOWAS" المحوري في غرب أفريقيا، والذي يضمُّ دولاً مؤثرة سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً في رسم ملامح استراتيجيات القارة مثل نيجيريا والسنغال.

قد يكون من الصعب على البلدان العربية -بوضعها الحالي- إحداث اختراقاتٍ كبيرة وعميقة في القارة الأفريقية، مثل ما تقوم به دولٌ إقليمية ودولية أخرى، إلا أن ذلك ليس مستحيلاً. ولا ريب أن عدم التواني في اتخاذ بعض الخطوات العربية "الجمعية" من شأنه الاحتفاظ بالإرث المتبقي من العلاقات العربية / الأفريقية، ومن ثمّ البناء عليه. وعسى بعض الطروحات التي ذكرتها هذه الورقة كفرص وحلول لاستعادة حيوية تلك العلاقات، أن تُسهم في تعزيز ذلك المنحى.

السياسة التركية والإيرانية تجاه أفريقيا:

الأبعاد الإنسانية والحضارية بين التفعيل والتزيف

شيماء بهاء الدين (*)

القارة)؟ أم إن الأمر كان مجرد توظيف على مستوى الخطابات من قبيل البروباغندا الدعائية؟ علمًا بأننا لا نعني بحضور تلك الأبعاد ألا تسعى أي من الدولتين إلى تحقيق مصالحها الوطنية من خلال العلاقات مع دول القارة، فليس ذلك معنى "البعد الحضاري" في السياسات الخارجية، ولكن ما نعنيه ألا تخفي الخطابات خلفها توظيفًا غير عادل لأزمات وإمكانات القارة. وهنا تبرز المخاوف إزاء إيران ونشر التشيع وخلق الجماعات المسلحة الشيعية، وتوظيفها للتخريب في الداخل الأفريقي. كما أن هناك مخاوف كذلك من التواجد العسكري التركي بالقارة الأفريقية، وإن كان الأمر أقل حدة منه بالنسبة للقلق بخصوص إيران.

على مستوى الخطاب، تعلن الدولتان الرغبة في الإسهام في النهوض بالقارة وحلحلة مشكلاتها على نحو يختلف عن القوى الكبرى، أما رؤية تركيا، فإنها تعلن الارتكاز في سياستها تجاه أفريقيا على مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة و"الفوز معًا"، لذلك نجدها تجذب المزيد من الاهتمام من دول القارة بحثًا عن هذا الربح.

وبالنسبة لإيران، فهي ترفع شعارات "رفع المظلومية" و"مواجهة الاستكبار العالمي" الذي يعصف بالضعفاء، ولا يوجد خير من أفريقيا تنطبق عليها تلك المقولات.

ولكن لعل الخطاب التركي أكثر وضوحًا واتزانًا من نظيره الإيراني، الذي طالما أثبتت خبراتنا بالعالم العربي أن تطبيقاته مختلفة تمام الاختلاف، فالطائفية والتمذهب الثابت الأساس.

مقدمة:

رغم ما تعانيه القارة الأفريقية من معضلات الأمن المائي والغذائي، وتدهور الأوضاع الصحية فضلًا عن الصراعات الأهلية، إلا أن ذلك ليس الوجه الوحيد للقارة. فهي أيضًا تلك الأرض الغنية بالموارد والثروات، بل هناك من يعتبرها إحدى المناطق الصاعدة في القرن الحالي، مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لعدد من دولها.

ومن ثم، لم ينقطع اهتمام القوى الاستعمارية التقليدية بل وغيرها من القوى الصاعدة إقليميًا وعالميًا- بالقارة، ولكن السؤال الذي يستدعي البحث والتأمل يتمحور حول دوافع وآليات ومآلات الاهتمام والتفاعل مع أفريقيا، مع أزمتها ومع إمكاناتها؛ فهل تجاوز الغرب مساحة نهب ثروات أفريقيا؟ وهل كسرت روسيا إطار المصالح الأمنية، لعله من الصعب ذلك في ظل اتباع الغرب السياسات الاستعمارية نفسها وإن تجملت الخطابات، فضلًا عن توسع مجموعة "فاجنر" الروسية في أفريقيا العيث بأمن القارة^(١). ربما أيضًا لن تختلف سياسة الصين الباحثة فقط عن أسواق في شتى بقاع العالم.

ولكن هل يختلف الأمر إن كنا نتحدث عن قوى إسلامية -كتركيا وإيران- في سياستها إزاء أفريقيا، وهي القوى التي ترفع الشعارات ذات الأبعاد الحضارية والإنسانية؟ هل عكست السياسة التركية والإيرانية في أفريقيا تلك الأبعاد، في ضوء المشتركات الإنسانية (حيث المعاناة من غياب العدالة العالمية) والدينية (الانتماء إلى الحضارة الإسلامية في بقاع واسعة من

(*) باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) "فاغنر وأخواتها".. شركات أمن أجنبية تعيث بالأمن في أفريقيا، DW، ٢٠ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/FliID>

الحزب ذو التوجُّه الحضاري)، بيد أن ثمة دوافع متزايدة لدعم هذا التوجُّه في الآونة الأخيرة، خاصةً خلال فترة الدراسة: فعلى المستوى الاستراتيجي، نجد قوس الصراع على النفوذ والأمن الإقليمي من "البحر المتوسط" إلى "البحر الأحمر"، حيث استبعاد أنقرة من العديد من الترتيبات والكيانات الإقليمية المرتبطة بالبحر المتوسط، وعلى جانب آخر إعلان كيان "أرسقا"^(٢) (لدول البحر الأحمر وخليج عدن) عبر التنسيق بين مصر السعودية؛ ممَّا دفع تركيا إلى محاولة إيجاد موطئ قدم في نطاق يمثِّل امتدادًا حيويًا لأمنها الإقليمي، خاصة في منطقة القرن الأفريقي كما سنرى^(٣).

كما لا يمكن إغفال رغبة تركيا في القضاء على جماعة "فتح الله جولن" وأنشطتها في أفريقيا، عبر التنسيق مع حكومات دول القارة^(٤).

وعلى الصعيد الاقتصادي، يأتي اهتمام الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بتوسيع النفوذ التركي في أفريقيا، في إطار محاولات مواجهة الانهيارات المتتالية التي ضربت العملة الوطنية (الليرة) ومن ثم تعمل أنقرة على توسيع المنافذ خارج فضاءها الإقليمي لتنويع وجهات الدخل^(٥).

أيضًا، الرغبة التركية في تأكيد قوتها الناعمة عالميًا، من خلال ترويج صورتها كراعية للمحتاجين ومتضرري الكوارث في أفريقيا.

٢- وبالنسبة إلى إيران:

فقد كانت علاقاتها الدبلوماسية والسياسية بالقارة الأفريقية محدودة قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران^(٦)، بينما

العدد ٢، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩، ص ٧٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/FGJfM>

(٥) تركيا تستقبل ١٦ زعيمًا و ١٠٢ وزير من أفريقيا لتعزيز نفوذها، أحوال

تركية، ١٧ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/JwoeQ>

(٦) سياسة إيران تجاه أفريقيا من منظور الجيواستراتيجية المذهبية،

السياسة الدولية، ١ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/hqVrU>

وفي هذا التقرير نبحت أولاً محددات استمرار اهتمام الدولتين بأفريقيا خلال فترة الدراسة (٢٠١٦-٢٠٢٢) من النواحي الاستراتيجية والاقتصادية، ثم ننتقل إلى رصد أبرز الآليات المستخدمة في سياساتهما إزاء القارة؛ دبلوماسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، فضلًا عن الجانب الثقافي وما أثاره من جدل في ظل إصرار إيران على وجهها الأوحدهمثلة في التشيُّع، وكأن ليس بينها والعالم لغةً مشتركة خارج نطاقه، ويُختم التقرير بتقييم حول مصداقية سياسات الدولتين، وأبرز التحديات التي تواجهها.

أولاً- محددات السياستين التركية والإيرانية خلال فترة الدراسة (٢٠١٦-٢٠٢٢):

ثمة دوافع سياسية واستراتيجية واقتصادية أدت إلى ترسيخ اهتمام الدولتين بالقارة الأفريقية، رغم احتدام الأزمات في الشرق الأوسط، بل ربما يمكن القول إنهما قد تعاملتا مع أفريقيا كساحة يمكن من خلالها تخفيف حدَّة الضغوط على كلٍّ منهما وتحقيق بعض المكاسب بطريقة أقل كلفة، ولكن مع ذلك لم يخلُ الخطابان الإيراني والتركي يومًا من التأكيد على أهدافهما الإنسانية في أفريقيا... فما أبرز تلك الدوافع؟ وما أهم ملامح خبرة الدولتين في توظيف الأبعاد الحضارية في سياساتهما الخارجية؟

١- بالنسبة إلى تركيا:

فمع أن تنامي الاهتمام التركي بأفريقيا ليس بجديد إذ يعود إلى التسعينيات من القرن الماضي، ثم بدا أكثر وضوحًا مع وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم عام ٢٠٠٢ (وهو

(٢) "أرسقا" ... مبادرة سعودية لتعزيز الأمن والتنمية بدول البحر الأحمر

وخليج عدن، عكاظ، ١٣ ديسمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/fKsPm>

(٣) هبة منسي، الانخراط التركي في أفريقيا.. الدوافع والتحديات، الوطن

العربي، ١٢ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/n76Q1>

(٤) عطاوة سمية، معوقات التوجه التركي في أفريقيا، المجلة الجزائرية

للحقوق والعلوم السياسية - معهد العلوم القانونية والإدارية، المجلد ٤،

اقتصادياً، تؤكد إيران مكاسبها الاقتصادية التي حصلت عليها في أفريقيا، خاصة مع إعادة فرض العقوبات والانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي^(١٠). هذا إلى جانب الرغبة في استمرار الحصول على اليورانيوم من الدول الأفريقية في ظل مخطّطها لبناء ١٦ مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة واستخدامها لأغراض مدنية. ومن المعروف أن هناك العديد من الدول الأفريقية التي يتواجد بها احتياطات كبيرة من اليورانيوم، منها النيجر، الأولي أفريقياً والرابعة عالمياً، وناميبيا، الثانية أفريقياً والخامسة عالمياً. وهناك جوانب أخرى خفية تتعلق بالرغبة في الحصول على الأموال عبر أنشطة فيلق القدس وحزب الله في غرب أفريقيا تحديداً لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمي الملف النووي وكورونا، لا سيما ما يتعلق بتجارة الألماس، خاصة في مناطق الصراعات^(١١).

أما ثقافياً، فهناك دافع دعم التوجّه الإيراني الذي بات يسعى إلى مدّ النفوذ إلى مساحات خارج الجغرافيا السياسية التقليدية للوجود الشيعي، فلم يعد الأمر مقتصرًا على احتواء المجموعات الشيعية في البلدان العربية أو حتى تشييعها إن كانت على مذهب آخر^(١٢).

وبشأن موضع الأبعاد الحضارية الإنسانية في السياسة الخارجية للدولتين، فبدايةً، تلك الأبعاد لم تُعد فقط إحدى محددات السياسة الخارجية للدول وإنما هي تتداخل مع مختلف المحددات بدرجةٍ أو بأخرى، وتتفاوت رؤى الدول المختلفة للأمر في هذا الإطار (ولكلٍّ من الغياب والحضور دلالاته). وكما سبقت الإشارة، تحرص تركيا وإيران على إبراز تلك

نظرت إيران الثورة إلى أفريقيا بأنها قارة المستضعفين، وأنها بحاجة إلى مد يد العون لها في مجالات الصحة والإعمار وغيرها من المساعدات الإنسانية. تلك النظرة التي اتّسعت فيما بعد، حيث إدراك أن أفريقيا تمثّل في الوقت ذاته ساحة مناسبة لتبني أفكار الثورة الإيرانية (سنرى الأسباب لاحقاً). وقد تمّ تجسيد هذا التوجّه الإيراني الجديد تجاه أفريقيا في ظلّ حكم الرئيس "هاشمي رفسنجاني"، حيث قام في عام ١٩٩٦ مع وفد رفيع المستوى بزيارة لست دول أفريقية^(٧).

أما مؤخرًا، وخلال فترة الدراسة تحديداً، فلم يمنع انشغال إيران بالمفاوضات في فيينا حول إعادة إحياء الاتفاق النووي ومشكلاتها الداخلية واتجاهها شرقاً نحو الصين، من عزمها إعادة التوجّه نحو القارة الأفريقية أيضاً، إذ صرّح الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" أن "إقرار توطيد العلاقات مع دول القارة الأفريقية من أولويات السياسة الخارجية لإيران خلال العهد الجديد"^(٨).

وتهدف إيران من ذلك إلى عدّة أمور متشابكة، حيث: استراتيجيةً، تعزّز طهران وجودها العسكري في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، ويمكن ربط هذا الأمر بتسهيل دعمها للحوثيين في اليمن، ولذلك تطوّرت فكرة مصفاة البترول الإيرانية في إريتريا لتصبح قاعدة عسكرية بحرية. أيضاً تسعى إيران من خلال نفوذها الأفريقي إلى كسب حلفاء في تصويتات الأمم المتحدة أو تحييدهم^(٩).

(١٠) متى عبد الفتاح، ما هي أسباب عودة إيران لتعزيز الاتجاه نحو أفريقيا واحتمالات نجاحها؟، مرجع سابق.

(١١) بدر حسن شافعي، الدور الإيراني في أفريقيا: المحددات.. التحديات، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، ١٤ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/35Qg1>

(١٢) متى عبد الفتاح، ما هي أسباب عودة إيران لتعزيز الاتجاه نحو أفريقيا واحتمالات نجاحها؟، مرجع سابق.

(٧) سمينار "إيران وأفريقيا"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد، ٢٩ نوفمبر ٢٠١١، متاح عبر الرابط التالي: <https://cis.uobaghdad.edu.iq/?p=28>

(٨) متى عبد الفتاح، ما هي أسباب عودة إيران لتعزيز الاتجاه نحو أفريقيا واحتمالات نجاحها؟، إنديبننت عربية، ٣١ يناير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/yEs8V>

(٩) عبد الله عيسى الشريف، النفوذ الإيراني في شرقي أفريقيا.. الأدوات والاستراتيجيات، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، ٢ مارس ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/JdxPJ>

المجال أمام استكمال المشروع الإيراني، فكيف تحرّكت في أفريقيا؟^(١٥)

أما أبرز مناطق النفوذ، المرتبطة بسبل تحقيق الدوافع سالفة الذكر، فقد باتت السياسة التركية في أفريقيا مكثّفة بشكل كبير في شرق أفريقيا، وخصوصاً في منطقة القرن الأفريقي بهدف الممرّات المائية وتحديداً في الصومال وإثيوبيا، لكنها تتوجّه كذلك إلى غرب القارة (خاصة مع التواجد الإيراني بها) لإحداث توازن^(١٦)، هذا فضلاً عن التواجد في ليبيا شمال القارة، ومحاولات التقارب مع الجزائر وهو ما تثبته جولات "أردوغان" -كما سنرى- وتنوع العلاقات في القارة عامةً.

وبشأن إيران، فهناك علاقات إيرانية ممتدة في منطقة غرب أفريقيا، وفي هذه المنطقة نجحت إيران في نشر التشييع والسيطرة دينياً على سكّانها كما سيأتي. أيضاً، تواجدت طهران في جنوب أفريقيا للاستفادة من القوة الاقتصادية لبعض دولها وتواجدت في شمال أفريقيا ومنطقة المغرب العربي وشكّلت نفوذاً وتواجداً في الجزائر والمغرب وتونس.

أما منطقة حوض النيل وشرق أفريقيا، فالتواجد الإيراني بها من أخطر أنواع التواجد، لأن إيران تتحكّم من خلال هذه الدول في ممرّات التجارة العالمية وتسيطر على أماكن مهمّة وتقف حجر عثرة في باب المندب والبحر الأحمر، فضلاً عن اهتمام إيران بنشر التشييع في تلك المنطقة أيضاً^(١٧). ويترك ذلك أثراً سلبياً على الأمن القومي العربي^(١٨).

(١٧) إبراهيم شعبان، الغزو الإيراني لأفريقيا.. أشكاله وأدواته وسبل مواجهته، الجوار برس، ٣ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/vegoB>

(١٨) بدر حسن شافعي، الدور الإيراني في أفريقيا: المحددات.. التحديات، مرجع سابق.

الأبعاد في خطاهما للسياسة الخارجية بمختلف دوائرها بما في ذلك الدائرة الأفريقية. على سبيل المثال، اعتبر الرئيس التركي في خطاب ألقاه أمام البرلمان الأنجولي أن "مصير البشرية لا يمكن ولا يجب أن يُترك تحت رحمة حفنة من البلدان المنتصرة في الحرب العالمية الثانية"، مضيفاً أن "تجاهل الدعوات للتغيير يعد ظلماً لأفريقيا" مؤكداً أن تركيا "لا تحمل أي وصمة" من الإمبريالية أو الاستعمار^(١٣).

أما النموذج الإيراني، فهو الأكثر وضوحاً في هذا الصدد لكنه يغلب البعد الديني "المذهبي" في سياسته الخارجية ويصبغ به ما هو إنساني، وذلك منذ الثورة الإسلامية تحديداً. فـ "الخميني" قسّم العالم من حيث القوة قسمين: المستضعفون والمستكبرون، فالمستكبرون هم الدول والشعوب التي تملك القوة وتستخدمها للسيطرة على الآخرين واستغلالهم. أما المستضعفون، فهم الذين لا يملكون القوة، ويخضعون لاستغلال المستكبرين، ويضم ذلك بالطبع الدول العربية، ومعظم الدول الإسلامية، وفي هذا السياق أيضاً تأتي أفريقيا^(١٤).

كانت مثل تلك المقولات المظلمة التي استخدمت إيران تحتها الورقة الشيعية، ولا يعني ذلك أنها تخضع سياستها الخارجية ومصالحها القومية لأموّر طائفية، بل على العكس، فإن إيران تقوم بتوظيف مثل هذه الورقة المهمّة لخدمة مصالحها القومية ونفوذها الإقليمي والدولي. هكذا تبلورت سياسات إيران في عالمنا العربي، بغية إنشاء بؤر موالية لها في البداية، ثم العمل من خلالها على التغلغل في المجتمعات، وبناء هويات فرعية تفسح

(١٣) تركيا تستقبل ١٦ زعيماً و١٠٢ وزير من أفريقيا لتعزيز نفوذها، مرجع سابق.

(١٤) سياسة إيران تجاه أفريقيا من منظور الجيوستراتيجية المذهبية، مرجع سابق.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) "يلعب مع الكبار ويتحدانا".. صحافة فرنسا قلقة من جولة أردوغان الأفريقية، TRT العربية، ١٩ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/aeOnh>

ثانيًا- الأداة الدبلوماسية (الزيارات، والتصريحات)

١- المسار الدبلوماسي التركي:

شارك الرئيس التركي في ديسمبر ٢٠١٧ في قمة الاتحادين الأفريقي والأوروبي التي انعقدت في العاصمة الأسبانية مدريد، وقد مثلت تلك الخطوة عنصرًا مهمًا لتعميق أثر تركيا في العلاقات الأفريقية الأوروبية^(١٩).

من المحطات المهمة كذلك، زيارة "أردوغان موريتانيا ومالي في عام ٢٠١٨، وزيارته في فبراير ٢٠٢٠ إلى ثلاث دول أفريقية هي الجزائر، وجامبيا، والسنغال، مع وفد رفيع المستوى ضمَّ رئيس المخابرات التركية وعددًا من الوزراء كان من بينهم وزير الخارجية والدفاع، فضلًا عن رجال الأعمال. وخلال الزيارة تمَّ توقيع عدد من الاتفاقيات، ومناقشة قضايا عدَّة. وذهبت التحليلات إلى أن زيارة الرئيس التركي للجزائر تعدُّ استمرارًا لسياسة أنقرة في تعزيز علاقاتها مع الدول المعارضة لاستراتيجيتها بالملف السوري على غرار إيران وروسيا^(٢٠). وقالت الكاتبة التركية، "ديديم أوزيل"، إن أنقرة لديها علاقات قوية مع جامبيا والسنغال، مشيرة إلى أن البلدين الأفريقيين أظهرًا موقفًا حازمًا تجاه محاولة الانقلاب بتركيا منتصف عام ٢٠١٦، كما أن جامبيا أول دولة قامت بإغلاق المدارس التابعة لمنظمة "جولن"^(٢١).

أيضًا قام الرئيس التركي "أردوغان" بجولة أفريقية في أكتوبر ٢٠٢١ استهلَّها بأنجولا ثم توجو، وزار نيجيريا كمحطة أخيرة^(٢٢).

وقد مثلت قمة الشراكة الأفريقية-التركية التي استضافتها العاصمة التركية أنقرة في ١٧ ديسمبر ٢٠٢١، (بمشاركة ١٦ رئيس دولة أفريقية، و١٠٢ وزير أفريقي) فضلًا جديدًا لأردوغان في ضوء إحداث موازنة بين ضغوطات الداخل والرغبة في الهيمنة الإقليمية، خاصةً على مستوى القارة الأفريقية، وتحديداً بعد تداعيات كورونا السياسية والاقتصادية. وتعدُّ تلك القمة الثالثة من نوعها؛ إذ سبقها عقد قمتين في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤. وقد افتتح الرئيس التركي القمة، مُدِّيًا اهتمامًا بالعمل على منح أفريقيا صوتًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي^(٢٣).

وفي فبراير ٢٠٢٢، قام "أردوغان" بجولة أفريقية جديدة شملت جمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وغينيا بيساو. ورافق "أردوغان" في زيارته وزراء الخارجية والداخلية والدفاع والتجارة والنقل والبنية التحتية والشباب والرياضة^(٢٤).

كما استقبلت تركيا مسؤولين أفارقة، على سبيل المثال، في أغسطس ٢٠٢١، زار تركيا رئيس الوزراء الإثيوبي "أبي أحمد" بدعوة رسمية، وقد عرض "أردوغان" التوسُّط لإنهاء النزاع الدامي في إقليم تيغراي و"الإسهام في وحدة إثيوبيا" في عرض تحاول من خلاله تركيا تعزيز أقدامها وتوسيع نفوذها في منطقة القرن الأفريقي تحت عنوان الإسهام في إرساء السلام بالقرن الأفريقي وحوض النيل. وعلى جانب آخر، يعتقد أن التقارب التركي الإثيوبي له علاقة بمحاولة ممارسة ضغوط مشتركة على مصر في قضايا خلافية^(٢٥).

(٢٣) القمة التركية-الأفريقية الثالثة ومُستقبل العلاقات بين الجانبين، الشارح السياسي، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/EKyQ7>

(٢٤) اتفاقيات عسكرية واقتصادية على جدول زيارة أردوغان لدول أفريقية، أحوال تركية، ٢٠ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/nvS0l>

(٢٥) أردوغان يعرض الوساطة في نزاع تيغراي وعينه على القرن الأفريقي، أحوال تركية، ١٨ أغسطس ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/TMLge>

(١٩) حسن العاصي، قراءة أولية في العلاقات التركية-الأفريقية.. شراكة استراتيجية أم مناورة تكتيكية، الحوار المتمدن، ٥ مارس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/f4kDw>

(٢٠) هبة منسي، الانخراط التركي في أفريقيا.. الدوافع والتحديات، مرجع سابق.

(٢١) مختصون أترك: أنقرة تزيد نشاطها بأفريقيا.. وتطرق أبواب القارة، عربي ٢١، ٢٨ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/WOKLV>

(٢٢) "يلعب مع الكبار ويتحدانا".. صحافة فرنسا قلقه من جولة أردوغان الأفريقية، مرجع سابق.

الإيرانية في العاصمة كمبالا. والتقى ظريف في بوروندي نظيره وعددًا آخر من المسؤولين فيها للبحث معهم بشأن العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية. بما يوضح أهمية دول شرقي أفريقيا في الرؤية الاستراتيجية الإيرانية^(٢٩). وفي يوليو ٢٠١٦ قام "ظريف" بجولة أفريقية شملت نيجيريا وغانا وغينيا ومالي^(٣٠).

من أبرز الزيارات المتبادلة خلال فترة الدراسة، زيارة رئيس البرلمان الكيني لإيران في سبتمبر ٢٠١٦. وقد صرح رئيس مجلس الشورى الإيراني "علي لاريجاني" خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيره الكيني "جوستين موتوري" أنهما بحثا سبل تعزيز العلاقات البرلمانية. وأوضح "لاريجاني" أنهما تناولا قضية الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأضاف، إن "رؤانا في مجال مكافحة الإرهاب وعزم البلدين متقارب جدًا ونأمل بالمزيد من التعاون". كما التقى "روحاني" مع "موتوري"، مشيرًا إلى أنه على الجانبين اغتنام الفرصة التي بعد رفع العقوبات عن طهران لتوسيع التعاون بينهما^(٣١).

أما في عهد الرئيس الحالي "إبراهيم رئيسي"، ففي أغسطس ٢٠٢٢، قام وزير خارجيته "حسين أمير عبد اللهيان"، بجولة أفريقية، ضمّت مالي وتنزانيا وزنجبار، وتعدّ الجولة هي الأولى له إلى أفريقيا منذ تولّيه حقيبة الخارجية الإيرانية. وكان قد أعلن "عبد اللهيان"، قبل بداية جولته الأفريقية، أن ثمة أولويات بالنسبة لعلاقات إيران الخارجية، وهي آسيا والدول المجاورة، بالإضافة إلى أفريقيا. وجاءت زيارة "عبد اللهيان" إلى باماكو بعد زيارة نظيره المالي "عبد الله ديوب"، إلى طهران في فبراير ٢٠٢٢، ممّا يكشف عن أن الزيارة الحالية تهدف للبناء على ما تم

(٢٨) بدر حسن شافعي، الدور الإيراني في أفريقيا: المحددات.. التحديات، مرجع سابق.

(٢٩) عبد الله عيسى الشريف، النفوذ الإيراني في شرقي أفريقيا.. الأدوات والاستراتيجيات، مرجع سابق.

(٣٠) وزير الخارجية الإيراني يبدأ جولة في أفريقيا لتعزيز العلاقات، وكالة شينخوا، ٢٥ يوليو ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/uE1dl>

(٣١) عبد الله عيسى الشريف، النفوذ الإيراني في شرقي أفريقيا.. الأدوات والاستراتيجيات، مرجع سابق.

وفي مقالة كتبها وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو" في عام ٢٠٢٢ بعنوان "الاحتفال بيوم أفريقيا" بمناسبة "يوم أفريقيا" الموافق ٢٥ مايو من كل عام، نشرتها العديد من وسائل الإعلام الأفريقية، قال إن علاقات بلاده مع دول القارة الأفريقية تتطور بشكلٍ سريعٍ ومستقرٍ، وأكد أن الحفاظ على سلام واستقرار وأمن القارة مسؤولية مشتركة. وأضاف أن تركيا باتت "مركزا أفريقيا" نتيجة عمق العلاقات والتوافد الكثيف للطلاب ورجال الأعمال الأفارقة إليها خلال الأعوام العشرين الماضية^(٣٦).

وذكر "جاويش أوغلو" أن بلاده تُولي أهمية بالغة لتعزيز علاقاتها مع دول القارة الأفريقية على كافة الصُّعد والمجالات، مبيّنًا أن عدد السفارات في القارة ارتفع إلى ٤٤ سفارة. وتابع قائلاً الرئيس التركي هو الزعيم الأكثر إجراءً للزيارات إلى دول القارة^(٣٧).

٢- المسار الدبلوماسي الإيراني:

ربما لم تكن الزيارات على المستوى ذاته في الجانب التركي، ولكنها لم تغب. ففي عهد الرئيس "حسن روحاني"، قام بإيفاد وزير خارجيته "جواد ظريف" لعدة أقاليم أفريقية^(٣٨).

على سبيل المثال، في فبراير ٢٠١٥، استهلّ وزير الخارجية الإيراني جولته الأفريقية بزيارة كينيا ومن ثم زار أوغندا متوجّهًا بعدها إلى بوروندي واختتم جولته بزيارة تنزانيا. وكان "ظريف" قد التقى خلال زيارته أوغندا رئيس الجمهورية ووزير الدولة وكيل وزارة الخارجية ورجال الأعمال والإيرانيين المقيمين. وتفقد مقرّ جمعية الهلال الأحمر التابعة للجمهورية الإسلامية

(٢٦) انظر:

- مقال السيد مولود تشاوش أوغلو وزير خارجية الجمهورية التركية، الذي تم نشره بمناسبة يوم أفريقيا المصادف ٢٥ أيار/مايو، موقع وزارة الخارجية التركية، ٢٥ مايو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://bit.ly/3Et3F4q>

- الإعلام جزء من استراتيجية تركيا للتمدد في أفريقيا، العرب، ٢٦ مايو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/AWydc>

(٢٧) المرجعان السابقان.

رابح". وأكدت أن أنقرة ترى أن موارد القارة يجب أن تستخدم لمصلحة الأفريقيين، وتقوم بتطوير تعاونها وشراكاتها في هذا الإطار^(٣٣).

وعن العلاقات الاقتصادية، أفادت بيانات تركية رسمية أن "حجم التبادل التجاري مع القارة الأفريقية ارتفع من ٥,٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٣، إلى ٢٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠"^(٣٤). بينما أعلن "جاويش أوغلو" في مقاله سالف الذكر أن حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول القارة الأفريقية خلال عام ٢٠٢١ بلغ ٣٤,٥ مليار دولار^(٣٥).

كما أن "القيمة الإجمالية للاستثمارات التركية المباشرة في أفريقيا تجاوزت ٦ مليارات دولار". ويُقدَّر أن "عدد المشاريع التي تولَّاهَا مقاولون أتراك في أفريقيا بلغ ألفًا و٦٨٦ مشروعًا، بقيمة إجمالية بلغت ٧٨ مليار دولار".

أما الاتفاقيات سارية المفعول مع الدول الأفريقية لتعزيز التعاون الاقتصادي، فهي:

اتفاقية تعاون تجاري واقتصادي (موقعة مع ٤٨ دولة) - اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات (موقعة مع ٣٢ دولة) - اتفاقية تجنُّب الازدواج الضريبي (موقعة مع ١٦ دولة)^(٣٦).

وتُعدُّ الصومال من أبرز النقاط الاقتصادية التي تعمل عليها تركيا، حيث تحاول استغلال الحالة السياسية من خلال المشاريع الاقتصادية والاستثمارات التجارية. حيث كشف "أردوغان" عن مباحثات تركية-صومالية بشأن التنقيب عن النفط في المياه الإقليمية للصومال، قائلاً إن هناك "عرضًا من

(٣٤) مسار تطور العلاقات التركية الأفريقية.. تعرف عليه بالأرقام الرسمية، ١٦ وكالة أنباء تركيا، ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/gTKsq>

(٣٥) الإعلام جزء من استراتيجية تركيا للتمدد في أفريقيا، العرب، مرجع سابق.

(٣٦) مسار تطور العلاقات التركية الأفريقية.. تعرف عليه بالأرقام الرسمية، مرجع سابق.

الاتفاق فيه سابقًا. وشهدت زيارة "عبد اللهيان" المالي انعقاد أول دورة لـ "اللجنة المشتركة الإيرانية - المالية للتعاون"، ترأسها وزيراً خارجية البلدين، والتي تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين، كما تمَّ تسليم الحكومة المالية ١٠٠ ألف جرعة من لقاح "بركات كوفيد" المحلي كجزء من المليون جرعة من لقاح فيروس كورونا التي تبرَّعت بها طهران لبامكو.

وبالنسبة لزنجان، التي تُعدُّ ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة بالنسبة لطهران، التي تسعى لتوسيع نطاق حضورها في المحيط الهندي. لا سيما مع قرب تزانيا وزنجان من قناة موزمبيق التي تمثِّل بؤرة اهتمام دولي راهن كبديل محتمل لطرق الشحن والتجارة في البحر الأحمر، حيث تسعى إيران إلى استخدامها كورقة ضغط لإحداث اضطرابات في التجارة العالمية في أوقات الأزمات^(٣٧).

ثالثاً- المسار الاقتصادي

تُعدُّ الأداة الاقتصادية من أهم أدوات التحرك التركي والإيراني إزاء أفريقيا، فمعظم دول القارة الأفريقية تُعاني أزمات اقتصادية، وهذا الأمر أفسح المجال لآلياتٍ متعدِّدة تعبر عن فهم حقيقي لما تحتاجه دول القارة، مثل: المشاريع التنموية، والاستثمارات، والتعاون في مجال الطاقة، فضلاً عن المساعدات.

١- المسار الاقتصادي التركي:

بلورت مديرة غرب ووسط أفريقيا بالخارجية التركية السفيرة "نور ساغمان" الرؤية التركية في قولها إن علاقات التعاون التي تطوَّرها تركيا مع أفريقيا تعتمد على مبدأ "رابح-

(٣٢) كسر العزلة: دلالات جولة وزير الخارجية الإيراني في أفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٥ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/tGq0L>

(٣٣) التعاون التركي-الأفريقي محط اهتمام الغرب (مقابلة).. أكدت مديرة غرب ووسط أفريقيا بالخارجية التركية السفيرة نور ساغمان أن علاقات التعاون التي تطوَّرها تركيا مع أفريقيا تعتمد على مبدأ رابح-رابح. وكالة أنباء الأناضول، ٢٧ مايو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/XrdZC>

وتقديم المساعدات والتجهيزات التركية^(٤٢). وقُدِّرَ حجم المشاريع التي مؤلّتها الوكالة التركية للتعاون والتنسيق "تيكا" بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٨ في الصومال بقرابة ٥٠٠ مليون دولار^(٤٣).

مثّلت المؤسسة كذلك ملمحاً مهمّاً، فعلى سبيل المثال، انعقد منتدى التجارة الأفريقي في إسطنبول في أكتوبر ٢٠٢١^(٤٤). أيضاً كانت استضافت أنقرة في نوفمبر ٢٠١٦ أول منتدى أعمال أفريقي-تركي حضره ٣٠٠٠ مشارك، من بينهم ٢٠٠٠ يمثلون المجتمع الاقتصادي لـ ٤٥ دولة أفريقية^(٤٥). وقام مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي بإنشاء مجالس عمل مع ٣٥ دولة أفريقية لتطوير العلاقات التجارية بين الطرفين. وفي مدينة أنطاليا تم عقد اجتماع لوزراء زراعة دول الاتحاد الأفريقي مع نظيرهم التركي في أبريل عام ٢٠١٧^(٤٦).

وبشأن القمة المشتركة الثالثة، سألنا الذكر، فتقوم استراتيجية تركيا الاقتصادية في إطارها على تسويق منتجاتها المختلفة ترافقها سياسة التدخّل الناعم عبر دعم القطاعات الخدمية وإعادة إعمار البنى التحتية ودعم المؤسسات الحكومية، والاستجابة العاجلة للكوارث الطبيعية المتخمة في أفريقيا، تأكيداً على أن الجوانب الإنسانية جهدٌ مشتركٌ وأن لا تكون العلاقة مبنيةً بالتبادلية النفعية فقط^(٤٧).

(٤٣) الشافعي أبتدون، مستقبل التموضع التركي في القرن الأفريقي: سياق إقليمي متغير (ورقة تحليلية)، مركز الجزيرة للدراسات، ١٠ أكتوبر ٢٠٢١،

متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3ysAlqZ>

(٤٤) تركيا تستقبل ١٦ زعيماً و ١٠٢ وزير من أفريقيا لتعزيز نفوذها، مرجع سابق.

(٤٥) محمد عبد القادر خليل، تنسيق محتمل: إيران والتوجهات التركية نحو أفريقيا، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ١٦ يناير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/LOG5G>

(٤٦) حسن العاصي، قراءة أولية في العلاقات التركية-الأفريقية، مرجع سابق.

(٤٧) القمة التركية- الأفريقية الثالثة ومُستقبل العلاقات بين الجانبين، مرجع سابق.

الصومال من أجل القيام بهذه المهمة على غرار ما تقوم به تركيا قبالة السواحل الليبية^(٣٧).

وتأتي إثيوبيا كقوة سياسية واقتصادية لها ثقلها بالنسبة لتركيا، حيث تنال إثيوبيا الحصة الأضخم من الاستثمارات التركية في شرق أفريقيا^(٣٨). ووصل حجم التجارة مع إثيوبيا إلى مليار دولار عام ٢٠٢١^(٣٩). وتعتبر جيبوتي بوابة عبور بحري وقاعدة تجارية مهمّة لتركيا في المنطقة والتي من خلالها يمكن السيطرة واستخدام موانئ التصدير لزيادة الاستثمارات التركية في المنطقة، كما تُعدُّ كينيا مركزاً استثمارياً مهمّاً لتركيا يمكن الاستناد عليها^(٤٠).

وعلى صعيد المساعدات، أعلنت مديرة غرب ووسط أفريقيا بالخارجية التركية أن تركيا قدّمت مساعدات إنمائية مهمّة للدول الأفريقية على مدار الـ ١٤ عامًا الماضية بلغت ٢,٢ مليار دولار. كما تشارك الشركات التركية في حوالي ١٧٠٠ مشروع أفريقي^(٤١). وتجدر الإشارة إلى أنه وبدعوة "أردوغان" أطلق الهلال الأحمر التركي حملة "فلتكن أنت الأمل" في عام ٢٠١٧ من أجل جمع التبرعات لدول شرق أفريقيا. وفي نفس العام أيضاً تمّ تنظيم مؤتمر "الصحة في أفريقيا" حضره وزراء صحة الاتحاد الأفريقي والعديد من المؤسسات الصحية التركية والأفريقية، بهدف بحث المشاكل التي يُعاني منها القطاع الصحي الأفريقي،

(٣٧) هبة منسي، لانخراط التركي في أفريقيا.. الدوافع والتحديات، مرجع سابق.

(٣٨) أحمد عسكر، السعودية وإيران وتركيا: صراع النفوذ في شرق أفريقيا، إضاءات، ٤ مايو ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/FrQqb>

(٣٩) إسماعيل نعمان تلجي، العلاقات التركية الأفريقية: الديناميكيات، الدوافع، التوقعات، مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام)، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/5JRWQ>

(٤٠) أحمد عسكر، السعودية وإيران وتركيا: صراع النفوذ في شرق أفريقيا، مرجع سابق.

(٤١) التعاون التركي-الأفريقي محط اهتمام الغرب (مقابلة)، مرجع سابق.

(٤٢) حسن العاصي، قراءة أولية في العلاقات التركية-الأفريقية، مرجع سابق.

٢- المسار الاقتصادي الإيراني:

لم تصل بعد إيران إلى المستوى المطلوب من التعاون الاقتصادي مع أفريقيا، وإن كان هناك بعض المؤشرات الإيجابية. يمكن رصد بعض المؤشرات، إذ أعلن مدير عام المكتب العربي والأفريقي لمنظمة تنمية التجارة الإيرانية "فرزاد بيلتن" أن الصادرات الإيرانية إلى أفريقيا قد سجلت رقمًا قياسيًا مقارنةً بالسنوات السابقة، موضحةً أنها بلغت ٥٧٩ مليون دولار إلى أفريقيا عام ٢٠٢٠، لكن هذا الرقم لاسم ١١٩٥ مليون دولار في عام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١.٠٧٪.

وحول شركاء التصدير الرئيسيين لإيران في أفريقيا عام ٢٠٢١ ذكر أن حجم الصادرات إلى غانا بلغ ٣٥٣ مليون دولار في المرتبة الأولى، وجنوب أفريقيا ٢٥٤ مليون دولار في المرتبة الثانية، ونيجيريا ١٢٥ مليون دولار في المرتبة الثالثة، تليها: موزمبيق ٩٨ مليون دولار، وكينيا ٧٧ مليون دولار. وبلغت واردات إيران من أفريقيا عام ٢٠٢١ حوالي ٦٠ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ٣٧٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٠ وكانت معظم واردات إيران من تنزانيا وغانا وإثيوبيا وجنوب أفريقيا وكينيا على التوالي^(٤٨).

أبرز مجالات التعاون الاقتصادي:

بين إيران ودول القارة، أداة مهمة تستخدمها في تحقيق أهدافها الاقتصادية، ولا سيما في إقليم غرب أفريقيا، ألا وهي "دبلوماسية النفط" والتي تعني تخفيض إنتاج النفط من أجل رفع أسعاره^(٤٩). أيضًا هناك مصانع سيارات في السنغال وهناك استثمارات في المحطات النووية، وتعاون في المجالات الزراعية

والمعدّات والطاقة مع كينيا، وتعاون كذلك على الصعيد السياحي^(٥٠).

كما اعتمدت إيران على ورقة المساعدات والقروض نظرًا لحاجة دول القارة الأفريقية لها. وتعدّ المؤسسات الاقتصادية ذات الإمكانيات المالية الكبيرة من أهمّ الأدوات التي تستخدمها إيران من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها في دول القارة، ومن أهم هذه المؤسسات مؤسّسة البنياد ومؤسّسة المستضعفين والشهيد الإمام الرضا والخامس عشر من خرداد^(٥١).

وفي زيارته إلى تنزانيا، سألته الذكر، أكّد "عبد اللهيان" استعداد بلاده للاستثمار في عدّة مجالات، أبرزها التعدين والزراعة ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات. وفي هذا السياق، تمّ إنشاء "اللجنة الاقتصادية المشتركة" بهدف متابعة المشروعات المشتركة بين البلدين^(٥٢).

لكن مع ذلك هناك صعوبات تحول دون الوصول إلى مستوى التعاون الاقتصادي المرجو بين الجانبين، وقد تأسّس مركز الاستثمار الإيراني-الأفريقي عام ٢٠١٦ بهدف "استكشاف الطاقات وآليات الاستثمار" في الدول الأفريقية، ولكن المركز بالإضافة إلى مجلس التعاون الاقتصادي الإيراني-الأفريقي الذي بدأ أعماله في عام ٢٠٠٠ لم يتمكّن من تسهيل طريق إيران لدخول القارة الأفريقية بما يكفي الطموح الإيراني طيلة سنوات، نتيجة العقوبات على إيران، وغياب الاتفاقات اللازمة لتيسير عملية التعاون الاقتصادي^(٥٣).

رابعًا- التواجد الأمني والعسكري

التعاون العسكري هو محور مهم آخر لسياسة كلّ من تركيا وإيران بالقارة الأفريقية؛ فبسبب عدم الاستقرار السياسي

(٥١) ضاري سرحان حمادي، الاداة الاقتصادية في السياسة الإيرانية تجاه أفريقيا، مرجع سابق.

(٥٢) كسر العزلة: دلالات جولة وزير الخارجية الإيراني في أفريقيا، مرجع سابق.

(٥٣) إيران والبحث عن نفوذ اقتصادي في أفريقيا، إيران إنترناشونال، ٢٥ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/Wx7WN>

(٤٨) الصادرات الإيرانية إلى أفريقيا قد سجلت رقمًا قياسيًا، شرق، ٢٠ أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/wxi16>

(٤٩) ضاري سرحان حمادي، الاداة الاقتصادية في السياسة الإيرانية تجاه أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية والعربية، ٢٤ مايو ٢٠٢٢، متاح عبر

الرابط التالي: <https://2u.pw/L1a51>

(٥٠) إبراهيم شعبان، الغزو الإيراني لأفريقيا.. أشكاله وأدواته وسبل مواجهته، مرجع سابق.

جولته في أنجولا ونيجيريا وتوجو، "أينما ذهبت في أفريقيا، الجميع يتحدث معي بالطائرات من دون طيار (بيرقدار)".

ووقّعت تركيا أيضًا عقد تعاون عسكري في أغسطس ٢٠٢١ مع رئيس الوزراء الإثيوبي "أبي أحمد" الذي يخوض حربًا مع متمردٍ جبهة تحرير شعب تيجراي. غير أن الأمر أثار تساؤلات بسبب وحشية الصراع في تيجراي الذي خلّف آلاف القتلى من المدنيين ونزوح مئات الآلاف، وفقًا للأمم المتحدة^(٥٧)، ومن ثم الشكوك حول مصداقية الشعارات التركية حول السلام والاستقرار بالقارة^(٥٨).

٢- التواجد العسكري الإيراني:

يُعدُّ التواجد العسكري الإيراني هو الأخطر، سواء في أفريقيا أو خارجها، حيث الاعتماد على تجنيد الخلايا في مختلف دوائر النفوذ الإيراني، على سبيل المثال، في ٢٤ يونيو ٢٠١٩ نشر موقع صحيفة التليجراف البريطانية تقريرًا عن بناء إيران لشبكات من خلايا إرهابية سرية في عمق القارة الأفريقية تخطّط لمهاجمة أهداف أمريكية وأوروبية. هذه الشبكة الجديدة تخضع وفقًا للتقارير لسيطرة فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وترتبط عملياتيًا بالوحدة ٤٠٠ من القوات الخاصة للفيلق، ويمتدُّ نشاطها ليشمل عددًا من دول أفريقيا جنوب الصحراء، إذ تنتشر في كلِّ من السودان وتشاد والنيجر وغانا وجامبيا وأفريقيا الوسطى، وتضمُّ قائمة أهدافها المحتملة السفارات والقواعد العسكرية الأجنبية والموظفين الأجانب في هذه البلدان. ووفقًا لمسؤولين بريطانيين فقد شرعت إيران في تأسيس هذه الخلايا عقب توقيع الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية عام ٢٠١٥ لتمثّل أذرعًا بديلة لتنفيذ المخططات الإيرانية في أفريقيا^(٥٩).

(٥٧) المُسَيَّرات سلاح أردوغان لتعزيز النفوذ التركي في أفريقيا، أحوال تركية، ١٦ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/yKGMU>

(٥٨) المرجع السابق.

(٥٩) انظر:

المستمر والتهديدات الأمنية في أجزاء مختلفة من القارة، تلجأ معظم الحكومات الأفريقية إلى الوسائل العسكرية لمعالجة هذه المخاوف. ومن ثم هناك دائمًا فرصة للجهات الفاعلة الجديدة لتشكيل تحالفات عسكرية^(٥٤). وفي الوقت ذاته، توظّف تلك الجهات الفاعلة السياقات الأفريقية المضطربة بما يخدم مصالحها، ومن بينها تجارة السلاح.

١- التواجد العسكري التركي:

اعتمدت تركيا عدّة آليات، منها: التدريب، ففي سبتمبر عام ٢٠١٧ بدأ العمل في مركز التدريب العسكري الذي أنشأته تركيا في مقديشو العاصمة الصومالية، وذلك بهدف تدريب الجنود استعدادًا لتشكيل الجيش الوطني الصومالي^(٥٥).

وفي مطلع نوفمبر ٢٠١٩ قام وزير الدفاع التركي، "خلوصي أكار"، بزيارة إلى السودان والصومال، وتضمّنت زيارته جزيرة سواكن المطلّة على البحر الأحمر، والتي منحها الحكومة السودانية لتركيا لإعادة ترميمها على الطراز العثماني وفق الهدف المعلن، لكن على جانب آخر اعتُبر أن هدف الزيارة بحث إقامة قواعد عسكرية للتدريب في جزيرة سواكن السودانية. وعلاوة على ذلك؛ ذكرت بعض الوسائل الإعلامية التركية أن أنقرة تبحث إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي إلى جانب القاعدة التركية في الصومال^(٥٦).

الصناعات العسكرية وتصديرها مثّلت جانبًا مهمًّا، فالطائرات التركية دون طيار متغير مهمّ في العلاقات العسكرية التركية-الأفريقية، على سبيل المثال، أعربت أنجولا عن اهتمامها بالطائرات التركية دون طيار خلال زيارة "أردوغان" الرسمية الأولى إليها في أكتوبر ٢٠٢١. وقال "أردوغان" مرحبًا بعد

(٥٤) إسماعيل نعمان تلجي، العلاقات التركية الأفريقية: الديناميكيات، الدوافع، التوقعات، مرجع سابق.

(٥٥) حسن العاصي، قراءة أولية في العلاقات التركية-الأفريقية.. شراكة استراتيجية أم مناورة تكتيكية، مرجع سابق.

(٥٦) هبة منسي، الانخراط التركي في أفريقيا.. الدوافع والتحديات، مرجع سابق.

صفوف المتمردين^(٦٣)، وهذا يُعيد إلى الذهن الانتقادات الموجهة إلى تركيا.

بالإضافة إلى مسار آخر، في شرق القارة ودول القرن الأفريقي حيث ما يُطلق عليه "استراتيجية الجهاد البحري". وتعني نقل الصراع من مضيق هرمز، إلى دول القرن الأفريقي، وهذا ما يفسر دعم إيران للحوثيين في اليمن.

كما طوّرت فكرة مصفاة البترول الإيرانية في إريتريا، وقد ساهم في زيادة نفوذها في هذه المنطقة النزاعات الحدودية بين بعض الدول كإريتريا وإثيوبيا. وهي تهدف إلى تعميق هذا النفوذ حتى يمكنها ذلك من أن تكون متواجدة على مقربة من الممرات البحرية، تحسباً لأيّ تحرّك عسكري قد يهدّد مصالحها^(٦٤).

خامساً- التغلغل الثقافي

١- السياسات التركية الثقافية:

تعتمد تركيا عدّة مسارات لتعميق تواجدها الثقافي في أفريقيا، ولكنها بشكل عام أقرب إلى التقليدية -مع كثافتها- وذلك بخلاف إيران التي توظّف الأبعاد الطائفية كما سنرى فيما بعد.

على سبيل المثال تعقد تركيا المنتديات والمؤتمرات السنوية بين الصحفيين الأفارقة والأتراك، إضافة إلى توسّعها في تنظيم الرحلات، وتوجيه دعوات منظمة إلى المثقفين وقادة الفكر والإعلام في الدول الأفريقية.

ومؤخراً تكرر الكشف عن مخططات إيرانية أكثر من مرة في عام ٢٠٢١ حيث إحباط مخططات إرهابية إيرانية في أفريقيا بمساعدة أجهزة غربية، فقد نجحت أجهزة مخابرات مشتركة في فبراير ٢٠٢١ في عرقلة خلايا تحظى بدعم إيراني من شنّ هجمات على سفارات أجنبية في إثيوبيا والسودان^(٦٥).

وذلك ليس بجديد، فعلى الساحل الغربي للقارة الأفريقية ضببت قوات الأمن النيجيرية عام ٢٠١٠ كميات كبيرة من الأسلحة إيرانية الصنع من بينها قاذفات صواريخ، كما تمّ إلقاء القبض على عنصرين إيرانيين من فيلق القدس وثلاثة مواطنين نيجيريين بتهمة حيازة الأسلحة الإيرانية^(٦٦).

أيضاً في شرق القارة الأفريقية، قامت السلطات الكينية في نوفمبر عام ٢٠١٥ بالكشف عن مخطّط إيراني مماثل، كما سبق للسلطات الكينية عام ٢٠١٢ أن ألقت القبض على إيرانيين بتهمة التخطيط لتفجير عدد من المصالح الغربية^(٦٧).

كما يعمل فيلق القدس مع حزب الله في جمهورية أفريقيا الوسطى لتجنيد عناصر جماعة مسلحة تسمى «سرايا الزهراء» وتدريبهم، بهدف تنفيذ هجمات على أهداف استراتيجية في المنطقة.

وقد انخرطت إيران بشكل غير مباشر في الحرب التي استمرت عامًا في منطقة تيغراي الإثيوبية، إذ أمدت القوات الجوية الإثيوبية بانثنين على الأقل من الطائرات المسيّرة المقاتلة. وتسببت هاتان الطائرتان في وقوع قتلى وجرحى في

(٦١) أحمد أمل، السياسة الإيرانية في أفريقيا.. من القوة الناعمة إلى الخلايا الناعمة، مرجع سابق.

(٦٢) المرجع السابق.

(٦٣) مرجع سابق.

(٦٤) سمر عادل، الصراع السني الشيعي في أفريقيا.. اشتباك ديني بخلفية سياسية، مصر ٣٦٠، ٢٢ يوليو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/6Vt7u>

- Con Coughlin, Tehran sets up terror cells in Africa as Western sanctions bite, The Telegraph, 24 June 2019, available at: <https://bit.ly/3efnOA3>

- أحمد أمل، السياسة الإيرانية في أفريقيا.. من القوة الناعمة إلى الخلايا الناعمة، العين الإخبارية، ٢٢ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/jZqID>

(٦٥) الحرس الثوري الإيراني يوجه أنظاره لأفريقيا، منتدى الدفاع الأفريقي، ٨ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/AjZHw>

ويُشار إلى أنه بدلاً عن مدارس حركة الخدمة المعارضة والمتهمة بالانقلاب باتت إدارة "أردوغان" تعتمد على إيجاد مؤسسات بديلة^(٦٩).

ويلاحظ حضور لافت للسيدة أمينة أردوغان-السيدة الأولى في تركيا- على صعيد العلاقات مع أفريقيا، فقد رَعَت في العاصمة أنقرة افتتاح البيت الثقافي وسوق الأشغال اليدوية الأفريقي في عام ٢٠١٦^(٧٠).

وفي مقابلة معها، بخصوص كتابها الجديد عن أفريقيا، صرّحت: "نحن نرى إنجازات أفريقيا ورخاءها باعتبارها إنجازاتنا ورخاءنا. إن علاقاتنا مع أفريقيا تمنح تاريخ العالم مثلاً جميلاً للإنسانية"^(٧١).

٢- السياسات الإيرانية الثقافية:

يبدو المسار الإيراني الثقافي استكمالاً للسياسة العسكرية بغض النظر عن أي شيء آخر، وإن تلبّس أحياناً بثوب الإنسانية ونصرة المظلومين. فقد دأبت إيران منذ عقود على تحويل أي قناة تقليدية أو غير تقليدية في أفريقيا -بل وغيرها من مناطق النفوذ- إلى أداة لنشر التشييع، بما يضمن لها التأثير في المجتمعات وإعادة تشكيلها لصنع نخب تدين بالولاء ل طهران، فضلاً عن الخلايا العسكرية.

ويعود ذلك إلى فشل مبدأ "تصدير الثورة" الذي حلَّ محله فكرة "الجيوبوليتيك الشيعي"، وهي الفكرة الراسخة في السياسة الإيرانية منذ حرب العراق عام ٢٠٠٣ لاحتواء المساحة السنية الممتدة من الخليج إلى المحيط، ليمتد الأمر إلى احتواء

جدير بالذكر في هذا الصدد عقد القمة التركية-الأفريقية للإعلام في مايو ٢٠٢٢ (التي نظمتها دائرة الاتصال في الرئاسة التركية)، التي أكّدت أن أنقرة وضعت الإعلام كجزء من استراتيجيتها للتمدد في أفريقيا. وقد شارك في القمة ٨٠ صحفياً من ٤٥ دولة أفريقية ودبلوماسيون أفارقة ومسؤولون عن مؤسسات رسمية وخاصة ومنظمات مدنية وأكاديميون من الجانبين^(٦٥).

كما تأسّس منصات إعلامية، إذ أطلقت عديداً من المواقع باللغات المختلفة لكي تصل الرسائل التركية السياسية إلى المواطنين في أفريقيا^(٦٦). وفي أبريل ٢٠٢٢ أعلنت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT) إطلاق منصة رقمية متخصصة بنشر الأخبار والمواد الإعلامية المختلفة لمخاطبة الجمهور الناطق باللغة الفرنسية. وفي حين بدا الهدف من إطلاق خدمة باللغة الفرنسية مناهضة فرنسا التي تشهد علاقتها بتركيا توتراً شديداً خلال السنوات الأخيرة (وليس النفوذ في أفريقيا ببعيد عن أسباب الخلاف)، إلا أنه يمكن اعتبار الخدمة موجّهة بالأساس للدول الأفريقية الناطق أغلبها باللغة الفرنسية^(٦٧).

على صعيد التعليم، فبجهود مشتركة بين وزارة التعليم التركية ووقف المعارف التركي، تمّ تنظيم مؤتمر التعليم التركي-الأفريقي الأول في مدينة إسطنبول في أكتوبر عام ٢٠١٧. كما قدّمت تركيا منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٧ ما مجموعه ٨٦٤٠ منحة لدراسة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى عدد كبير من المنح المهنية والدورات المعرفية لطلاب ومهتمين أفارقة في مختلف الاختصاصات^(٦٨).

(٦٩) محمد عبد القادر خليل، تنسيق محتمل: إيران والتوجهات التركية نحو أفريقيا، مرجع سابق.

(٧٠) المرجع السابق.

(٧١) برهان الدين دوران، تطور العلاقات التركية الأفريقية من مبادرات متفرقة إلى شراكات استراتيجية، ديلي صباح، ٢١ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://cutt.us/vZfZe>

(٦٥) الإعلام جزء من استراتيجية تركيا للتمدد في أفريقيا، مرجع سابق.

(٦٦) هبة منسي، لانخراط التركي في أفريقيا..الدوافع والتحديات، مرجع سابق.

(٦٧) الإعلام جزء من استراتيجية تركيا للتمدد في أفريقيا، مرجع سابق.

(٦٨) حسن العاصي، قراءة أولية في العلاقات التركية-الأفريقية، مرجع سابق.

للتحالف معها، فهي دولة ذات غالبية مسيحية، ولكن بها أقلية شيعية يمكن أن تكون أداة للتغلغل فيها، كما أن كينيا تحتل مكانة كبيرة في أجندة السياسة الإيرانية في أفريقيا، وذلك يعود إلى الأهمية الاستراتيجية لميناء مومباسا^(٧٥). أيضًا امتدّت أنشطة التشييع في جنوب وشمال القارة، وكانت الاستجابة في الجنوب أكثر.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه: ما الذي مكن للتشييع، خاصة برعاية إيرانية في أفريقيا؟

- مرونة الشخصية الأفريقية: فقد استوطنت أفريقيا كثير من المعتقدات الوافدة، ويرجع ذلك إلى مرونة الشخصية الأفريقية، وقد أدرك الشيعة هذه السمة، فسعوا إلى القارة السمراء يروجون لمذهبهم تحت دعاوى محبة «أهل البيت».

- ضعف دور المؤسسات الدينية السنية: سواء الأزهر الشريف أو الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا، وجامعة الزيتونة في تونس^(٧٦). فما كان لإيران أن تجد طريقها لولا ضعف دور الأزهر تحديدًا في أفريقيا بسبب انكفائه على الداخل وعدم حضوره كلاعِبٍ قويٍّ في أفريقيا مثلما كان في فترات سابقة^(٧٧).

ويعمّق من الأثر السلبي تقييد دعم النشاط الدعوي السنيّ بحجّة مكافحة الإرهاب: فقد طوّقت الدول الغربية أبرز الجمعيات الإسلامية الممولة للدعوة الإسلامية في أفريقيا بحجّة مكافحة الإرهاب^(٧٨).

- إقامة دول عربية علاقات رسمية مع الكيان الصهيوني: وهو ما سمح لحركة التشييع في الإفادة من خيبة أمل بعض المسلمين الأفارقة في تلك البلدان، وتمهيتهم لقبول

(٧٦) أحمد أمل، السياسة الإيرانية في أفريقيا.. من القوة الناعمة إلى الخلايا النائمة، مرجع سابق.

(٧٧) أمير سعيد، إيران المتّجهة إلى أفريقيا تبشيرًا واستثمارًا، مجلة البيان، العدد ٢٨١، ١٥ ديسمبر ٢٠١٠، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/WLSi0>

(٧٨) سالي يوسف، تاريخ المد الشيعي وأثره على الغرب الأفريقي، المرجع، ١٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/1yakn>

العالم الإسلامي وامتداداته، وصولًا إلى المجال الحيوي في أفريقيا^(٧٢).

ومن أبرز المؤسسات التي تعمل في هذا الإطار:

- جمعية أهل البيت العالمية: وهي تروّج للفكر الشيعي، وتشرف على العلاقات بين الشيعة الأفارقة وشيعة العالم.

- المنظمة الإسلامية للتنمية IDO: التي تتولّى مهمّة نشر المواد الدينية والدعائية، وإرسال المبشرين الدينيين إلى أفريقيا والدول الأجنبية.

يدير قسم الشؤون الخارجية في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي الملحقين الثقافيين في السفارات الإيرانية في الخارج، ممّن ينسّقون النشاطات الدينية التبشيرية في أفريقيا. وحتى عام ٢٠٢٠ كان هناك حوالي ١٦ ملحقًا ثقافيًا إيرانيًا في البلدان الأفريقية، يتولون مهمّة متابعة الأنشطة الدينية، التي تنقّدها "منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية"^(٧٣).

وبشأن النطاق الأساسي لنشر التشيع، فقد تركّز بادئ الأمر في غرب أفريقيا. ومن العوامل التي ساعدت على ذلك في بنية الصراع المذهبي، طغيان التصوف في بعض الدول الأفريقية لاسيما السنغال. وهو ما استغلّته إيران جيّدًا، حيث التشابه بين وجود مرجع شيعي وبين شيخ الطريقة الصوفية. فضلًا عن أوجه التشابه في المناسبات والأعياد وبعض الطقوس الدينية^(٧٤).

اتّجهت إيران كذلك إلى الشرق الأفريقي، لا سيما مع أهميته الاستراتيجية سالفة الذكر بالنسبة لها. وتجسّد كينيا نموذجًا لمحاولة إيران استمالة بعض الدول الأقل احتمالًا

(٧٢) منى عبد الفتاح، ما هي أسباب عودة إيران لتعزيز الاتجاه نحو أفريقيا واحتمالات نجاحها؟، مرجع سابق.

(٧٣) عبد الله عيسى الشريف، النفوذ الإيراني في شرقي أفريقيا.. الأدوات والاستراتيجيات، مرجع سابق.

(٧٤) سمر عادل، الصراع السني الشيعي في أفريقيا، مرجع سابق.

(٧٥) عبد الله عيسى الشريف، النفوذ الإيراني في شرقي أفريقيا.. الأدوات والاستراتيجيات، مرجع سابق.

البلاد الأفريقية، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن ٣٥٠ ألف لبناني على الأقل منتشرون عبر القارة، وتمثّل ساحل العاج، والسنغال، ونيجيريا أهم مراكز الجاليات اللبنانية.

- التعاون مع دول الجوار في نشر التشيع: لا يقتصر

النشاط التبشيري الشيعي على كِلِّ دولة بشكل مستقل وإنما يوجد تنسيق عابر للحدود، وهذا النوع من النشاط متواجد بشكل كبير في دول جنوب الصحراء، ومن الأمثلة على ذلك أنه يتمّ ابتعاث الطلاب من غينيا بيساو إلى مدارس شيعية في السنغال.

- دور الجماعات الصوفية، والتصوف: وقد سبقت الإشارة لهذا الأمر^(٨٣).

ومن الفعاليات الإيرانية في مسار نشر التشيع في أفريقيا: عقد المؤتمرات لنشر التشيع في أفريقيا، ومن ذلك المؤتمر الذي استضافته مدينة قم الإيرانية عام ٢٠١٦ لنشر التشيع في ٣٠ دولة أفريقية. المؤتمر جاء تحت عنوان "الدعوة والترويج ونشر التشيع"، للتعريف بالإمام المهدي ورسالته في الدول الأفريقية. وانبثق عن المؤتمر العديد من اللجان التشاورية واللجان التخصصية الأفريقية، بإشراف الأساتذة الإيرانيين^(٨٤).

تتباين ردود الفعل الرسمية في الدول الأفريقية بشكل عام تجاه حركة التشيع، فهناك حكومات لا تعارض الأنشطة الشيعية التبشيرية، بل على العكس ترحب بها، كبنين، وبوركينا فاسو، وسيراليون، وغانا، وإثيوبيا، بينما ترفض دول أخرى ذلك رفض قاطعاً، مثل جامبيا، والنيجر، وتشاد، والجابون جزئياً، والكاميرون، في حين نجد دولاً كانت تسمح بذلك ثم عارضته،

(الفكرة الثورية الحسينية) الراضة لممارسات تطبيقية مع الصهاينة^(٧٩).

تتنوّع مداخل التشيع بين الاجتماعي والسياسي والديني، وتمثّل أهمّها فيما يلي:

- توظيف النطاق الإعلامي والتعليقي: حيث يقع أحد المراكز الثقافية الإيرانية في كينيا بوسط مدينة نيروبي لتعليم اللغتين العربية والفارسية، والعلوم الإسلامية. ويصدر المركز الكثير من المجلات، من أهمّها: رسالة التقريب، ومجلة الهدى للأطفال^(٨٠).

- المزوجة بين المصالح الاقتصادية ونشر التشيع:

فكثيراً ما تستغل طهران علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأفريقية والتعاون الاقتصادي لدعم الأنشطة التي تروّج للتشيع، إذ يُستغلّ بذل المال الكافي لضمان تدفّق (الدعوة) والاستثمار معاً جملة واحدة؛ لا سيما في نيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا والسنغال وغانا^(٨١).

- المشاريع الإنسانية في الدول الأفريقية: تحت

إشراف مباشر من الهلال الأحمر الإيراني، لكن ما جرى ملاحظته بشكل وثيق هو أن النشاطات "الإنسانية" حملت طابعاً إيرانياً دينياً صريحاً، على مرأى من الحكومات الأفريقية، التي غصّ بعضها البصر في ظلّ الأوضاع المعيشية المأساوية^(٨٢).

- دور المهاجرين: لعب المهاجرون الشيعة بشكل عام

دوراً مهماً في نشر التشيع في كل أفريقيا، غير أنه أكثر وضوحاً وديمومة في جنوبها على عكس شمالها، خاصةً الجالية اللبنانية التي تقوم بدور كبير في عملية التبليغ الشيعي في

(٨٢) عبد الله عيسى الشريف، النفوذ الإيراني في شرقي أفريقيا، مرجع سابق.

(٨٣) بوزيدي يحيى، التشيع في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء، مرجع سابق.

(٨٤) بدر حسن شافعي، الدور الإيراني في أفريقيا: المحددات.. التحديات، مرجع سابق.

(٧٩) أمير سعيد، إيران المتجهة إلى أفريقيا تبشيراً واستثماراً، مرجع سابق.

(٨٠) سياسة إيران تجاه أفريقيا من منظور الجيواستراتيجية المذهبية، مرجع سابق.

(٨١) بوزيدي يحيى، التشيع في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء: دراسة مقارنة، الرائد، ١٧ ديسمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/UDnMY>

واقصادي لمحاربة الإرهاب والتجارة غير المشروعة والقرصنة في مياه البحر الأحمر، وعدم السماح لأي تدخلات أجنبية في الشأن اليمني. هذا فضلاً عن العلاقات السعودية-الإثيوبية، التي تطوّرت أخيراً خاصة في دعم الحكومة في مشروع بناء سدّ النهضة، وإن كان ذلك يتعارض بصورة واضحة مع المصالح المصرية^(٨٨).

أيضاً ركّزت السعودية اهتمامها في المنطقة على الجوانب الدعوية والتربوية في مجتمعات شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وأنفقت مليارات الدولارات في سبيل الترويج لأنشطتها ذات التوجّه الديني والدعوي للنهج السلفي السني، خاصة في ظلّ وجود عدد من الدول الإسلامية في المنطقة مثل الصومال وجيبوتي والسودان وجزر القمر، الأمر الذي من شأنه الوقوف ضدّ المشروع الشيعي الإيراني في المنطقة^(٨٩). وفي عام ٢٠١٥، أفاد تقرير لمركز الجزيرة بأنّ السعودية أنفقت حوالي ٨٤ مليار دولار لدعم أنشطة ذات توجّه ديني ودعوي^(٩٠).

الحضور السعودي اعتمد في أغلبه على الجانب التنموي، وفق تصريحات رسمية بعضها جاء على لسان وزير الدولة للشؤون الأفريقية بالملكة "أحمد قطان"، الذي قال إن السعودية تبرّعت عام ٢٠١٧ بنحو ١٠٠ مليون دولار، لمكافحة التنظيمات الإرهابية ودعم التنمية والاستقرار في دول الساحل الأفريقي. وقال إن مركز الملك سلمان للأعمال الإنسانية قام بتخفيف معاناة من تعرّضوا للعمليات الإرهابية في هذه الدول. أيضاً، عقدت السعودية بعض المنتقيات كملتقى خادم الحرمين الشريفين لخريجي الجامعات السعودية من أفريقيا، والذي يُعقد في دول أفريقية مختلفة^(٩١).

(٨٨) مي غيث، التمدد الإيراني في أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي الخليجي، مرجع سابق.

(٨٩) أحمد عسكر، السعودية وإيران وتركيا: صراع النفوذ في شرق أفريقيا، مرجع سابق.

(٩٠) سمر عادل، الصراع السني الشيعي في أفريقيا.. اشتباك ديني بخلفية سياسية، مرجع سابق.

(٩١) المرجع السابق.

وتوتّرت العلاقة بينها وبين إيران على غرار نيجيريا والسودان^(٨٥). فقد توتّرت العلاقات مع نيجيريا بسبب اتهامات لطهران بدعم حركة الزكزاكي الشيعية، واتهامات أخرى بدعم حركات انفصالية مثل كاسامانس في السنغال. وهذا ما دفع دولاً سنية إلى الدخول بنقل في أفريقيا لمواجهة النُفوذ الإيراني هناك، وعلى رأس هذه الدول، السعودية وبعض الدول الخليجية^(٨٦).

ردود الفعل الإقليمية (الخليج)، وإدراكاً منها لمخاطر تزايد النُفوذ الإيراني في أفريقيا خاصة المذهبي (لا سيما في ظلّ أبعاده العسكرية)، فقد تحرّكت دول مجلس التعاون الخليجي خاصة السعودية للتغلغل في القارة الأفريقية. حيث القلق إزاء السيطرة الإيرانية في نطاق البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهو المعبر لأكثر من ٧٠٪ من نفط الخليج الذي يتم تصديره إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على أنه ممّر مهمّ لأية تحرّكات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

وفي هذا السياق، فعّلت المملكة العربية السعودية استراتيجية مضادة (وإن كانت ليست بفاعلية نظيرتها الإيرانية)^(٨٧). فقد سعت السعودية إلى بناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، الدولة المطلّة على الجانب الغربي من مضيق باب المندب، وكانت باكورة التحرك السعودي نحو جيبوتي، حيث بدأت بمنحها ٥ زوارق بحرية سريعة ومتطوّرة، في عام ٢٠١٥، مع تكثيف الوجود العسكري فيها.

بالتوازي تحرّكت الدبلوماسية السعودية نحو إريتريا، ففي أبريل ٢٠١٧ وخلال زيارة الرئيس الإريترى "أسياس أفورقي" إلى السعودية، توصّلت معها إلى اتفاق تعاون عسكري وأمني

(٨٥) بوزيدي يحيى، التشيع في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء، مرجع سابق.

(٨٦) مي غيث، التمدد الإيراني في أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي الخليجي، شؤون عربية، ٤ ديسمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/gGayO>

(٨٧) سمر عادل، الصراع السني الشيعي في أفريقيا.. اشتباك ديني بخلفية سياسية، مرجع سابق.

فيما يتّصل بالصراع في إثيوبيا. أيضًا تركيا بحاجة إلى بذل المزيد على المستوى الثقافي، فلا تكون مجرد لقاءات نخبوية، بل من المطلوب إعطاء اهتمام للمستويات الشعبية التي يتلقّفها التشييع الإيراني.

وقد أدّى الخلاف بين حكومة العدالة والتنمية وحركة "جولن" إلى فقدان تركيا الرسمية العديد من الأدوات التي كان من الممكن توظيفها في هذا المسار. بل إن ثمة إشكاليات تتّصل بالأفارقة والذين ليس بإمكانهم التمييز بين مؤسسات "جولن" العاملة في بلادهم وبين المنظمات التابعة للسلطة التركية.

من التحديات أيضًا التي تواجه السياسة التركية في أفريقيا، القلق الأوروبي من توسّع أنقرة في أفريقيا ولا سيما من الجانب الفرنسي، والذي يرى أنها تقترب من مناطق كانت خاضعة لنفوذه^(٩٤).

وبخصوص السياسة الإيرانية، على الرغم من أن العلاقات الإيرانية-الأفريقية ربما تحكمها عوامل تدعم مسار التعاون، إلّا أن إيران تعطي أولوية قصوى لمصالحها وتوازنها وإن دفعت القارة الأفريقية الثمن. بل إن إيران لا تقدّم شيئاً بلا ثمن، فالمساعدات ثمنها التشييع، والمشروعات مقابلها إفساح الطريق إلى تكوين الخلايا، التي تمثّل وقودًا لصراعات آنية ومستقبلية بالقارة. فالدولة التي ترفع شعارات الإنسانية العالمية تمرّق المجتمعات وتعسكرها، وهو النهج الذي رفضته بعض الدول الأفريقية - كما أشير - إدراكًا لإضرار تلك السياسات بنسيج المجتمعات الأفريقية. فقد تدهورت علاقات إيران بالعديد من دول القارة، الأمر الذي يوضح حقيقة عجزها

كذلك أنشأت السعودية أكثر من ٢٠٠ مسجد في جميع أنحاء السنغال. وفور بدء حرب اليمن، إذ أرسلت السنغال ٢٠٠٠ جندي إلى السعودية. أيضًا، دعمت السعودية حركة "إقامة السنة وإزالة البدعة" التي أسسها "أبو بكر جومي"، ممثل نيجيريا في رابطة العالم الإسلامي^(٩٢).

خاتمة:

كان استحضار المشترك الثقافي والإنساني واضحًا في الخطابين التركي والإيراني إزاء أفريقيا، كما تدلّ المؤشّرات على أصعدة مختلفة على تمكّن الدولتين من تحقيق العديد من الأهداف والمصالح الخاصة بهما، وإن كان بدرجات مختلفة (حماية مصالح استراتيجية - مكاسب اقتصادية - تواجد عسكري - حضور ثقافي)، ولكن إلى أي مدى صدقت الخطابات؟ وهل تحققت مصالح للقارة الأفريقية في الاتجاه الصحيح (أي على المدى الطويل)؟

بداية، لا يمكن الادّعاء أنه في مثل هذا التقرير المحدود بالإمكان إصدار حكم في هذا الصدد، فالأمر يحتاج إلى بحث أكثر تفصيلًا وتدقيقًا، إلّا أنه يمكن الوقوف على تقييم عام.

بالنسبة لتركيا، فأتساءل محاولتها تطوير مصالحها، هدفت تركيا أيضًا إلى المساهمة في أهداف التنمية المستدامة للدول الأفريقية، عبر توظيف مفهوم الشراكة المتكافئة والنهج المربح لكل الأطراف. كما ضخّت بالقارة ديناميكية جديدة للدول الأفريقية التي تضرّرت تاريخيًا من قبل القوى الاستعمارية مثل فرنسا وإنجلترا. أيضًا دعمت تركيا الدول الأفريقية من حيث القدرات المالية والعسكرية، وأيضًا من حيث القيم الديمقراطية، وهي أمور بإمكان القارة استثمارها على المدى الطويل^(٩٣).

إلا أن هناك أيضًا بعض المآخذ، والتي على رأسها ما يتّصل بالتواجد العسكري التركي بالقارة، وغموض الموقف نوعًا ما

(٩٤) هبة منسي، الانخراط التركي في أفريقيا.. الدوافع والتحديات، مرجع سابق.

(٩٢) المرجع السابق.

(٩٣) إسماعيل نعمان تلجي، العلاقات التركية الأفريقية: الديناميكيات، الدوافع، التوقعات، مرجع سابق.

للانخراط المباشر في الأنشطة النوعية، وحتى دون تنسيق مع الحكومات، وهذا ما يحدث بالفعل، وهو ربما ما يفسّر -جزئيًا- قصور سياسات التعاون الاقتصادي مع أفريقيا^(٩٦).

على جانب آخر، يواجه الدور الإيراني في أفريقيا العديد من التحديات خلال السنوات الماضية الكثير من الأزمات أبرزها فشل طهران في الوفاء بالعديد من التزاماتها الاقتصادية تجاه بعض الدول الأفريقية. وهذا الوضع واضح في الحالة السودانية، التي أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر مستثمر فيها^(٩٧).

وبالعودة إلى تركيا مرة أخرى، نجد أنها تعمل بدورها على تعزيز نفوذها عبر استغلال تخوّف بعض الدول الأفريقية من النفوذ والتدخلات الإيرانية، سواء من خلال المساعدات والتنمية غير المشروطة، أو من خلال تقديم النموذج الثقافي السُّني المنفتح متنوع الروافد الدينية والفكرية، والذي ربما يكون أكثر قبولاً لدى الأفارقة من النموذج السُّني السعودي، خاصة مع انتشار الصوفية في تركيا^(٩٨).

عن إقامة تحالفات مستدامة مع شركاء أفارقة مما يضطرها لتغيير نقاط ارتكازها بصورة شبه دورية^(٩٥).

هنا تجدر الإشارة إلى أن السياسة الإيرانية تُعاني في أفريقيا حالة من "العجز الهيكلي"، مردّه كون سياسة إيران في أفريقيا محصّلةً للصراع بين جهتين داخليتين مختلفتين في التوجّه. فمن ناحية، تنبئ الخارجية الإيرانية توجّهات تسعى للحفاظ على موقعٍ مهمٍّ لإيران بين دول الجنوب العالمي في مواجهة السياسات الأمريكية والأوروبية وهو ما يفرض بناء علاقات متكافئة مع مختلف هذه الدول بغض النظر عن حجمها وقوتها، وفي المقابل تظهر السياسات التي يتبنّاها الحرس الثوري لتقييم علاقات قائمة على منطق التبعية بتجنيد بعض الشخصيات السياسية النافذة في الدول الأفريقية للقيام بتنفيذ الأجندة الإيرانية.

فالتصوّر الذي تتبنّاه الخارجية الإيرانية يقوم على بناء قاعدة من العلاقات الاقتصادية والثقافية يمكن استغلالها سياسياً وعسكرياً على المدى الطويل، بينما ينزع الحرس الثوري

(٩٨) محمد عبد القادر خليل، تنسيق محتمل: إيران والتوجهات التركية نحو أفريقيا، مرجع سابق.
وانظر بشأن خلفيات التنافس التركي-الإيراني:
- فيان أحمد محمود، التنافس الجيوبولتيكي التركي-الإيراني في الشرق الأوسط، دراسات دولية، العدد ٥٩.

(٩٥) أحمد أمل، السياسة الإيرانية في أفريقيا.. من القوة الناعمة إلى الخلايا الناعمة، مرجع سابق.

(٩٦) عبد الله عيسى الشريف، النفوذ الإيراني في شرقي أفريقيا.. الأدوات والاستراتيجيات، مرجع سابق.

(٩٧) دراسة تحليلية: تركيا وإيران تحاولان السيطرة على القرن الأفريقي، الصومال الجديد، ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/FISMp>

الإغاثة في أفريقيا من داخل العالم الإسلامي وخارجه شهادة من واقع معيشة حية

د. كريم حسين (*)

الجهود والموارد، فتسقط من كأسه خيرات ومساعدات في مكان أكثر من الآخر، بحالة مزاجية، تحتاج إلى إفاقة، في وقت يعلم جيداً المنافس والعدو أهدافه من استنزاف الموارد الطبيعية لأفريقيا، وما أسمته أدبيات القرن الماضي التكالب الدولي على أفريقيا بالقرن الـ١٩، وإعادة صياغة ذلك التكالب في القرن الجديد.

كما يعي ذلك المنافس الحضاري للعالم الإسلامي بأفريقيا جيداً أهمية الأدوات الثقافية؛ فيترجم ذلك في برامج التعليم واللغات في المدارس، وعبر مراكز ثقافية نشطة؛ كحال التجربة الفرنسية فيما يسمي بالمنطقة الفرانكفونية؛ عبر خبراء وجهود وسياسات وتدخل في الشأن الداخلي للدول، بالرغم من أولوية المصالح الاقتصادية الاستراتيجية لاستخراج الثروات المعدنية والهيمنة عليها، إلا أن الدبلوماسية الثقافية حاضرة بشراسة، في وقت قد لا يهتم العرب فيه حتى بفرص الاقتصاد بأفريقيا رغم أهميتها. وبالرغم من الطاقة الكامنة للعرب في الدين الإسلامي واللغة العربية، لا تجد سياسة ثقافية واضحة في هذا المجال، فقط تراكم جهود عقود ولت من أدوار للأزهر الشريف وغيره من المؤسسات المرجعية. والأخطر من ذلك أن تلك الدول العربية أصبحت في ترتيب سياستها تجاه العالم مصابة بحالة الإسلاموفوبيا، فلم تعد فقط إملاءات فوقية من قوى عظمى، لكن أصبحت سياسة يدور حولها مصطلحات قليلة، أصبحت محفوظة ومتكررة حول الإرهاب والتطرف، والذي لا شك أنه حقيقة، وأنه شر، يقطع أوصال الأمة ويهدم العمران، لكن توظيفه السياسي وصل لمرحلة جعلت معها واحدة من أكبر الدول العربية؛ وهي السعودية، في سبيل اصلاحاتها الداخلية، تغلق -وتقضي على- أغلب مؤسساتها التي كان لها دور رائد في أفريقيا: دعويًا وإغاثيًا وتنمويًا، بما يفتح مجالاً واسعاً

مدخل:

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى صحابته وآل بيته، ومن سار على هديه.

أكتب في هذا المقام عن مجال الإغاثة بأفريقيا عبر تجربة حياتية عايشتها فيها المناطق الأكثر تأثرًا بالأزمات الإنسانية بأفريقيا لسنوات طويلة، بنظارة الساعي في الإصلاح الاجتماعي؛ وهي نظارة تتسع للعديد من مستويات البحث العلمي من وصف وتفسير وتحليل، وتنبؤ أو لنقل استبصار للمستقبل، وتزيد على ذلك، التفاعل الإيجابي البنّاء مع الأحداث. لقد أصبح العالم قرية صغيرة مع ثورة التكنولوجيا والاتصالات، ولكن كذلك كثير من القرى والدول الصغيرة هي كذلك عالم كبير؛ حيث تتفاعل بين أرجائها، وحول عالم سياساتها: القوى الدولية والإقليمية، بل ويتفاعل التاريخ مع الواقع، ويتم استدعاؤه في مساحة الاستراتيجيات والسياسات الخارجية للقوى الكبرى، في ظل تنافس حضاري. إنها سنة ثابتة عبر التاريخ، وتتجلى أكثر ما تتجلى في الجغرافية الأفريقية. في أفريقيا تكالبات غربية وشرقية، تقابلها تقلبات عربية؛ تارة تشعر بمسئوليتها تجاه عمقها الأفريقي فيكون لها القبول من شعوب وحكومات أفريقيا، وتارة تغفل عن مسئوليتها، فيحل محلها قوى أخرى، بمصالحها ومطامعها، قوى منها الصديق، ومنها المنافس، وأحياناً منها المعادي .. سواء كان من ذات الدائرة الحضارية الإسلامية أو خارجها.

تبقى الأزمة كامنة دوماً حول ذلك العقل السياسي للأمة؛ الفرض الغائب، العقل الذي يُمكنه بقليلٍ من الجُهد يجمع شمل شتات الدول والمؤسسات، ولكن ما نعيشه يدل على أن ذلك العقل أصبح في حالة سُكْر، يتمايل ويتأرجح، فتتأرجح معه

(*) حاصل على الدكتوراة في العلوم السياسية.

تاريخ الإغاثة العربية بأفريقيا

برزت جهود الإغاثة العربية والإسلامية مع الصحوة الإسلامية في الثلث الأخير من القرن الماضي، خاصة مع التوافق الرسي العربي والإسلامي مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وتجسد ذلك في حرب أفغانستان الأولى بعد الاحتلال السوفيتي لها؛ مع تأسيس المؤسسات والمبادرات الأهلية من جانب الحكومات؛ فدفعت الخليج بأموال ضخمة رسمية وشعبية في مجال الإغاثة، ودفعت مصر بخبرات بشرية طبية وعلمية وفنية وغيرها، وتلك الحالة كان لها انعكاس على الإغاثة في أفريقيا كذلك؛ خاصة مع كثرة الأزمات الإنسانية بها.

هنا لابد وأن ننوه أن تلك الحقبة التي التحمت بها الجهود الرسمية والشعبية مع التوافق العالمي في الثمانينيات والتسعينيات، قد سبقها حقبة في الخمسينات والستينات في ظل تنافس المشروع القومي المصري العربي في مواجهة المشروع السعودي الإسلامي، وفيها فعلت مصر من دور الأزهر تجاه أفريقيا في مساحة استقبال طلاب العلم الوافدين ودعمهم على أعلى مستوى؛ ببرامج ثقافية وغيرها، وكان ذلك أحد أدوار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي تم تأسيسه في مصر، وفي المقابل أسست السعودية رابطة العالم الإسلامي للغرض ذاته، لكن في إطار تنافسي أيديولوجي مع مصر؛ وهو ما انعكس في مناهج المراكز الإسلامية التي تم تأسيسها وتكوين النخب الموالية.

لكن في فترة التوافق العربي-العربي تم تأسيس مؤسسات مشتركة مهمة؛ مثل: منظمة التعاون الإسلامي وذراعها الثقافي الإيسسكو، والتنموي: البنك الإسلامي للتنمية، وكذلك المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، ومقره مصر بقيادة شيخ الأزهر؛ لينسق بين جهود مختلف المؤسسات، وكان له أدوار كبيرة في الإغاثة بأفريقيا.

للمنافسين بدول الجوار كإيران وتركيا وآخرين؛ أن يجتاحوا مساحات كبيرة بين شعوب أفريقيا لنقل رؤيتهم المذهبية إلى تلك الشعوب؛ بأهداف سياسية، منها ما ربما يضر أكثر مما ينفع.

حول تلك المساحة تنتقل بين مستويات من تلك التجربة الميدانية؛ حيث تقع الإغاثة في القلب منها: سياسيا ومجتمعياً.

في مفهوم الإغاثة بأفريقيا:

الإغاثة من الغوث؛ بمعنى الاستجابة العاجلة بالمدد والوعون لحالة التنادي في المصائب والشدائد والأزمات؛ وهي حالة إنسانية ترتبط بفطرة الإنسان، بأن يعطف على الفقراء والمساكين والمحتاجين، وأن يتضامن الناس في العائلة الواحدة الصغيرة والكبيرة؛ وفي القبيلة، وبين أبناء الوطن الواحد وأعضاء الأمة الواحدة وبين أفراد ومجتمعات البشرية على اختلاف الدين واللغة والعرق واللون.

وقد عزز الدين الإسلامي تلك المساحة بأشكال متنوعة في الوصل بين الإيمان والعمل الصالح، وفي تعدد مواقف تشجيع الإنفاق في الخير، وفتح بابا عظيما لركن من أركان الدين؛ وهو: الزكاة، وآخر وهو: الصدقات والكفارات، ثم توالى عبر الحضارة الإسلامية أبواب أخرى كالوقف.

وأشكال الإغاثة متنوعة غير محدودة؛ فمنها: ما يكون وقت الحرب أو السلم؛ ففي الوصف الإلهي لحال المسلمين الأوائل في معركة بدر، وهم مستضعفون، ويلتجئون إلى الله قال تعالى: (إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني ممدكم بألف من الملائكة مردفين)- الآية، وهنا حال الاستغاثة يعني طلب النصرة وقت الاستضعاف فتكون التلبية سريعة وقوية تناسب مع هول الخطب ..

ومن ثم يمكن أن نستنتج أن الإغاثة لا حدود لها، إلا أنه جرى العرف في العصر الحديث حين الحديث عن الإغاثة - بأفريقيا وغيرها- فتعني الاستجابة العاجلة لأزمة إنسانية طارئة؛ سواء أكانت بفعل الطبيعة كجفاف أو فيضان، أو بفعل الإنسان والسياسة عبر الحروب والنزاعات والتي ينتج عنها النزوح واللجوء وغيره.

واقع الإغاثة بأفريقيا:

١- على المستوى العربي:

بالرغم من أن الإغاثة لم تنقطع في أي مرحلة باعتبارها حالة إنسانية فطرية، وإيمانية دينية قبل أن تخضع لسياسات الدول، فقد أصبح من واجب الدول أن تؤدي دورًا في إغاثة الدول الأخرى حين تقع في أزمة حتى ولو بشكل رمزي، فنسمع عن مساعدات مصرية أو خليجية أو مغاربية تجاه أزمة إنسانية هنا أو هناك بأفريقيا.

إلا أنه -ولأمانة الطرح- فإن الدور الإغاثي العربي يعتبر في الواقع المعاصر في أدنى حالاته؛ بسبب الأزمات السياسية الداخلية، وانتقال إشكالية الإسلاموفوبيا من الغرب إلى داخل عالم المسلمين، ثم إلى قلبه: العالم العربي، والذي ترتب عليه إغلاق مؤسسات كثيرة، وهو ما انعكس مباشرة على الدور الإنساني الإغاثي في السياسة الخارجية للدول العربية؛ حيث لا نسمع في السنوات الأخيرة عن قافلة إغاثية واحدة أرسلها المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة إلى أفريقيا أو غيرها. نعم هناك بعض القوافل المنتسبة للأزهر الشريف في إطار لجنته للزكاة، لكنها ليست دائمة بل متقطعة، وليست ناتجة عن استراتيجية ممتدة، لكنها مساعدات خفيفة في مناسبات، لا نفهم لماذا تفضل دولة عن أخرى لتقديم تلك المساعدة، أو إرسال تلك القافلة الطبية مثلا، لماذا قافلة في بوركينا فاسو ثم تشاد؟ وأين النيجر ومالي مثلا رغم أنهما أكثر احتياجًا؟

في السعودية تقلصت بشكل كبير جدًا جهود المؤسسات الشهيرة مثل: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، وتم ضم أغلب المؤسسات تحت مظلة رابطة العالم الإسلامي.

إلا أن ثمة حالة تتسم بالصمودية في عالم الإغاثة؛ وهي دولة الكويت، التي جعلت من العمل الإنساني سياسة خارجية ثابتة، وقامت بجهود كبيرة عبر مؤسساتها الإغاثية الشهيرة؛ مثل: جمعية العون المباشر، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية... وغيرها من الجمعيات التي أسهمت في بناء مدارس وجامعات ومستشفيات بأفريقيا، في إطار تنسيقي واضح بين الحكومة الكويتية والمجتمع الأهلي؛

فترسل وزارة الخارجية الكويتية خطابًا إلى الدولة التي يرغب أي وفد من جمعياتها الأهلية زيارتها لترتيب مشروعات إغاثية وتنموية، كما فرضت الدولة على الجمعيات أن أية تعامل مع الشركاء حول العالم -بما فيها أفريقيا- لابد أولاً أن تتقدم الجمعية المحلية بتسجيل مؤسستها في وزارة خارجية الكويت التي تتحرى عنها وتسجلها إن استوفت البيانات، وبهذا أطلقت الأمم المتحدة على أمير الكويت الراحل "أمير الإنسانية"؛ لتأثير الكويت الإنساني الكبير خاصة في أفريقيا.

أما عن الدول الخليجية الأخرى -مثل الإمارات- فالمساعدات الخارجية تكون بالأساس عبر الهلال الأحمر الإماراتي، وفي قطر -وأثناء أزمة الحصار المفروض عليها- فقد تمت إعادة هيكلة دور الجمعيات؛ فأصبح للجمعية التي ترعاها الدولة -وهي قطر الخيرية- الدور الأساسي في العمل الإنساني الخارجي، بينما تم توجيه الجمعيات الأخرى إلى الداخل القطري، ويشتهر عن "قطر الخيرية" اهتمامها بالجانب التنموي أكثر من الإغاثي؛ فالتنمية تعتبر من زاوية أخرى من أدوات الردع للأزمات الإنسانية.

٢- سياسة دول الجوار العربي تجاه أفريقيا : تركيا/

إيران نموذجًا

أ) تركيا:

قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا مطلع الألفية الجديدة، كانت الدولة التركية لا تضع أفريقيا ضمن أولويات سياستها الخارجية، وبالرغم من ذلك كانت حركة فتح الله كولن الإصلاحية، قد أسست -وتوسعت في تأسيس- المدارس ثم الجامعات بأفريقيا؛ وهي مدارس نخبوية تستهدف أبناء النخبة بتكاليف دراسية أقرب إلى المدارس الدولية، مع وجود مساحة لتعلم الأخلاق والدين من رؤية إنسانية، فضلًا عن اختيار الكوادر المتميزة التي قامت بإدارة تلك المدارس بمستوى المراكز الثقافية للدول؛ حيث قامت ببناء علاقات قوية مع الحكومات الأفريقية، وتقديم خدمات إغاثية في المناسبات الدينية، وبرامج للمدارس الحكومية الفقيرة لاكتشاف النابغين وإمكانية نقلهم بمنحة إلى مدارسهم

(ب) إيران :

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، بدأت الجمهورية الإسلامية الجديدة في التحرك الدولي تجاه دوائر خطاها حول المستضعفين، وبالطبع كان لأفريقيا نصيب كأكثر القارات تأثراً من آلام الاستعمار، وبالإضافة إلى السفارات الرسمية، فإن ما عُرف في سياسة الجمهورية الإسلامية عبر مرجعيتها المذهبية - والتي لها شأن عظيم في الداخل الإيراني - والسياسة الخارجية، حيث تعتبر مدينة "قم" مركز تلك القوة الناعمة عبر مجموعة من المؤسسات؛ من أهمها: جامعة المصطفى، وهي أشبه بجامعة الأزهر حيث بعثاتها حول العالم ومعاهدها الدينية، إلا أنها ذات سياسة وأهداف واضحة وتمويل وقفي كبير، وبالتالي فإن التوسع في بناء المعاهد الدينية الإيرانية في أفريقيا أضيف لها كذلك مدارس خاصة غير دينية، وإنشاء فروع لجامعة المصطفى؛ منها جامعات دينية أو أخرى تجمع بين العلوم الدينية والعامية؛ مثل: الجامعة الإسلامية في غانا؛ وهي جامعة إيرانية تجمع بين علوم الدين والاقتصاد والإدارة.

تتوافد البعثات التفتيشية من المراجع الدينية بإيران على أفريقيا لتتابع عمل المعاهد بشكل ممنهج، وتحمل معها الهدايا لبناء علاقات مع القيادات الدينية، عبر سياسة "التقريب بين المذاهب"؛ فضلاً عن شراء مساحات في القنوات والإذاعات لبث برامج دينية، وكذلك تأسيس الجمعيات التي تقوم بالأنشطة الخيرية؛ ومنها النشاط الإغاثي المباشر؛ كحفر آبار وبناء مساجد وغيره؛ حيث تطلق على مساجدها "الحسينيات"، وتحيي مناسباتها الدينية مثل: عاشوراء.

ما يلاحظ في التجربة الإيرانية أنها واضحة الأهداف؛ قد يرى البعض أنها إضافةً إلى الجهود الإسلامية بشكل عام في الإغاثة والتنمية بأفريقيا، وقد يراها آخرون خصماً من الجهود الإسلامية للاختلاف المذهبي.. لكن -كما أشرنا للحالة السعودية المصرية والصراع الأزهرى الوهابي كجزء من السياسة الخارجية للبلدين في الفترة الناصرية ثم تحوله إلى مساحات تعاون في فترة الصحوة الإسلامية والتوافق العالمي- إلا فإن ما يغلب على السياسة المذهبية الإيرانية منذ زمن طويل أنها تتحرك في دائرة

بأفريقيا، وكانت الدول الأفريقية تعتبر أن تلك المدارس حلقة وصلٍ لها مع الحكومة التركية، وبالفعل اعتمدت الخارجية التركية على مديري مدارس الحركة، إذا كان هناك رغبة في التواصل العاجل مع الدول التي لم يكن هناك سفارة تركية بها.

استمر دور حركة كولن أو حركة الخدمة حتى بعد ما أعادت الدولة التركية هيكلية منظومة سياساتها الخارجية، وتحركت بقوة تجاه أفريقيا، فبدأت في فتح سفارات جديدة لها منذ العام ٢٠٠٨، وتوجيه خطوط الطيران التركية إلى أغلب الدول الأفريقية؛ وهو ما رتب تعاوناً مباشراً، قلل من دور حركة كولن، ثم حدث الصدام بين الحركة والحكومة التركية والذي على إثره أعلنتها الحكومة جماعة إرهابية وقامت بمخاطبة الدول لمصادرة ممتلكاتها في الخارج، لتدير الحكومة التركية المدارس التي استطاعت أن تستلمها من الدول. ثم كان تأسيس تركيا لهيئة الإغاثة التركية التي قامت بأدوار مميزة وبالتنسيق مع المجتمع الأهلي التركي، حيث زاد التواجد الإنساني في مناطق عديدة؛ خاصة القرن الأفريقي وتحديداً الصومال؛ وهو ما أثرى العلاقات التركية الصومالية إلى الحد الذي وجدنا ممثل الصومال في اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ بعد دخول القوات التركية شمال سوريا قال -وقتها- إن علاقات الصومال مع تركيا مميزة، وأنه لا بد من العمل على الحل السلمي للأزمة؛ وهو ما بدى صادمًا للوزراء العرب.. لكنه كاشف عن النجاح التركي في توظيف السياسة الإنسانية لخدمة مصالحها الاستراتيجية.

من ناحية أخرى، فإن التواجد الاقتصادي لتركيا الذي يزداد بأفريقيا، يرتب كذلك أعمالاً خيرية واجتماعية فردية من الأفراد والتجار الأتراك تجاه الناس، يضاف لها المسلسلات التركية التاريخية وتأثيرها... وكلها من عناصر القوة الناعمة التي أسست لتواجد سريع وفعال للأتراك بأفريقيا، على حساب الدور العربي الذي تراجع، مع وجود إمكانية لتنسيق عربي تركي إغاثي وإنساني؛ وهو ما يظهر في التنسيق التركي القطري والكويتي بدرجة ما.

وعن دول العالم الإسلامي الأخرى، فهناك تنسيق في المحافل الدولية في القضايا الإنسانية أو مساعدات متفرقة متباعدة وفقاً للسياق.

أما عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الغالبية المسلمة مثل: جامعة الدول العربية، فهنا صندوق للمعونة الفنية لأفريقيا يقدم الخبرات الفنية في مجالات؛ مثل: الصحة والزراعة والدبلوماسية والثروة الحيوانية، إلا أن الأمين العام لجامعة الدول العربية كان قد أطلق قبل عام استغاثة لضعف ميزانية هذا الصندوق.

ومن جهة أخرى، فبمنظمة التعاون الإسلامي صندوق للتضامن الإسلامي، وبنك إسلامي للتنمية، يقومان بأدوار تنموية أو مساعدات عاجلة لأفريقيا، والأمين العام الحالي للتعاون الإسلامي هو وزير خارجية تشاد الأسبق ولعل هذا يدعم من اهتمام المنظمة بأفريقيا.

٤- جهود الجاليات الإسلامية بالغرب:

تزايدت أعداد المسلمين حول العالم، وظهرت أجيال ثانية وثالثة من أبناء المهاجرين المسلمين إلى الغرب، ومع مساحة الحرية بالمنظومة الغربية تم تأسيس عدد من المؤسسات الإغاثية الإسلامية على مدار العقود القليلة الماضية؛ مثل: الإغاثية الإسلامية، والمنتدى الإسلامي وغيرها من المراكز والمساجد والمؤسسات التي تعمل في مساحات الإغاثية والتنمية بما في ذلك أفريقيا، حيث تعمل على جمع أموال الزكاة والصدقات من مسلمي الغرب، وبعض من تلك المؤسسات، وإن كان قليلاً من ينسق مع حكومات بلاده الغربية ويستفيد من مواردهم في بعض المشروعات التنموية بأفريقيا.

٥- الجهود الفردية والمبادرات التطوعية:

التطوع حالة مهمة عبر تاريخ الأمة، وحينما يختلف أهل السياسة -والحال كذلك بعالمنا العربي- فإن الناس تتجه إلى الجهود الفردية، وهناك من الدول من يتبنى تلك الجهود ويرعاها ويدعمها؛ فيذيع صيتها وتكون نموذجاً مهماً، كحال الطبيب الكويتي الدكتور/ عبد الرحمن السميح، الذي بدأ رحلته إلى أفريقيا بعد تخرجه من الجامعة ثمانينات القرن الماضي؛ فبدأ

الصراع، وأن الخطاب المذهبي يذكي مساحات العداوة بين أبناء الدين الواحد؛ وهو ما يحتاج إلى ذلك العقل الذي تحدثت عنه في البداية: احتياج الأمة إلى عقل جامع حكيم؛ يجمع شمل الموارد وينسق الجهود، ويرى الأمة والعالم بنظرة أوسع تراعي التحديات الكبيرة التي تواجه عالم الإسلام والمسلمين والبشرية. هنا أشير مع الجهود الإيرانية، إلى أن العراق كذلك خلال العشرين عاماً الماضية بعد انتهاء نظام حكم البعث وبعد صعود القوة الشيعية، وبالرغم من مساحات التنسيق السياسي الإيراني العراقي بخلفية شيعية، إلا أن هناك تمايزاً، ورغبة عند شيعة العراق باستعادة قوة مرجعية النجف الأشرف، وبالتالي كانت هناك رحلات إلى أفريقيا قام بها بعض شيعة العراق، وترتبت عليها جهود إغاثية بدرجة ما، واتصالات شعبية تبني تدريجياً تواجد مع الوقت.

وكذلك فإن شيعة لبنان بتواجدهم في أفريقيا لديهم بعض الأنشطة الخيرية في إطار مرجعيتهم، وكذلك اللبنانيون من أهل السنة المقيمون بأفريقيا يقومون بجهود فردية، مثل: إنفاقهم على تأسيس كلية للقرآن الكريم في غانا يديرها مصريون: أفراد عاملون بالمجال الخيري.

٣- جهود إسلامية حكومية أخرى بأفريقيا:

ومع سعة العالم الإسلامي، فإن الجهود الإنسانية والإغاثية تستمر بدرجات أخرى مع دول المسلمين البعيدة، فمثلاً نجد تمثيلاً باكستانياً في عدد من الدول الأفريقية خاصة المسلمة، وتقديم إعانات من الأرز الباكستاني من وقت لآخر بهدف سياسي أصيل؛ وهو بناء موقف إسلامي عالمي في قضية كشمير، إلا أنه من زاوية أخرى فإن التواجد الهندي في أفريقيا اقتصادياً في تزايد؛ وهو ما يجعل الدور الباكستاني مستنداً إلى تنسيق مع الدول الإسلامية الأخرى كالسعودية وتركيا وإيران.

وتظهر في هذا المضمون كذلك دول المغرب العربي -تحديداً المغرب والجزائر- التي ترسل قوافل مساعدات رسمية على فترات متباعدة إلى أفريقيا في وقت الأزمات الإنسانية، وفي سياق التنافس المغربي الجزائري في مشكلة الصحراء.

حركة الدول بالأساس لخدمة أهدافها السياسية وفقاً لرؤية نظامها السياسي.

٧- مجالات الإغاثة في أفريقيا:

يمكن أن نقسم القارة الأفريقية إغائياً إلى منطقتين أكثر احتياجاً ومناطق حولها تليها في الاحتياج، والمنطقتان هما: الصحراء الأفريقية الكبرى بوسط وغرب أفريقيا والتي تبدأ من غرب مصر والسودان وتشمل موريتانيا وتشاد ومالي والنيجر وجانباً من بوركينافاسو وما بعدها، والقرن الأفريقي بجنوب شرق القارة حيث الصومال وما حولها.

منطقة الصحراء الأفريقية الكبرى تعاني من وقت لآخر أزمات التصحر والجفاف؛ حيث يعتمد أغلب الناس على الزراعة في موسم الأمطار، وإذا قلت الأمطار في موسم يؤدي ذلك إلى نقص الغذاء والذي قد يصل إلى المجاعة مثل مجاعة النيجر الشهيرة عام ٢٠٠٥ وتكرارها كل سبع إلى عشر سنوات تقريباً، وبالقطع اشتهرت بذلك النيجر، لكن المنطقة كلها تصاب بالأزمة. وتقوم المساعدات على حفر الآبار وتقديم المساعدات الغذائية، وبالرغم من وجود نهر النيجر الذي يمر بعدة دول، لكن الاستفادة منه في الزراعة في حده الأدنى بسبب انخفاض النهر والاحتياج إلى قوة رافعة للمياه، فضلاً عن ثقافة الناس التي تعرف فقط الطريقة التقليدية للزراعة عبر مياه المطر.

وبالنسبة للقرن الأفريقي فيتعرض للحالة ذاتها في مسألة موسمية الأمطار، إلا أن حفر الآبار في الصومال لا يجدي في كل المناطق، وتكاليفه كبيرة جداً، وبالتالي تُستخدم طريقة أخرى؛ وهي بناء الخزانات والبحيرات الصناعية، والتي تطبقها بعض الجهود الأهلية العربية والإسلامية الغربية والإنسانية بالصومال.

ولا شك أن تلك المناطق حالتها هشة، فأى أزمة عالمية تنعكس بالسلب عليها؛ مثل: الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاسها على أزمة غذاء عالمي وبالتالي ظهر أزمات الغذاء بشكل أكبر في أفريقيا.

في التنادي على الأصدقاء، ومع الوقت أسس "لجنة مسلمي أفريقيا" التي تحولت إلى "جمعية العون المباشر" الكويتية، والتي قدمت الخدمات لملايين الأيتام والفقراء والمساكين بأفريقيا، تلك المبادرة التي تبنتها الدولة الكويتية واستفادت منها في سياستها الخارجية، وفتحت باباً لدور أهلي إنساني كويتي متميز في أفريقيا، جعلت الكويت -في رأيي- هي الدولة الإسلامية -بل والعالمية الأولى في تلك المساحة الخيرية في السياسة الدولية.

نموذج آخر هو الطبيب المصري الدكتور/ هاني البنا، الذي أسس "مؤسسة الإغاثة الإسلامية" في بريطانيا، والتي انتشرت فروعها في العالم بأدوار إنسانية وخيرية بما في ذلك في أفريقيا؛ وهي تجربة لم تجد اهتماماً أو دعماً من العالم العربي أو الغربي، لكنها استفادت من حالة الحرية الغربية لبناء هذا النموذج.

وبشكل عام، فإن المصريين والسودانيين وأهل المغرب العربي وأهل اليمن من أشهر العاملين في مجال الإغاثة بأفريقيا؛ أفراداً عاملين، ومديرين لمكاتب مؤسسات خيرية خليجية، وكذلك كشباب له مبادرات هنا وهناك تبني جسوراً إنسانية بين المسلمين في الخير.

٦- الجهود الأفريقية البينية:

هناك أشكال من التضامن فيما بين الأفارقة بعضهم البعض، وبالطبع يوجد العديد من المؤسسات المحلية الأفريقية العاملة في مجال الإغاثة، حيث تعتمد على تبرعات أهل الخير من الأفارقة أو بالاتصال مع العالم العربي، لكنها تبقى جهوداً في أبسط المستويات، مثل تأسيس الكتاتيب البسيطة والمساجد والمدارس، وكذلك الجامعات الإسلامية، ولكن في هيئة بسيطة تحتاج إلى جهود تطويرية كبيرة.

تبقى دائماً تلك الأزمة: أن غالب تلك الجهود مبعثر، وليس بنه تنسيق لغياب هيئة تنسيقية جامعة أو مرجعية لأهل السنة تؤدي تلك الوظيفة المهمة حيث يُهدر كثير من الموارد، ويمكن توفيرها وتحسين الأداء عبر التنسيق لأمة مترامية الأطراف، غنية بالخير وطاقات الحب والرحمة، فلا يؤدي الأثر الشريف مثلاً ذلك الدور ولا منظمة التعاون الإسلامي، وتبقى

ب) الكنائس الكاثوليكية:

لدى ألمانيا تواجد كنسي قوي جدًا في أفريقيا، وكنائسها مواردها ضخمة، ولديها اهتمامات تتقاطع مع السياسة الألمانية التي سبقت في التواجد بأفريقيا قبل الفرنسيين، وكذلك كنائس البروتستانت خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ودورها التبشيري والإرساليات التعليمية والمستشفيات.

وهنا نخص الفاتيكان وجماعتها "سانت ايجيديو"، والتي تقوم بدور وساطة سياسية في النزاعات السياسية في أفريقيا، خاصة في البلاد الإسلامية ولديها ممثل هناك.

ج) الهائية والقاديانية:

وهي ديانات أخرى، لديها تواجد في أفريقيا؛ حيث تهتم الهائية بالتعليم وتأسيس المدارس المتطورة وأغلب قياداتها إيرانيون، وتتجه القاديانية إلى القرى خارج المحافظات وأغلب قياداتها من باكستان والهند، وخطورتها أن دعواتها يرتدون الزي الإسلامي ويبشرون أن القاديانية من فرق الإسلام، وبالقطع للجميع جهود إغائية وان كانت محدودة.

د) الجهود الدولية:

والتي تتمثل في الهيئات الدولية كأجهزة الأمم المتحدة، أو هيئات المعونة التابعة للدول الكبرى مثل المعونة الأمريكية والفرنسية والبلجيكية، وتتجه إلى إقامة بعض المشروعات إلا أنها غالبًا ما تختار مناطق محددة حتى تراكم فيها التجربة وتحقق إنجازًا، وهناك معونات تُوجّه لدعم برامج الحكومة ووفقاً لشروط مثل: معونات المفوضية الأوروبية كدعم التعليم بشرط المساواة بين الجنسين، وتمكين الإناث وغيرها من المشروعات المعروفة.

لكن من الملاحظ خلال السنوات الماضية أن الأمم المتحدة اتجهت إلى الخطاب الإسلامي في الأزمات؛ حيث تخاطب المسلمين في رمضان للتبرع في الأزمات الإنسانية، وتطلب منهم مال الزكاة والصدقات، وهناك من المؤسسات الإسلامية من يحرص على التعاون مع الأمم المتحدة في ظل حالة الإسلاموفوبيا؛ فيتم توجيه الموارد إلى الأمم المتحدة كبرامج دعم

ويمكن أن نضيف كذلك الأزمات الصحية مثل الملاريا والكوليرا والإيدز وغيرها، والعجيب أن أمراضًا -مثل الملاريا- تم القضاء عليها في مصر، لكنها ما زالت في أفريقيا، وهناك أسواق كبيرة للأدوية بأفريقيا لصالح شركات كبرى؛ وهو ما يفسر مساحات المصالح والفساد، والذي ينعكس بالأذى على الناس ويحتاج جهودًا كبيرة وإرادة سياسية؛ لأن تلك الأمراض تضعف من إنتاجية تلك المجتمعات؛ وهو ما ينعكس سلبيًا على فرص نمائها.

إذًا مجالات الأزمات؛ وبالتالي الإغائية ترتبط بالغذاء والماء والدواء.. ثم المساحات الأخرى للمساعدات؛ ككفالة الأيتام، وذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء والمساكين، وتوفير المدارس والمراكز الطبية ومصادر المياه النظيفة. فتأتي أشكال الإغائية في قوافل الأغذية والأدوية ومشروعات حفر الآبار والقوافل الطبية، ثم مستوى الدعم الفني ونقل الخبرات في التعليم والصحة والزراعة والري وإدارة الثروة الحيوانية.

٨- الجهود الأخرى للأغائية بأفريقيا:

أ) الكنيسة المصرية:

للكنيسة المصرية احترام وتقدير في قلوب الأفارقة المسيحيين، وفي فترة الفصل العنصري بجنوب أفريقيا كان مُعلقًا على الكنائس أن المسيح سيأتي من مصر ليخلصنا من الظلم، والتواجد الكنسي المصري الأرثوذكسي ينحو ناحية شرق أفريقيا حيث غالبية المسيحيين من ذات الملة، وتقوم الكنيسة بجهود صحية عبر أطبائها، وكذلك لديها مبعوثون مثل مبعوثي الأزهر؛ حيث يقوم المبشرون بدورهم عبر مدارس الأحد، فضلًا عن مراكزها الطبية بدول شرق أفريقيا.

أما ناحية غرب أفريقيا فالغالبية للكاثوليك، وقد بدأت الكنيسة المصرية قبل عقد من الزمان بالنظر في تأسيس كنائس جديدة هناك؛ منها كنيسة غانا، والتنسيق مع أقباط المهجر من الأطباء ليقوموا بمهام طبية بأفريقيا.

العنف عبر تلك الجماعات مجهولة الهوية، المرفوضة من جانب الأهالي في أفريقيا بشكل قاطع.

إذن تلك الصراعات الدولية وذلك التكالب الجديد على أفريقيا، إنما يشكلان حلقة جديدة من معاناة تلك الشعوب، في صراع لا يرحم الضعيف والمستضعف، ولا يعرف الأخلاق، وتبقى تلك الجهود العربية والإسلامية والإنسانية محاولات لتخفيف معاناة الناس، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ويظل دوماً الاحتياج لذلك العقل الجامع الحكيم للأمة الذي يشكل مرجعية للعمل الإغاثي، وينسق الجهود ويوفر الهدر، ويتخذ خطوات جادة لحقوق الناس ونمائهم ورفع معاناتهم وحل المشكلات من الجذور.. وبالتأكيد هناك ارتباط وثيق بين أجزاء العالم الإسلامي، فحين تكون هناك قوة في أي أجزائه ينعكس ذلك على نماء وقوة باقي الجسد، والعكس صحيح.

وإلى أن يكون لتلك الأمة عقل ومرجعية وقوة ليس لنا إلا محاولات العطاء والإغاثة قدر المستطاع، مع ضرورة تجاوز فكرة الانتماءات الضيقة إلى المساحات الإنسانية التي تمس الفطرة لخدمة الإنسان على اختلاف الدين واللون والعرق والنوع.

فالإغاثة رحمة.. والرحمة للعالمين.. وليس للمسلمين وحدهم.. وإن كان المسلمون هم أكثر الذين يعانون على الأرض الآن خاصة في أفريقيا.

اللاجئين وغيرها، وهناك من المؤسسات من لا يعتقد في هذا، ولا يثق في إدارة الأمم المتحدة للمال، وغالبية المؤسسات ليست على دراية بالبرامج الدولية والسياسة العالمية، وتعمل بالشكل التقليدي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن ظاهرة الإرهاب، وانتقالها من العالم العربي والآسيوي إلى أفريقيا ما بين الجماعات في غرب أفريقيا؛ مثل: بوكو حرام، وداعش، أو الشباب الصومالي في القرن الأفريقي، إنما زادت من معاناة الناس وتعطل التنمية والإغاثة، ففي النيجر ومالي -على سبيل المثال- كانت تشتهر تلك الصحراء الكبرى حتى عقد من الزمان مضى بغلبة السلام العام؛ حيث طبيعة المسلمين المسالمة والهدوء وقسوة المناخ، إلا أن ظهور داعش أدى إلى أنه لم يعد بالإمكان للمكاتب الإغاثية العربية والغربية الخروج من العاصمة للدعم الإغاثي؛ بسبب الحالة الأمنية، حيث لم تعد الدول تستطيع أن تفرض الأمن في غالب الدولة.

ولا شك أن ذلك الازدياد لظاهرة الإرهاب غير المعروف مصدره، يتخطى الفكرة التقليدية عن الرؤى المتطرفة للدين إلى سياسات دول وعمل لأجهزة مخابرات دولية، لا تستطيع أن تواجه بشكل مباشر وحضاري تنافس دول أخرى صاعدة معها على موارد تلك البلاد الأفريقية، وبالتالي أشعلت مساحات